كتاب مركز العودة الفلسطيني / لندن

للعودة أقرب

آراء ومواقف في العمل الشعبي الفلسطيني
وحق العودة واللاجئين وأحداث القضية على مدى عقدين

ماجد الزير

للعودة أقرب

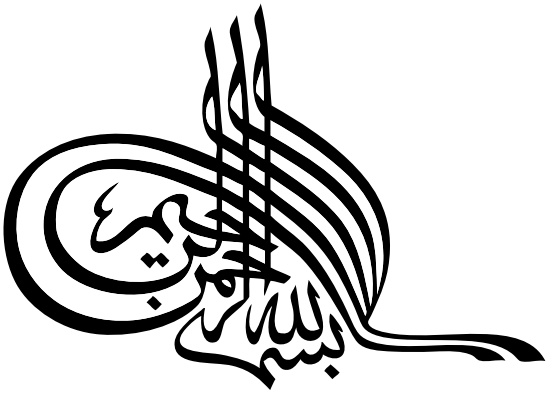
بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب مركز العودة الفلسطيني / لندن

للعودة أقرب

آراء ومواقف في العمل الشعبي الفلسطيني
وحق العودة واللاجئين وأحداث القضية على مدى عقدين

ماجد الزير

الطبعة الأولى
لندن، أيار (مايو) 2020

الطبعة الأولى
لندن، أيار (مايو) 2020
ISBN:978-1-901924-27-5

تأليف: ماجد الزير
تقديم: معن بشور
مراجعة وتدقيق: ياسر أحمد علي

مركز العودة الفلسطيني / لندن

مركز العودة الفلسطيني
Palestinian Return Centre

Tel: 0044 20 84530919 Fax: 0044 20 84530994
www.prc.org.uk e: info@prc.org.uk
100h Crown House, North Circular Road, London NW10 7PN, United Kingdom

إخراج:
ca sarl – Beirut

تصميم الغلاف:
نادر قدورة

لوحة الغلاف: «الرجوع الأخير»
الفنانة الفلسطينية إيمان أبو عـرّة

الإهداء

إلى فلسطين وشعبها
إلى كل عامل لقضيتها
إلى كل شهيد وجريح وأسير ولاجئ
إلى أمي وأبي رحمهما الله
إلى كل من له فضل عليّ

المحتويات

تقديم، بقلم: معن بشور 11
بين يدي الكتاب وعنوانه 15
عن الكاتب والكتاب 21
استراتيجية الحفاظ على حق العودة مسؤولية المنظمات الأهلية 23
«وثيقة برلين» للتمسك بحق العودة.. ردٌّ عمليٌّ على «وثيقة جنيف» 31
أثر انتفاضة الأقصى في تشكيل الهوية الوطنية لفلسطينيي أوروبا 36
تفجيرات لندن وتبديد إنجازات انتفاضة الأقصى 43
مؤتمر الخريف واللاجئون 48
امتحان ملف لاجئي العراق 50
المؤتمر الوطني الفلسطيني والردّ العملي على مؤتمر الخريف 52
عندما تنتفض الشعوب 54
في ذكراها السابعة.. الأبعاد الإستراتيجية لانتفاضة الأقصى 56
حق العودة في الإعلام الغربي 61
بئست «الدولة».. لو كانت كذلك! 71
حركة عالمية متعاظمة لدعم فلسطين.. فهل من مستثمر؟! 73
اللاجئون الفلسطينيون: اكتساب الحقوق المدنية وآليات التمسك بحق العودة 75
فلسطينيو الخارج والدور المنشود في رأب الصدع 86
ستينية النكبة.. ذكرى ممتدة 88
الأمر جدّ خطير.. ولا يقبل الصمت 90
في مسألة التعويض 92
الغزّيّون في انسجامهم مع الذات 94
مؤتمرات أوروبا وأمريكا لحق العودة والقيمة الاستراتيجية 96
إلى أين يسيرون بنا؟ 98
الصراع على فلسطين.. وجدليّة الأرض والإنسان 100
آن لهذا الشعب أن يُعامل بكرامة 103
ستون عاماً.. وللعودة أقرب 105
بوش.. هل يعترف بحقائق الواقع 112
أوهن من بيت العنكبوت 114
بل كان بالإمكان أبدع مما كان 116
عمارة غزة في تركيا 118

انتصارات لها ما بعدها.. في زمن الهزائم 120
قناة الجزيرة.. إشادة لا بد منها 122
سياسة «أم الدنيا» مع «أم القضايا».. كفى! 125
للمسيري فضل 127
إلى الرئيس عباس: من لا يستطيع لا يحق له التنازل 129
فتحي التونسي.. يروي! 131
لحظات تاريخية.. الحاجة إلى حوار فلسطيني كفيلة بإنعاشه! 134
فلسطينيو 48.. وحالة الاستعصاء 136
ملتقى حق العودة وأهمية الاشتغال بالهمّ العام 139
حصار وحصار 141
سفن كسر الحصار عن غزة.. والوعد القادم 143
الملتقى العربي الدولي لحقّ العودة.. إضاءات لا بد منها 145
نصر غزة.. وضبط الإيقاع العام مع نتائجه 151
حول العدوان على غزة.. مشاهد ووقفات 154
هجمة على القدس.. تقتضي مواجهة صارمة 157
ستينية النكبة.. ذكرى خالدة 160
بوصلة المقاومة والممانعة.. في الاتجاه الصحيح 163
عن الموقف الغربي من القضية الفلسطينية 165
حكومة إسرائيلية جديدة.. كلهم ليبرمان 167
فلسطينيو أوروبا والمسؤولية المشتركة 169
مجلة العودة وإعلام العودة 171
مؤتمر فلسطينيي أوروبا السابق.. نقاط تستحق التسجيل 173
العمل الأهلي الفلسطيني والسياسة 175
مشروع أوباما حاجة أمريكية.. والرهان على الشعوب 183
اللاجئ الفلسطيني.. القوي رغم ضعفه 185
عبثاً يحاولون 187
في ضيافة سولانا.. لقاء بجوانب متعددة 189
من أجل القدس.. عاصمة الثقافة والصراع 192
لاجئون فلسطينيون: أماكن متفرقة 194
بعد اللقاء الثلاثي في نيويورك.. أين يذهبون بالقضية 197
الكيان الصهيوني والهاجس الديموغرافي 199

نعم.. شعبنا قادر ويمكن الانتصار 201
المسجد الأقصى والقضية.. الدور والتأثير والأبعاد 203
الأونروا.. رغم الملاحظات متمسكون بها 210
عشرية الهزائم الإسرائيلية.. إخفاقات مركّبة لها ما بعدها 212
أما آن لفلسطينيي لبنان أن يُعاملوا بكرامة 220
الأسرى الفلسطينيون.. استحقاق دولي في جنيف 222
قتل المتضامن فيتوريو أريغوني مصلحة إسرائيلية بحتة! 224
خطاب نتنياهو.. علامة انهزام أخرى 226
أفكار وخطوات أوروبية بشأن حق العودة 228
الفلسطينيون بين حالَي الظلم والانتفاض عليه 230
رائد صلاح.. رجل وقضية 232
تمثيل الشعب الفلسطيني بين الدولة ومنظمة التحرير 234
القضية الفلسطينية والبُعد الأممي 236
اللاجئون الفلسطينيون وحصاد 2011.. أفق العودة 238
حدث في مطار اسطنبول 240
الفلسطينيون والاشتغال بالهمّ العام 242
التحدّي الفلسطيني 244
نحو ربيع فلسطيني سلمي 246
فلسطينيو أوروبا ورسائل العودة 251
الإعلام البريطاني وعدوان غزة.. تحوّلات نوعية 257
مواسم القضية الفلسطينية 263
الكيان الصهيوني وعقدة الاعتراف بشرعية الوجود 269
عام 2017.. موسم فلسطينيّ مختلف 273
حملة الاعتذار عن وعد بلفور.. مئة عام من الظلم 278
الذكرى 69 للنكبة.. فلسطينيو الخارج والدور المطلوب 283
دلالات التوقف.. مئوية وعد بلفور 290

تقديم

بقلم: معن بشور

التقديم لكتاب مهم حول حق العودة، ولكاتب أمضى الهزيع الأكبر من عمره حاملاً مفتاح العودة معه في كل عواصم العالم، أمر لا يتطلب تكرار ما ورد من مقالات ونصوص في الكتاب تتناول كل الجوانب المتصلة بحق العودة، بقدر ما يتطلب إبرازاً للأسباب التي تجعل من الكتاب مرجعاً متكاملاً لقضية يُجمِع كل مهتم بقضية فلسطين أنها مفتاح القضية وركن رئيسي من أركانها.

نحن هنا أمام كتاب وكاتب في آن، الكتاب هو مجموعة مقالات نشرها الأستاذ ماجد الزير رئيس وأحد مؤسسي مركز العودة الفلسطيني في لندن والقيادي الفاعل في العديد من المؤسسات الخاصة بفلسطينيي الخارج، لا سيما فلسطينيي أوروبا.. وهي مقالات تتراوح بين تحليلات للعديد من الأحداث المتصلة بالقضية الفلسطينية ومفتاحها حق العودة، وأوراق مقدمة للعديد من المؤتمرات والندوات ذات الصلة بحق العودة، أو شبه محاضر للقاءات مع شخصيات عربية وأجنبية، شكلت نواة التحول الإيجابي الملحوظ في المزاج العالمي تجاه قضية فلسطين أو عرض لمؤتمرات ومنتديات شارك فيها الكاتب سواء في التحضير أو المشاركة..

أما الكاتب فهو مناضل ثابت على حق شعبه بالعودة، وخبير متميز في كل ما يتصل بهذا الحق من كل الجوانب، وسفير لبق لقضية بلاده في المحافل العربية والإسلامية والدولية، ومدافع شرس عن حق يسعى مغتصبو فلسطين وحلفاؤهم إلى طمسه بكل الوسائل وهو حق العودة..

وحين التقيت بماجد الزير في لندن للمرة الأولى في أواسط التسعينيات من القرن الماضي، عبر مناضل عريق آخر، وصديق عزيز، وأحد مؤسسي المؤتمر القومي العربي، الأستاذ ضياء الفلكي رئيس النادي العربي في المملكة المتحدة آنذاك، الذي قال لي سأعرفك على مجموعة من الشباب الفلسطيني الواعد في همّته العالية، وعقله المتحضر، وثقافته الغنية، والمؤهل لأن يلعب دوراً كبيراً في خدمة قضية فلسطين على المستوى العالمي، أعترف أني، وأنا الذي اعتبر نفسي متفائلاً بكل مبادرة تخدم قضايانا، ومتحمساً لها، شعرتُ بشيءٍ من الخوف أن تعجز هذه المجموعة التي يقف على رأسها ماجد الزير أن تحقق طموحها في بلد خرج منه وعد بلفور، ورعى انتدابه لفلسطين ما بعد الحرب العالمية الأولى نشوء الكيان الصهيوني، وبقي منحازاً لهذا الكيان طيلة عقود، بل شريكاً له في

حـرب السـويس عام 1956 بعد تأميـم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر للقناة الشهيرة..

كان اهتمـام «العراقـي العروبي» ضياء الفلكي، «بالفلسـطيني الإسـلامي» ماجد الزيـر يومهـا تعبيراً عن عمق القضية الفلسـطينية في وجدان كل عراقي، بل كل عربـي، كمـا كان تعبيـراً عـن مناخ جديد يسـود العلاقـات بين تيـارات الأمة، لا سـيّما القومـي والإسـلامي منهـا، القناعة بضـرورة التعاون والتنسـيق والتكامل بينهـا انطلاقـاً مـن فكرة بسـيطة «بـأن ما من تيـار في أمتنا مهما بلـغ من القوة يستطيع أن ينهض لوحده بمشروع نهوض الأمة الذي ينطوي على تحرير أرضها، ووحـدة وطنهـا، والعدالـة بين أبنائهـا، والتقـدم لمجتمعاتها»، وهـو مناخ نجح في تزخيـم الحركـة الشـعبية علـى مسـتوى الأمة كلها لأكثـر من عقدين مـن الزمن نصرة لفلسطين والعراق ولبنان وسائر قضايا الأمة..

ولقد جاءت مقالات الأستاذ ماجد، المناضل والخبير بحق العودة وبقضية الشعب الفلسطيني في هذا الكتاب، تعبيراً عن هذه الروح وتلك المرحلة التي رغم كل ما أصابهـا مـن تعثـر وارتبـاك تبقى البوصلة التي نهتدي بهـا في أي عمل جاد نحو فلسطين وكل قضية عادلة.

أما الكتاب، والذي هو عبارة عن مقالات كتبها الكاتب، بلغة الخبير ونبرة المناضل وبخبرة العارف بكل التعقيدات المحيطة بها، فهي رغم تنوع موضوعاتها، تشـكل زاداً علميـاً ونضاليـاً لكل من أراد التعرف على قضية فلسـطين بكل أبعادها، بل مـن أراد التعبيـر عن التزامه بها بلغة تُوازن بين الموضوعية وما تفرضه من دقة، والالتزام وما يترتب عليه من حماس.

ولقـد نجحـت هـذه المقـالات في أن تنقـل «حـق العـودة»، الـذي هو حـق مقدس بالنسبة إلى كل فلسطيني وكل ملتزم بقضية فلسطين، من مجرد شعار نردده في المناسـبات إلى ما يشـبه العلم الذي نضعه في متناول الشـعب الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية، وهو ما ينقص العديد من أدبيّاتنا المتعلقة بقضية فلسطين وقضايـا الأمـة، التي باتت تحتـاج منا إلى تحليلات تفصيلية تسـتحضر القانون الدولـي، والتاريخ، والجغرافيا، والاقتصـاد والتربية والعلاقات الدولية ولا تبقى القضية في إطار «الشعار» الجميل ولكن الناقص.

ولعـل مـن دواعـي اعتـزازي الشـخصي أن انعقـاد «الملتقى العربـي الدولي لحق العودة» في دمشـق في الذكرى السـتين للنكبة (2008)، الذي كان للأسـتاذ ماجد

دور فاعل فيه، ولي شخصياً دور المنسق للجنة التحضيرية، والذي ضم الآلاف من الشخصيات الفلسطينية والعربية والدولية، وفي مقدمها رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد كان بمثابة نقطة تحوّل في معركة حق العودة في ظروف كان هذا الحق في رأس الأمور المستهدفة من ما سمي بالمفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية برعاية أمريكية والتي لم تكن أكثر من محاولة لكسب الوقت من قبل العدو الصهيوني لفرض وقائع جديدة على الأرض الفلسطينية. تماماً كان هذا الملتقى، وقبله «الملتقى الدولي من أجل القدس» في إسطنبول وبعده ملتقى الجولان في سورية – ثم ملتقى الأسرى في الجزائر، والتي كان للأخ ماجد دور فاعل فيها جميعاً، مناسبة لتوسيع نطاق المشاركة العربية والإسلامية والتضامن العالمي مع قضية فلسطين..

في كتاب «للعودة أقرب» للأستاذ ماجد الزير إذن، نجد هذا التلازم بين الكلمة المسؤولة والفعل الجاد، حتى يمكن وصفه بانه كتاب مذكرات لقضية حق العودة وللنضال من أجله، والذي كان ماجد الزير من رواده وحاملي لوائه..

وفي كل مقالة في هذا الكتاب، معلومة أو فكرة أو اقتراح، تشكّل جميعها برنامج عمل علمياً وملتزماً بمختلف المقاييس..

وفق الله الأستاذ ماجد الزير وكافة إخوانه المناضلين من أجل الحق الفلسطيني.

والخلود لكل شهيد، والحرية لكل أسير، والشفاء لكل جريح، والنصر لكل مناضل على طريق العودة والتحرير..

بين يدي الكتاب وعنوانه

بقلم: ماجد الزير

لـم يكن اقتلاع الشـعب الفلسـطيني من أرضـه بالقوة وتهجيـره في أنحاء العالم بالعملية السهلة والمباشرة، بل هو حصيلة جهدٍ ممتدٍ ومتراكم وضخم، ساهمت فيـه أطـراف عديـدة في العالـم فيما يمكن أن نسـميه بمؤامرةٍ دوليـةً بحق. وتم تجنيـد كلّ الطاقـات اليهوديـة التـي تؤمـن بالمشـروع الصهيونـي في كل البلـدان التـي كانـوا يعيشـون فيهـا قبل 1948 لصالـح أن يكونوا فاعلـين في خدمة هدف إقامة الكيان. ولم تترك الحركةُ الصهيونية وهي بمثابة رأس الحربة أيةَ وسـيلة لاغتصاب فلسطين إلا واستخدمتها، ولا طريقاً إلا وسلكته، ولم تهمل أيَّ عامل مسـاعد، حتى تمكّنت من التغلغل في فلسـطين ثم السـيطرة عليها والتمكن من شـعبها وطـرده وتحويلـه للاجـئ في بقاع الأرض، ومـن ثم إقامة دولـة الاحتلال والتي استمرت إلى الآن ما يزيد على سبعة عقود.

فهي حرب شاملة على الشعب الفلسطيني؛ عسكرية وسياسية واقتصادية وأمنية وثقافيـة واجتماعيـة. ولا يمكن أن نتخيل مشـروعاً إحلالياً إلا بهذه الطريقة في التفكير والتخطيط وكذلك الوسـائل التي اسـتخدمها، فهم لا يرون الآخر ويَرون في ضمـان بقائهـم إلغـاءَه ومحـوه مـن الوجود، ومشـروع يهوديـة الدولة في أحد دواعيه قائم على هذه الفلسـفة في الوجود. ويدلل على ذلك في تبكير الكنيسـت الإسرائيلي لإقرار قانون العودة الذي يشرعِن لليهودي الهجرة إلى فلسطين على أسـاس الانتماء للديانة بشـكل حصري. ولعلنا بذلك نفهم الهاجس الإسـرائيلي من حق العودة للاجئين والمطالبة به من قبل الشعب الفلسطيني.

بهذا الوصف يصبح الفلسطيني هو الهدف الرئيسي لدولة الاحتلال لناحية أن يبقى بعيداً عن أرضه، وأن يسـلّم بأنها لهم، وأن لا تكون له مطالب بها، ولذلك سَـعَت دولةُ الاحتلال إلى خلق ظروف وبيئة حول الشـعب الفلسـطيني تؤدّي به إلـى التخلـي عـن حقوقه، ونسـجت كل سياسـاتها على ضمان ذلك، وسَـعت إلى أن تفـرغ كل نقـاط القـوة الفلسـطينية مـن مضامينهـا. فكانـت تعمـل على قتل روح المقاومـة وسياسـية التهجيـر والترحيل وهدم البيوت وسـرقة المياه والتهويد للقدس والمسـتوطنات والأسـر والتعذيب والحصار وملاحقة الفلسطينيين في كل أنحاء العالم، ومحاولة طمس الهوية وتغييب الذاكرة، واستخدام المحافل الدولية ومنصاتها لذات الغرض.

ومن هنا فإن الشـعب الفلسـطيني يحتاج لاسـتحضار كل الجوانب التي سـلكها الصهاينة ويدرسها دراسةً معمقةً لكي يستطيع وضعها في الحسبان في مشروعه الوطني التحرري لاسترداد حقوقه.

وفيمـا تقـدم مـن فهمنا للصراع، يأتي البُعد الشـعبي أساسـياً، بل من الأهم بين العناوين الاستراتيجية في طريق تحرير فلسطين. وهو البداية الصحيحة دائماً، وطالما آمن الشـعب بأحقيته بأرضه وتماسـك على ذلك وعمل على اسـتردادها فإن الوصول للهدف يصبح مسألة وقت.

وهذا ما حصل بالفعل، فالشعب الفلسطيني لم يدّخر جهداً منذ بدايات التنفيذ الفعلـي للمشـروع الصهيونـي مـع مطلـع القـرن الماضـي لغايـة الآن في التصدي للمؤامـرة ومحاولـة منعهـا بكافـة الوسـائل المتاحـة، وكان لـكل مرحلـة رجالهـا وأدواتها. فكان أن انتهج العمل العسكري الميداني والانتفاضات الشعبية المتوالية ضد الاسـتعمار البريطاني طوال ثلاثين سـنة من وجوده، وبعده اسـتمر مع قيام دولـة الاحتـلال وعلى مدار سـبعة عقود تلت في طريقـه لتحقيق هدفه المعلن في تحريـر فلسـطين الانعتـاق من الغاصب. وضمـن المجهود الشـعبي، قامت الثورة الفلسـطينية الحديثة في خمسـينيات وسـتينيات القرن الماضي واسـتلمت زمام الأمـور في منظمـة التحريـر الفلسـطينية. وتجربـة المنظمة تسـتحقّ التوقف في تجييشـها للشـعب الفلسطيني في الداخل والخارج ليقوم بدوره، بل وفي تحريكها الشـعوب العربيـة والمسـلمة وأنصار الحق والعدل في العالـم. كذلك لا يغيب عنا في الـدور الشـعبي انتفاضـة الحجـارة في أواخـر عـام 1987 واندلاعها من رحم المخيمات.

وفي السـياق ذاته نرصد مظاهر المجهود الشـعبي طوال العشرية الأولى والثانية من القرن الحالي، بأشـكال مختلفة، والتي تجسـد كفاح الشـعب الفلسطيني في الداخـل والخـارج على حد سـواء في تصدّيه للاحتلال، وكذلـك محاولات القفز علـى حقوقـه مـن أطـراف عديـدة. وهذا واكبه مجهـود مسـتمر ومنظم في دعم القضية الفلسـطينية من قطاعات أهلية وعربية ودولية. والإنجازات التي يمكن أن نذكرها عديدة في الداخل على تنوع الظروف السياسـية في القدس والضفة وقطاع غزة وأراضي ال 48. وفي خارج فلسطين حيث كان الشتات الفلسطيني، بدءاً من الجوار إلى أبعد نقطة في العالم. وهذا تحقق برغم التحديات والوقائع السياسية المعيقة بشكل حاد سواء داخلية فلسطينية أو إقليمية أو دولية.

فقد اقترن استهلال الألفية الثالثة باندلاع انتفاضة الأقصى بإيجابياتها الاستراتيجية وتأثيرها على الفلسطينيين في الداخل والخارج، وإسهامها في بلورة الهوية للأجيال الجديدة وخاصة في المنافي البعيدة. وكان للمسجد الأقصى المبارك الدور الرئيسي، كما هو شأنه طوال مراحل الصراع خلال عشرات السنين، في اندلاع الانتفاضة الشعبية الثانية وكذلك هبّات عديدة لحقتها كان دافعها الرئيسي هو الاعتداء على حرمته. وتبقى القدس بقدسيّتها في قلب الصراع، ولهذا تسعى دولة الاحتلال لتهويدها وطرد أهلها، وهنا تكمن أهمية دعم صمود المقدسيين في مجهودهم الشعبي الاستراتيجي في وجه الاحتلال وغطرسته وأساليبه.

ويأتي نموذج كفاحي أسطوري آخر للشعب الفلسطيني في قطاع غزة بثباته وصبره على حصار يستمر عليه طوال 14 سنة، عانى خلاله وما زال من صنوف الآلام والصعاب. ولهذا الحصار بظلمه والحروب بوحشيتها صداه العالمي على المستويين الرسمي والشعبي من نواحي إيجابية. فقد أدخل القضية مرحلة جديدة في الوعي العالمي بحقيقة ما يجري في فلسطين وكشفت القناع عن وجه الاحتلال. وهذا تم التعبير عنه في المجهود الشعبي العالمي من المتضامنين الدوليين في محاولاتهم لكسر الحصار، والذي وصلت ذروته في أسطول الحرية الشهير أواخر أيار (مايو) 2010 وكانت نهايته بالاعتداء عليه في مياه البحر المتوسط من قبل قوات الاحتلال، وراح على أثره تسعة شهداء من المتضامنين ارتقوا بسبب إصابتهم برصاص بنادق الجنود الإسرائيليين. وبالتوازي فإن خطوات سياسية ودبلوماسية وقانونية وحقوقية واكبت الحصار في سبيل كسره.

وتبقى قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة بكافة أبعادها عنواناً رئيسياً ساخناً طوال العقود السبعة الماضية، والعشرين سنة الأخيرة ليست استثناء، وطالما كان اللاجئون الفلسطينيون بمجهودهم البشري الشعبي وقبله إيمانهم بعدالة قضيتهم وعدم تفريطهم بحقوقهم يقفون سداً منيعاً في وجه المؤامرات والقفز على حقوقهم، وتمكنوا من إفشالها. فنظرة الصهاينة لخطورة حق العودة وتهديده لبقاء كيان دولة الاحتلال، أدّى لأن يكون هدفاً دائماً لمحاولة شطبه واستهداف عوامل بقائه، كوجود المخيمات وخدمات وكالة الأونروا بما لديها من امتدادات دولية. واستخدام الساسة الإسرائيليين كل وسائل الضغط على القوى الدولية وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية للانسجام مع نظرتهم تجاه قضية اللاجئين والعمل على إسقاط حق العودة. وقد كان ذلك واضحاً

خـلال السـنين الماضيـة بخطـوات أمريكية فجـة في الاعتداء الصـارخ على حق العودة ووكالة الأونروا، وكأنه يشـكل خطراً على الأمن القومي الأمريكي نفسـه. تأتـي هـذه المخططـات في ظـل أوضـاع معيشـية مزريـة لقطاعـات عريضة من اللاجئـين في المخيمـات، فمـن همـوم فلسـطينيي لبنـان الدائمة بمـا يعانون من عنصرية واضحة، إلى ما حصل من هجرة جديدة وأحياناً تهجير للاجئي العراق وسورية، وصولاً إلى أحوال أبناء الشعب الفلسطيني المعيشية في مناطق الأزمات في العالم العربي لا تقلّ سوءاً.

وفي عنوان اللاجئين نفسـه، لا بدّ من تسـجيل المجهود الشـعبي الفلسـطيني في التمسـك بحـق العـودة في أماكـن تواجده كافـة، ونذكر منها تجربـة مركز العودة الفلسـطيني ووصولـه لعضويـة الأمم المتحـدة، ومؤتمـرات فلسـطينيي أوروبـا وأمريكا لحق العودة، ولاحقاً تجربة المؤتمر الشـعبي لفلسـطينيي الخارج. وامتدّ ذلـك لتجـارب عربيـة وأممية في دعم حق العـودة كالملتقى العربـي الدولي الذي عُقد في دمشق 2008.

وفي حـراك التضامن الدولي مع الشـعب الفلسـطيني، نرى لزامـاً علينا التوقف مليـاً عنـد مواقف وأنشـطة وإنجـازات وتضحيات لأحـرار العالم على المسـتوى الرسـمي والشـعبي، فهـم الذين غطـوا في دعمهم كل عناويـن القضية في أماكن وجود شعبنا وخاصة في الداخل.

واستثمر المجهود الشعبي الفلسطيني خلال العقدين الماضيين الروزنامة الوطنية واسـتخدمها بـذكاء للتصـدي للمشـروع الصهيونـي، كالذكرى السـتين والذكرى السـبعين للنكبة ومئوية وعد بلفور، وكان للحراك الشـعبي الفلسطيني من خلال إحياء هذه المناسـبات دور رئيسـي في التصدي للأكاذيب الصهيونية ومواجهتها لكسب الرأي العام العالمي لصالح القضية.

ونعتقد أن تراجعاً حقيقياً ملموساً قد بدا على المشروع الصهيوني، وأن علامات انهزام واضحة بدأت تنخر بنيانه. ويدلل على هذا أحداث جرت خلال العشرين عاماً الماضية مما يُعدّ تراجعات اسـتراتيجية، من قبيل الانسـحاب الأحادي من جنوب لبنان 2000 وقطاع غزة 2005، وكذا عدم قدرته على الحسم العسكري في حروبـه ضـد القطـاع ثلاث مـرات، والاخفاقات الأمنية التي لـم تكن معهودة على أجهزته، وهكذا من أمثلة في المجالات والأصعدة كافة. ومن أسباب حدوث هذا عوامل عديدة في مقدمتها كفاح الشعب الفلسطيني وصموده.

بالتـوازي مـع هذا، وفي الشـأن الداخلـي، كانت مواقف عديدة من زاوية شـعبية تتبنى التمسك بالحقوق، وطرحت رؤية لمستقبل القضية لصالح استرداد الحقوق، قائمـة علـى إعـادة هيكلة منظمة التحرير الفلسـطينية على أسـس ديموقراطية ينتخب فيها الشعب في الداخل والخارج حيث أمكن ممثليه لمجلس وطني جديد، يفرز لجنة تنفيذية وقيادة جديدة. وهذا كفيل بوضع مشروع وطني يمثل الشعب بإنصاف يفضي إلى التسريع باسترجاع الحقوق.

وبقـراءة متأنيـة لمجـرى الأحـداث، مـن مطلـع القـرن الحالـي، وبرغـم المشـهد المأساوي المباشر، فإننا نرى بنظرة تفاؤلية محقة تحاكي المسار الحقيقي للشعب الفلسـطيني، أن اللاجئـين باتـوا للعودة أقـرب إلى ديارهم ومدنهـم التي هُجّروا منها عام 48.

برلين- ألمانيا
السبت، 30 **رمضان** 1441 **هجري**
الموافق 23 **أيار (مايو)** 2020 **ميلادي**

عن الكاتب والكتاب

بقلم: ياسر أحمد علي

ربما أكون من أكثر الذين تابعوا كتابات ماجد الزير ومقالاته، بحكم علاقتنا المهنية، في مجلة العودة حيث كتب القسم الأكبر من مقالاته. وبحكم الصداقة التي سبقت العمل في المجلة وامتدت بعدها في العمل الوطني الفلسطيني والمؤتمرات والفعاليات المتعددة.

والكاتب كما عرفته، حيوي ناشط لا يهدأ، خلية نحل متحركة، يتكلم بفاعلية كما يتحرك، ويكتب كما يتكلم، أفكار متدفقة تحسبه أحياناً لا يجلس ليبدع الأفكار ويرتبها، ولكنها تأتي لتؤكد حراكه وكلامه. ومن خبرتي بكتاباته، كنت أضطر أن أتقمّص دوره لتحرير بعض النصوص، فأحتاج أن أتخيل لغة جسده وهو يقول أو يكتب، حيث ينتقل بين الأفكار بسرعة واختصار.

فهو إذن، المثقفُ العضويّ الذي يراقب ويتابع ويتفاعل وينفذ ويقود على الأرض، ثم تأتي الكتابة تحصيل حاصل، إذا سمح له وقتُهُ.

فهو لم يكتب عن حصار غزة من بعيد، بل زارها ثم كتب عنها.

ولم يكتب عن مأساة فلسطينيي العراق من مكتبه في لندن، بل زار مخيماتهم الحدودية أكثر من مرة، وخصوصاً في مخيم التَنَف.

ولم يكتب عن فلسطينيي لبنان من أوروبا، بل زارهم ضمن وفود برلمانية أوروبية، وتجوّل في مخيماتهم واطّلع على أحوالهم.

وكذلك عن فلسطينيي سورية، حيث كان له دور مهم في إيجاد الحلول الإغاثية والإعلامية وترتيب أوضاعهم القانونية، فزارهم والتقاهم في بلاد شتاتهم المؤلم الذي كان سِمَة السنوات الأخيرة.

ولم يكتب عن المؤتمرات لمجرّد أنه حضرها، بل كان له سهمُ فكرةٍ في إطلاقها ويدٌ طولى في تنظيمها.

والقائمة تطول ولا يتسع المجال للحديث عنها كلها.

وفضلاً عن أن مقالات الكاتب غطّت مساحة جغرافية هامة، فقد غطّت أيضاً حقبةً زمنية مهمة من تاريخ قضيتنا، وقضايا مفصلية لم تنته فعاليتها حتى يومنا هذا وصحيح أن بعضها كُتب قبل عقد أو عقدين، إلا أن قيمتها ما زالت مستمرة حتى الآن، وأتوقع أن تبقى قيمتها كتجربة موثقة للمستقبل.

ومـن خـلال هـذه المواكبة لمقالاتـه، وإزاء ما ذكرتُ أعلاه، تبـرز أهمية جمع هذه المقـالات، لكونهـا بالفعـل تغطـي جوانـب متعددة مـن القضية الفلسـطينية، من خـلال الإطلالـة السياسـية من أحد رجال العمل الوطني الفلسـطيني الضليعين بالعمل الشعبي في ميادين الدفاع عن حق العودة والحقوق الفلسطينية والحراك الشـعبي الفلسـطيني العالمـي. منطلقة من تجربة ممتدة علـى مدى ربع قرن من هذا النشاط والحيوية.

أما الكتاب..

بالأرقام، سنجد في ثنايا الكتاب 84 مقالاً وثلاث مُقدمات، في نحو 295 صفحة ضمّت نحو 75 ألف كلمة جمعناها من مقالات وكلمات وأوراق بحثية ساهم فيها الكاتـب ماجـد الزيـر على مدى عقدين من الزمن. ووضـع فيها خلاصة تجربته وآرائه ومواقفه.

يمثـل هـذا الكتاب خلاصة فكرية ورسـم مسـارات للعمل الشـعبي الفلسـطيني بالعمـوم، مـع التركيـز على حـق العودة وخدمـة قضية اللاجئـين، وإعطاء عناية خاصة للدور الاستراتيجي لفلسطينيي الخارج وخصوصاً للّذين في أوروبا، وكل ذلك يأتي في المشـهد الصحيح كما يراه الكاتب في المشـروع الوطني الفلسـطيني الشامل للتحرير.

والكتاب يثبّت مواقف وآراء في الأحداث المفصلية التي مرت على القضية لناحية تثبيـت الحقـوق والـذود عـن مصالح الشـعب الفلسـطيني، والتعبير عـن همومه وآلامه في طريقه لاسترداد كامل حقوقه.

ويأتـي طـرح المضامـين أيضاً مـن زاوية التجربة الشـخصية العمليـة للكاتب من خلاله انخراطه بالعمل الوطني في مواقع متعددة وبلدان مختلفة.

ويكتسـب الكتـاب أهميـةً مـن كـون تغطيتـه التوثيقية مـن ناحية تحليليـة وإبداء رأي وتثبيـت موقف في الشـأن الفلسـطيني بأبعـاده المحلية والإقليميـة والدولية وعبر مساحة زمنية ممتدة جاءت لِكمّ كبير من الأحداث وعلى منصات إعلامية متنوعة فلسطينية وعربية ودولية.

استراتيجية الحفاظ على حق العودة
مسؤولية المنظمات الأهلية الفلسطينية *

لا يمكن لأي كاتب في موضوع اللاجئين الفلسطينيين واستراتيجية الحفاظ على حق العودة إلا أن يشير إلى خطورة إعلان بوش الأخير حول ضرورة تنازل الفلسطينيين عن حق العودة. فهذا الوعد اعتبره الفلسطينيون بمثابة وعد بلفور جديد، من حيث إعطاء من لا يملك لمن لا يستحق، وكذلك من حيث غياب الطرف الفلسطيني صاحب الحق الأصلي عن نطاق هذه الوعود، وكأن هذا الشعب لا علاقة له بما يترتب عليها من إجحاف وظلم هائل سيلحق به. وبغض النظر عن الخلفيات التي دفعت برئيس أكبر دولة في العالم ليتنازل عن الحقوق الشرعية المُقَرّة للشعب الفلسطيني من قبل القانون الدولي والأمم المتحدة وقوانين حقوق الإنسان، يبقى أن مثل هذا الإعلان يشكل طعنة في الظهر بالنسبة للشعب الفلسطيني، ودعماً قوياً للرؤية الصهيونية في ما يتعلق بحق العودة للاجئين الفلسطينيين.

ظلّت النظرة الإسرائيليّة المتعلّقة بحلّ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين واحدة في جوهرها ولم يطرأ عليها تغيير كبير منذ إنشاء الكيان الصهيوني وحتى اليوم. وقامت هذه النظرة خلال ما يقرب من الستة عقود الماضية على عدم اعتراف «إسرائيل» بخلق المشكلة وأنها بالتالي غير معنية بعودة اللاجئين، وأن الواقع السياسي والديموغرافي الذي نشأ في فلسطين وتشتُّتَ اللاجئين على رقعة جغرافية واسعة في العالم يتطلّب حلاً دوليّاً قائماً على توزيع اللاجئين الفلسطينيين ككتل بشريّة على دول عدّة على شكل حصص مع ضمان «إسرائيل» بأن يكون لها الحظ الأقل في أن تكون الوجهة الأساسيّة لاستيعاب أعداد كبيرة منهم. وعليه حرصت الدولة العبريّة على شنّ حرب إعلاميّة ديبلوماسيّة على مصطلح حقّ العودة، باعتبار ما يمثّل من بُعد قانوني يستند إلى المواثيق الدوليّة لحقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة المتعلّقة باللاجئين في العالم عموماً والفلسطينيين منهم خصوصاً.

وأدّى الإجماع الفلسطيني على التمسّك بكلّ الحقوق وعلى رأسها حق العودة إلى تماسك الجبهة العربيّة في وجه النظرة الإسرائيليّة، وحتّى بعد إسقاط النهج الثوري المسلّح خياراً وحيداً لتحرير فلسطين من أجندة قوى منظمة التحرير

* جريدة الحياة - 26 نيسان (أبريل) 2004

الفلسـطينيّة وكذلـك طـرح البرنامـج المرحلـي عـام 1974 ولاحقـاً إعـلان الدولة الفلسطينيّة عام 1988 ظلّ حقّ العودة الفلسطيني ثابتاً أساسياً متبنى في الأجندة السياسـيّة الفلسـطينيّة الرسـميّة، وانسـجم هذا مع الاجماع الفلسطيني الشعبي على هذا المبدأ الذي لم تعطِ مؤشرات قياس الرأي العام الفلسطيني خلافه.

ومع دخول المنطقة حقبة أوسلو وسيادة صرعة ما يعرف بالواقعيّة السياسيّة في المنطقة القائمة على عدم القدرة على مواجهة أميركا باعتبارها القطب الأوحد في العالم بعد انهيار الاتحاد السـوفياتي وهزيمة العراق في حرب 1991، انقلبت المفاهيم السياسيّة وأصبح كلّ شيء قابلاً للأخذ والردّ بما فيها الثوابت والحقوق المسـلّم بها. وفي ما يتعلّق بالحقوق الفلسـطينيّة وعلى رأسها حق عودة اللاجئين إلى ديارهم اقترب الطرف الفلسـطيني الرسـمي إلى وجهة النظر الإسـرائيليّة شـيئاً فشـيئاً، بدءاً بعدم تثبيت حق العودة في اتفاق أوسلو والتحجج بتأجيله إلى المفاوضـات النهائيّـة وانتهـاء بالتوقيع على ما يعرف بوثيقـة جنيف الموقع عليها في كانون الأول (ديسمبر) من العام الماضي من جانب قيادات فلسطينيّة رسميّة وشبه رسميّة مع شخصيّات من قوى اليسار الإسرائيلي.

والحقيقة الواضحة من هذه الوثيقة هي أن الموقف الفلسطيني تماهى مع الموقف الإسرائيلي إلى حدّ التماثل. ومن الضروري ملاحظة أن اللاجئ الفلسطيني قد أُعطـي جانـب الاختيـار لمـكان السـكن الدائـم ولكن في سـياق محـدد ومضبوط بالإرادة الإسرائيليّة الرافضة لعودته إلى قريته ومدينته التي هُجّر منها باعتبار ذلك تهديداً للهويّة اليهوديّة للدولة.

وننطلـق من هنا لتأكيد حقيقة أن الشـعب الفلسـطيني أنجـز في العقود الماضية تثبيتاً لمبدأ استحالة تجاوز حق العودة، فكان أن أُجبِر واضعو الحلول «الخلاّقة» علـى التحايـل علـى هـذه النقطـة بالذكـر الشـكلي للحـق وإعطاء حـقّ الاختيار الإنساني كبعد أساسي في الحل.

ويُسـتنتج من هذا أن ردّ الفعل الشـعبي والجماهيري أصبح يحسـب له حسـاب لـدى صانعـي القـرار بخاصة بعد تجربة الانتفاضة الأولـى والثانية التي خلطت الأوراق في المنطقـة وعطلـت اتفاقـات كثيرة. وتجلّى ذلـك في أوضح صورة كيف تمكّـن الـردّ الجماهيـري العربي والعالمـي غير المتوقّع على اغتيال الشـيخ أحمد ياسـين مـن خلـط كلّ الأوراق، حتـى غدا أحد أسـباب عجـز القمـة العربيّة عن الانعقاد أنها لا تستطيع أن تجاري الغضب الجماهيري الفلسطيني والعربي.

في ظلّ تراجع الموقف الرسمي الفلسطيني والعربي عن التمسّك بالحقوق، يبرز دور مؤسّسات المجتمع المدني كأحد الضمانات الأساسيّة التي يمكن أن تساهم في تقوية الصفّ الفلسطيني والمساهمة في بقاء الحقوق حية لحين تغيّر الظرف السياسي العام على الصعيد الدولي لمصلحة الشعب الفلسطيني، وهذا غير مستبعد إذا ما استحضرنا أن موازين القوى قابلة للتغيير ولا تثبت على حال. ولكن كيف يمكن للمؤسسات الاهلية، خصوصاً لجان حقّ العودة منها، أن تحقق تماسكاً شعبيّاً فلسطينيّاً في ظل التشرذم والتفكّك في الساحة على الصعيد الرسمي وعدم بروز تيار المعارضة السياسيّة – حتى الآن – كمؤهّل لأخذ زمام المبادرة وترتيب البيت الفلسطيني والعمل على بقاء الحقوق من دون التنازل عنها؟

نعتقد أن إنجاز مثل هذه المهمّة العظيمة لما يعرف بمؤسسات المجتمع المدني لا يتأتّى إلاّ بالسير ضمن استراتيجيّة واضحة المعالم تتجنّب العشوائيّة. ومن المفارقات أن كاتب هذه السّطور لاحظ وهو يدرس ما يمكن أن تضطلع به المنظّمات الأهليّة أنّ الكلمة الرئيسيّة في معظم بنود ما يمكن أن يصطلح عليه باستراتيجيّة الحفاظ على حقّ العودة قد بدأت بحرف «التاء». فابتداءً بالتخطيط السّليم القائم على تحديد الهدف الرئيس للاستراتيجيّة والمتمثّل بالتمسّك بكلّ الحقوق الفلسطينيّة وعلى رأسها حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى قراهم ومدنهم التي هجروا منها، وهذا مقترن بالوضوح التام بأن الحق كل لا يتجزّأ وأن اللاجئ الفلسطينيّ صاحب حق وليس مفاوضاً، وبالتالي فهو غير معني بتفاصيل الحلول السياسيّة وتعقيداتها.

ولعلّ ذلك يمكن سلاحاً سياسيّاً قويّاً للمفاوض الفلسطيني إذا ما أراد استخدامه لجهة تحصّنه بالإجماع الشعبي الفلسطيني على التمسّك بحقّ العودة وعلى عدم إمكان تجاوز الرغبة الشعبيّة الجامحة. ولا بأس أن نتأسّى بالمفاوض الإسرائيلي في هذا المجال، الذي دائماً ما يتذرّع بالإجماع الإسرائيلي الشعبي على رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين حتى بات العالم الغربي الرسمي مقتنعاً بهذه الرؤية، ويدلّل على ذلك ما تضمنه التقريران اللذان صدرا عن لجنة الأزمات الدوليّة ووزارة التنمية البريطانية في شكل منفصل ومن قبلهما ورقة كلينتون في ما يتعلّق بموضوع اللاجئين كمؤشّرات واضحة على التبنّي الغربي لمفهوم تجاوز حقّ عودة اللاجئين الفلسطينيين والبحث في المقابل عن أيّ حلول بديلة من قبيل التوطين.

ولا بـدّ مـن توحيـد المفاهيم لدى المؤسّسـات الأهلية أن حقّ العـودة ليس مقروناً بجيل واحد، وبالتالي فبُعد النظر مطلوب وحيوي في رسم خطة مرحليّة للتعامل مع التقاطعات والتعقيدات السياسيّة القائمة في المنطقة والعالم. وهنا نعتقد أن المفـاوض الفلسـطيني أخطأ في بناء اسـتراتيجيته التفاوضيّـة على حل القضيّة الفلسطينية خلال الحقبة الزمنيّة الحاليّة، وهذا ما اضطرّه إلى تقديم تنازلات واضحة وخطرة هو نفسه يعترف ببعضها. ومرّة أخرى نستدعي المثال الصهيوني في تحقيـق أهـداف بعيـدة المدى ضمـن اسـتراتيجيّة مرحليّة تحافـظ على بقاء الهـدف الاسـتراتيجي حتـى تتوافر الظـروف وعناصر القوّة لـه للتحقّق. ولذلك نرى أنّ الفاصل الزمني بين انعقاد المؤتمر الصهيوني الأوّل في بال أواخر القرن 19 وإقامة الدولة العبريّة 50 سنة..

ويتبع التخطيط السـليم التنظيم الدقيق لمجمل أعمال وأنشـطة الدفاع عن حق العودة باتباع نهج العمل المؤسّسي، وهذا يضمن حسن الترتيب وتكوين مرجعيّات لأبناء الشعب الفلسطيني تضبط إيقاع حركة حق العودة.

ومـن أهـم أولويات هذه المؤسّسـات الاسـتفادة مـن التجارب الماضية سـواء على الصعيد الرسمي في ما يعرف بالتوثيق وهذا ينسحب على الأعمال اللاحقة لهذه المؤسّسـات بمـا يضمـن توريث التجربة للأجيـال المقبلة. ولا نتـردّد في القول إنّ ضعف الأداء العام للمؤسسات الفلسطينية في العقود الماضية على كل المستويات مردّ بعضه إلى اختزال العمل بشـخص واحد هو الحاكم بأمره في كل التفاصيل من دون تسـجيل أو توثيق، فإذا غاب أو غُيّب انتهت التجربة وفقد الشـعب هذا الرصيد من العلاقات والتجربة، مما يصعب تعويضها أو حتى البناء عليها.

ومن الخطوات التي يمكن أن تعكس ارتقاءً في العمل انتشار ثقافة التقويم الدوري للعمـل بمـا فيـه من مراجعـة جادة لما يمكـن أن يكون قد ارتُكب مـن أخطاء، ولا نبالغ في أن هذه الثقافة تكاد تكون معدومة في تجربة العمل الوطني الفلسطيني في الفتـرة الماضيـة وهـذا مـا أوقعهـا في أخطاء اسـتراتيجيّة لاحقـاً. فهل يعقل على سبيل المثال أن يمرّ الفلسطينيّون بتجربة حرب ال70 في الأردن ثم الحرب اللبنانيّـة في السـبعينيات والاجتيـاح الإسـرائيلي للبنـان في 1982 ومـا تـلاه من حصـار لبيـروت وخروج لقـوات الثورة الفلسـطينيّة إلى المنـافي وبعد ذلك حرب المخيّمات في أواسط الثمانينيات من دون الوقوف وقفة قياديّة جادة يستكشفون فيها الأخطاء التي ارتكبت والأشخاص الذين تسبّبوا فيها، لنجد بعد هذه الفترة أن الشـخصيّات التـي كانـت تتصدّر العمل في أواخر السـتينيات ما زالت تتحكّم

في مفاصل صنع القرار في مساحات متعدّدة إن على صعيد الفصائل أو على المستوى الشعبي. ولا يمكن للمؤسّسات الأهليّة إن أرادت سلامة الطريق إلاّ أن تتجاوز مثل هذه العيوب.

وبانتهاج موازٍ لهذا وعملاً بمبدأ الشفافيّة ومن أجل كسب التأييد الجماهيري، لا بدّ من اتباع سياسة المكاشفة عن مصادر المال الذي يجمع لمصلحة المشاريع الخاصّة بالمؤسّسات وبيان مجالات الصرف حتى تتحقّق التفاتة جماهيريّة مطمئنّة لهذه الأعمال، ولا أظنّنا في حاجة إلى طويل تفصيل في أهميّة مثل هذه المبادرة. ثمّ تبدأ الخطوات العمليّة في الحرص على التنسيق في الأصعدة كافة لمجمل الأنشطة والأعمال بخاصّة مع امتلاء ساحة العمل الفلسطيني باختلاف الجغرافيا بالمؤسّسات التي تعمل لمصلحة القضيّة وليس بالضرورة أن تكون فلسطينيّة. ومما يعين على التنسيق المحكم هو انتشار روح التجرّد والتعاون تحت راية الدفاع عن حق العودة وانتفاء عامل التحيز للشخص أو للمؤسسة أو للحزب حتى ندخل في دائرة التنافس الشريف البناء. وهنا نستحضر التجربة الرائدة في تنسيق أهلنا داخل فلسطين لأعمال انتفاضة الأقصى والذي انعكس إيجاباً على نجاح الفعاليات وأعطى ثماره على الصعيد الإقليمي والدولي وبلغ ذروته في إعلان فصائل المقاومة إعطاء هدنة من طرف واحد حافظوا عليها ولم يخرقوها شهوراً عدّة.

ونشير أيضاً إلى أهمية التواصل بين قطاعات الشعب الفلسطيني في المخيمات سواء في الداخل أو الخارج وكذلك مع قطاعات فلسطينيي المهجر، ومن شأن ذلك أن يسهّل تدفّق المعلومات وكشف المعاناة المتبادلة ويسهم في إقامة حملات تضامنيّة مشتركة ويوحّد مضمون الرسالة السياسيّة. وهذا يدخلنا في دائرة تطوير الخطاب السياسي من قبل المؤسّسات الأهلية في موضوع حق العودة بما يضمن عدم الفصل بين البُعد السياسي والإنساني وتجنّب الدخول في الحلول مع التركيز على البعد القانوني لحقّ العودة. ويجب أن تُعطى الأولوية للإعلام السياسي لدى المؤسسات المدافعة عن حق العودة مع وعينا بمحدوديّة سقفها كمنظّمات غير حكوميّة. والدافع لهذا أنّ عدم ظهور صوت اللاجئ وتأكيده على تمسّكه بحقّه يؤدّي إلى استفراد الأقليّة التي تدّعي التمثيل الحقيقي لآراء الشعب. أمّا في مضمون ما يطرح فإنّ تجنّب طرح موضوع الاستفتاء من القاموس السياسي للجان حقّ العودة ملحّ. فالصفة الفرديّة والجماعية المتلازمة

لهذا الحقّ تحول دون أن يكون الاستفتاء مطروحاً لا على المستوى القانوني ولا السياسي إذا ما تكاتف الشعب على رفض طرحه.

وتأتي في المجال نفسه أهمية تسليط الضوء على نقاط الضعف – وهي كثيرة – في مضامين الطرح الإسرائيلي لموضوع اللاجئين وبدء المؤسّسات الفلسطينيّة في تفنيدها وترتيب برامج إعلاميّة ونقابيّة وتعبويّة لإظهار مدى عدم قانونيّتها ولا صحّتها. ويأتي قانون العودة الإسرائيلي العنصري على رأس القائمة في هذا السياق لما له من خطر كبير في إدامة الصراع وبقاء اللاجئين الفلسطينيّين بعيدين عن أرضهم ويكاد هذا القانون أن يكون فريداً في عنصريّته وعدم منطقيّته على صعيد قوانين الاستيعاب البشري في العالم. ونسجّل هنا استغرابنا الشديد إلى عدم تطرّق المفاوض الفلسطيني لهذه النقطة وغيرها خلال أكثر من 15 سنة منذ انعقاد مؤتمر مدريد.

وفي دائرة المضامين والمفاهيم أيضاً فإنّ ترويج شعارات ذات مغزى سياسي قصيرة وقابلة للتسويق في العالم من شأنه أن يرسّخ الحقّ الفلسطيني. وفي طور إرجاع الفضل لأهله نذكر للجان حقّ العودة في أميركا تبنّيها لمصطلح «عودة» في أدبياتها باللغة الإنكليزيّة، بل واعتماده اسماً لها حتى بدأ هذا المصطلح يدخل قواميس اللغات العالميّة كما ترسّخ مصطلحا «النكبة» و«الانتفاضة».

وفي حقل برامج العمل الممكنة يأتي تبنّي حملات الضغط من أجل التأثير في صنّاع القرار في ما يتعلّق بموضوع اللاجئين والحيلولة دون التفريط في الحقوق، وحلقات التأثير هنا لا تقتصر على الوسط الفلسطيني بل تتعداه إلى البعدين العربي والدولي.

وتسبق هذه البرامج توعية سياسيّة بين أبناء المخيّمات للوصول إلى وعي بأهمية دورهم وما لهم من حقوق يجب ألا يتنازلوا عنها مع التركيز على عدم التمييز في التطبيقات الميدانيّة بين عمر ولا جنس. ومن شأن نجاح مثل هذه الحملة الوصول إلى حالة تقريع في الوسط الفلسطيني على كل من يتجرّأ على الادعاء بأنّ الشعب الفلسطيني غير معني بالعودة. وقد برز شيء من هذا ضدّ أصحاب وثيقة جنيف ومن قبلها استطلاعات الرأي المزعومة. ومن شأن النضوج في فكر المؤسّسات وحركتها الناشطة الوصول إلى حالة ترشيد لمسار الفصائل الفلسطينيّة التي تتبنّى في أجندتها التمسّك بحقّ العودة، لأنّه يسع هذه المؤسّسات في مجالات الحركة ما لا يسع بعض الفصائل بخاصّة التي تتبنّى

برنامج المقاومة المسلّحة بل وتمارسه. ومن قبيل التمثيل فإنّ إرسال خطابات تتعلّق بالتمسّك بحقّ العودة من قبل المؤسّسات الأهليّة إلى الفصائل الرئيسيّة الفلسطينيّة التي اجتمعت في القاهرة لإجراء حوارات وطنيّة كان يمكن أن يعكس، لو حصل، انسجاماً بين الجميع على التمسّك بالحقوق.

ولتحقيق ديمومة نقاء الفكر وبخاصّة حقّ العودة لا بدّ من الاهتمام بالأجيال الجديدة وضمان انتشار ثقافة الارتباط بالوطن ضمن منهاج تربوي تعبويّ موجّه. ومن البرامج التي تيسّر هذه المهمّة ما يعرف بعمليّة إحياء الذاكرة وحفظ التاريخ الفلسطيني الشفوي منه والمكتوب. وهذا يقودنا إلى اغتنام فرصة يمكن أن تفوت وهي وجود جيل النكبة قائماً بين ظهرانينا والذي تعدّ نسبته الآن من 11 إلى 13 في المئة من إجمالي التعداد العام للشعب الفلسطيني. ويذكّرنا هذا بأهميّة انخراط أغنياء فلسطين بالمشاريع الوطنيّة ودورهم الحيوي في دفعها لكي ترى النور، مع عدم إنكار إسهام بعضهم في مشاريع بنّاءة خلال عمر القضيّة. ومما يخدم هذا الخطّ إطلاق حملة ترشيد لطلبة الثانويّات والجامعات وطلاب الماجستير والدكتوراه من الراغبين في دراسة العلوم الإنسانيّة في أن ينكبّوا على البحث في القضايا المذكورة. وهو ما يمكن أن يساهم في إتمام تسجيل كلّ ما هو مؤهّل للحفظ من تراث ثقافي وحاجيات عينيّة ويرفع من معنويات الأجيال المقبلة ويسهم في رسم شخصيّتها الوطنيّة وانتمائها لفلسطين.

وللمؤسّسات دور أيضاً في تبنّي الباحثين المتميّزين والعمل على نشر أعمالهم وتسويق أفكارهم المتعلّقة بحقّ العودة، ويوازي هذا تأهيل للكادر المتخصّص الذي يمكن أن ينتج قيادات قادرة وصالحة لكي تنقل أفكار الشعب الفلسطيني وآراءه بأمانة ودقّة. ويصحب هذا بلا شكّ الانفتاح على تكنولوجيا العصر وهذا يسهّل التاثير في الرأي العام العالمي. ودعّم هذا مع الانفتاح الإعلامي وثورة الفضائيّات نقل صورة ما يجري في فلسطين للعالم مما أدّى إلى تغيّر دراماتيكي في الرأي العام العالمي تجاه القضيّة، مما جعل «إسرائيل» تصبح الخطر الأكبر الذي يهدّد السّلام العالمي عند معظم الأوروبيّين. وباعتبار انّ الشعب الفلسطيني كتلة واحدة فإن تسليط الضوء على معاناة فلسطينيي 48 والتواصل معهم وإقامة مشاريع مشتركة يمكن أن ترفع من معنوياتهم وتظهر الفلسطينيّين كلُحمة واحدة.

يبقى أن نشير إلى أنّ لجان حقّ العودة في الغرب عليها مجهود مضاعف بسبب الانفتاح السياسي وكون إظهار أبناء الشعب الفلسطيني في الغرب لتمسّكهم

بحق العودة فيه كسـر لوجهة النظر الإسـرائيليّة الرامية إلى إظهار عدم اكتراث فلسـطينيي الغـرب بالعـودة. وفي هـذا السـياق ينبغـي تكثيـف عقـد المؤتمـرات والملتقيات التي تجسّـد الانتماء للوطن على شـاكلة المؤتمر المنوي عقده في برلين في منتصف أيار مايو المقبل، بدعوة مشـتركة من مركز العودة الفلسـطيني لندن والجالية الفلسطينيّة في برلين.

وننهي بأنّ الشعب الفلسطيني نجح في هزيمة الاستراتيجية الإسرائيليّة القائمة على أنّ تشريد الشعب الفلسطينيّ في أصقاع العالم سيؤول إلى أن تكون القضيّة في طـيّ النسـيان، فانقلـب السّـحر علـى السّـاحر وأضحـى اختـلاف الظـروف الجيوسياسـيّة لـدى التجمّعـات الفلسـطينيّة سـبباً رئيسـيّاً في خلـق مسـاحات صالحة للعمل، مما رفع من نسبة نجاح أيّ خطّة شاملة للتمسّك بهذا الحقّ.

«وثيقة برلين» للتمسك بحق العودة..
ردٌّ عمليٌّ على «وثيقة جنيف» *

في تظاهرة هي الأولى من نوعها على الساحة الأوروبية، احتشد أكثر من ألفي فلسطيني تقاطروا من أكثر من 25 دولة أوروبية إلى العاصمة الألمانية في مؤتمر جماهيري نظمه «مركز العودة الفلسطيني»، الذي يتخذ من لندن مقرّاً له، والجالية الفلسطينيّة في برلين في 15 أيار (مايو) الماضي، في الذكرى السادسة والخمسين للنكبة وتأكيداً على التمسّك بحق العودة وعدم التفريط فيه وعدم تفويض أحد بالتنازل عنه. ودعي للتحدّث فيه ضيوف من دول عدّة منهم جمال الشاتي رئيس لجنة اللاجئين في المجلس التشريعي الفلسطيني، وخالد الترعاني مدير المؤسسة الإسلامية «القدس» ومقرّها واشنطن، وصلاح صلاح رئيس لجنة اللاجئين في المجلس الوطني الفلسطيني، وعزمي بشارة القيادي الفلسطيني من عرب الداخل، إضافة إلى محمد خليل عقل النائب في البرلمان الأردني عن مخيّم البقعة.

وصدرت عن المؤتمر "وثيقة برلين" للتمسّك بحقّ العودة. ويبقى السّؤال: في أيّ سياق يمكن أن يُقرأ هذا المؤتمر وهل من تأثير على الصعيد السياسي لانعقاده؟ وما القدرة على تنفيذ بنود الوثيقة التي صدرت منه؟ لعلّ أبلغ رسالة خرجت عن هذا التجمّع الضخم هي التي وجهت إلى أبناء الشعب الفلسطيني تحت نير الاحتلال بأن إخوانهم في أنحاء العالم يعيشون معهم بأرواحهم ويكمّلون دورهم في التمسّك بالحقوق كلٌّ من ساحته وكلٌّ بأقصى ما عنده من إمكانات. وهي رسالة دعم سياسيّة وإعلاميّة ومعنويّة بل وخيريّة. وأكّد كلّ من حضر دعم أبطال الشعب الفلسطيني الذين يقبعون في سجون الاحتلال ويلاقون صنوف العذاب.

كما أنّ أبرز ما ميّز مؤتمر برلين رسالة الوحدة الوطنيّة الفلسطينيّة التي عبّر عنها بأقوى صورها في كلّ أعمال المؤتمر. فعلى رغم ان الصفة الشخصيّة لطبيعة الحضور والصفة الشعبيّة للمؤسّسات المشاركة، إلاّ أنّه لا يمكن إنكار أن الشعب الفلسطيني بالمجمل مسيّس ولكلّ هويّته التي يزن الأحداث بها ويحدّد موقفه بناء عليها. وبنظرة سريعة استكشافيّة للحضور ولكلمات المتحدّثين نجد أن كلّ الطيف السياسي الفلسطيني من اقصى اليمين إلى أقصى اليسار مع

* جريدة الحياة - 4 حزيران (يونيو) 2004

الغالبيّـة المسـتقلّة شـارك في المؤتمـر إمّـا بصفـة منظّـم أو ضيـف أو ممثـل عن مؤسّسة أو تجمّع في هذا البلد أو ذاك. والكلّ انسجم وانتظم تحت مظلّة الدفاع عـن حـقّ العـودة. بل وأكثر من هذا حيث توحّدت رسـالة الرسـميِّ الفلسـطينيّ والجهـات الشـعبيّة في الشـكل والمضمـون في التأكيد على التمسّـك بحـقّ العودة وعدم التفريط فيه.

واسـتطراداً في هـذا المجال شـكّل «مؤتمر برلـين» منتدى مفتوحاً لأبناء الشـعب الفلسـطيني في القـارة الأوروبيّـة لتحقيق مزيد من التعـارف والتواصل والتآلف في ديـار الغربـة، وسـاهم في تكويـن علاقـات اجتماعيّـة علـى الصعيـد الفردي وإقامة علاقات تنسـيقيّة على مسـتوى المؤسّسـات إن في شكل ثنائي أو جماعي علـى المسـتوى المناطقي أو القاري، مما وفّر مظلّـة في غاية الأهمية أكد الجميع ضـرورة اسـتمرارها. ومن جهة ثانية كان للتنـوّع الجغرافي لبلد القدوم أثر مهم، اذ مثّل مجمل من حضر الغالبيّة الساحقة لنحو تسعة ملايين فلسطيني موزّعين في أنحـاء العالـم. فعـرب الداخل الذيـن حاول الكيان الصهيونـي طمس هويّتهم الفلسطينيّة كانوا حاضرين عبر عزمي بشارة وغيره، في إشارة إلى أن فلسطينيي الداخل جزء لا يتجزّأ من لحمة الشـعب الفلسـطيني غير القابلة للتقسـيم وأن المخطـط الرامـي إلى تفتيت أواصر هذا الشـعب باء بالفشـل، إذ بعد نحو سـتة عقود ما زال الشعب الفلسطيني كتلة واحدة لم ولن تتجزّأ.

وطبيعة هذا الحشد غير المسبوق في تاريخ وجود الجالية الفلسطينيّة في أوروبا يمثّـل ضربـة حقيقيـة للفكـرة الصهيونيـة التي تحـاول تصفية قضيـة اللاجئين الفلسطينيين بإبعادهم عن الجغرافيا الفلسطينيّة بكل السبل، بعدما حازت هذه النظـرة الصهيونيـة علـى الدعم الغربـي، الذي تمثّل بأوضح صـوره في «خريطة الطريـق»، ولاحقـاً بـ«وعـد بوش» المشـؤوم، والرهان على ذوبان هذا الشـعب في المجتمعات التي يعيش فيها وغياب هويّته الفلسطينيّة العربيّة الإسلاميّة.

مـن هنـا تمثّلت الرسـالة السياسـيّة القويّة لهـذا المؤتمر بانعقـاده وبهذا الحجم وبالمضامـين القويّـة للوثيقـة الصادرة عنه ما مثّل ردّاً ناجعـاً على كل هؤلاء ومن سـار في فلكهـم مـن أفـراد محسـوبين علـى الفلسـطينيين إن لجهـة التوقيت أو التنظيم أو الجغرافيا أو صفة الحضور. وبهذا يكون الردّ الفلسطيني بأنّ انعقاد مثـل هـذا المؤتمـر وفي ذكرى النكبة وفي عاصمة غربيّة هـو البرهان على أن من يراهن على تدجين الشعب الفلسطيني لجهة التخلّي عن الحقوق واهم.

ولا يمكن تناول مؤتمر برلين في معزل عن حراك مجاميع أبناء الشعب الفلسطيني في مختلف المناطق خصوصاً في مخيّمات اللجوء منذ نكبة فلسطين في تأكيدهم على حقهم بالعودة، وازدادت وتيرة هذه الأنشطة بعد توقيع اتفاق أوسلو، شعوراً منهم بالأخطار التي تضمنها في قفزه على حقوق الشعب الفلسطيني وبخاصة حق العودة. وأخذت هذه التحرّكات في التبلور على شكل لجان عمل ومجموعات تنسيقيّة في الداخل والخارج مرتبطة بحق العودة.

وازدادت هذه الحركة تنظيماً بعدما تجرّأ أفراد من المحسوبين على الشعب الفلسطيني على الإعلان على عدم واقعيّة حق العودة واعتبره الفلسطينيون تخلياً وتراجعاً عن الثوابت وعلى رأسها حقّ العودة.

وعليه فإنّ صدور «وثيقة برلين للتمسّك بحق العودة» عن تجمع بهذا الحشد يعدّ حدثاً تاريخياً ورفعاً للغطاء عمن يدّعون تمثيل الشعب والذين حاولوا زوراً الادعاء بأنّ الرأي العام الفلسطيني معهم أو في حدّ أدنى قادرون على ترويج بضاعتهم على أبناء المخيّمات. وفي هذا المقام دائماً ما يكون السّجال السياسي محتدماً في القضايا المصيريّة حول رجوح كفّة الرأي العام لمصلحة أحد الطرفين وكلّ يدعي وصلاً بليلى. إلا أنّ العِبرة بالأفعال، فمجرّد خروج 2000 فلسطيني من بيوتهم ومن دول مختلفة إلى مؤتمر أعلن عن نفسه بشكل واضح، وأفصح عن هويّته لجهة الانحياز الكامل للحقوق الثابتة، تعبير حقيقي موضوعي لو قيس بناء على علم الإحصاء عن رأي عام شامل لهذه القضيّة، إذا أخذنا في الاعتبار أن تقديرات تعداد الفلسطينيين في أوروبا تراوح بين 150 و200 ألف نسمة. وبذلك فإنّ الألفي فلسطيني بما يمثّلون من عائلات ومؤسّسات يتبعها أفراد هم في حقيقة الأمر عشرات الآلاف. بمعنى أن الشعب بالمطلق مع الحقّ الفلسطيني غير القابل للتصرّف بحجة الواقعيّة والعقلانيّة.

وأثبت مؤتمر برلين أن المجهود الشعبي إذا ما حسن تنظيمه وتكتيله ممكن أن يسمع صوت الشعب وأن يرفع من سقف المستوى الرسمي لجهة المطالبة بالحقوق. ولعلّ حضور عبدالله الافرنجي مدير مكتب المنظّمة وإلقاء كلمة أكّد فيها الثوابت الفلسطينيّة وعلى رأسها حقّ العودة يمثّل إعلاناً عن ابتعاده سياسيّاً وتنصّله من كلّ من حضر مؤتمر جنيف من مسؤولين أو أنصاف مسؤولين، وهذا في حد ذاته خطوة مهمة وإشارة إلى أهمية استمرار المؤتمرات الشعبيّة في كلّ مكان ينتشر فيه أبناء الشعب الفلسطيني.

وانتقـل المؤتمـرون خطوة إلـى الأمام بتوقيعهم خطياً وثيقة نصّت على تمسّـكهم بحقهـم في العـودة إلـى البلـدات التـي هجّروا منهـا وعلى عـدم تفويضهم لأحد بالتنـازل عـن هـذا الحقّ، ورفضهـم لأي مشـاريع توطين بديلة. وفي هذا إشـارة واضحـة إلـى أن الجميع علـى وعي تام بالخطر المحدق بالحقـوق وهم أيضاً في طور عزل كلّ الأصوات الفلسطينيّة التي تدّعي تمثيل الشعب في موضوع التخلّي عن الحقوق والقفز على الثوابت.

وعبّـرت وثيقـة برلين التي اعتبرها كلّ مـن حضر «تاريخيّة» بواقعيّة وموضوعيّة عـن طـرق التمسّـك بالحقوق وأكّدت ضـرورة تبنّي برامج عمليّـة يمكن أن ترفع من السـقف السياسـي للرسـميّين الفلسـطينيين – لو أرادوا – وترفع الغطاء في الوقت نفسـه عن مروّجي التسـوية التفريطيّة بالحقوق الفلسـطينيّة. اذ تعاملت الوثيقة ببعدها السياسي مع كلّ مضامين ونقاط الضعف في وثيقة جنيف لجهة رفضهـا، وأكّـدت أنّ العودة يجب أن تكون كاملة إلى القرية والمدينة نفسـها التي هجّر منها الفلسطيني وأن العودة حقّ شخصي وجماعي لا تجوز فيه النيابة ولا التمثيـل، ولا يسـقط بالتقـادم ولا ينتقص أو يتأثّـر بإقامة دولة على أيّ جزء من أرض فلسطين. والمؤتمرون بذلك يشيرون إلى رفض العودة الجزئيّة إلى مناطق السّلطة أو العودة الفرديّة للجيل الأوّل كما أشارت إلى ذلك «وثيقة جنيف».

وفي إشارة مهمّة إلى الرئيس ياسر عرفات حيّت الوثيقة صموده مربوطاً بتمسّكه بالحقـوق الفلسـطينيّة. وهـذا يعنـي أنّ الارتبـاط ليس بالشـخص وإنّمـا بالمبدأ فإذا حاد الشـخص أو جماعة سياسـية عن الحقوق رُفع عنهم الغطاء السياسـي والشعبي كائناً من كانوا.

وفي إطـار البرامـج العمليّة وتفعيل أنشـطة التمسّـك بحقّ العـودة نصّت الوثيقة على أهمية رفع مسـتوى التنسـيق والتعاون بين المؤسّسـات العاملة داخل الوطن وخارجه وإلى الاهتمام بالأجيال الجديدة وتكريس ثقافة حقّ العودة.

ومن جهة ثانية أفردت الوثيقة بنداً كاملاً لتأكيد دعم صمود فلسـطينيي 1948 وأهمية دورهم الطليعي في تثبيت الهوية والحقوق الفلسطينيّة. كما أشارت إلى أهميـة أن تضطلـع الحكومـات العربيّـة وجامعة الدول بالـدور الوطني في تثبيت الحقوق المشروعة للشعب ورفض المبادرات المطروحة.

ما جرى في برلين دليل على أن المشروع الصهيوني على أرض فلسطين لم ينجح في تحقيـق أهـمّ غاياته الاسـتراتيجيّة في محـو الذاكرة الفلسـطينيّة وعزل أبناء

الشـتات الفلسـطيني عن قضيّتهم وتغييب الحقائق ومفردات الصراع من عقول الأجيال اللاحقة. فبعد ما يقرب من ستة عقود ما زال الشعب الفلسطيني أينما حلَّ أكثر تمسّـكاً بالحقوق وأكثر وعياً بما يتوجّب عليه في طريق دحر الاحتلال والعودة إلى وطنه، وأن ذلك يمثّل بالنسبة إليه حقيقة حتميّة واقعة الحدوث وإن طال الزمان.

أثر انتفاضة الأقصى في تشكيل الهوية الوطنية لفلسطينيي أوروبا *

مَن يرصد منحنى تفاعل فلسطينيي أوروبا مع الأحداث التي تجري في فلسطين باعتبارهم جزءاً لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني الواحد، يلحظ صعوداً حاداً في الخط البياني لناحية الانجذاب نحو القضية، ووضوح الهوية الوطنية في فترة انتفاضة الأقصى الأخيرة، والتي اندلعت في التاسع والعشرين من شهر أيلول (سبتمبر) من عام 2000 للميلاد وما زالت مستمرة لغاية الآن.

وقد أثرت الانتفاضة بشكل مباشر ولافت في صياغة عقلية وتشكيل الدافع الوطني عند أبناء الجيل الثاني والثالث، وهذا خلاف المتوقع باعتبار غياب اللغة العربية عند نسبة لا بأس بها، وكذلك قوة الصهر الاجتماعي والتربوي عند النظام التعليمي الغربي الذي يكفل بتلقائية ذوبان أية هوية أو ثقافة تعيش في كنفها. والسؤال هنا: كيف يمكن أن يكون لانتفاضة الشعب الفلسطيني والأحداث المستمرة في الضفة الغربية وقطاع غزة هذا التأثير؟

لا بد أن نقرر حقيقة أن أبناء الشعب الفلسطيني في أوروبا هم جزء من أبناء الجالية العربية والمسلمة في القارة، وينسحب عليهم ما يؤثر على هذه الجاليات من عوامل ومتغيرات سواء كانت سلبية أو إيجابية، داخلية كانت أو خارجية. من حيث أنهم أقلية تعيش في مجتمع بثقافة مغايرة. فبالتالي يفترض أن تسود ثقافة الأغلب والأعم خاصة مع الأجيال التي ولدت وترعرت في المحاضن التربوية الغربية. فنظام المدارس وطرق التعليم كفيل بتشكيل وصياغة عقلية التلاميذ على مستوى يندمج فيه الجميع، فتغيب اللغة وتندثر أية عادات وتقاليد وموروث ثقافي لصالح ما يعطى خلال ما يقرب من ثماني ساعات دراسية يومياً. وتسود مفردات الحياة اليومية في البلد الذي يعيشون فيه وتصبح الهوية هي من واقع الحياة الآنية والظروف المحيطة كما أكد على ذلك العديد من الخبراء والباحثين في تعريف الهوية واختلافها عند البشر حسب ظرفي الزمان والمكان وما يحيط بهما من عوامل. وعليه فإن الهوية الوطنية للبلد الأصلي تندثر في أغلب الأحيان، وإن حاول الآباء القيام بمجهود للحفاظ على الهوية العربية الإسلامية، إلا أن هذا يؤدي إلى ازدواجية الهوية عند الأجيال الجديدة وبالتالي يصعب عليها الجواب السليم عن ماهية الأنا عندهم.

قد يكون هذا الوصف دقيقاً إلى حدّ ما خلال عقود الستينيات والسبيعينيات

* القدس العربي اللندنية - مقالات الرأي - نيسان (أبريل) 2005

وحتى أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، ولكن ما نرصده أن الحال أخذ في التبدل مع نهاية العقد الثامن وبداية العقد التاسع من القرن العشرين وأوائل القرن الحالي. ودخلت عوامل كثيرة ومتلاحقة مما جعل تمايز الثقافات يبدو واضحاً، وأصبح هناك وضوح إلى حد ما في الهوية الوطنية الفلسطينية عند الأجيال الجديدة. ونستطيع أن نقول: إن نسبة لا بأس بها من أبناء الشعب الفلسطيني تعرف حقيقة انتمائها لفلسطين وما هو المطلوب منها من خلال معيشتها في الغرب بدرجات لا يمكن أن تكون متوقعة الحدوث بهذه السرعة وعلى هذا الاتساع بين أبناء الشعب الفلسطيني.

ونعتقد أن هناك عوامل عديدة جوهرية رسمت معالم هذا التغيير إن بشكل مباشر أو غير مباشر. ولكن يبقى الحدثان الأبرز والأهم، وهما اندلاع انتفاضتي الحجارة والأقصى في شتاء 1987 وخريف 2000 على التوالي. ونعتقد أن آثار انتفاضة الأقصى كانت أعمق وأشمل وتعدّت آثارها الوسط الفلسطيني في أوروبا إلى العربي والمسلم بل والغربي بشكل واسع. ويُستدل على ذلك بحجم التأييد الواسع للقضية الفلسطينية في عموم أوروبا وحجم الاستنكار والاستهجان الأوروبي لدولة «إسرائيل» التي اعتبروها الأخطر على السلم العالمي بنسبة 59% من مجموع من أجري عليهم استطلاع في عدة دول أوروبية.

ولم يأت هذا التأثير بمعزل عن عوامل عديدة، منها ما هو ذاتي في طبيعة انتفاضة الأقصى وخصوصيتها من ناحية العنف والإرهاب الصهيوني ضد أبناء الشعب الفلسطيني في الضفة وغزة، بل تعداه إلى فلسطينيي 48 (ممن يفترض أن يكونوا مواطنين في الدولة العبرية)، مما صعب على الساسة الإسرائيليين طمس الحقائق والحيلولة دون وصولها للجميع. ولم تستطع آلة الإعلام الإسرائيلية طمس قتل ما يقرب من أربعة آلاف فلسطيني وجرح أكثر من 37 ألفاً منهم 3500 معاق، وجرف ما يقرب من 74000 دونم وقلع 1200000 شجرة منذ اندلاع انتفاضة الأقصى وحتى نيسان (أبريل) من هذه السنة حسب آخر الإحصاءات.

هناك عوامل أخرى موضوعية كالظروف الفنية المحيطة والموازية في إطلاع العالم أولاً بأول على الأحداث. وهنا نشير لعصر الانفتاح الإعلامي والفضائيات التي تتسابق في نقل الحدث وكذلك عصر الإنترنت والمعلومات المتلاحقة التي زادت من أهمية الحرب الإعلامية في الصراع الدائر في فلسطين. وما صورة محمد الدرّة واستشهاده في حضن والده عنا ببعيد. حيث تسابقت شاشات التلفاز العالمية على نقلها حتى طبعت في الذهن الغربي.

وقبل الاستطراد، لا بد لنا من تحديد معالم بروز الهوية الوطنية عند فلسطينيي أوروبـا، فـأول ما يتمثل هذا البـروز في أن انتفاضة الأقصى التي وفّرت محضناً تربوياً تثقيفياً لأبنـاء الجيـل الثانـي والثالـث من أبنـاء الفلسـطينيين في أوروبا تعرّفـوا مـن خلاله علـى المفردات الحقيقيـة والأصلية للقضية الفلسـطينية من ناحية الجغرافيا والتاريخ والشـخصيات على الطرف الفلسـطيني والإسرائيلي، والإجابة على الأسئلة الكثيرة في كل ما يتعلق بـ: كيف ومتى وأين، حتى نصل إلى ما هو مطلوب منهم تجاه فلسـطين. كان ذلك مسـتحيلاً قبل الانتفاضة حتى لو توفرت الملايين من الأموال لهذا الغرض، رغم حرص العديد من المؤسسات غير الحكومية على القيام بهذا الدور خلال العقود الماضية. وقد بدا هذا الأثر حتى على أبناء الجالية العربية والمسلمة أيضاً بما تمثل فلسطين لهما ببعديها القومي والديني. وقد جعل عظم هذه الأحداث أبناء الشـعب الفلسـطيني في الغرب في مقدمة صفوف الفعاليات والأنشطة التي أقيمت في الغرب لدعم صمود الشعب الفلسـطيني والتضامن معه، ورفعت من سـقف المتوقع منهم من قبل المتعاطفين مـع القضيـة مـن عـرب ومسـلمين وأوروبيـين. وإن كان بعـض الأفراد مـن أبناء الشعب الفلسطيني مشغولين عن أداء واجبهم الوطني فإن الأحداث قد فرضت عليهـم أن يكونـوا في المقدمة. مع تثبيت حقيقـة أن الأغلبية قد تحركت بتلقائية نحـو التفاعـل مع الأحداث. وقد سـاهمت التظاهـرات والاعتصامات وفعاليات التضامن في هذا الاتجاه.

ومن ناحية ثانية فإن عصر الفضائيات العربية والمنافسة الشديدة بينها على كسب المشاهدين العرب، قد انعكس إيجاباً على فلسطينيي أوروبا من جانبين، الأول تقوية اللغة العربية عند الجيل الجديد، والثاني نقل الأحداث حية من فلسـطين وبجرأة عالية مما وفر فرصة لفلسـطينيي أوروبا أن يعيشـوا الأحداث لحظة وقوعها. وفي المقابـل حفّـزت التغطيـة التلفزيونية من قبل القنوات العربية للفعاليات والأنشـطة التضامنية التي يقوم بها الفلسطينيون في أوروبا من الشعور لديهم بإمكانية لعبهم دوراً مركزياً وجوهرياً مهماً في دعم صمود إخوانهم، والتواصل معهم.

وهنا لعبت الرموز الفلسطينية – كالكوفية والعلم – دوراً مهماً في إظهار المشاعر الوطنيـة عنـد الفلسـطينيين. وتجـدر الإشـارة إلـى حيويـة دور المؤسسـات غير الحكومية الفلسطينية أو التي تعمل لفلسطين في أوروبا في تفعيل دور الجاليات والمسـاهمة في تقويـة الشـعور الوطنـي. ويلحـظ المتجـول في الأقطـار الأوروبية انتشار عشرات المؤسسات في عموم القارة دون استثناء.

وخـلال اسـتطلاع بحثي أجـري مؤخراً علـى مجموعة من فلسـطينيي بريطانيا عبّر طلاب الجامعات من هذه العينة على أنهم أصبحوا ناشـطين في الجمعيات الطلابية لصالح دعم القضية الفلسـطينية بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، وذلك بعد ما شاهدوه من ظلم واقع على إخوانهم في فلسطين من قبل جنود الاحتلال. ويلفت النظر في هذا الاستطلاع أن أحد الآباء الذين شملتهم العينة قام بنقل ابنه من مدرسة رفض الناظر فيها السماح لابنه بالخروج لمدة نصف يوم لكي يشارك في اعتصام أمام مكتب رئيس الوزراء البريطاني دعماً للقضية الفلسطينية، وقد مكث ابنه أسـبوعين في المنزل حتى وجد له مدرسـة جديـدة. كل ذلك كي يغذي الشـعور الوطني المتقد عند الوالد والولد. وعبَّر العديد ممن شـملهم الاستطلاع عن فخرهم من أنهم كانوا جزءاً من المدّ البشـري الذي عمّ الشـوارع البريطانية دعماً للقضية الفلسطينية.

ولا يمكـن أن نتجاهـل الرمزيـة الدينيـة لانتفاضـة الأقصـى من حيـث ارتباطها بالمسـجد الأقصـى والقـدس كأحـد الأماكـن المقدسـة عنـد المسـلمين وكذلـك المسـيحيين على حد سـواء. وقد ساهم ذلك في إيجاد رابط بين العاملين الديني والوطني عند أبناء الشـعب الفلسـطيني في أوروبا. ويبرز هنا الاهتمام الكنسـي الأوروبي بالمقدسـات المسـيحية في فلسـطين وترتيب حملات الحج للمقدسـات المسـيحية في فلسـطين وخاصـة القدس وبيت لحـم حتى أثنـاء الانتفاضة. وقد وجد فلسـطينيو أوروبا في هذا فرصة لكي يبشـروا بعدالة قضيتهم. وأدى ذلك إلـى التغييـر شـيئاً فشـيئاً في الـرأي العام الأوروبـي يدعمه العديد مـن العوامل الموازية الأخرى، وهذا ما أفرز النتائج المبهرة للاستطلاع الأوروبي الشهير الذي خلص إلى أن الشعوب الأوروبية تعتبر دولة «إسرائيل» خطراً على السلم العالمي بنسبة ما يقرب من 59%.

لأي دارس أو باحـث أو مطلـع لا يمكـن لهذه النسـبة العالية مـن توجه في الرأي العـام للشـعوب الأوروبيـة أو أي شـعوب أخـرى أن تأتـي من فراغ أو بين عشـية وضحاهـا. وإنمـا لا بـد مـن تضافـر عوامل عدة عبر مـدة من الزمـن فيما يعد مجهـوداً تراكميـاً لكي تؤدي لتشـكيل المزاج السـاخط على الاحتـلال الصهيوني لفلسـطين، خاصـة أن المنطق المباشـر حسـب العلاقة الاسـتراتيجية بين أوروبا والدولة العبرية وكذلك بعد أحداث أيلول (سبتمبر) 2001 وما نتج عنه يفترض أن «إسرائيل» قد نجحت في تكوين تحالف عالمي تقوده مع أمريكا ضد الإرهاب الفلسطيني العربي المسلم، كما يقولون.

لكـنَّ مـا حصـل مع القضية الفلسـطينية هو العكـس تماماً، إذ انقلبـت المعادلة. وهنـا نسـجل الأثر الأكبر والمباشـر لانتفاضـة الأقصى والظهـور الواضح للظلم الواقع على الشـعب الفلسـطيني. فنعتقد أن فلسـطينيي أوروبا والشعب العربي والجاليـات المسـلمة في أوروبـا يدينـون بالفضـل لانتفاضـة الأقصـى للتحلل من الخوف والرعب وموجة العداء التي حلت في عموم أوروبا ضد العرب والمسلمين في أعقاب أحداث 11 أيلول (سـبتمبر) 2001. فلم يكن أشـد المتفائلين والخبراء في قيـاس المـزاج العـام للشـارع الأوروبي يتوقع أن تخرج مظاهـرات بعد أحداث أيلـول (سـبتمبر) بسـبعة أشـهر، وبالتحديد في نيسـان (إبريل) مـن عام 2002، للتضامـن مع الشـعب الفلسـطيني في أعقاب أحداث مخيم جنـين. وهذا ما أثر بشكل مباشر على اعتزاز الفلسطيني في أوروبا بانتمائه لفلسطين.

ولا يمكـن لنـا أن نغفل مسـاهمة العقلية الإسـرائيلية المتعجرفة وضياع البوصلة السياسية في تأجيج موجة السخط ضد دولة العدوان، مما ساهم بشكل مباشر في ارتباط فلسطينيي أوروبا بوطنهم وبروز هويتهم الوطنية. فقد كان الانتخاب المباشر من قبل الناخبين لشارون رئيساً لوزراء الكيان الصهيوني، بما يحمله من سجل إجرامي بشع، كان بمثابة الإعلان الواضح عن أن هذه الدولة بشعبها هي دولة عصابات دموية من رئيسها إلى أصغر مواطنيها. وأن عدوانية هذه الدولة ودمويتها قد تعدت الشعب الفلسطيني إلى المتعاطفين معه من أوروبيين وغربيين جـاؤوا ليكونـوا دروعاً بشـرية تحمي الأبرياء وممتلكاتهم، كما حصل مع الشـاب البريطاني توم هندرل والأمريكية راشيل كوري. وهذا ما أشعر الفلسطينيين في أوروبا أن عليهم مسـؤوليات كبيرة، وإلا كيف يمكن لهم أن يقفوا مكتوفي الأيدي أمام تقديم الآخرين لدمائهم دفاعاً عن عدالة القضية الفلسطينية عبر التطوع في حملة الدروع البشـرية أو عبر أنشـطة عشـرات المؤسسات الأوروبية الداعمة للقضية والتي تعمل ليل نهار لصالح كشف الحقيقة.

ومثَّـل الشـروع في بنـاء الجـدار العازل على الأرض الفلسـطينية ومـا يحمله من سـرقة للأرض الفلسـطينية وتجريف لها وقلع للأشـجار وتهجير للسـكان مادة إعلامية عالمية ضد هذا الكيان. فسـاهم في تأجيج مشـاعر الاسـتنكار، وازدياد التفاعـل بـين الفلسـطينيين في أوروبا وقضيتهم وبروز هويتهـم الوطنية. وأصبح هـذا الجـدار عنوانـاً لحملاتهـم الإعلاميـة والدعائية كسـباً لمزيد مـن المؤيدين للقضية متسلحين بقرار محكمة العدل الدولية الذي جرَّم الفعل الصهيوني.

أثبت الإسرائيلي مرة أخرى أنه عدو نفسه بعجرفته وغروره. فالعنصرية في العالم ممقوتة وفصل الشعوب عن بعضها طبقاً لعرقها منبوذ في العقلية الغربية، إذ ما زالت تجربة المعازل والكنتونات في جنوب أفريقيا وكذلك جدار برلين حاضرة في الذهن الغربي. والجدار في فلسطين غير بعيد عن هاتين التجربتين.

إن كل ما ذكر وغيره الكثير ينفي بشدة النظرية الصهيونية القائلة: إن بعد الجغرافيا والظروف المعيشية وتقادم الزمن كفيل بتغييب الهوية الفلسطينية وطي صفحة انتماء الفلسطيني لوطنه ومطالبته بحقوقه.

وهذا ما هو واضح في حملات الدفاع عن حق العودة التي انتشرت في عموم القارة الأوروبية، والتي شعر القائمون عليها بالخطر الذي يتهدد حق العودة ووجدوا في محاولة الحفاظ على الهوية الوطنية بين فلسطينيي أوروبا وسيلة ناجعة للتصدي لحملات النيل من الحقوق الفلسطينية وعلى رأسها حق العودة. فقد عقدت العشرات من الأنشطة والفعاليات إظهاراً للحق الفلسطيني. وتم في الشهر الماضي تأسيس عدة مؤسسات فلسطينية منها مركز العدالة الفلسطيني في السويد، وقد كان لكاتب هذه السطور شرف المشاركة في حفل التأسيس الذي أقيم على قسمين في مدينتي مالمو وغوتنبرغ حضره ما يقرب من 1800 فلسطيني اجتمعوا على صعيد واحد صغيرهم وكبيرهم ينشدون للوطن. وكذلك الأمر في هولندا حيث أعلن قبل أسابيع قليلة عن تأسيس المنتدى الفلسطيني وحضره 900 شخص مع العديد من الشخصيات السياسية الهولندية، وقبله المنتدى الفلسطيني في بريطانيا والذي حضر حفله الأخير 500 فلسطيني. وتأتي كل هذه الأنشطة امتداداً لمجهود عشرات المؤسسات وروابط الجاليات الفلسطينية من إيطاليا جنوباً إلى فنلندا شمالاً. ولا ننسى مؤتمرات فلسطينيي أوروبا التي ترسخت سنوياً فالأول عقد في لندن والثاني في برلين وحضره لأول مرة 2000 فلسطيني قدموا من أكثر من 25 دولة أوروبية.

ولنفس هذا الغرض يعقد في السابع من شهر أيار (مايو) في السنة الجارية مؤتمر فلسطينيي أوروبا الثالث تحت شعار «فلسطين أرض وشعب.. وحدة واحدة لا تتجزأ: لا للجدار العنصري في فلسطين»، ويتوقع أن يشارك فيه ما يقرب من 3000 فلسطيني من كافة أقطار القارة الأوروبية، ليؤكدوا على تمسكهم بحق العودة. ويحلّ ضيفاً على المؤتمر كل من: سماحة الشيخ تيسير التميمي قاضي قضاة فلسطين، والدكتور عطا الله حنا الناطق الرسمي باسم

الكنيسة الأرثوذوكسية في الأراضي المقدسة، والدكتورة حياة المسيمي النائب في البرلمان الأردني عن منطقة الزرقاء، والمفكر الفلسطيني منير شفيق، والصحافي والكاتب رشاد أبو شاور، والدكتور رائد نعيرات رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية ، والسيد عبدالله حوراني رئيس اللجنة السياسية في المجلس الوطني الفلسطيني، والسيدة عصام عبد الهادي عضو المجلس الوطني ورئيسة اتحاد المرأة الفلسطينية، والمصور أحمد جاد الله مراسل وكالة أنباء رويترز، وتشارك فيه أيضاً فرقة الاعتصام للفنون الشعبية الفلسطينية من عرب 48. ويقيم هذا المؤتمر مركز العودة الفلسطيني ومقره لندن ورابطة فلسطين الإعلامية وجمعية المغتربين الفلسطينيين في النمسا.

وتثبت الأيام مرة أخرى أن القضية الفلسطينية ما زالت حية وتستعصي على محوها وأن الشعب الفلسطيني متمسك بحقه مهما طال الزمن.

تفجيرات لندن وتبديد إنجازات انتفاضة الأقصى *

واهمٌ من يعتقد للحظة أن الاعتداءات التي شهدتها لندن في 7 و21 تموز (يوليو) الماضي يمكن أن تأتي ببعض الخير للقضية الفلسطينية إن على المدى القريب أو البعيد. فالجرائم التي راح ضحيتها العشرات خلفت من الآثار السلبية على أكثر من صعيد ما يصعب تجاوزه بالحسابات البشرية المباشرة في المدى المنظور.

نعتقد بأن انتفاضة الأقصى المباركة كان لها من الآثار الإيجابية في الغرب ما يرقى إلى أن يُعَدّ مكاسب استراتيجية راسخة. فقد كشفت الانتفاضة عن بشاعة المحتل وجرائمه التي أصبحت واضحة للعيان ولا يمكنه إنكارها. وأدى ذلك إلى انحياز غالبية مهمة من الرأي العام البريطاني بشكل خاص والأوروبي بشكل عام للشعب الفلسطيني والتسليم بعدالة قضيته. وهذا ما عبّرت عنه نتائج استطلاع شهير أظهر أن 59% من العينة المنتقاة اعتبرت الدولة العبرية أكبر تهديد للسلام العالمي. وإعمالاً لمفهوم المخالفة فإن النسبة نفسها تعتبر بالضرورة الشعب الفلسطيني ضحية لهذا الخصم للسلم العالمي. وبالتالي فإن هذه الغالبية ترى مشروعية في مقاومة الشعب الفلسطيني للمحتل الإسرائيلي. وترجم العشرات من أبناء الشعوب الأوروبية الغربية دعمهم إلى أفعال، فبدأوا بترتيب أنفسهم في ما عرف بالدروع البشرية دفاعاً عن البيوت والأشجار الفلسطينية التي يتهددها خطر الهدم والاقتلاع من جانب الجرافات والدبابات الإسرائيلية. وقد فقد بعض الشباب البريطانيين والأميركيين حياتهم جراء هذا الحس الإنساني الرفيع.

ولعل الإنجاز الأكبر للانتفاضة هو بداية التفريق الواضح عند عدد غير بسيط من الأوروبيين وبعض ساستهم بين مقاومة المحتل والإرهاب بالمعنى الذي تتبناه الإدارة الأميركية وذراعها في الشرق الأوسط (الدولة العبرية). بل أخذ العديد منهم يتفهم العمليات الاستشهادية في فلسطين باعتبارها السلاح الوحيد الذي يملكه الفلسطيني في وجه الميركافا والأباتشي والأف 16. ولا يمكن أن نعتبر تصريحات السياسية البريطانية المخضرمة من حزب الديموقراطيين الأحرار جيني تونغ، وقبل أن تستقيل من عضوية البرلمان البريطاني، معزولة عن الشارع البريطاني، إذ أبدت تفهماً للعمليات الاستشهادية في فلسطين وأنها يمكن أن تنفذ إحداها لو كانت فلسطينية. ولا الدفاع الرجولي لعمدة لندن كين ليفنغستون عن استضافة الشيخ يوسف القرضاوي في لندن رغم الحملة المبرمجة من جانب

* جريدة الحياة - الجمعة 12 آب (أغسطس) 2005

الصحافة البريطانية المتصهينة على الشيخ لدفاعه عن العمليات الاستشهادية في فلسطين. وذهب السيد ليفنغستون بعيداً في دعمه للقضية الفلسطينية إذ وصف شارون بأنه مجرم حرب. وتمثلت ذروة التحول الإيجابي نحو القضية الفلسطينية ومشروعية المقاومة في تبني العديد من النواب البريطانيين للقاء تأبيني للشيخ أحمد ياسين، استنكروا فيه جريمة اغتياله على يد الجيش الإسرائيلي وبقرار من الحكومة الإسرائيلية ورئيسها شارون.

وفي السياق نفسه شهدت فترة الخمس سنوات الماضية شيئاً من العزلة الإسرائيلية في الغرب، وتصاعدت حملات منظمة لمقاطعتها، سواء على الصعيد الأكاديمي أو الاقتصادي وتجرَّأ العديد من الغربيين على ما كان يُعدّ من المحرمات. وابتكر العديد منهم وسائل جديدة لتضييق الخناق على الإسرائيليين لإجبارهم على تغيير سياستهم، حتى غدت القائمة الإسرائيلية للممنوعين من دخول فلسطين من الغربيين كبيرة.

وجاءت كل الحجج والأساليب الرسمية الأميركية لغزو العراق وتجاوز قرارات الأمم المتحدة لتمثل مزيداً من الحصار للدولة العبرية، وكذلك مزيداً من فتح عيون الأوروبيين على الظلم الواقع على الشعب الفلسطيني الذي لا يزال ينتظر تنفيذ عشرات القرارات المعترفة بشيء من حقوقه. ولا يمكن لأي متابع للصحافة الغربية، المقروءة والمسموعة والمشاهدة، وخصوصاً البريطانية منها، إلا أن يلحظ حضور الرواية الفلسطينية للأحداث التي تجري في فلسطين. حتى الإعلام اليميني لم يستطع تجاوز الظلم الذي يعانيه الشعب الفلسطيني.

وقد كان لسياسة الاندماج الإيجابي التي سلكتها الجاليات العربية والإسلامية في تفاعلها مع المجتمعات الأوروبية أثر نافذ في معرفة الحقوق والواجبات المطلوبة من المواطن. وانعكس ذلك على ارتفاع وتيرة الأداء باتجاه الدفاع عن الحقوق. وبالإمكان الادعاء أن للانتفاضة نصيباً من التأثير والتأثر، في الوقت نفسه، من هذه السياسة. التأثير في نهوض الجالية لمناصرة الشعب الفلسطيني المظلوم واكتشافها لمكونات القوة لديها، وتأثيرها إيجاباً في زيادة رقعة الدعم لها في العالم وإكسابها أنصاراً جدداً. وساهم تحرر الجيل الثاني والثالث من أبناء الجالية العربية والمسلمة من عقدة الخوف والحذر، باعتبارهم مواطنين كاملي الحقوق مع عدم وجود عقدة اللغة، في حضور الحق الفلسطيني بشكل دائم في أروقة الجامعات وفي التصويتات في منتديات الطلاب لتجريم السياسات الإسرائيلية وعزل السياسيين الإسرائيليين وحضور الشخصيات المؤيدة لتطرح معاناة الفلسطينيين.

في ظل هذه الأجواء المناسبة للقضية التي كانت تتطور باضطراد مع وضوح إمكان استثمارها وتوجيهها، جاءت جرائم التفجيرات في لندن لتقوّض كل ما أنجز، بل لتخلق صعوبات جديدة وأعداء جدداً للقضية الفلسطينية.

لم يكن السياسيون الإسرائيليون يحلمون بأثمن من هدية كهذه تهدى إليهم، وبأيدي من يدّعون أنهم من أنصار القضية الفلسطينية. وقد استثمر الإسرائيليون «الهدية» منذ اللحظة الأولى، فقد حل بنيامين نتنياهو وزير المال الإسرائيلي ضيفاً على البرنامج التلفزيوني الذي كان يقدّمه الإعلامي البريطاني الشهير السير ديفيد فروست في صبيحة الأحد التالي ليوم الخميس 7/7، وهذا برنامج ذو شعبية كبيرة، واستغل نتنياهو بانتهازيته المعهودة تفجيرات لندن بشكل لافت. فقرن الإسرائيليين بالضحايا في لندن، وخلط المشروع باللامشروع والحق بالباطل. وقدم نفسه بمثابة الصديق للبريطانيين، مصوراً كل أعداء الدولة العبرية أعداء للبريطانيين. وركز على أن السبب في الجريمة هو الدين الإسلامي لإذكاء نار العداء بين الإسلام والغرب.

وقد جاءت للأسف عملية نتانيا لتوفر لنتنياهو الذخيرة لنظرية يتبناها هو وغيره ويحاولون تثبيتها في الذهن الغربي وتتمثل في ربط عمليات المقاومة المشروعة ضد المحتل في فلسطين بما يجري من إرهاب وترويع للآمنين ومنهم المسلمون والعرب في أكثر من عاصمة في العالم وآخرها لندن. وهنا أجد نفسي منتقداً وبشدة لعملية نتانيا التي قام بها مقاوم فلسطيني يوم الثلثاء 12 تموز، أي بعد خمسة أيام فقط من تفجيرات لندن الأولى، إذ جاءت لتثبيت الرواية الإسرائيلية التي روجتها الدعاية الصهيونية في الغرب. فبعدما ثبتت الهدنة الفلسطينية في الذهن الغربي الذي عاد يفكر في حقوق الفلسطينيين، وبعدما عاد الطرف الإسرائيلي مداناً، وفي حين كان منتظراً أن يبتعد الفلسطينيون عن دائرة المقارنة بما جرى في لندن، جاءت هذه العملية لتضعنا كفلسطينيين في دائرة الحدث الأوروبي لناحية الاقتران بالإرهاب. لم تكن عمليات المقاومة في يوم من الأيام غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة إلى جانب وسائل أخرى. وتخضع جميعها لحسابات الربح والخسارة مع الأخذ في الاعتبار الأبعاد المحلية والإقليمية والعالمية لانتهاج أي أسلوب سلمي أو عسكري، وترك الفعل أَوْلى من الشروع به إذا غلب ضرره على منفعته.

كاتب هذه السطور يعي جيداً أنه مهما فعل الفلسطينيون لجهة إرضاء الأوروبيين والغربيين خصوصاً الساسة منهم، فلن يتحول هؤلاء إلى الدعم

المطلق للقضية الفلسـطينية، وبالتالي اسـتحالة مناصبتهم العداء السافر للدولة العبريـة، خصوصـاً أنهـم صانعوها. لكن صاحب الحق الفلسـطيني يفترض منه وبكياسة أن لا يُكَتّل الآخرين عليه ولا يشتري أعداء بلا عقلانية، ولا يتعامل مع مجموعات مختلفة من البشر بالجملة.

لا يمكـن إنـكار أن البعـض علـى الجانـب العربي الإسـلامي، في معـرض تحليله لتفجيرات لندن ومسبباتها، يرى في هذه الجرائم إحراجاً لموقف توني بلير رئيس الـوزراء البريطانـي، وربـط الأحداث بغزو العراق، ويدلل على ذلك بالاسـتطلاع الذي أجري عقب السابع من تموز وأظهر أن ثلثي الشعب البريطاني يربط أيضاً بين تفجيرات لندن وغزو العراق، ويستشرف تعديلاً في الموقف البريطاني تجاه القضية الفلسطينية. قد يكون صحيحاً أن توني بلير أحرج وأنه ازداد ضعفاً بعد الانتخابـات الأخيـرة بسـبب صعوبة الموقف في العراق. لكـن على الجانب الآخر لا يمكـن اعتبـار ثلثـي الشـعب البريطاني ممن ذُكـروا آنفاً مناصريـن بالضرورة للقضيـة الفلسـطينية وعدالتهـا كمـا كان بعضهـم في السـابق. لقـد تولّد حاجزٍ نفسـي قوامـه عدم الثقة، وإسـاءة الفهم، وربما الخوف، بـين الغربيين خصوصاً البريطانيين تجاه كل ما هو عربي ومسلم، والفلسطيني له من الصفتين نصيب.

مع الأسف أفرزت تفجيرات لندن لنا أحقاداً جديدة. فمرتكب جريمة لندن جلب لنـا بحماقـة عداوة ملايين البشـر ممن رأوا ضحايا مـن الأجناس كافة، الأبيض والأسـود والأصفـر، ومـن رأى الأم الإفريقيـة الثكلى وهي تنتحـب أمام الكاميرا علـى وحيدهـا الـذي قضـى في التفجيرات، لا يمكن أن يتفهـم أي عدالة لقضية مجرمي التفجيرات في لندن.

إن خسارة مساحة الحرية المتاحة في بريطانيا لا يمكن أن تعوض. ففي ظل حالة الكبـت في المنطقـة العربيـة تحولـت لندن، عاصمـة الإعلام والثقافـة في العالم، أرضاً خصبة للتعبير عن الرأي بحرية ولمناصرة قضايا العدل في العالم وأهمها القضية الفلسطينية.

الجيل الثاني والثالث المسـلم في بريطانيا الذي كانت القضية الفلسـطينية تعوّل عليـه لجهـة دعمها، خصوصاً بعد انتفاضة الأقصـى، أضحى اليوم بعد أحداث لنـدن في حال اتهام سـواء اقترف جرمـاً أو لم يقترف. فنموذج الانتحاري الرابع والـذي خـرج من طبقة متوسـطة وهو مدرس لمدرسـة ابتدائيـة وفي الثلاثين من عمـره وأب لابنـة وينتظر مولـوداً قد أضرّ أيما ضرر بالجالية العربية والمسـلمة وبالتالي الفلسطينية.

نقـول بـلا تردد إنه لا بد أن ينهض عقـلاء الأمة وحكماؤها للقيام بواجبهم أمام قلة تضيع المكتسبات بزعمها الريادة والحرص على قضايانا المصيرية. ما حدث من جرائم نكراء في لندن هو ضرب من الجنون لا يغفر لصاحبه. وضررها بالغ على القضية الفلسـطينية. ومن كان يعتقد أن مثل هذه العمليات يمكن أن تثني تونـي بليـر عـن مخططاتـه في العـراق أو حتـى في فلسـطين في القريـب العاجل يجانبه الصواب. فأحداث 11 سبتمبر في نيويورك أدت إلى عجرفة عزّ نظيرها في العصر الحديث وتحول بوش إلى هولاكو هذا العصر.

مؤتمر الخريف واللاجئون *

قلـق مشـروع، ولكن يحق للشـعب الفلسـطيني واللاجئين منـه بالخصوص القلق إلـى حـد التوتـر كلمـا انعقد اجتمـاع ثنائي أو جماعي يشـترك فيـه الأمريكيون والإسـرائيليون والطـرف الفلسـطيني المفـاوض المعهـود، سـواء في المنطقـة أو خارجها. فالتاريخ القريب علّمنا أن القضية الفلسطينية انحدرت بشكل خطير، وأن حجم ما فقدت القضية من رصيدها وإنجازاتها من جراء مثل هذه اللقاءات لا يمكـن اسـتدراكه في الوقـت القريـب، وهـو يحتاج إلى تغيير شـامل في معادلة الصراع لاستعادة مواقع ما قبل سلسلة اللقاءات والمفاوضات المشؤومة، ولا نظن مؤتمر الخريف للسلام المنتظر سيكون استثناءً في هذا الجانب.

إن الوفـد الفلسـطيني الـذي يتبنى الحلّ السـلمي مـع الكيـان الصهيوني، وعلى رأسه الرئيس محمود عباس، بات غير آبهٍ بما يحدث على الساحة الفلسطينية مـن نـزاع خطيـر واقتتال سـالت فيه دماءُ الشـعب الفلسـطيني في شـوارع مدن قطـاع غـزة والضفـة الغربية. كما أنـه يصرّ على الأجندة السياسـية ذاتها وعلى أسـلوب إدارة الحياة السياسـية الفلسطينية التي أثبتت فشلها، ورفَضَها الشعب الفلسـطيني وعبّـر عـن هذا الرفض في انتخابات كانـون الثاني (يناير) من العام الفائت. هذا الإصرار ما عاد يمكن تبريره بالمعنى الإيجابي المباشر الذي يصبّ في المصلحـة الوطنيـة. فأبجديـات أيـة مفاوضات سياسـية يرجـى منها تحقيق انتصـار تقـول بضرورة التمترس في وضع داخلي قوي لمصلحة تحقيق اختراقات في الجانب الآخر.

بشـيء من الصراحة المطلوبة في التعاطي مع قضايا الشـعب المصيرية، لا يمكن تفسـير خطـوات فريق أوسـلو إلا بأنهـم منزوعو الإرادة، ولا يملكـون من أمرهم شـيئاً إلا مـا يريـده الأمريكـي والإسـرائيلي. والطرفـان الأخيـران بحاجـة إلـى اسـتمرار اللقـاءات نظـراً لوضعهمـا الداخلي المتـردّي. وهما أيضـاً بحاجة إلى حصـار حركـة حمـاس التـي أقدمت على خيار الحسـم في قطاع غـزة. وهذا ما يفسّـر التعنّـت غيـر المبـرر للرئيـس عبـاس ومَن حولـه لرفض مبدأ الحـوار مع الحركة. فما يفعله الإسـرائيلي صباح مسـاء من جرائم وحشـية لا يتناسـب مع سلسـلة اللقاءات المحمومة والتهافت على مفاوضات لم يعد الرئيس قادراً على إنفاذ جزء منها.

* كلمة العودة: مجلة العودة - العدد الأول - السنة الأولى - تشرين الأول (أكتوبر) 2007

باتت الاستراتيجية الإسرائيلية في التفاوض مع الطرف الفلسطيني واضحة. مبدأ انتزاع التنازلات وعدم الوصول لحلّ من أجل فرض حلول على أرض الواقع. وهذا ما عبّر عنه موشيه ديان بعد حربِ الأيام الستة سنة 1967 بوصفه لخطته المستقبلية بأنها «الحقيقة الواقعة حالياً على الأرض»، وعبّر عن المفهوم نفسه بطريقة أخرى في مؤتمر عُقد بعد عشر سنوات في سبعينيات القرن الماضي حين قال: «ليس السؤالُ ما الحل، بل السؤال كيف نعيش بدون حل». لنعقد مقارنة علمية دقيقة لوضع ملفات الوضع الدائم وحالها على الأرض منذ اتفاق أوسلو لغاية وقتنا الحالي، فسنجد دلالة على ما سبق.

ولكن بالرغم من كل ما يبدو من سوء على الساحة الفلسطينية، إلا أن قراءة أخرى للأحداث تقول بأن الشعب الفلسطيني بالعموم بات يملك أوراقاً يتحكم فيها تستعصي على الإسرائيلي والأمريكي ومن يسير في فلكهما. وبات الشعب الفلسطيني وحراكه المقاوم من ناحية، والمدني في شتى المجالات الأخرى من ناحية ثانية، أقدر على التصدي لأي تفريط في الحقوق. وإن الشعب الفلسطيني الذي حافظ على حق العودة خلال الستين سنة الماضية، وقد مرّ في مراحل ضعف أسوأ بكثير، لقادر على الاستمرار في الحفاظ عليه، وخاصة أنه يعيش حالة وعي وتحقيق انتصارات واضحة على الجانب الإسرائيلي، ليست بالمعنى المعنوي فقط، ولكن بتحقيق انتصارات على الأرض، من مظاهرها اندحار العدو الإسرائيلي من غزة.

«امتحان» ملف لاجئي العراق *

يمثل إعلان كل من دولة تشيلي وقبلها البرازيل في القارة الأمريكية الجنوبية عن استعدادهما لاستقبال عدة مئات من اللاجئين الفلسطينيين في العراق علامة بارزة لما وصل إليه هذا الموضوع من خطورة. وتحوي هاتان المبادرتان دلالات سياسية على الصعيد الفلسطيني والعربي والدولي في شأن طريقة حل المشكلة بالخصوص أو معضلة اللاجئين الفلسطينيين بالعموم من قبيل مواقف الأطراف وطريقة تعاطيها العملي وآفاق الحل إن تبلور لديها.

إن ما يحدث لفلسطينيي العراق، من محاولات لتهجيرهم إلى أقاصي الدنيا، يُعَدّ مظهراً لمؤامرة دولية بقيادة أمريكية لحساب الدولة العبرية توافقت على حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بكل الطرق خلاف تطبيق حق عودتهم إلى قراهم ومدنهم التي هُجّروا منها قبل ستين سنة. ويسهر الكيان الصهيوني وبدعم أمريكي مطلق على ضمان بقاء مقولة «استحالة عودة اللاجئين» حاضرة في الذهن العالمي. ويحاول انتهاز أية فرصة لتكريس هذه الرؤية عبر وسائل عدة أبرزها تسهيل هجرة الفلسطينيين وتوطينهم في مناطق بعيدة عن فلسطين. وتوفر الدول الأوروبية وكندا والمؤسسات الدولية بما فيها الأمم المتحدة مساعدات لوجستية في المجال ذاته سواء بالدراسات أو بتسهيل السفر. وتأتي خطوتا تشيلي والبرازيل في السياق ذاته. ويُعدّ الحال المأساوي لفلسطينيي العراق تربة خصبة لتحقيق مشروع كهذا، وبالفعل فقد ورد عن لاجئي العراق أن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين توزع عليهم استبانات تتضمن رأيهم في التخلي عن حق العودة إلى فلسطين مقابل تسهيل الهجرة إلى دول أكثر أماناً من العراق.

ولا يمكن لهذه المحاولات أن تتحقق إلا إذا كان هناك تجاوب من اللاجئين الفلسطينيين أنفسهم كأفراد في القبول بالهجرة المنظمة إلى أماكن عدة في العالم. ودون تقديم أعذار لأهلنا في العراق وغيرهم ممن يعيشون ظروفاً مشابهة، فماذا نتوقع من أشخاص يتعرضون للقتل والتشريد والاضطهاد، مع عدم وجود حالة تضامن شعبي حقيقي معهم ترقى إلى مستوى ما يتعرضون له. وفي ظل شعورهم بالعزلة وانقطاع السبل، وهم في النهاية بشر!

علينا مراجعة أنفسنا كأصحاب قضية، قبل أن نلقي باللوم على القوى الدولية في انحيازها لوجهة النظر الصهيونية في موضوع اللاجئين. ونعتقد أن مشكلة

* في الصميم: مجلة العودة - العدد الأول - السنة الأولى - تشرين الأول (أكتوبر) 2007

فلسطينيي العراق تمثل حالة يمكن أن تكون نموذجاً حقيقياً في التصدي للمخطط الصهيوني الأمريكي الرامي لإسقاط حق العودة. فلو كانت هناك حالة إجماع فلسطيني على هذا الملف، وتمّ حمله من قبل وفد فصائلي موحّد ضمن استراتيجية واضحة وآليات تحرّك على أكثر من صعيد، سواء سياسي أو دبلوماسي أو إغاثي اجتماعي، بحيث يشعر القاصي والداني بأن لفلسطينيي العراق ظهراً من إخوانهم وهم ليسوا وحيدين في محنتهم، لكننا رأينا بالتأكيد نتائج أفضل مما آلت إليه الأمور من سوء.

إن استثناء موضوع فلسطينيي العراق من التجاذبات الفلسطينية الداخلية من شأنه أن يفرض حلاً عربياً لمأساة فلسطينيي العراق. وقد علمتنا التجارب خلال عمر القضية أن النظام العربي يتجاوب مع الرغبة الفلسطينية الجماعية بالعموم. وهنا نطرح فكرة تبني حل عربي جماعي في إطار الجامعة العربية وبرعاية أمينها العام، بحيث يوزَّع الفلسطينيون الباقون في العراق وعددهم الآن 15 ألفاً على عدة دول عربية، ومن شأن هذا أن يخرج الدول العربية من حرج تسهيل توطين اللاجئين على حساب تطبيق حق العودة. وليس خافياً أن أكثر من دولة عربية أبدت استعدادها لمثل ذلك إذا حصل التوافق.

يفتح نجاحنا كفلسطينيين في «امتحان» إيجاد حلّ للاجئي العراق في الإطار العربي المجال أمام حلول لمشاكل الفلسطينيين المقيمين في الدول العربية لحساب تمسكهم بحق العودة مع ظروف إنسانية معيشية كريمة. ونكون بذلك قد حققنا نقاطاً مضيئة في طريقنا لاستعادة الحقوق. فإن كنا عن هذه الخطوة عاجزين فعن التي أكبر منها سنكون أعجز!!

المؤتمر الوطني الفلسطيني والردّ العملي على مؤتمر الخريف *

يمثـل احتضـان العاصمة السـورية للمؤتمـر الوطني الفلسـطيني خطوة متقدمة في مشـروع الممانعة في وجه المشـروع الأمريكي الإسـرائيلي وأدواته في المنطقة. ومـا كان يجـب أن ينعقـد مؤتمـر أنابوليس في واشـنطن دون إظهـار حالة رفض فلسـطيني واسـعة، وبدعم عربي نوعي، للمخطط الأمريكي الهادف إلى التفرد بالشـعب الفلسـطيني واسـتغلال اختـلال ميـزان القـوى وإنهاء الصـراع العربي الصهيوني لمصلحة الأجندة الإسرائيلية.

لعـل أبرز الـدلالات بالتوافق الفصائلي الفلسـطيني وحضور شـخصيات وطنية مسـتقلة للمؤتمر الوطني، باختلاف انتماءاتها السياسـية، هو برفع الغطاء عمّن يدّعـي زوراً تمثيـل الشـعب الفلسـطيني. ومن شـأن هذا المؤتمـر أن يؤكد فرض واقـع فلسـطيني جديـد يضطـر كل مـن يتلكأ في إعـادة ترتيب منظمـة التحرير الفلسطينية أن يراجع حساباته.

إن التقليـل مـن شـأن وأهمية الوفد الفلسـطيني الذاهب إلـى الولايات المتحدة، وتبيان أنه لا يمثل إلا نفسـه، يعدّ مطلباً وطنياً ملحاً، خاصة مع السـجل السابق المقلـق لهـذا الوفـد في التفاوض والتنـازلات. ومن زاوية أخرى وبشـكل عملي لا يمكن قانوناً أن يدعي الرئيس أبو مازن ومن معه أنهم يمثلون الشعب الفلسطيني. فنتائـج انتخابـات كانون الثانـي (يناير) 2006 أفـرزت توجهاً فلسـطينياً جامعاً بالانحيـاز إلـى برنامج خلاف ما عليه هـؤلاء. والواقع الميداني الجديد في قطاع غـزة وحـال الوئـام الفلسـطيني هناك بشـكل عام بعـد عملية الحسـم، يؤكد أن الخريطة السياسية الفلسطينية تبدلت بشكل دراماتيكي، ما يرفع الغطاء عن أي توقيع لأي اتفاق باسـم الشـعب الفلسـطيني، خاصة إذا تناول المسائل الجوهرية من قبيل حق العودة والقدس.

لا بـد أن تنتهـي مـن الآن مقولـة «محـاولات تشـكيل بديـل للقيادة الفلسـطينية والقفـز علـى الشـرعية»، وأن لا تكـون هذه «فزاعة» يتخوّف منها كل شـريف في السـاحة الفلسطينية، يبحث عن وسـائل للحفاظ على الحق الفلسطيني وصونه من العبث والمساس. من هنا يجب أن لا ينفضّ المؤتمر الوطني دون الاتفاق على آليـات واضحـة ومحـددة تفضي إلى إعـادة هيكلة منظمة التحرير الفلسـطينية بشـكل شـامل، وإشـراك كل قطاعات الشـعب الفلسـطيني حيثما حلّ في اتخاذ

* كلمة العودة: مجلة العودة - العدد الثاني - السنة الأولى - تشرين الثاني (نوفمبر) 2007

القرارات عبر إجراء انتخابات حرة ومباشـرة تفرز مجلسـاً وطنياً جديداً، وهذا يؤسـس لمرحلة جديدة للعمل الوطني الفلسـطيني تعتمد كل الخيارات في الدفاع عن الحق الفلسطيني، دون إقصاء لأحد ولا تفرد فئة.

إن ما يفرض مثل هذا وبشكل ملحّ جولة المفاوضات واللقاءات الكثيرة والمحمومة بين أبو مازن وأولمرت. ولا يمكن أن تؤخذ هذه بحسـن نية، نحن لسـنا مع توتير الجوّ الفلسطيني، ولا مع تغذية حال الفرقة. وفي الوقت نفسه لسنا مع الارتماء في أحضان الإسرائيلي والأمريكي وتنفيذ أجندة غير وطنية من شأنها التفريط بالحقوق، وإلا نكن كأصحاب السفينة الذين سكتوا عن راكب فيها خرق أسفلها باعتبار أن له سهماً فيها.

ستضطر الدول العربية، بل والعالم أجمع إلى التعامل مع ما يتوافق عليه الشعب الفلسـطيني، حتى وإن لم ينسـجم هذا التوافق مع سياسـة هذه الدولة أو تلك. فلـم يعـد خافياً على أحد ميزان القوة في السـاحة الفلسـطينية، ولا المزاج العام للشـعب الفلسـطيني. والتجربـة الفلسـطينية القريبة الماضية تؤكـد أن اختلاف مصالـح الـدول والتقاطعـات الدولية السـلبية وما يعـرف بسـنّة التدافع، تعطي مسـاحة حركـة تسـمح بالمنـاورة وفرض واقع على السـاحة الفلسـطينية يضطر الجميع إلى الانسجام معه.

لا يمكن أن نبقى في دائرة ردّ الفعل الدائم وملاحقة ما يمكن أن يتنازل عنه هذا وذاك. فعامل الحسـم بالإسـراع في تنفيذ آليات التغيير يعد جوهرياً في المرحلة المقبلة. فمسألة التمثيل باتت غير قابلة للتأجيل ولا التسويف.

عندما تنتفض الشعوب!! *

مرت الذكرى السـابعة لانتفاضة الأقصى المباركة من دون أن تأخذ ما تسـتحق مـن الإحيـاء والتكريم. ولا يبرر هذا التقصير التطوراتُ الجسـيمة التي تمر بها القضية الفلسطينية من قبيل الانقسام الحاد في الصف الفلسطيني..

فالمكاسـب الكبيرة الاسـتراتيجية التي سـجّلتها الانتفاضة المباركة مثّلت منحنى مهمـاً في طريـق اسـتعادة الحقـوق. وأعطـت الانتفاضة مؤشـرات واضحة على مآل الصراع مع العدو الصهيوني، بأنه محسـوم لصالح اسـتعادة الأرض ورجوع الشعب لديارهِ، ما يستحق دائماً الوقوف لاستذكار دروسها والتأكيد عليها.

لقد أسهمت انتفاضة الأقصى في إيجاد حالة نهوض في جسم الشعب الفلسطيني، وعبّر الشعب عن وحدته في داخل الوطن وخارجه، وجسدت فعاليات الانتفاضة المشـتركة في الشـارع ما عزّز هذا. وأوجدت الانتفاضة مدرسـة تربوية للأجيال الجديـدة وعلمتهـم أبجديـة الصراع وماهيـة المفردات الحقيقيـة للقضية. وكان لدعـم فلسـطينيي 48 للانتفاضة دور في تسـليط الضوء علـى قضيتهم، وإثبات أنهم جزء أصيل من الشعب الفلسطيني الواحد.

كما شكلت الانتفاضة رافعة للعمل الوطني الفلسطيني لدى فلسطينيي الخارج، وجسّـرت بينهـم وبـين إخوانهـم في الداخل، مما دفعهـم إلى المزيد مـن التأطير للعمل المؤسسـي الذي يرسّـخ الفعل الدائم والاسـتراتيجي لدعم صمود الشـعب الفلسطيني في الداخل.

وللانتفاضـة فضـل في إيجاد صور نادرة في التضحية والفداء. وهي التي قدّمت نماذج من القيادات قضت دفاعاً عن أرضها ومبادئها. وتلك التي تقبع في سجون المحتـل الجـلاد للغـرض ذاتـه. وأمهات وآباء قدّمـوا فلذات أكبادهـم الواحد تلو الآخر. أو أطفال أصبحوا نجوماً تضيء سماء العالم العربي والإسلامي لعظم ما سـطّروا من قصص ندرت في التاريخ. ومن الأهداف التي حققها الشـعب أيضاً، الرجـوع الجماعـي إلـى فتـح كل الخيـارات في الصـراع العربـي الصهيوني ومن أهمها الكفاح المسـلح المشـروع في القانون الدولي وتسـابق الفصائل في تسـجيل نقاط في إيلام المحتل وإشغاله من جديد. ونعتقد أن هذا هو العامل الأهم الذي دفع المحتل إلى الهروب من جحيم قطاع غزة. وصعبت الانتفاضة بالتالي المهمة على عرّابي التسوية في الساحة الفلسطينية. ونقصد هنا أصحاب اتفاق أوسلو

* في الصميم: مجلة العودة - العدد الثاني - السنة الأولى - تشرين الثاني (نوفمبر) 2007

الذين لا يرون سبيلاً سوى طاولة المفاوضات حلاً للقضية. وخرّبوا أيما خراب بهذه الرؤية التراجعية.

وكشفت انتفاضة الشعب الفلسطيني الوجه الحقيقي للكيان الصهيوني أمام الرأي العام العالمي. فكان القتل والتدمير والتخريب الذي يصعب إخفاؤه أمام الإعلام المفتوح والفضائيات التي تتسابق على نقل الخبر لحظة وقوعه. ومثّل انتخاب شارون رئيساً لوزراء الكيان الصهيوني ذروة الإجرام.

وبيّن أن الوحشية ليست مقصورة على بعض قادة الجيش وجنوده بل هي متجذرة في كافة قطاعات العصابات الصهيونية التي تسكن أرض فلسطين.

يكفي أن جوائز أفضل صور في غير مناسبة عالمية كانت تحصدها الانتفاضة. وكذا لم تجد محكمة العدل الدولية بدّاً من تجريم جدار العزل العنصري الذي ضربه المحتل في الضفة الغربية.

ومن ناحية ثانية، خلقت انتفاضة الأقصى تعاطفاً مع الشعب الفلسطيني في المحيط العربي والإسلامي وتعدّاه إلى العالم أجمع، وولّد هذا برامج عملية دائمة لدعم صموده، سواء كان ذلك مادياً مباشراً أو سياسياً أو إعلامياً، مما شكل حالة صعود في مواجهة المشروع الصهيوني في العالم، وعرف العالم الأبعاد الحقيقة للقضية وأهمها قضية اللاجئين وحقهم في العودة لديارهم التي هُجروا منها عام 48. ومن زاوية أخرى مهمة، دلّلت الانتفاضة للإسرائيلي وللعالم ما للمسجد الأقصى من مكانة مقدسة تهون دونها الدماء، مما يشكل حصانة دائمة للمقدسات في فلسطين.

أخيراً أثبتت الانتفاضة أن لدى الشعب الفلسطيني أوراقاً كثيرة يستطيع من خلالها أن يُفشل أية مشاريع من شأنها التفريط بحقه. وأنه قادر على التأثير في المعادلة السياسية وأنه اللاعب الرئيسي الذي يمكن أن يقلب الطاولة وقتما شاء. وهكذا حال الشعوب الحية إذا انتفضت!!!

في ذكراها السابعة.. الأبعاد الإستراتيجية لانتفاضة الأقصى!! *

ونحـن نعيش أجواء الذكرى السـابعة لانتفاضة الأقصـى التي اندلعت في الثامن والعشـرين من شـهر أيلول (سـبتمبر) من عام 2000. يُطرح سـؤال منطقي عن جدوى تقديم التضحيات الجسام في السنين الماضية.

وهل من ثمن مباشر أو غير مباشر يستحق سقوط أكثر من خمسة آلاف شهيد، خُمسـهم من الأطفال، وما يقرب من خمسـين ألف جريح، وأكثر من سـبعين ألفاً دخلوا معتقلات المحتل لا يزال أحد عشـر ألفاً منهم يقبعون في السـجون يعانون شتى أنواع التعذيب.

بالإضافـة إلـى هـدم البيـوت وتجريـف الأراضـي والتضييـق على حركـة التنقل والسـفر عبـر نقـاط التفتيـش، وتوقـف مناحـي الحيـاة المختلفـة فترات ليسـت قصيـرة ومـا يلحق ذلك مـن ضائقة اقتصادية. وأخيراً إقدام سـلطات الاحتلال على بناء الجدار العازل الذي شقّ الأرض طولاً وعرضاً.

مع تقديرنا لحجم المعاناة وعِظمها، إلا أن ذلك يهون مع رصد سـريع للمكاسـب والآثـار الإيجابيـة التـي تحقّقت للشـعب الفلسـطيني وقضيته العادلـة في البعد الإستراتيجي، وهو يشق طريقه لاستعادة حقوقه.

وهنا نقول على قدر سموّ المراد تأتي صعوبة الوصول إليه، وتحمل العناء الكبير والخسـائر الفادحـة أحيانـاً لتحقيقـه. وهـذا هو حال الشـعب الفلسـطيني منذ حلّت به النكبة إلى الآن. فقد أصبح اسمه عند العالم الحر رمزاً لمقاومة المحتل الرافض لإرادة جلاده.

فقـد رسـخت الانتفاضـة مبـدأ أن للشـعوب خياراتهـا وباسـتطاعتها فرضهـا، والتأثير بالتالي على معادلة الصراع وإيقاف مشاريع من شأنها هضم حقوقها.

فالانتفاضة وُلدت من رحم اتفاق أوسـلو الذي غيّب الشـعب الفلسطيني وتعامل معـه علـى أنه قطيع يُسـاق، وأعفى المحتـل من تبعات الاحتلال مـع بقائه جاثماً على صدر الشعب الفلسطيني.

ورداً على هذا الإجحاف، أظهرت الانتفاضة الشعب الفلسطيني متحكماً بزمام الأمور وأن تبعات تجاوزه من قبل الساسة وخيمة على المنطقة.

وأعطـى ارتبـاط انـدلاع الانتفاضـة باقتحام شـارون للمسـجد الأقصى مؤشـراً

* الجزيرة - المعرفة - مقالات رأي (وجهات نظر) - تشرين الثاني (نوفمبر) 2007

يدل على ما للمقدسات من أهمية عند أبناء الشعب الفلسطيني تهون معه التضحيات. وفرضت الانتفاضة بعملها هذا القدس والأقصى خطين أحمرين لا يمكن التلاعب بهما.

وقد أوصلت الانتفاضة الرسالة بليغة للقادة الصهاينة إن قصدوا بخطوة شارون اختبار إرادة الشعب الفلسطيني. وهكذا سُجّلت انتفاضة جديدة باسم الأقصى كما حدث سنة 1990 وغيرها رجوعاً لثورة البراق سنة 1929.

وأكدت الانتفاضة أن الشعب الفلسطيني كل لا يتجزأ. فهو يتألم لنفس الألم. فكانت انتفاضة عرب 48 في تشرين الأول (أكتوبر) من عام 2000 تضامناً مع إخوانهم في الضفة وغزة، وأصبح سقوط ثلاثة عشر شهيداً منهم مناسبة لتذكير العالم بأن عرب الداخل فلسطينيون حتى النخاع، وأن تخلي الساسة الفلسطينيين عنهم في اتفاق أوسلو لا يغير من الحقيقة شيئاً. وكذا سقوط شهداء من مخيمات لبنان تضامنوا مع إخوانهم.

وفي مسألة عرب 48 أيضاً، ساهمت الانتفاضة بالتعريف بهم وبماهية قضيتهم ومعاناتهم، والعزلة التي يعيشونها. وأصبحوا حاضرين في البعد الفلسطيني والعربي. وجرى تسليط الضوء على أنشطتهم وشخصياتهم. مما يُعدّ مهماً على المدى البعيد في توظيف طاقات وإمكانات الشعب الفلسطيني مع اختلاف ظروفه المحلية للصالح الوطني.

وتجسّدت الوحدة الوطنية الفلسطينية أيضاً في فعاليات الانتفاضة. وبينت بأنه بالإمكان قيام عمل فلسطيني مشترك رغم وجود التباينات السياسية والتنوع الحزبي. وأن التركيز على مقارعة المحتل من شأنه تذويب الخلافات. وكانت صور القائدين مروان البرغوثي وحسن يوسف يداً بيد في مسيرات الاحتجاج في شوارع الضفة نموذجاً عملياً لهذه الوحدة.

وللانتفاضة فضل في رجوع القضية إلى المربع الصحيح في توسيع دائرة الخيارات في الصراع مع العدو، وعدم قَصرها على المفاوضات. وكان انتهاج العمل العسكري المشروع في مقاومة المحتل سِمة بارزة في انتفاضة الأقصى. وتوّج ذلك بتأسيس أجنحة عسكرية لفصائل المقاومة الفلسطينية. ونركز هنا على كتائب شهداء الأقصى التي أرجعت حركة فتح إلى اعتماد خيار الكفاح المسلح. وأضحى التنافس الفصائلي في تحقيق إنجازات نوعية في العمليات ضد المحتل مضرب مثل.

وقدمـت الانتفاضـة نماذج رائعة في التضحية والفداء لمئات الشـهداء وقصصهم وطريقـة استشـهادهم، وأصبحـوا نجوماً تتغنـى بهم الأجيال الجديـدة من أبناء الشعب الفلسطيني، بل وتعدى ذلك إلى كل عشاق الحرية في العالم.

وأكثر من هذا، فقد ضرب القادة الفلسطينيون أمثلة في غاية الأهمية في مسيرة الشـعب لتحقيق الحرية، فكان أن دفعوا حياتهم رخيصة فداء للوطن. كالرئيس عرفات والشـيخ ياسـين وأبو علي مصطفى والدكتور الرنتيسـي. ومنهم من يقبع في السجون كالقائد أحمد سعادات.

ولا ننسى شموخ أمهات الشعب الفلسطيني وهن يقدمن فلذات أكبادهن رابطات الجأش ماضيات العزيمة، وأصبح شـريط أم نضال فرحات (خنسـاء فلسـطين) خالـداً في ذاكـرة الأمـة، فهـي التـي ودعـت ابنهـا محمـد لتنفيذ عمليـة في قلب مغتصبة صهيونية، ثم اسـتقبلته لاحقاً شـهيداً. ودخلت نسـاء فلسـطين التاريخ استشـهاديات جنبـاً إلـى جنب مع إخوانهن، كالاستشـهاديات وفـاء إدريس وريم الرياشي وآيات الأخرس.

إن تجسـيد فكرة الشـهادة في مسـتهل القرن الواحد والعشـرين يُعد مبدأً مهماً، أوجد في الذهن العربي والإسلامي الحديث استدعاء موروث التضحية والشجاعة والفداء من قصص الخالدين والفاتحين في التاريخ العربي والإسلامي.

لقد شكّل هذا للأجيال الجديدة محضناً تربوياً عملياً في التعريف بمفاهيم كان يصعـب تخيلهـا لولا الانتفاضة. فكان أن توفـرت فرصة تحقيق ديمومة الصراع بأبعاده الصحيحة وبالمفردات الأصيلة التي تضمن عدم النسيان والركون.

وسـاهمت الانتفاضـة في تشـكيل وبلـورة الهويـة الوطنيـة الفلسـطينية للأجيال الجديدة سواء في فلسطين أو في الأماكن الأخرى التي يتواجد فيها أبناء الشعب الفلسطيني دون استثناء، ومنها دول المهجر الغربي.

ورسـخت فكـرة ثقافـة الارتبـاط بالوطـن. فـكان النهـوض بالعمـل الجماعـي الفلسـطيني في الخـارج لصالـح دعم الانتفاضة، مما أوجـد فرصاً لفرز قيادات ميدانيـة شـابة فلسـطينية في أماكـن عدة، وعمّـق حالة من التفاعـل مع المحيط الذي يعيش فيه الفلسطينيون لصالح التعريف بالقضية كما هو حال فلسطينيي الغرب، سواء في أوروبا أو على طرفي العالم في الغرب الأميركي أو الشرق البعيد كأستراليا. وبرزت روح السفر إلى فلسطين لدى الأجيال الجديدة الحاصلة على الجنسيات الغربية.

وفتّقت الانتفاضة طاقات الإبداع الفني والثقافي لدى أبناء الشعب الفلسطيني بل والعربي والإسلامي والعالمي. فتولّد عندنا ما يعرف بأدبيات الانتفاضة من شعر ونثر وسينما. وكذا استخدام التكنولوجيا كالإنترنت وتنظيم الحملات العالمية للتأثير على الرأي العام العالمي بهذه الوسيلة.

وخلقت الانتفاضة جواً من التكافل والتعاضد الفلسطيني سواء في الداخل أو بين الداخل والخارج. وأبرزت أهمية دور فلسطينيي الخارج وحيويته في صمود الداخل في وجه المحتل.

وأبرزت الانتفاضة أهمية الإعلام في الصراع. وأظهرت أن توظيفه قد يشكل تغيّراً في المعادلة. وهذا حال الصهاينة دائماً في التعامل بعناية مع الإعلام الغربي وقلب الحقائق.

وبدأت الحقيقة المجردة تظهر بشكل واضح في عصر الانتفاضة بنقل صورة قتل الأطفال كمحمد الدرة وهدم البيوت وتجريف الأراضي في تجلية حقيقة هذا الكيان الغاصب.

وساعدت الانتفاضة في تسليط الضوء على قضايا أساسية في الصراع كالاستيطان وخطورته والأسرى الفلسطينيين ومعاناتهم. وكذلك ظاهرة العملاء، الغريبة عن شعبنا.

وأجبرت الانتفاضة العدو الصهيوني على إظهار وجهه الحقيقي وإخراج مخزونه بالكامل من الوحشية والعدائية والعنف، وتوج ذلك بانتخاب السفاح شارون رئيساً للوزراء. وكان الجدار العازل وخطورته دليلاً على طريقة التفكير الصهيوني في التعامل مع الشعب الفلسطيني.

وهذا ما أكسب الشعب الفلسطيني تعاطفاً عالمياً مع قضيته. وأنتج حركات منظمة داعمة لحقوقه من شتى أنحاء العالم وأوجد العديد من الأفكار التي شكلت حالة نهوض في التفاعل مع القضية الفلسطينية. وهذا غير مقتصر على البعد الشعبي بل والرسمي. مما يستحق أعمالاً أكاديمية لتوثيقه والعمل على تطويره.

ومما يسجَّل من إنجازات أن القضية الفلسطينية استعادت وهجها ورونقها ببُعديها العربي والإسلامي. بعد تغيبها النسبي في فترة ما بعد أوسلو. فكان أن اشتعلت جذوة تعاطف الشعوب العربية.

وترسّـخت مركزيـة القضيـة في الضميـر العربي والإسـلامي، وظهر أنها تشـكل حالـة إجمـاع لدى الأمة. وأنها مؤهلة لتكون العامل الأهم في طريق توحيد الأمة العربية والإسلامية في وجه الأخطار.

لقـد أكـدت الانتفاضـة ببعدهـا الإسـتراتيجي أن القضية الفلسـطينية متحركة بشـكل دراماتيكي. ولا ينفصل هذا عن كثرة المتغيرات على الصعيد الدولي مما يخلق ظروفاً سياسية ووقائع تغير حتماً في موازين القوى.

وعليه يكون من الخطأ الجسيم لأي سياسي فلسطيني أن يقدم على مشاريع حل للقضيـة مـع العـدو الصهيوني فيها ضياع للحقوق معتمـداً على أن ميزان القوى مختل لغير صالحنا، وأنه ليس بالإمكان أكثر مما كان. فنحن بصدد مثال يثبت أن الظروف تتبدل وبالإمكان صياغتها بما يحقق الأهداف المرجوة.

أخيراً لعلّ في الانتفاضة دروسـاً للمفاوض الفلسـطيني تحذره من اللعب بمصير الشعب. فالشعوب حين تنتفض تقلب الطاولة على الجميع، فهل من متعظ!

حق العودة في الإعلام الغربي *

تعريف

الإعلام عموماً، انعكاسٌ لواقع الحال في شتّى مناحي الحياة وعلى كلّ الصعد، ويبقى هناك الاستثناء في الإعلام المسيّس الذي قد يُجانب الحقيقة لخدمة الأجندة الخاصة لأصحاب الوسيلة الإعلامية، سواء كانت مقروءة أو مسموعة أو مرئية. ومن هنا لا ينفصل الحديث بالعموم عن الإعلام الغربي وحق العودة عن الحديث عن الغرب وحق العودة. ونحتاج لتناول الموضوع التطرق إلى النقاط الآتية:

عن أيّ غرب نتحدث والتصنيفات المحتملة؟

النظرة الغربية إلى القضية الفلسطينية.

النظرة الغربية إلى حق العودة، وهل من خصوصية في هذا المجال؟

نظرة عامة على الفضاء الغربي.

المؤثرات في الإعلام الغربي بالعموم.

الإعلام الغربي وقضية اللاجئين الفلسطينين وحق العودة.

العوامل المؤثرة في نظرة الإعلام الغربي إلى حق العودة.

آفاق مستقبلية لوضع مشروع استراتيجية فلسطينية في تعامل إعلامي غربي إيجابي مع حق العودة.

أولاً: عن أي غرب نتحدث؟

تركز الورقة على الغرب الأوروبي، باعتبار واقع المعايشة لمُعدّ الورقة، والغرب هنا ليس كتلة واحدة في تعامله مع القضايا المختلفة، سواء أكانت داخلية أم خارجية، وفي مجالات الحياة المختلفة. فمع وجود الاتحاد الأوروبي والسير بخطى حثيثة نحو توحيد السياسات، بل والاقتراب نحو الاندماج، إلا أن الدول ما زالت تحتفظ بقدر كبير من استقلاليتها، وبالتالي في تعاملها مع الأمور. وتتحكم ظروف وعوامل عديدة في سياساتها، وفلسطين ليست استثناءً، بل مثال واضح على الاختلاف الغربي بالتعامل معها. فالسياسة الدولية والعلاقات

* ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الفكري والسياسي الثاني للتجمع الشعبي للدفاع عن حق العودة غزة 1-2 تشرين الثاني (نوفمبر) 2007

والتوازنات الدولية المبنية على المصالح، وكذلك العلاقات التاريخية وطبيعة الجغرافيا والمصالح الاقتصادية، ولعل بعض العلاقات الخاصة الثقافية والاجتماعية يمكن أن تؤثر في سياسة الدول، مع تثبيت حقيقة أن هناك شبه ثوابت متفق عليها قارّياً في التعامل مع بعض القضايا لا تختلف عليها الدول وتجدها تتمحور حولها.

ولعلنا نقول إنه حتى في الدولة الواحدة هناك تصنيفات وتقاطعات، بحيثُ لا يمكن أن نحكم عليها ككتلة واحدة في وزنها للأمور. فداخل الدولة الواحدة تختلف سياسة الحكومة المنتخبة عن الأحزاب المعارضة، وكذلك عن البرلمانيين كأشخاص أو حتى مؤسسات المجتمع المدني، سواء الأكاديمية منها أو الدينية (الكنيسة)، وغيرها من مجموعات تختص بقضايا محددة كالبيئة والأقليات.

ثانياً: أوروبا والقضية الفلسطينية

أوروبا الرسمية هي التي صنعت «إسرائيل»، وهي من الرعاة الرئيسيين لمسيرتها خلال العقود الستة الماضية، بالتالي إن الإجماع الأوروبي على ديمومة الدولة العبرية وعدم التأثير في أمنها ركن أساسي.

نذكر هنا أن بريطانيا رعت قيام «إسرائيل» مباشرةً في أثناء فترة الانتداب من 1917 إلى 1948. وفرنسا ساهمت في إنشاء ترسانة الأسلحة النووية الإسرائيلية في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي، وكذا الحال في باقي دول القارة. فالتعامل مع الحق الفلسطيني، هو بالقدر الذي لا يؤذي أمن هذا الكيان العبري. واختلاف سياسة هذه الدول في تعاملها الإيجابي مع فلسطين هو في التفاصيل، ومدى تحكّم العوامل المذكورة في البند السابق على السياسة. وأول هذه العوامل، الخلفية السياسية والثقافية، ولعلها أيديولوجية الحزب الحاكم والسياسة المتبناة تجاه فلسطين. وأيضاً المؤثرات والمحددات الأخرى، كالتاريخية منها، فعلاقة بريطانيا بفلسطين – مثلاً – من حيث تاريخ الانتداب، تفرض جواً من العلاقة يختلف عن علاقة فرنسا بفلسطين، التي لديها تاريخ استعماري مع غير فلسطين، أو عن السويد من ناحية أخرى التي لم تَعِش أية تجربة استعمارية خارج القارة الأوروبية. وكذلك تأثير فلسفة سياسة البلد الأوروبي من ناحية التوازنات والسياسة الدولية وتطبيقاتها على أرض الواقع، فتحكم السياسة الأميركية في السياسة الخارجية البريطانية وانعكاس ذلك على

تصرف بريطانيا، يختلف عنه مع فرنسا، على الأقل لفترة ما قبل ساركوزي التي قد لا تنذر بخير على صعيد القضية الفلسطينية.

وقد نجحت السياسة الإسرائيلية والدعاية الصهيونية في التحكم في السياسة الغربية في العقود الأولى لما بعد النكبة. وهنا نذكر استراتيجية صهيونية منهجية استُخدمت فيها كل أدوات الخبث في السيطرة على الغربيين والتحكم في مفاتيح السياسة الغربية. وظل الحال على ما هو عليه حتى حرب الأيام الستة في حزيران (يونيو) من عام 1967 الذي وقعت فيه الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال. وكان لوجود الضفة والقطاع تحت الاحتلال مما يعنيه ذلك من انتهاك للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة من تأثير في الدول الغربية، وإن لناحية صعوبة اتخاذ قرارات تخالف تلك (الشرعية) بشكل فاضح. ولعلنا نضرب مثالاً واضحاً على بدء التوازن في بريطانيا بتشكيل مجلس تعزيز التفاهم العربي البريطاني (كابو) بعد حرب الـ67، الذي ضمّ كل البرلمانيين الذين يعتبرون أنفسهم أصدقاء للقضايا العربية. وفُتحت العضوية للجمهور.

وأخذت الممارسات الإسرائيلية ضد أبناء الشعب الفلسطيني وممتلكاته وأرضه في الضفة والقطاع تتراءى للعالم الغربي عبر النزر اليسير مما سمحت به وسائل الإعلام المتحيزة لإسرائيل، وكذلك مما شاهده الزائرون الغربيون لفلسطين، إما كوفود كشف الحقائق أو الحجاج المسيحيين. حتى وصلنا إلى أوج التغيّر النسبي باندلاع انتفاضة الحجارة، وتالياً انتفاضة الأقصى بدرجة أكبر. وقد أوجدت انتفاضة الشعب الفلسطيني مساحة وعي في العقل الغربي لمراجعة سياسته، ولكن ليس بالقدر الذي يغير معادلة الاحتلال.

فالميزان المختل في التعامل يبقى شاخصاً، ولعل فرض الحصار الجماعي على الشعب الفلسطيني بعد انتخابات كانون الثاني (يناير) 2006، يبقى الدليل الأوضح على حقيقة الثابت والمتغير في السياسة الغربية تجاه فلسطين.

أما على صعيد الرأي العام الغربي وموقفه من القضية، فبدأ خلال الثلاثة عقود الأخيرة يتنامى إيجابياً نحو دعم الحقوق الفلسطينية. وهذا وصل إلى مراحل مهمة في بعض الدول الأوروبية، من قبيل استطلاعات الرأي التي عكست رأياً عاماً أوروبياً، باعتبار«إسرائيل» خطراً على السلم العالمي، أو تجرّؤ ساسة أوروبيين وناشطين في مجال حقوق الإنسان على طرح آرائهم المعادية للسياسة الإسرائيلية، بل والوقوف في الميدان ومواجهة آلة الحرب الإسرائيلية، كما

حصل لتوم هندرل البريطاني، وراشيل كوري الأميركية. ولا ننسى حتى ما عاناه الرسـميون الغربيـون، كالرئيس الفرنسـي السـابق جاك شـراك حـين زار البلدة القديمـة، أو الوزيـر البريطانـي الراحـل روبن كوك، حين زار مشـروع مسـتعمرة جبل أبو غنيم في ضواحي القدس.

ثالثاً: النظرة الغربية من حق العودة، وهل من خصوصية؟

تختلـف النظـرة الغربيـة في مـا يتعلـق بحـق العودة عنهـا إذا ما قورنـت بالنظرة العامة للقضية الفلسـطينية والمظلومية الواقعة على الشـعب الفلسـطيني. وهنا نجد النجاح الإسـرائيلي في الإجماع على اسـتحالة عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى قراهم ومدنهم التي هُجِّروا منها عنوةً عام 1948، وفي تثبيت حقيقة يهودية الدولـة العبريـة وعـدم التأثيـر في هذه الهويـة، وأن عودة اللاجئـين تعني تدمير الدولـة، وعدم إمكانية اسـتيعاب الشـعبين لمحدوديـة الأرض. كل هذه المفردات، مـع وجـود الثابـت الغربي في ديمومة الدولـة العبرية وعدم التأثيـر في وجودها، كل ذلـك جعـل المتعاطفـين والداعمـين للحـق الفلسـطيني يتـرددون في التعامـل بإيجابيـة مـع حـق العـودة. بـل ولعلنـا نقـول إن الورقة السياسـية التـي أضحت سـهلة في التعامل معها لجهة تقديمها للإسـرائيليين هي تفهم الغربي لاسـتحالة حـق العـودة. وسـاهم كل مـا يمتّ إلـى الصهيونية في العالم الغربـي بتثبيت هذه الحقيقة. ولعلنا نشـير إلى صفحة شـهيرة على الشـبكة العنكبوتية (الإنترنت)، هي (الموسوعة المجانية Wikipedia) التي تتعامل مع حق العودة الفلسطيني بوجهة نظر إسـرائيلية بالكامل وتحت عنوان «إسـرائيل»، وكذلك مئات الكتب والمراجع في مكتبات الجامعات الغربية التي تتعامل مع تجارب اللجوء في العالم، دون ذكر للاجئـين الفلسـطينيين. بـل أكثـر من هذا، فـإن بعض وجهة النظر الإسـرائيلية غزت العالم العربي والعالم الإسلامي الرسميين. في تفهم ممجوج لوجهة النظر الإسـرائيلية، لعل آخرها ما جاء على لسـان الرئيس الباكسـتاني برويز مشـرف في كلمتـه الافتتاحيـة لمؤتمـر القمـة الإسـلامي في 15 أيـار (مايـو) 2007، الذي يصـادف إحيـاء الفلسـطينيين لذكرى النكبـة حين طالبهم بحـل توافقي لموضوع حق العودة والنظر بواقعية. ولعل مثل هذا التفهم غير المقبول وتبنياً فلسـطينياً رسـمياً أحياناً، كما حصل في وثيقة جنيف الموقعة في 2003 من قبل شـخصيات فلسطينية رسمية وبعض شخصيات اليسار الإسرائيلي، كل هذا يجعل الغربيين أكثر قرباً وتجاوباً مع الإسرائيلي.

ولعل الشيء بنقيضه يعرف. فإن كل هذا الإصرار الإسرائيلي والتفهم الغربي وشيئاً ما العربي والإسلامي، جعل قطاعات الشعب الفلسطيني تزيد من جرعة إظهارها لتمسكها بحق العودة. وحفز بعض الغربيين من ناحية أخرى على محاولة اكتشاف حقيقة الموقف الفلسطيني من حق العودة. وبدت الوفود تتقاطر لهذا الغرض على مخيمات اللجوء، ولعل أشهرها الوفد البرلماني البريطاني الذي قام بجولة على مخيمات سورية ولبنان والأردن والضفة وقطاع غزة، وخرج بتقرير وافٍ لتقصي الحقائق يُعتبَر وثيقة تاريخية في هذا المجال. وامتاز بشفافية عالية ثبت فيه حقيقة تمسُّك الشعب الفلسطيني بحق العودة. وصدر كتاب في هذا المجال باللغتين العربية والإنجليزية يحسن الرجوع إليه.

ومما يعكس النظرة الغربية غير العادية لموضوع اللاجئين، ما حدث في المؤتمر الصحافي الذي دعت إليه تلك البعثة البريطانية المذكورة سابقاً في داخل البرلمان لعرض تقريرها. واجتمع ثلاثة نواب ليشاركوا، فلم يحضر أحد، عدا وسيلة إعلام عربية واحدة، وكانت القاعة فارغة إلا من الداعين.

ونثبت حقيقة أن مجهود المجموعات الفلسطينية وبعض الداعمين للحق الفلسطيني بدأ يوجِد نوعاً من المعرفة لدى قطاعات من الغربيين على الجانب الرسمي والشعبي بمدى أهمية حق العودة للفلسطينيين وعدم إمكانية القفز عليه، حتى أصبح جزءاً أساسياً من الحلول المطروحة، بما فيها ورقة كلينتون الشهيرة، بتثبيت مبدئية الاعتراف بحق العودة، ومحاولة التلاعب في التطبيق العملي له واستحالته.

رابعاً: نظرة عامة على فضاء الإعلام الغربي

نستطيع أن نعرّف الإعلام الغربي الأوروبي بأنه وسيلة إعلامية منشأها الدول الغربية، وهو مملوك لجهات غربية، وإن كان بعضه موجهاً إلى العالم الإسلامي والعربي، كصوت أميركا أو البي بي سي وغيرهما، سواءٌ أكان مقروءاً أم مسموعاً أو مرئياً. ودخل أخيراً بقوة تزاحم الوسائل الأخرى كشبكات الإنترنت، حيث إن نسبة استخدامها عالية جداً. وكانعكاس لمدى أهمية جهاز الحاسوب واستخداماته، ومنها الشبكة العنكبوتية، في حياة الغربيين، أضحى من ضمن المقررات الدراسية الرئيسية في الحقل التعليمي الأولي في المدارس، كالرياضيات والعلوم واللغات. وعليه، فهو تقريباً في متناول الجميع. ومن هنا تعتبر تكنولوجيا المعلومات وسيلة تأثير إعلامية عالمية مهمة للغاية.

وبالإمكان تقسيم الإعلام الغربي إلى حكومي وخاص. وهناك تبنٍّ رسمي للإعلام المموَّل حكومياً، أن يكون مستقلاً في سياسته كما هو حاصل مع هيئة الإذاعة البريطانية (BBC).

وبخصوص الإعلام الخاص، يدخل في هذا المجال عمالقة الإعلام وحيتانه الذين في الغالب ما يكونون من داعمي «إسرائيل»، كمردوخ الأوسترالي صاحب شبكة سكاي الشهيرة التي تنافس بقوة المحطات العريقة القديمة.

ومع دخول العالم عصر الفضائيات التي كسرت الحدود الجغرافية واختزلت العالم بأبعاده الأربعة في شاشة صغيرة كل ما فيها مرئي، اتسعت مجالات التأثير الإعلامي عبر القارة الأوروبية من دولة إلى أخرى. ونلفت النظر إلى أن ساعات البث في الفضائيات، على مدار الساعة، جعلت الحاجة إلى إنتاج مواد تلفزيونية وإخبارية كثيرة، تدفع نحو التنوع في طرح الموضوع، ما أتاح المجال للمنافسة الإعلامية بتسليط الضوء على قضايا جديدة ومثيرة. وهذا خدم قضايا عديدة في العالم لم تأخذ حظاً في الماضي. ولعل القضية الفلسطينية أخذت حظاً لا بأس به من هذا.

ونحن نذكر عصر الفضائيات، نلحظ أن القنوات التلفزيونية المحلية الأرضية ما زالت تأخذ حظاً أكبر في المشاهدة لدى الشعوب الأوروبية، لاعتبارات عدة، بعضها وطني، حيث إن حصة البلد من الأخبار كاملة.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الانفتاح العالمي في السوق التجارية وإمكانية التملك عبر شبكات عالمية جعلا من نفوذ رأس المال وأصحابه في التحكم في الرسالة الإعلامية كبيراً للغاية، وقلّل من أهمية الجغرافيا في التأثير الكبير، بحيث أصبحت بعض الجرائد والمجلات وشبكات التلفزة العالمية حاضرة في عموم القارة الأوروبية.

ونشير أيضاً إلى تسيّد اللغة الإنكليزية للغات العالم، وحضورها في المنهاج الدراسي لبلدان ليست قليلة في أوروبا، وخاصة الجزء الشمالي منها، ما جعل للإعلام الأميركي بلغته الإنكليزية حضوراً في فضاء الإعلام الأوروبي الغربي كشبكة CNN.

خامساً: المؤثرات في الإعلام الغربي بالعموم

المؤثرات في الإعلام الغربي كثيرة ومتنوعة. منها ما هو سياسي أو اقتصادي مالي أو ثقافي أو إجتماعي وغيرها، ونذكر على سبيل المثال وليس الحصر:

1. سياسة المالك من القضايا المختلفة. وهذه لها التأثير الأكبر، إن لم يكن الطاغي، وخاصة إن كان جهة خاصة لفرد واحد.
2. السياسة الحكومية في البلد ومدى تأثيرها في المؤسسة الإعلامية. وهذا يتفاوت بقرب الجهة الإعلامية من الحكومة أو بعدها عنها.
3. الحراك السياسي للحكومة باتجاه القضايا المختلفة. زيارة رئيس الدولة أو وزير لفلسطين مثلاً، أو تقديم مبادرة من الحكومة باتجاه قضية ما.
4. المزاج العام في البلد. مثلاً في أوروبا، النعرة العنصرية في ازدياد، والقضايا المحلية طاغية على الدولة، واهتمامات الشعوب استهلاكية بحتة. وبالكاد تأخذ الأخبار الدولية مساحة، إلا إذا فرضت نفسها بقوة الحدث. ومثال آخر، الحرب على العراق، حيث المزاج الأوروبي معارضة الحرب نوعاً ما.
5. يؤثر في الإعلام الدعايات التجارية المسيّسة التي تشترط سياسة معينة للجهة الإعلامية لضمان الإعلانات.
6. شخصية المحررين الصحافيين وخلفيتهم الدينية والسياسية، ونظرتهم إلى الأمور وانعكاس ذلك على التغطية.
7. مدى الجهة المعنية في الأخبار المتداولة في الجهة الإعلامية. مثلاً، جالية يهودية قوية، أو جالية فلسطينية قوية في المقابل ومدى تنظيم هذه الجاليات أو غيرها للضغط في قضية ما على الوسيلة الإعلامية لتبنّي رأي أو خلافه.
8. قوة الخبر وعدم القدرة على تجاهله، وخاصة إذا جرى تداوله عالمياً، كاستشهاد محمد الدرة، أو عائلة غالية وغيرها.

سادساً: الإعلام الغربي وقضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة.. نظرة تاريخية وواقع الحال

الملاحظ أن الرواية الفلسطينية حاضرة بقوة وبإيجابية عالية أحياناً في الإعلام الغربي، وخاصة اليساري (صحيفتا الغارديان والإندبندنت البريطانيتين مثالاً)، وخلال فترة السنوات الأخيرة. سلطت هذه الصحف الضوء بوضوح على الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان من قبل المستوطنين، وقلع الأشجار وتجريف الأرض وقتل الأطفال والحصار ونقاط التفتيش. ونحن إذ نرصد ذلك، لا ننسى عدم التوازن المخلّ لجهة دعم الإعلام الغربي لإسرائيل. ولكن نقيس

الإيجابيـات، باعتبـار أننـا بدأنا كفلسـطينيين من خط الصفر السـلبي، فكل ما تحقق من تغيير نسبي يُعَدّ دراماتيكياً بهذا المعنى.

بالرغـم مـن ذلـك، إن التعامـل مـع حـق العـودة الفلسـطيني في الإعـلام الغربي وتطبيقاته على أرض الواقع لا يكاد يوازي أو يذكر، قياساً بما ذُكر عن القضية الفلسـطينية في العمـوم. ونسـتثني مقـالات هنـا وهناك لناشـطين فلسـطينيين وجـدوا لهـم مسـاحة إعلامية وكتبـوا في صحف، كالأكاديمية الفلسـطينية كرما النابلسي ومقالاتها في صحيفة الغارديان البريطانية.

وتتنـاول وسـائل الإعلام الغربية صعوبة تطبيق حـق العودة، وتأتي مقالات كتّاب يهود لتثبت الرواية الإسرائيلية في هذا المجال.

سابعاً: العوامل المؤثرة في نظرة الإعلام الغربي إلى حق العودة

هنا يأتي نفوذ الجاليات اليهودية وفعالية السياسيين الإسرائيليين والاستراتيجية الصهيونية في التعامل السلبي بالمطلق مع حق العودة.

عدم وضوح الصورة – نتيجة للأكاذيب الصهيونية لدى الإعلام الغربي – في المعرفة والإجابة عن متى؟ وأين؟ ومن؟ وكيف؟ في كل ما يتعلق بحق العودة واللاجئين.

وفي المقابل ثمة ضعف فلسطيني رسمي واضح انعكس على محدودية أداء أبناء الجالية الفلسطينية في أن يستخدموا الإمكانات الفلسطينية بحدودها القصوى في التأثير بالإعلام وتشكيل مجموعات ضغط فاعلة.

والحال العربي في هذا المجال ليس أفضل، فالسفارات العربية في الخارج تعكس حال الترهل العربي. وإن كان الفلسطينيون غير فاعلين، فما بالنا بالعرب؟

هـذا لا ينفـي حقيقة بعض التأثير لبعض المحاولات التي يمكن تصنيفها بالبذرة الصالحـة، كتجربـة الراصـد الإعلامـي في بريطانيـا في التعامـل مـع موضـوع اللاجئين. وكذا لجان حق العودة التي ربطت نفسـها اسـماً وعملاً بالعودة. ولكن لا يمكـن أن يدعـي أحـد أنها يمكن أن تؤثر جذرياً في الإعـلام الغربي، فألتأثير يحتـاج إلـى عمـل كبيـر وإمكانات مالية حتـى يحقق بعض الاختراق في السـاحة الإعلامية المفتوحة.

ولعظـم الأحـداث التـي تجري في فلسـطين، يضطر الإعلام الغربي إلى تسـليط الضـوء علـى كل جوانـب الصراع، ومنها حـق العودة واللاجئـون وأوضاعهم. ولا

شك في أن فعاليات الشعب الفلسطيني في الداخل لها نصيب الأسد من التأثير.

كذلك فإن نشاط فلسطينيي الـ 48 وفعالياتهم وانفتاحهم على العالم الغربي أوجدت شيئاً من التأثير في تسليط أكبر للضوء على قضيتهم ومسألة حق العودة أيضاً.

وهنا يأتي التأثير للإعلام الناطق باللغات الأوروبية، من خلال عرب وفلسطينيين يؤثّرون مباشرةً بالإعلام الغربي من طريق صفحات الإنترنت، وأظن أن لها نصيب الأسد في حضور رواية الفلسطينيين حول ما يجري من أحداث، خاصة أن الصحافيين الغربيين المحررين للأخبار يعتمدون كثيراً على شبكة الإنترنت لتحصيل الأخبار.

ثامناً: آفاق مستقبلية في مشروع استراتيجية فلسطينية في تعامل إعلامي غربي إيجابي مع حق العودة

وهنا تحضرني نقاط عديدة:

1. الوصول إلى توحيد أو إجماع فلسطيني على التمسك بحق العودة وعدم التنازل عنه. وهذا من شأنه أن يجعل العالم الغربي يتعامل مع القضية محلّ الإجماع بإيجابية.
2. عناية فلسطينية رسمية بالجاليات الفلسطينية بالغرب الأوروبي وتشكيل أطر إعلامية والتركيز على موضوع حق العودة في التحديث مع الإعلام الغربي.
3. إصدار كراسات باللغات الأوروبية المختلفة بمضامين حق العودة واللاجئين من قبل الجهات الفلسطينية المختلفة وإرسالها إلى الإعلاميين الغربيين.
4. تشكيل الفلسطينيين مكاتب علاقات عامة إعلامية للتعامل مع الإعلام الغربي.
5. إقامة الأنشطة المختلفة ودعوة الإعلاميين.
6. الاهتمام بشبكات الإنترنت باللغات الأوروبية، وخاصة في مجال حق العودة.
7. تأهيل فلسطينيين يتحدثون اللغات الأوروبية بكفاءة لنسخ علاقات قوية مع الصحفيين.
8. تأهيل فلسطينيين من الجيل الثاني والثالث في أوروبا، في حقل الصحافة، لكي يكونوا جزءاً من الماكينة الإعلامية الغربية، ولكن بفكر حق العودة.

وننهـي بالقـول إن جانـب العلاقـات العامـة في موضـوع الإعـلام مهـم في إيجاد مسـاحة لطـرح وجهـة النظر الفلسـطينية، ولا يمكن أن يهمل، وهـذا يحتاج إلى وقت يسبقه إيمان بإمكانية تحقيق إنجازات في هذا المجال.

ولا يأتي هذا دون وعي بأهمية ما نقوم به، وكذا تخطيط سـليم يأخذ بالاعتبار النقاط السابقة.

بئست «الدولة».. لو كانت كذلك!*

جاء الزمان الذي أصبحت فيه الدولة الفلسطينية على الأراضي التي احتُلت عام 1967، ركيزة أساسية للرؤية الإسرائيلية في «الحل الناجع الشامل» الصراع في فلسطين لناحية إنهائه وإحلال ما يسمى السلام الدائم في المنطقة.

هذا بالضبط ما عبّرت عنه أخيراً، في طور التحضيرات لمؤتمر أنابوليس، وزيرة خارجية الكيان الصهيوني في المؤتمر الصحفي المشترك مع نظيرها الفرنسي. وذهبت الوزيرة بعيداً حين شملت في الحل فلسطينيي 48 الذين هم قانونياً حاملون للجنسية الإسرائيلية. وفي ذلك إشارة لإبقاء الكيان الاحتلالي خالصاً لليهود، في ما بات يُعرف بيهودية الدولة، ما يعني نكبة فلسطينية جديدة.

نبعت هذه الأفكار من تحليل استراتيجي إسرائيلي للمعطيات الواقعية التي فرضت نفسها على الأرض، من قبيل الديموغرافيا الفلسطينية المتكاثرة بشكل يصعب ضبطه والسيطرة عليه من جانب راسمي الاستراتيجية الإسرائيلية. فقد بات الحجم السكاني الفلسطيني في فلسطين التاريخية يساوي تقريباً التعداد اليهودي رغم كل ما طرأ على الأخير من زيادة عددية منذ الهجرة الواسعة من الكتلة الشرقية. كما أنّ أكثر من 85% من الشعب الفلسطيني يعيشون في فلسطين ودول الجوار. أما التعداد الفلسطيني العام المتزايد الذي بلغ عشرة ملايين ونصف مليون أخيراً، فيقترب من التناقص اليهودي العام في العالم الذي بلغ 13 مليوناً. هذه الحقائق العددية يعززها تشبّث الفلسطينيين بأرضهم وتعلّمهم من نكبة 1948، وتأكيدهم كشعب عدم تخليهم عن حق العودة لديارهم.

الجديد المقلق في توقيت الإعلان عن مشروع حل يربط بين الدولة والفلسطينيين بالعموم في الداخل والخارج وفلسطين 48، أنه جاء بعد ثماني جولات من التفاوض غير المعلن مضموناً بين محمود عباس وأيهود أولمرت وبحضور طاقميهما. إنّ هذا يعني استغلالاً إسرائيلياً واضحاً للضعف الفلسطيني، ويحمل نذر سوء لمضامين ما جرى. ونعتقد أنّ الخطورة الحقيقية على مستقبل القضية ليس انعقاد أنابوليس بشكل بروتوكولي فحسب، وإنما حمى اللقاءات التفاوضية المتسارعة التي تطرح كل شيء بطريقة غير محسوبة، في ظل واقع فلسطيني مأزوم في الضفة والقطاع.

* كلمة العودة: مجلة العودة - العدد الثالث - السنة الأولى - كانون الأول (ديسمبر) 2007

ليـس مـن قبيـل التجني على أحـد، ولكن قراءة سـريعة لكل الاتفاقات السـابقة التي خاضها الأشـخاص الفلسـطينيون أنفسـهم من أوسـلو وما بعده، تدلّ على أنـه لا حـدود للتنازل. والتعامل مع المطالب والمخاوف الإسـرائيلية يبدو متأصلاً في العقليـة السياسـية للطاقـم الفلسـطيني، وموضـوع حق العودة إلى فلسـطين 48 ليـس اسـتثناءً. فقـد عبّـر أكثـر مـن مسـؤول، وفي أكثر من مناسـبة عن مثل هـذا. ثـم إنّ موضـوع التبادليـة والحدود المؤقتة مطروح أصـلاً في نصّ «خريطة الطريـق» الأمريكيـة للسـلام. ولا وجـود في غمـرة ذلك كله لأي التفـات حقيقي للواقع الفلسـطيني وحالة التشـرذم والانقسـام، بينما الطريق مع الإسـرائيليين في التفـاوض مـاض في اتجـاه جبـري واحد وبخطى سـريعة، ويبـدو أنّ ذلك هو الضامن لبقاء الطاقم الفلسطيني في الصدارة.

مرفوضةٌ تلك الدولة الفلسطينية التي سيكون ثمنها إسقاط حق العودة، وتهجير فلسـطينيي 48 وإبقاء المسـتوطنات والجدار، وهي أصلاً منزوعة السـيادة. وإنّ من يتجرأ من الفلسـطينيين على التعامل مع ذلك ولو بشـكل جزئي فهو لا يمثل إلا نفسـه، ولن يسـاوي توقيعه على هكذا وثيقة الحبرَ التي ستُكتب به. والشعب الفلسطيني الذي طالما أفشل اتفاقات سابقة كفيل بالتعامل مع أي تجاوز لحقه.

إن الأطراف الوطنية الفلسـطينية الرافضة لمشـاريع التنازل، مطالبة جماهيرياً بخطوات سياسية متقدمة لرفع الغطاء عن أية شخصيات من شأنها التنازل عن الحقوق. وإنّ انتظار إعادة صياغة حقيقية للهياكل الفلسطينية التي يستظل بها هؤلاء بات أمراً ملحاً. ولا جدوى من انتظار سـاعة لن تأتي على الأغلب، تتكرّر فيهـا انتخابـات كالتـي حدثت مطلع العـام الماضي. فهناك من عاهدوا أنفسـهم على أن لا يكرِّروا «الخطأ التاريخي» الذي أفقدهم التحكم بزمام الأمور.

حركة عالمية متعاظمة لدعم فلسطين . . فهل من مستثمر؟! *

منذ أن تم الإعلان الأممي في سنة 1977 عن التاسع والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) يوماً تضامنياً مع الشعب الفلسطيني؛ تحوّلت الذكرى الأليمة لإصدار قرار التقسيم «رقم 181» القاضي بوجود دولة إسرائيلية في فلسطين؛ إلى ميدان تسابقي للمنظمات الأهلية الداعمة للقضية الفلسطينية في شتى أنحاء العالم.

تحاول هذه المؤسسات من خلال تلك المناسبة التعبير بوسائل متنوعة وابتكارية أحياناً عن عدالة قضية فلسطين وإظهار مدى الظلم الواقع على شعبها. وقد تعدّت هذه الحركة البُعد الشعبي إلى الرسمي وشبه الرسمي، وانضوى تحت لوائها عشرات البرلمانيين في العديد من الدول.

ففي لندن التأم تحالفٌ يجمع ستاً وخمسين مؤسسة مجتمع مدني تتخذ من بريطانيا مقراً لها، مكرِّساً الثامن والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) للتضامن مع الشعب الفلسطيني في البرلمان البريطاني. وفي هذه الفعالية يتواصل البريطانيون مع ممثليهم في البرلمان ويحثّونهم على طرح عدالة القضية الفلسطينية وتبنّي مطالب الشعب الفلسطيني العادلة. واللافت للانتباه في طبيعة المؤسسات تنوعها الحزبي والعرقي والديني والأيديولوجي والسياسي، وهو ما يؤكد ما للقضية الفلسطينية من وضوح في أحقيتها، وأنها عامل جمع للعديد من مناصري العدالة. لقد اجتاز هذا التحالف خطوة متقدمة في التأثير على الرأي العام بنشر إعلان مدفوع الأجر في يومية «الغارديان» الواسعة الانتشار، ليبرز موقفه ومطالبه.

ومن بين ما يعطي أهمية للمضامين السياسية لهذه الحملة؛ أنها ضد الحصار اللاإنساني المضروب على قطاع غزة، بل هي أيضاً مع الديموقراطية الفلسطينية والتمسّك بنتائج الانتخابات. كما أنها تجرِّم المستوطنات والجدار العنصري في فلسطين، بينما هي ضد التمييز بين التيارات السياسية الفلسطينية من قبل الأطراف الغربية.

إنّ حملة كهذه تقفز على الارتباك الذي عاشته حالة دعم القضية في العالم منذ توقيع اتفاقات مجحفة بحق الشعب الفلسطيني، وهي تتجاوز أيضاً واقع الخلاف داخل الساحة الفلسطينية فتلتزم بنصرة الحق المطلق، الذي هو أكبر من النزاعات الداخلية.

---

* في الصميم: مجلة العودة - العدد الثالث - السنة الأولى - كانون الأول (ديسمبر) 2007

في كل الأحـوال؛ يُعَـدّ هـذا الموقـف متقدماً بشـوط ملحوظ عن الموقف الرسـمي العربـي المشـارك في «أنابوليـس»، فضلاً عن موقف الفلسـطينيين المشـاركين في المؤتمر، الذين لا يُبدون اكتراثاً بعذابات الشعب الفلسطيني المحاصر في غزة إن لم يكونوا مشاركين بصورة أو بأخرى في ذلك الحصار الجائر أو يروق لهم بقاؤه.

لعلّنا نخرج بنتيجة من التناقض الغريب بين هذه المواقف؛ بأنّ القضية الفلسطينية أكبـر مـن أن يحدّهـا موقـف هنـا أو هناك. فهي واسـعة بكبـر العالـم، وإمكانية الفكاك من حالة حصار مطبق أو ظلم مركّب تبقى واردة وممكنة وملموسـة، وما يتطلبه الأمر هو توظيف الفرص ومراكمة الجهود.

النشـاط المدني في بريطانيا هو جزء من نشـاط مواز في معظم العواصم الغربية وعواصم العالم الأخرى، أخذ شكل التفرّغ والاحتراف للعمل لفلسطين، وأضحى جـزءاً مـن المعادلة السياسـية، كما أنه معترف به بشـكل رسـمي سـواء من الأمم المتحدة أو المؤسسات الإقليمية الرسمية الأخرى في غير موقع عالمي.

لا ننكر أنّ منظمة التحرير الفلسطينية عندما كانت في أوج حضورها ساهمت في بلورة مثل هذا التوجّه، الذي دعمه العمل العربي المشـترك عندما كانت له صفة التماسك النسبي. إلاّ أنّ حركة التضامن لم تنطفئ مع خبوّ دور المنظمة وتشرذم الصف العربي، بل أضحت الآن مسـتقلّة بتنوّعها ولا يمكن اعتبارها كتلة واحدة، مما يصعِّب تجييرها لصالح لون سياسي فلسطيني واحد، ومن هنا فإنّ القضية الفلسطينية بالعموم هي المستفيدة من حياديتها.

إنّ مجمل القوى والتجمّعات والمؤسسات التضامنية تنسِّق مع الفلسطيني الناشط بغض النظر عن انتمائه، وتركز على إبراز شخصيات فلسطينية من الداخل.

وبينما تسـتعد هذه القوى بأشـكالٍ تنسيقية أو منفردة لإحياء ستينية النكبة على مدار عام 2008؛ فقد بات واضحاً أكثر من أي وقت مضى أنّ الصهاينة في العالم لم يعودوا يتحركوّن في فراغ منذور لهم.

وإننا نعتقد أنّ مثل هذه التحركات لا تتجزأ عن كفاح الشعب الفلسطيني التراكمي لاستعادة حقوقه. فالمعركة شاملة وتحتاج إلى توظيف كل الإمكانات لحشدها في مواجهة عدو شرس ومتمكّن وصاحب نفوذ على مستويات عدة في العالم.

إنّ من مقتضيات تجاوز الخلافات التي تعصف بساحتنا الفلسطينية؛ أن نوحِّد الجهـود لمقارعـة المحتـل الغاصـب، عبر برامـج متكاملة في كافـة المناحي، وعلى امتداد جغرافيا فسيحة ومتعددة المواقع.

اللاجئون الفلسطينيون:
اكتساب الحقوق المدنية وآليات التمسك بحق العودة *

يعاني اللاجئون في معظم الدول العربية التي تستضيفهم ظروفاً حياتية صعبة، إن من ناحية قانونية، أو من النواحي المعيشية الفلسطينيون المختلفة التي تتمثل بصعوبة الحصول على الوظائف في القطاع العام والخاص، وحرمانهم الحصول على فرصهم في التعليم، فضلاً عن ظروف التنقل الصعبة بين الدول العربية وداخلها أحياناً. وقد تبينت لنا جوانب عديدة من هذه المعاناة في أكثر من منطقة من مناطق اللجوء. ولعل الحجج المطروحة من هذه الدول في انتهاج هذه السياسات تتمثل برغبتها في مقاومة مشاريع التوطين ودعم حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، والخوف من تحول اللاجئين عن فكرة العودة إذا تحسنت ظروف معيشتهم. ومن هذا المنطلق، فإننا نعتقد أنه يجب على الفلسطينيين، مؤسسات رسمية وغير رسمية وأفراداً، التعامل مع هذه الحجج بهدف تفنيدها من خلال الواقع الموجود، حتى نصل إلى قناعات مشتركة مع الدول العربية المضيفة، بأنْ ليس هناك علاقة تقاطع سلبي بين أن يتحصل اللاجئون الفلسطينيون في الدول المضيفة على فرصة حياة سهلة، وتمسكهم بحقهم في العودة. ولعلنا نعالج بسرعة عدم واقعية هذه النظرة.

جدلية تحسين ظروف المعيشة والتمسك بحق العودة

لعلنا نضع مدخلاً لمعالجة هذه النقطة من خلال عدة نقاط نعتقد بموضوعيتها، تحول دون أن يتخلى الشعب الفلسطيني عن حقه في العودة، ونذكر منها:

العلاقات الاجتماعية القوية على الصعيد الفلسطيني: إن الرابط العائلي القوي بين أبناء الشعب الفلسطيني الذين يعيشون في قطر واحد بمناطق اللجوء، وكذلك استمرار علاقاتهم الوثيقة والقريبة مع أقربائهم في الضفة والقطاع وفلسطين المحتلة عام 1948، يجعل استحالة أن يقطع الفلسطينيون صلتهم بفلسطين، وأن يتخلوا عن حق العودة مهما تحسنت أوضاعهم في الخارج. والمثال الأوضح هنا، فلسطينيو الأردن، ومدى الارتباط الوثيق بينهم وبين أهلهم في الضفة الغربية. وقد خدمت طبيعة العلاقة السياسية على جانبي النهر خلال القرن الماضي قوة ومتانة هذه العلاقة.

---

* مقال في كتاب «أوراق فلسطينية وعربية» - 2008 - تكريماً لرفعت صدقي النمر - تحرير د. أنيس صايغ

تجارب الحياة الكريمة: إن إحصائية سريعة ومسحاً تقريبياً لتعاطي أبناء الشعب الفلسطيني في الدول الأوروبية، حيث سهولة الحياة، وكذلك في الدول العربية التي تعاملت بشكل جيد مع أبناء الشعب الفلسطيني لناحية الوضع القانوني، كما هو الحال في سورية، نلاحظ أنهم لم ينسوا فلسطين، ولم يقطعوا صلتهم بها. بل إن الحراك السياسي نحو التمسك بحق العودة والرجوع إلى فلسطين ودعم صمود الشعب في هذه المناطق، في مستوى جيد إذا قيس بالنماذج الأخرى.

بقاء فلسطينيي الشتات في غالبيتهم العظمى في فلسطين وحولها: فبالرغم من مرور ستة عقود على عمر الصراع، ما زال معظم الفلسطينيين يعيشون في فلسطين التاريخية والدول المجاورة لها، ما يجعل البعد المادي عوضاً عن نسيان فلسطين كأرض، مستحيل عملياً.

اختلاف الأطراف المعنية بالصراع: إن استحالة أن تتفق الأطراف المعنية بالصراع، إن على الصعيد العربي أو الدولي، وعدم إمكانية أن تُجمع على حلّ لقضية اللاجئين، لاختلاف طرق تفكيرها، بالإضافة إلى اختلاف الظروف المحلية لكل دولة على حدة، كل ذلك يصعب معه تشكيل رؤية تجمع عليها الأطراف المعنية كافة، وهذه الاختلافات من شأنها أن تخدم الحراك الفلسطيني في تطبيق حق العودة وتصعّب موضوعية توطين اللاجئين، وبذلك فإن اختلاف طرق التعامل مع اللاجئين في الدول المضيفة واختلاف موقفهم من المقاومة سيعكس الحال على المجموعة الدولية.

طبيعة العدو الصهيوني: إن طبيعة الاستعلاء الصهيوني القائمة على فكرة إلغاء الشعب الفلسطيني أو عدم وجوده والسيطرة على الأرض والتعامل معه بسياسة القتل والتشريد، كما هو حاصل في فلسطين طوال ستين سنة من عمر الصراع، وخصوصاً في الضفة والقطاع، بل يتعدى ذلك إلى ملاحقة الفلسطينيين في العالم أينما حلوا، وتصدير دعاية للغربيين وللعالم من اقتران الإرهاب كمصطلح بالفلسطينيين، إن كل هذا وغيره يذكر الفلسطيني صباح مساء بأن عليه واجبات يجب أن يؤديها، بل يجبر المتقاعسين من أبناء الشعب الفلسطيني في الشتات على إدامة تذكّر فلسطين والعمل على الرجوع إليها. وهناك العشرات، بل المئات من القصص الفردية والجماعية التي يسردها أبناء الشعب الفلسطيني والتي تعبّر عن زيادة ارتباطهم وانتمائهم إلى فلسطين كهوية، وذلك من جرّاء ما يقوم به العدو الصهوني من ممارسات ضدهم. وأضيف نقطة الجاليات الفلسطينية في

الغرب تعيش جنباً إلى جنب مع الجاليات اليهودية التي تعمل بشكل مكثف لدعم الدولة العبرية، وهذا يحفز الهمم ويذكي روح الصراع في نفوس الفلسطينيين.

الدعم الغربي للدولة العبرية واليهود: إن المعاملة (الخاصة والاستثنائية) التي يتلقاها اليهود في العالم والدولة العبرية بشكل خاص والقوانين التي تُسَنّ لتخليد مآسيهم وإحياء ذكرى (الهولوكوست) والدعم اللامحدود التجاري والصناعي والعسكري يستفز مشاعر كل فلسطيني مهما تدنّى الحسّ الوطني لديه (إن افترضنا ذلك) ويذكره بفلسطينيته، ويذكي فيه روح الصراع في أي رقعة جغرافية وُجد عليها، سواء في المخيمات الفلسطينية أو في الشتات في أصقاع العالم. وهذا ينافي فكرة أن ينسى الشعب الفلسطيني أرضه ويتخلى عن حقه.

استمرار المقاومة الفلسطينية: إن الانتفاضات في الداخل الفلسطيني تشكل رافعة دائمة للهمم بين فلسطينيي الشتات لناحية التمسك بحقوقهم، وتعطي حافزاً للعمل النابع من التفاؤل بإمكانية، النصر إن لم يكن حتميته.

وبالإمكان سَوق العديد من الأفكار الموضوعية في هذا الجانب، إلا أننا نخلص إلى القول بأنه بعد ما يقرب من ستة عقود من الصراع وقراءتنا لمنحى الأحداث وتصاعدها وكل المحن التي حلّت بالشعب الفلسطيني، يمكن من خلالها استشراف المستقبل، من حيث إن الفلسطيني لم يتخلّ عن حقوقه طوال تلك الفترة، رغم كل المؤامرات التي حيكت، ورغم كل ما حلّ به، ها هو يؤكد لنا عدم تخليه عن حقه في العودة لدياره.

ولعل الدول العربية المضيفة التي لم تحسن معاملة اللاجئين، تفقد نفسها فرصة الاستفادة القصوى من خدمات اللاجئين الفلسطينيين وخيراتهم وكفاءاتهم. وهناك دراسة لزميلي الأستاذ طارق حمود، بأرقام تقريبية نوعاً ما، تعطي مثالاً غير حصري على إنجازات أبناء الشعب الفلسطيني في سورية، كمثال للدولة التي ساوت في المعاملة بين اللاجئين الفلسطينيين ومواطنيها.

الموقف الفلسطيني وحق العودة

أدى الإجماع الفلسطيني على التمسك بكلّ الحقوق الفلسطينية، وعلى رأسها حق العودة، إلى تماسك الجبهة العربية في وجه النظرة الإسرائيلية، وحتى بعد إسقاط النهج الثوري المسلح خياراً وحيداً لتحرير فلسطين من أجندة قوى

منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك طرح البرنامج المرحلي عام 1974، ولاحقاً إعلان الدولة الفلسـطينية عام 1988، ظلّ حق العودة الفلسـطيني ثابتاً أساسياً، متبنى في الأجندة السياسية الفلسطينية الرسمية. وقد انسجم هذا مع الإجماع الفلسـطيني الشـعبي على هذا المبدأ الذي لم تُعطِ مؤشـرات قياس الرأي العام الفلسطيني خلافه. ومع دخول المنطقة في حقبة «أوسلو»، وسيادة ما بات يعرف بالواقعيّة السياسـيّة في المنطقة، القائمة على عدم القدرة على مواجهة أميركا، باعتبارها القطب الأوحد في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وهزيمة العراق في حرب 1991. انقلبت المفاهيم السياسيّة وأصبح كل شيء قابلاً للأخذ والردّ، بمـا في ذلـك الثوابـت والحقوق المسـلَّم بها. وفي ما يتعلق بالحقوق الفلسـطينية، وعلـى رأسـها حق عـودة اللاجئين إلى ديارهـم، اقترب الطرف الفلسـطيني من هذا الملف، ما عزز من سياسة التضييق على اللاجئين الفلسطينيين المستضافين في هـذه الـدول. ومن ناحية أخرى، سـاهم التوقيع على مـا يعرف بوثيقة جنيف – الموقَّـع عليهـا في كانـون الأول (ديسـمبر) 2003 مـن قبـل قيادات فلسـطينية رسـمية وشـبه رسـمية مع شـخصيات من قوى اليسـار الإسـرائيلي – في تبيان الحقيقة الواضحة من الوثيقة الأخيرة، وهي أن الموقف الفلسـطيني قد تماهى مـع الموقـف الإسـرائيلي إلى حـدّ التماثل. ومـن الضروري ملاحظـة أن اللاجئ الفلسطيني قد أعطى جانب الاختيار لمكان السكن الدائم، ولكن في سياق محدد ومضبـوط بالإرادة الإسـرائيلية الرافضـة لعودته إلى قريتـه ومدينته التي هُجّر منهـا، باعتبـار ذلك تهديـداً للهويّة اليهوديّة للدولة. وجـاءت تصريحات الرئيس محمـود عبـاس لتؤكـد على المنهج نفسـه حينما دعـم فكرة التجنيـس الجماعي للفلسـطينيين في الـدول العربيـة، مـا يعطـي هديـة للنظـرة الإسـرائيلية في حلّ مشـكلة اللاجئـين الفلسـطينيين في الإطـار العربـي بعيـداً عـن الدولـة العبرية، باعتبارها ليسـت مسـؤولة عن خلق مشكلتهم. وننطلق من هنا لتأكيد حقيقة أن الشـعب الفلسـطيني قد أنجز خلال العقود الماضية تثبيتاً لمبدإ اسـتحالة تجاوز حـق العـودة، فـكان أن أُجبـر واضعو الحلـول «الخلاقة» على التحايـل على هذه النقطة بالذكر الشـكلي للحق وإعطاء حق الاختيار الإنسـاني كبعد أساسـي في الحال. ويسـتنتج من هذا أن ردّ الفعل الشـعبي والجماهيري أصبح يحسـب له حسـاب لدى صانعي القرار، وخاصة بعد تجربة الانتفاضة الأولى والثانية التي خلطت الأوراق في المنطقة وعطلت اتفاقات كثيرة. وتجلّى ذلك في أوضح صورة عندمـا تمكـن الردّ الجماهيـري العربي والعالمي غير المتوقع على اغتيال الشـيخ أحمـد ياسـين من خلط كلّ الأوراق، حتى غدا أحد أسـباب عجـز القمة العربية

عن الانعقاد آنذاك، أنها لا تستطيع أن تجاري الغضب الجماهيري الفلسطيني والعربي.

دور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في التمسك بحق العودة

بعد ما تقدم من غياب رسمي فلسطيني جدي على صعيد منظمة التحرير في التعامل مع حق العودة، لا بد لنا من توجيه النظر إلى ما يمكن أن يساعد في زيادة طمأنة الدول العربية إلى ما يمكن أن يُصطلح عليه بأنه خطوط عامة لآليات يمكن تبنيها للتمسك بحق العودة، وبالإمكان إنتاجها، إن على المستوى الرسمي الفلسطيني، أو على صعيد مؤسسات ولجان حق العودة، ما يظهر تماسكاً فلسطينياً حول هذا الحق ويطمئن من جانب آخر الدول العربية إلى سلامة الموقف الفلسطيني في هذا الجانب. وأركز على الجانب المدني في هذه الآليات، باعتبار أن الجانب الرسمي يحتاج إلى توافر النيات الصادقة في التعامل الجدي مع حق العودة، وهذا وحده يوفر الضمان للتمسك بكل الحقوق، وعلى رأسها حق العودة.

1. **توحيد النظرة إلى قضية اللاجئين وحق العودة:** أول ما يمكن أن تبدأ به اللجان، هو التوافق على فهم طبيعة الكيان الصهيوني ونظرته إلى حق العودة وما تبع ذلك من ممارسات. فقد ظلت النظرة الصهيونية المعلقة بحلّ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين واحدة في جوهرها، ولم يطرأ عليها تغيير كبير منذ إنشاء الكيان الصهيوني وحتى اليوم. وقد قامت هذه النظرة خلال ما يقارب من العقود الستة الماضية على عدم اعتراف «إسرائيل» بخلق المشكلة، وأنها بالتالي غير معنية بعودة اللاجئين، وأن رقعة جغرافية واسعة في العالم تتطلب حلاً دولياً قائماً على توزيع اللاجئين الفلسطينيين ككتل بشرية على عدة دول على شكل حصص، مع ضمان «إسرائيل» أن يكون لها الحظ الأقل في أن تكون الوجهة الأساسية لاستيعاب أعداد كبيرة منهم. وعليه، فقد حرصت الدولة العبرية على شنّ حرب إعلامية دبلوماسية على مصطلح حق العودة، باعتبار ما يمثل من بعد قانوني يستند إلى المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة باللاجئين في العالم بشكل عام، والفلسطينيين على وجه الخصوص.
2. **التخطيط السليم:** فابتداءً بالتخطيط السليم القائم على تحديد الهدف الرئيس للاستراتيجية والتمثيل بالتمسك بكلّ الحقوق الفلسطينية، وعلى

رأسـها حـق العـودة، مـع الوضـوح التـام بأن الحـق كل لا يتجـزأ، وأن اللاجئ الفلسـطيني صاحـب حـق وليس مفاوضـاً، وبالتالي فهو غيـر معنيّ بتفاصيل الحلول السياسية وتعقيداتها. ولعلّ ذلك يمكن أن يكون سلاحاً سياسياً قوياً يُشـهَر في وجـه الأجنـدة الإسـرائيلية، إذا مـا أراد اسـتخدامه لجهـة تحصنه بالإجماع الشـعبي الفلسـطيني على التمسـك بحق العودة وعلى عدم إمكانية تجاوز الرغبة الشـعبية الجامحة. ولا بأس بأن تتأسـى بالسياسي الإسرائيلي في هذا المجال، الذي دائماً ما يتذرّع بالإجماع الإسرائيلي الشعبي على رفض عـودة اللاجئين الفلسـطينيين، حتى بات العالم الغربي الرسـمي مقتنعاً بهذه الرؤيـة، ويـدل على ذلك ما تضمنه التقريران اللذان صدرا عن لجنة الأزمات الدوليـة ووزارة التنميـة البريطانيـة بنحو منفصل، ومن قبلهمـا ورقة كلينتون في ما يتعلق بموضوع اللاجئين كمؤشـرات واضحة على التبني الغربي لمفهوم تجـاوز حـق عـودة اللاجئين الفلسـطينيين، والبحـث في المقابل عـن أية حلول بديلة من قبيل التوطين.

3. **التعامـل الاسـتراتيجي بعيـد المدى مـع حق العـودة:** وهنا لا بدّ من توحيد المفاهيـم لـدى المؤسسـات الأهليـة بأن حق العـودة ليس مقرونـاً بجيل واحد، وبالتالـي فبعـد النظـر مطلـوب وحيـوي في رسـم خطـة مرحليـة للتعامـل مع التقاطعات والتعقيدات السياسية القائمة في المنطقة والعالم. وهنا نعتقد أن المفاوض الفلسطيني أخطأ في بناء استراتيجيته التفاوضية على حلّ القضية الفلسـطينية خـلال الحقبـة الزمنيـة الحاليـة، وهـذا مـا اضطره إلـى تقديم تنـازلات واضحـة وخطيرة، هو نفسـه يعترف ببعضها. ومرّة أخرى نسـتدعي المثـال الصهيونـي في تحقيق أهـداف بعيدة المدى ضمن اسـتراتيجية مرحلية تحافـظ على بقاء الهدف الاسـتراتيجي حتـى تتوافر الظروف وعناصر القوة لـه للتحقـق. ولذلـك، نـرى أن الفاصل الزمنـي بين انعقاد المؤتمـر الصهيوني الأول في بال عام 1897، وإقامة الدولة العبرية خمسون سنة.

4. **التنظيـم الدقيـق والاسـتفادة مـن التجـارب السـابقة:** يتبـع ذلـك التنظيم الدقيـق لمجمـل أعمـال وأنشـطة الدفـاع عـن حـق العـودة باتبـاع نهـج العمل المؤسسـي. وهـذا يضمـن حسـن الترتيـب وتكويـن مرجعيـات لأبنـاء الشـعب الفلسـطيني تضبط إيقاع حركة حق العودة. ومن أهم أولويات هذه المؤسسـة، الاسـتفادة مـن التجـارب الماضية، سـواء علـى الصعيد الرسـمي في ما يعرف بالتوثيـق، وهذا ينسـحب علـى الأعمال اللاحقة لهذه المؤسسـات، بما يضمن

توريث التجربة للأجيال القادمة. ولا نتردد في القول إن ضعف الأداء العام للمؤسسات الفلسطينية في العقود الماضية على المستويات كافة، مردّ بعضه إلى اختزال العمل بشخص واحد، هو الحاكم بأمره في كل التفاصيل من دون تسجيل أو توثيق، فإذا غاب أو غيّب انتهت التجربة وفقد الشعب هذا الرصيد من العلاقات والتجربة، ما يصعب تعويضها أو حتى البناء عليها.

5. **نشر ثقافة التقييم والشفافية:** ومن الخطوات التي يمكن أن تعكس ارتقاءً في العمل، انتشارُ ثقافة التقييم الدوري للعمل، بما فيه من مراجعة جادة لما يمكن أن يكون قد ارتكب من أخطاء. ولا نبالغ في أن هذه الثقافة تكاد تكون معدومة في تجربة العمل الوطني الفلسطيني في الفترة الماضية، وهذا ما أوقعنا في أخطاء استراتيجية لاحقاً. فهل يعقل، على سبيل المثال، أن نمرّ كفلسطينيين بتجربة حرب الـ 1970 في الأردن، ثم الحرب اللبنانية في السبعينيات، والاجتياح الإسرائيلي للبنان في الـ 1982 وما تلاه من حصار لبيروت وخروج قوات الثورة الفلسطينية إلى المنافي، وبعد ذلك حرب المخيمات في أواسط الثمانينيات من دون أن نقف وقفة قيادية جادة نستكشف فيها الأخطاء التي ارتكبت والأشخاص الذين سببوها، ونجد بعد هذه الفترة أن الشخصيات التي كانت تتصدر العمل في أواخر الستينيات ما زالت تتحكم في مفاصل صنع القرار في مساحات متعدّدة، إن على صعيد الفصائل، أو على المستوى الشعبي. ولا يقبل للمؤسسات الأهلية إن أرادت سلامة الطريق إلا أن تتجاوز مثل هذه العيوب. وبانتهاج موازٍ لهذا، وعملاً بمبدإ الشفافية، ومن أجل كسب التأييد الجماهيري، لا بد منَ اتباع سياسة المكاشفة المالية عن مصادر المال الذي يجمع لأجل المشاريع الخاصة بالمؤسسات، وبيان مجالات الصرف حتى تتحقق التفاتة جماهيرية مطمئنة إلى هذه الأعمال، ولا أظننا بحاجة إلى طويل تفصيل في أهمية مثل هذه المبادرة.

6. **التنسيق الميداني في الصعُد كافة:** تبدأ الخطوات العملية في الحرص على التنسيق في جميع الصعد لمجمل الأنشطة والأعمال، وخاصة مع امتلاء ساحة العمل الفلسطيني باختلاف الجغرافيا بالمؤسسات التي تعمل لأجل القضية، وليس بالضرورة أن تكون فلسطينية. ومما يعين على التنسيق المحكم، القضية التي ليس بالضرورة أن تكون فلسطينية. ومما يعين على التنسيق المحكم، انتشار روح التجرد والتعاون تحت راية الدفاع عن حق العودة وانتفاء عامل التحيز للشخص أو المؤسسة أو للحزب حتى ندخل في دائرة التنافس الشريف

البنـاء. وهنـا نسـتحضر التجربة الرائدة في تنسـيق أهلنا في داخل فلسـطين لأعمـال انتفاضـة الأقصى الذي انعكس إيجاباً على نجاح الفعاليات، وأعطى ثماره على الصعيدين الإقليمي والدولي، وبلغ ذروته في إعلان فصائل المقاومة إعطاء هدنة من طرف واحد، حافظوا عليها ولم يخرقوها لعدّة أشهر.

7. **التواصل بين الداخل والخارج:** نشير أيضاً إلى أهمية التواصل بين قطاعات الشـعب الفلسـطيني في المخيمـات، سـواء في الداخـل أو الخـارج، وكذلك مع قطاعات فلسطينيي المهجر. ومن شأن ذلك أن يسهّل تدفق المعلومات وكشف المعاناة المتبادلة، ويسهم في إقامة حملات تضامنية مشتركة، ويوحّد مضمون الرسالة السياسية.

8. **مضامين الخطاب السياسي:** يدخلنا هذا في دائرة تطوير الخطاب السياسي مـن قبـل المؤسسـات الأهليـة في موضوع حق العودة، بمـا يضمن عدم الفصل بين البعد السياسـي والإنسـاني، وتجنّب الدخول في الحلول مع التركيز على البعد القانوني لحق العودة. ويجب أن تعطي الأولوية للإعلام السياسـي لدى المؤسسـات المدافعـة عـن حق العودة، مـع وعينا بمحدودية سـقفها كمنظمات غيـر حكوميـة. والدافـع لهذا أن عدم ظهـور صوت اللاجئ وتأكيده لتمسّـكه بحقه، يؤدي إلى اسـتفراد الأقلية التي تدّعي التمثيل الحقيقي لآراء الشـعب. أمـا في مضمـون ما يطرح، فـإن تجنب طرح موضوع الاسـتفتاء من القاموس السياسي للجان حق العودة ملحّ للغاية. فالصفة الفردية والجماعية المتلازمة لهذا الحق تحول دون أن يكون الاستفتاء مطروحاً، لا على المستوى القانوني، ولا السياسي، إذا ما تكاتف الشعب على رفض طرحه.

9. **تسليط الضوء على نقاط الضعف في المشروع الصهيوني تجاه اللاجئين:** تأتـي في هـذا المجـال أهميـة تسـليط الضـوء علـى نقـاط الضعـف – وهـي كثيـرة – في مضامـين الطرح الإسـرائيلي لموضوع اللاجئين، وبدء المؤسسـات الفلسطينية في تفنيدها وترتيب برامج إعلامية ونقابية وتعبوية لإظهار مدى عدم قانونيتها وصحتها. ويأتي قانون العودة الإسرائيلي العنصري على رأس القائمة في هذا السياق، لما له من خطر كبير في إدامة الصراع وبقاء اللاجئين الفلسـطينيين بعيديـن عـن أرضهـم. ويـكاد هـذا القانـون أن يكـون فريداً في عنصريته وعدم منطقيته على صعيد قوانين الاسـتيعاب البشـري في العالم. ونسجل هنا استغرابنا الشديد لعدم تطرّق المفاوض الفلسطيني لهذه النقطة وغيرها خلال أكثر من 14 سنة منذ انعقاد مؤتمر مدريد.

10. **ترويج شعارات قصيرة ذات مغزى سياسي:** وضمن دائرة المضامين والمفاهيم أيضاً، من شأن ترويج شعارات قصيرة ذات مغزى سياسي وقابلة للتسويق في العالم، أن يرسّخ الحق الفلسطيني. وفي طور إرجاع الفضل إلى أهله، نذكر للجان حق العودة في أميركا تبنيها كلمة عودة في أدبياتها باللغة الإنكليزية، بل اعتمادها اسماً لها حتى بدأ هذا المصطلح يدخل قواميس اللغات العالمية شيئاً فشيئاً، كما ترسّخ من قبل مصطلحاً النكبة والانتفاضة.

11. **حملات الضغط:** وفي حقل برامج العمل الممكنة، يأتي تبنّي حملات الضغط من أجل التأثير في صنّاع القرار في ما يتعلق بموضوع اللاجئين والحيلولة دون التفريط في الحقوق. وحلقات التأثير هنا لا تقتصر على الوسط الفلسطيني، بل تتعداه إلى البعدين العربي والدولي. ومن شأن النضج في فكر المؤسسات وحركتها الناشطة، الوصول إلى حالة ترشيد مسار الفصائل الفلسطينية التي تتبنى في أجندتها التمسك بحق العودة. لأنه يسع هذه المؤسسات في مجالات الحركة ما لا يسع بعض الفصائل، وخاصة التي تتبنى برنامج المقاومة المسلحة، بل تمارسه.

12. **توعية سياسية بين أبناء المخيمات:** ويسبق هذه البرامج توعية سياسية بين أبناء المخيمات للوصول إلى حالة وعي بأهمية دورهم وما لهم من حقوق يجب ألّا يتنازلوا عنها، مع التركيز على عدم التمييز في التطبيقات الميدانية بين عمر وجنس. ومن شأن نجاح مثل هذه الحملة، الوصول إلى حالة تقريع في الوسط الفلسطيني لكل من يجرؤ على الادعاء أن الشعب الفلسطيني غير معنيّ بالعودة. وقد برز شيء من هذا ضدّ أصحاب وثيقة جنيف، ومن قبلها استطلاعات الرأي المزعومة.

13. **الأجيال الجديدة وإحياء الذاكرة:** لتحقيق ديمومة نقاء الفكر، وخاصة حق العودة، لا بد من الاهتمام بالأجيال الجديدة وضمان انتشار ثقافة الارتباط بالوطن ضمن منهاج تربوي تعبوي موجّه. ومن البرامج التي تيسّر هذه المهمة، ما يُعرَف بعملية إحياء الذاكرة وحفظ التاريخ الفلسطيني، الشفوي منه والمكتوب. وهذا يقودنا إلى اغتنام فرصة، يمكن أن تفوت، وهو وجود جيل النكبة قائماً بين ظهرانينا، الذي تعدّ نسبته الآن إلى 13% من إجمالي التعداد العام للشعب الفلسطيني.

14. **أغنياء فلسطين:** يذكرنا هذا بأهمية انخراط أغنياء فلسطين في المشاريع الوطنية ودورهم الحيوي في دفعها لكي ترى النور. مع عدم إنكار إسهام

بعضهـم في مشـاريع بنـاءة خلال عمر القضيـة. ولعلنا نذكـر المرحوم رفعت النمر، كأحد النماذج التي دخلت التاريخ الفلسطيني في هذا المجال.

15. **العلـوم الإنسـانية:** ممـا يخـدم هـذا الخـط، إطـلاق حملـة ترشـيد لطلبة الثانويات والجامعات وطلاب الماجستير والدكتوراه، من الراغبين في دراسة العلـوم الإنسـانية، في أن ينكبّـوا علـى البحـث في القضايا المذكـورة. وهو ما يمكن أن يسـاهم في إتمام تسـجيل كلّ ما هو مؤهل للحفظ من تراث ثقافي وحاجيات عينية، وهذا يرفع من معنويات الأجيال القادمة ويسـهم في رسـم شخصيتها الوطنية وانتمائها إلى فلسطين.

16. الباحثون المميزون: تبنّي الباحثين المميزين، ويكون هذا من طريق المؤسسات التـي تتبنـى الباحثين المتميزين والعمل على نشـر أعمالهـم وتوثيق أفكارهم المتعلقـة بحـقّ العودة. ويـوازي هذا تأهيل للكادر المتخصـص الذي يمكن أن ينتج قيادات قادرة وصالحة لكي تنقل أفكار وآراء الشعب الفلسطيني بأمانة ودقة.

17. **الانفتـاح الإعلامـي واسـتخدام التكنولوجيـا:** يصاحـب هـذا، بلا شـك، الانفتاح على تكنولوجيا العصر، وهذا يسهل التأثير في الرأي العام العالمي. وقـد دعّـم هـذا – مع الانفتـاح الإعلامي وثورة الفضائيـات – نقل صورة ما يجري في فلسطين للعالم، ما أدّى إلى تغير دراماتيكي في الرأي العام العالمي تجـاه القضيـة، وجعل «إسـرائيل» تصبح الخطـر الأكبر الذي يهدد السـلام العالمي عند معظم الأوروبيين.

18. **فلسطينيو الـ48:** وباعتبار أن الشعب الفلسطيني كتلة واحدة لا تتجزأ، فإن تسـليط الضوء على معاناة فلسـطيني الـ48 والتواصل معهم وإقامة مشاريع مشتركة، يمكن أن ترفع من معنوياتهم وتظهر الفلسطينيين كلحمة واحدة.

19. **لجـان حـق العـودة في الغـرب:** يبقى أن نشـير إلـى أنّ على لجان حق العودة في الغرب مجهوداً مضاعفاً بسـبب الانفتاح السياسـي، ولأن في إظهار أبناء الشـعب الفلسـطيني في الغـرب تمسّـكهم بحـق العودة كسـراً لوجهـة النظر الإسـرائيلية الرامية إلى إظهار عدم اكتراث فلسـطينيي الغرب بالعودة. وفي هذا السياق ندعو إلى تكثيف عقد المؤتمرات والملتقيات التي تجسّد الانتماء إلى الوطن.

ننهي هذا البحث، فنقول: إن الشعب الفلسطيني قد نجح في هزيمة الاستراتيجية الإسرائيلية القائمة على أن تشريد الشعب الفلسطيني في أصقاع العالم سيؤول إلى أن تصبح قضيته العادلة طيّ النسيان، فانقلب السحر على الساحر، وأضحى اختلاف الظروف الجيوسياسية لدى التجمعات الفلسطينية سبباً رئيسياً في خلق مساحات صالحة للعمل، ما رفع من نسبة نجاح أيّ خطة شاملة للتمسّك بهذا الحق.

فلسطينيو الخارج والدور المنشود في رأب الصدع *

يبدو أن الأزمة الفلسـطينية الداخلية والخلافات التي تعصف بالسـاحة مرشح لهـا أن تأخـذ وقتـاً في الحـل ومعالجـة الآثار، وذلك لأسـباب عديـدة، نعتقد أن أهـم العوامـل المغذية لها ليسـت محصـورة في إطار محدود بجغرافيا فلسـطين الطبيعيـة أو حتـى السياسـية منها. فلهـا أبعاد إقليمية ودوليـة تذكي روح النزاع وتبعث على استمراره، ما يصح أن نقول إن الخلاف القائم بين الفلسطينيين هو مظهـر لصـراع دولـي. ونحن هنا لا نقلل من أثـر التنافس الحزبي الطبيعي على قيادة الشعب الفلسطيني، والعناصر التي لا يروقها الاقتناع بالتغيير في المعادلة الداخلية، كسنّة حياة طبيعية في تبدل الأشياء. ودوام الحال من المحال.

لا نضع ذلك التوصيف لغرض الاستسلام له، بل ليجد كل فلسطيني غيور مهما كان ظرفه السياسـي والمهني والمكاني لنفسـه موضعاً في الخلاف لناحية إنهائه، أو بحـد أدنـى الحد منـه ومحاولة التخفيف من آثاره. وهنـا تأتي أهمية قصوى لفلسـطينيي الخارج الذين يجدون أنفسـهم، لقدر الفلسطينيين وقضيتهم، أن لا يعيشوا الأحداث بتفاصيلها اليومية كما إخوانهم في الداخل، سواء في الضفة أو القطاع أو فلسطين 48.

لا يمكن بحال أن يدعي أحد أن هناك اصطفافاً فئوياً حزبياً اتسـع لكي يشـمل كل قطاعـات الشـعب حيثمـا وجـد. فطبيعـة النسـيج الاجتماعـي الفلسـطيني المترابـط، والتنـوع الحزبـي داخل العائلة الواحـدة، بل البيت الواحـد أحياناً، بل ونشوء علاقات ترابطية بين أبناء الشعب وظروف الدول المختلفة التي تستضيف الشـعب الفلسـطيني في الخـارج، كل هذا يأتـي لمصلحة إمكانيـة أن تكون هناك مبادرات من هنا وهناك، تسهم في خلق أجواء أخوية وحدوية تنطلق إلى المستقبل والأمام باقتراحات حل تستند إلى الثوابت الفلسطينية والحفاظ على الحقوق.

نقـول هـذا انطلاقـاً مـن أن المسـؤولين الفلسـطينيين يطرحون أنفسـهم ممثلين لكل الشـعب، على قاعدة ترؤسـهم لمنظمة التحرير الفلسـطينية. وهناك اعتماد سياسـي دولـي لهـذا التمثيـل، وهنـاك ما يقـرب من خمسـة ملايين فلسـطيني يعيشـون خارج حدود فلسـطين التاريخية ومليون وثلاثمئة ألف من فلسـطينيي 48.. كل هـؤلاء الفلسـطينيين لا يمكـن أن يكونـوا كمّاً يُسـاق، أو غير فاعلين في المعادلة السياسية الفلسطينية.

* كلمة العودة: مجلة العودة - العدد الرابع - السنة الأولى - كانون الثاني (يناير) 2008

فما المانع أن تُعقد حلقات نقاش في كل أماكن إقامة الشعب الفلسطيني على مساحات متعددة، تطرح الأزمة وتحلّلها، وتبعث برسائل للأهل في الداخل، مفادها أن المصير واحد، وأن اللحمة الفلسطينية لا يمكن تقطيعها. وهذا لا يعني التغطية على الأخطاء هنا وهناك، بل بالعكس، فإن من عوامل حسم الخلاف هو رفع الغطاء عن كل مسيء في داخل الشعب الفلسطيني.

أكثر من هذا كيف يمكن أن يقف الفلسطينيون في الخارج صامتين على حصار إخوانهم وتجويعهم في قطاع غزة، والحصار الظالم الذي مضى عليه ما يقرب من السنتين منذ انتخابات كانون الثاني (يناير) من عام 2006، والذي سيسجله التاريخ بحروف الخزي والعار على كل من أسهم في فرضه أو غذّى استمراره؟ محمودة تلك المبادرات التي بدأت في الغرب والشرق لغرض فكّ الحصار تحديداً، حتى ولو جاءت متأخرة، إلا أنها في الطريق الصحيح!

إن من شأن التحركات الجماعية الفلسطينية في الخارج إحداث اختراق في جدار الأزمة الفلسطينية، مع وعينا للعُقد الصعبة الموجودة في الساحة. فبالحدود الدنيا، هناك ضمانة أكيدة بعدم انتقال الأزمة خارج حدود الضفة وغزة. وسيرسي نماذج ترمّم من صورة الفلسطيني في العالم الذي شابت خلافاته الداخلية على صورته كمقاوم عنيد للمحتل، وهذا مطلب وطني ملحّ يجب أن يحرص عليه الجميع.

ستينيـة النكبـة.. ذكـرى ممتـدّة *

عملية بحث سريع عن كل ما يتعلق بالذكرى الستين لنكبة فلسطين التي ستصادف الخامس عشر من أيار (مايو) المقبل، سواء عبر صفحات الشبكة الإلكترونية (إنترنت) أو من خلال الإعلام بأنواعه، تعطي انطباعاً بأن مهمة الكيان الصهيوني في الاستقرار على أرض فلسطين أضحت غير سهلة، وأن رهانه على الهروب من جريمته بتقادم السنين أمامه عقبات. ولعل أهمها أن ذاكرة الشعب الفلسطيني الفردية والجماعية ما زالت تعيش الأحداث كأنها الساعة.

تسابُق لافت نلاحظه لإحياء الذكرى بين المؤسسات الرسمية والشعبية وعلى اختلاف إقامة الشعب الفلسطيني في البلاد. وللبحث عن التميز كان التبكير في إطلاق الحملات. واعتبروا أن الذكرى هي على امتداد السنة بكاملها، وليست فقط يوم الحدث ذاته أو الشهر الذي وقعت فيه. وفي هذا إشارة إلى كثرة الأفكار وتنوعها والجاهزية العالية للتفاعل مع الحدث. وكذلك الحرص على إظهار ما للمناسبة من أهمية لدى الشعب الفلسطيني.

يعكس هذا الإيحاء التطور الحادث في قطاعات معتبرة لدى الشعب الفلسطيني في مجابهة المحتل، وأن حالة الوعي ارتفعت بوتيرتها، وأفرزت تنوعاً بالأنشطة. وكان التخصص عند تلك المؤسسات وتعدد مجالات الاهتمام عوامل مهمة في الإبداع. والكل ينتهز المناسبات للتذكير بمعاناة الشعب. وتجلى ذلك بوضوح في الذكرى الستين للنكبة. وهذه المرة استفادت القضية من هذا التنافس الإيجابي بالمجمل، وبالرغم مما يمرّ به الشعب من حالة انقسام، إلا أن الحراك العام يتجه نحو مقارعة المحتل.

ومن المحمود أيضاً الحرص على توحيد الجهود والتنسيق لإقامة فعاليات مشتركة في مناطق عدة، وخصوصاً في الداخل والمخيمات. وهذا يعدّ عامل قوة في إعطاء زخم للأنشطة. وفي الوقت نفسه لا يمنع ذلك من تكثير الأنشطة في هذه السنة لكل من يستطيع من المؤسسات مع الحرص على عدم التضارب. فأعتقد أنه لا يمكن حصر هذه الذكرى الممتدة عبر سنة كاملة في فعالية أو أخرى أو حصرها بمؤسسة أو اثنتين.

الفرصة كبيرة لأن تتحول مثل هذه الذكريات إلى محاضن تربوية للأجيال الجديدة في تعريفها بالقضية، وربطها ببرامج عملية تعرفها بجوانب خفية في

* في الصميم: مجلة العودة - العدد الرابع - السنة الأولى - كانون الثاني (يناير) 2008

القضية يصعب إيصالها بشكل مباشر، وهي أيضاً مناسبة لتنسيق فلسطيني عالمي لإحياء هذه الذكرى وتكون نموذجاً لمناسبات أخرى في طور تشكيل حركة فلسطينية عالمية للتمسك بالحقوق. وعلى رأسها حق العودة.

لا بد أن يشكل هذا التنبّه المبكر لدى عدد غير بسيط من أبناء الشعب الفلسطيني عامل تحفيز لدى البعض الآخر سواء في الداخل أو في الشتات الذين لم يعطوا الذكرى حقها من الإعداد والإحياء، فالموضوع يحتاج إلى أن يرى العدو الصهيوني منا كل تمسك بالحقوق، وهو الذي يُعدّ العدة لكي يحتفل بجريمته بتأسيس كيان له على أرضنا، ويحاول تحشيد العالم الغربي معه في هذا الاحتفال. وهنا تأتي أهمية أن تكون أدبيات إحياء الذكرى من قبل أبناء الشعب الفلسطيني بعدة لغات، وهذه مهمة فلسطينيي الغرب بالتحديد. فبقدر أهمية أن نحيي الذكرى في المخيمات لإبقاء حالة الارتباط بالوطن والتمسك بالحقوق، بقدر أن يعلم العالم بأسره مضامين هذه الرسالة بقوتها ونصاعتها.

يبقى ضرورة التنبه إلى انتهازية بعض المحسوبين على الشعب الفلسطيني في تصدرهم لإحياء الذكرى، وهم الذين لم يعودوا معنيين من خلال واقعهم العملي بكل ما يتعلق بنكبة 48، وهي غير مطروحة على أجندتهم السياسية، وأقصد هنا أصحاب اتفاق أوسلو، الذين تجاوزوا عن جريمة المحتل سريعاً ليتعاملوا «بواقعية» مع نتائج سلموا بوجودها، دون محاولة تغيير حقيقي لها.

الأمر جدّ خطير.. ولا يقبل الصمت!*

«نحن راضون تماماً لنتائج الزيارة، وبحثنا في جميع القضايا التي يتوقعها المحللون والتي لم يتوقعوها». هذه كلمات الرئيس محمود عباس تعبيراً عن فحوى محادثاته مع الرئيس الأمريكي جورج بوش في أثناء زيارته القصيرة إلى رام الله.

بعد هذه الكلمات أدلى بوش بـ«رؤيته» لحل القضية الفلسطينية، التي تضمنت إنهاء حق العودة الفلسطيني بلا عودة، والاستعاضة عن ذلك بـ«التعويض»، واعتماد الدولة الفلسطينية المنتظرة وجهةً للفلسطينيين العائدين (أو بعضهم). كما تحدث الرئيس الأمريكي بوضوح عن ضمان يهودية دولة الاحتلال ونقائها من «الأغيار». بل يصل الأمر إلى حدّ إعادة النظر في «الحدود» وطرح مبدأ «تبادلية الأراضي».

يستدعي هذا كلّه ما أكدناه في افتتاحية «العودة» سابقاً، من أنّ هناك حاجة إسرائيلية مدعومة أمريكياً لـ«دولة فلسطينية» على مقاس خاص، كي تنهي معها الحقوق الفلسطينية، وعلى رأسها حق العودة.

نتوقع من الرئيس بوش الإقدام على كل شيء في سبيل إرضاء الجانب الإسرائيلي. ولا نرتجي منه، كما لم نرتجِ من أي رئيس أمريكي آخر، نصرة الشعب الفلسطيني أو إنصافه. فنحن نعي جيداً أنّ آلة الحرب الإسرائيلية التي تقتل الفلسطينيين صباح مساء ما هي إلا أمريكية الصنع بالمجمل. أما قرار الإسناد السياسي والدبلوماسي من البيت الأبيض، فجاهز على الدوام في تغطية هذه الجرائم وتمريرها دولياً، ومن الواضح أنّ مجازر غزة التي يمضي جيش الاحتلال في ارتكابها على قدم وساق لن تكون نهاية مسلسلاتها.

ما أصبح فوق التحمّل حقاً، هو ردّ فعل الرسميين الفلسطينيين، كما تجلى في مباركة عباس لما ردّده بوش. فمما يجب أن يتوقف عنده كل الفلسطينيين حيثما وُجدوا، هو أنّ الرئيس عباس راح يعلن عن غبطته وبهجته من نتائج الزيارة المسيئة للقضية الفلسطينية، بدلاً من تناول «رؤية» بوش بالنقد والرفض اللذين تمليهما المصالح الوطنية العليا، فضلاً عن مطالبة الجانب الأمريكي بوقف سياساته المعادية للشعب الفلسطيني.

لم تكن تلك المحطة الوحيدة. فحتى في مناسبة عقد اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني، التي استعرض فيها عباس جملة من القضايا، لم تأخذ مضامين «رؤية» بوش حظها من الرفض الواضح والامتعاض الذي كان يستدعيه الأمر.

* كلمة العودة: مجلة العودة - العدد الخامس - السنة الأولى - شباط (فبراير) 2008

لكننا وجدنا الرفض والامتعاض يبرز بمجرد أن تطرّق الحديث للخلاف الداخلي في ساحتنا الفلسطينية. وفي خطابه يومها، صال الرئيس عباس وجال، وأسهب وفصّل، في تعميق حجم الهوّة في الساحة الفلسطينية، وكأنّ أزمتنا الداخلية بحاجة لسكب مزيد من الزيت على نارها المتأججة. بل ما يعكس فقدان البوصلة وعمق الأزمة، ما عبّر عنه صانع القرار الرسمي حين تناول مسألة منظمة التحرير، رافضاً «تسليمها إياهم»، حسب تعبيره، بما يعني أنّ أبواب المنظمة لن تكون مفتوحة أمام الفلسطينيين جميعاً، وستحتفظ بامتياز الانغلاق على هياكل هرمة ووقائع هشة تفتقر إلى الشرعية.

لا نريد لأهل الرأي والمؤسسات الأهلية الفلسطينية المتبنّية لخط الدفاع عن حق العودة أن تقصر جهودها على الرد على «رؤية» بوش، مع أهمية ذلك، فما يتطلبه الأمر كذلك، التداعي إلى معالجة حقيقية وطنية لما يبدو خطراً داخلياً داهماً يهدِّد بضياع الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، وعلى رأسها حق العودة، برعاية من الفريق الفلسطيني المفاوض. فليس خافياً أنّ بوش يعوِّل على تمرير مشروعه المناهض لحقوق شعبنا من خلال طرف في الساحة الفلسطينية لا يتورع عن انتهاك المحظورات الوطنية كلما طاب له. فطريقة تعاطي هذا الفريق مع قضايا الساعة التي تهمّ الشعب الفلسطيني وتشغله، تستوجب وقفة جادة للوقوف على فداحة ما يقوم به من تجاوزات، خاصة في غمرة التمادي في لقاءات عصية على الحصر مع الطرف الإسرائيلي.

للدفاع عن الحقوق مساراته، ومنها أن لا يشعر المفرِّطون بتلك الحقوق بأنهم يتحرّكون في فضاء مريح. ولذا فلا مناص من الإكثار من مظاهر الرفض وتنويعها، وإسماع صوت شعبنا الذي يضع يديه على قلبه. وإنّ ما ننتظره هو تحركات فاعلة ترفع صوتها في اللحظة الداهمة التي نعيشها، مثل مؤتمر دمشق للحفاظ على الثوابت وحمايتها، فخطورة الوضع تستدعي رؤية المشهد الواقعي بدون إضافات تحسينية مصطنعة.

يبقى أقل ما يمكن القيام به لأداء الأمانة مع القضية العادلة، والنأي بها عن عبث العابثين، هو السير في عزل من يحمل صفة التمثيل للشعب الفلسطيني على غير وجه حق، والتدقيق في ما يجري من تجاوزات دون تأخير أو التهاون.

في مسألة التعويض *

خـلال سـتة عقـود خلت، أخـذ مفهوم تعويـض اللاجئـين الفلسـطينيين، بدلاً من عودتهم إلى ديارهم التي هُجّروا منها عام 48، يلازم كل الرؤى التي طُرحت لحلّ القضية الفلسطينية بشكل عام، وفي مسألة حق العودة على وجه الخصوص.

لقد دأبت السياسة الإسرائيلية، وهي المتبنّاة أمريكياً، على تفسير القرار الأممي رقـم 194 علـى اعتبـار التعويـض المنصوص عليـه بديلاً للعودة، وليـس كما يفهمه الشعب الفلسطيني من أنه حق حتمي مع تفعيل العودة.

وللأسـف؛ فـإنّ التعامـل الرسـمي العربـي، بما في ذلـك المبادرة العربيـة، يُفهم في سـياق اعتمـاد مبـدأ التعويض على أسـاس التخيير، وهو مـا لا يبتعد عمّا جاء في «وثيقة جنيف» المحسوبة على بعض الفلسطينيين.

مكامـن القلـق الفلسـطيني مما يـدور، لها مـا يبررها، خاصة بعد مـا جاء مؤخراً في «رؤيـة» الرئيـس الأمريكي بوش، التي تحدث عنها بعد لقائه الرئيس عباس في رام الله. فهو عندما عرض مشـروعه خصّص بنداً في «الحل» الذي يطرحه لملف اللاجئين، ملوِّحاً بالتعويض كأساس لإغلاق هذا الملف. ومع ذلك؛ فإنّ بوش يدرك ما لموضوع حق العودة من وزن سياسي لا يستطيع أحد تجاهله أو تجاوزه. والفضل في ذلك يعود للاجئين أنفسـهم الذين حافظوا على حقوقهم وأكدوا تمسـكهم بحق العودة. ولا شـكّ أنّ هذه الصلابة الشـعبية الفلسـطينية صعّبت المهمة على العدو الصهيوني، الذي يشعر بخطورة عدم الوصول إلى صيغ توافقية مع الفلسطينيين على إبطال حق العودة.

ولأنّ ملـف اللاجئـين يقف عقدة أمام منشـار التهام الحقوق الفلسـطينية؛ حرص بوش على التلويح بورقة التعويض، آملاً أن يجد من خلاله منفذاً لتفكيك صلابة الموقف الفلسطيني في ما يتعلق بحق العودة.

ولا ريـب هنـا أنّ التعويـض حـق طبيعـي لكل أبناء الشـعب الفلسـطيني عن كل ما جـرى بحقهـم خلال سـنـي العذاب، وحتى لقاء ما عانوه قبـل النكبة. فالأمر يتعلق بضياع الممتلكات ووقوع أضرار مباشرة وأخرى غير مباشرة، بعضها ظاهر وجلي، وغيرها غائر ومستتر. ولا بدّ من أن يكون واضحاً، أنّ المعنيّ بمسألة التعويض هو كل من تسبّب بشكل مباشر بجريمة التهجير، أي العدو الصهيوني وعصاباته التي

* في الصميم: مجلة العودة - العدد الخامس - السنة الأولى - شباط (فبراير) 2008

ارتكبت المذابح قبل النكبة وبعدها، وبريطانيا التي كانت مُنتدَبة على فلسطين، والأمم المتحدة التي شرعنت لقيام الكيان الاحتلالي. ومع هؤلاء يأتي في مراتب المسؤولية عن عذابات الفلسطينيين كل من ساهم في استمرار هذه المأساة، وإدامة حال اللجوء، بدعم الكيان الاحتلالي وتقويته على حساب الحق الفلسطيني.

نؤكد ذلك، ونقرّر بوضوح أيضاً أنّ طرح هذا الملف له أوانه. فمما يعود بالأذى الكبير على القضية الوطنية الفلسطينية، أن يتم التداول فلسطينياً بموضوع التعويض الآن، لجهة قبوله، أو حتى إجراء حوار بشأنه لمصلحة استمرائه. فتهجير الفلسطينيين موضوع سياسي من الدرجة الأولى، وإن كانت له أبعاد إنسانية صارخة. ولا يعقل البحث في علاج النتائج قبل التطرق لأصل المشكلة. إنّ الحق الجوهري هنا يأتي بتحقيق العودة فعلاً للديار التي هُجّر منها الفلسطينيون سنة 1948، أما القضايا الأخرى، من قبيل التعويض، فلاحقة وغير لاغية.

نشير إلى هذا ونحن نستحضر محاولات إضفاء صفة الاستثنائية على كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، خلافاً لما جاءت به القوانين الدولية وما جرت عليه السنن في حل القضايا الأخرى التي فيها شَبَه بالقضية الفلسطينية، ولذا فإنّ هذا المنحى الاستثنائي يجب أن لا ينطلي على الفلسطينيين أو يسلّموا به، لأنه يأتي على حقوقهم الجوهرية قبل أي شيء آخر.

ثم علينا أن ندرك مسؤولياتنا: فمن أجل تحصين أبناء الشعب الفلسطيني من أن يضعف بعضهم بمفعول ظروف الحياة القاسية التي فرضت عليهم في مخيمات اللجوء أو في بعض الدول العربية الأخرى؛ نرى ضرورة تبني حملات توعية شاملة لمواجهة عواقب الإنزال الأمريكي في فنائنا الخلفي، وتصليب جبهة الحق الفلسطيني. ومن ذلك؛ أولوية وضع قانون وطني يحرم التعامل مع التعويض. وينبغي بشكل موازٍ التحدث مع الدول العربية التي تستضيف لاجئينا، وتبيان خطورة استمرار أوضاعهم المعيشية المأساوية وأثر ذلك على ضياع الحقوق. فمن شأن التدهور المعيشي والحرمان من كرامة العيش أن يضعفا النفوس التي يجتاحها القهر ويفترسها الفقر والتعاسة، فتعجز عن التعامل مع أية بدائل للانعتاق من الظروف الخانقة المفروضة عليها.

الغزيّون.. في انسجامهم مع الذات *

جاءت الأحداث الأخيرة خلال الأسـابيع القليلة الماضية في قطاع غزة، من تجاوز للحدود الفلسطينية المصرية، لتعكس طبيعة الشعب الفلسطيني الذي تميِّزه سمة عـدم الرضـوخ لواقـع ظالم مفروض عليـه، وأنّ مخزون الانتفـاض لديه كاف لكي يتجـاوز فيـه أي ظـرف حصـار أو احتـلال. لقـد كانت العقـود السـتة الماضية في الصـراع مليئـة بأحـداث كهـذه التي مثلها اقتحـام معبر رفـح، وإن كانت الظروف والحيثيات مختلفة، فإنّ المبدأ يبقى واحداً!

نقـول هـذا لنكشـف زيف مـا تدعيه أصوات في السـاحة الفلسـطينية، ومـا تبنته أصـوات غربيـة كذلك، من أنّ المشـكلة هي مع حركة حمـاس ومجموعة الفصائل الفلسـطينية المسـلّحة، وأنّ الشعب الفلسـطيني في غزة «مغلوب على أمره ومقهور من قبل هؤلاء».

لكـنّ شـمس الحقيقـة لا يحجبها غربـال المزاعم، فدخول سـبعمائة ألف غزي إلى رفح المصرية والعريش، بالطريقة التي سجّلتها عدسات الصحفيين وعلى مرأى من العالم ومسمع، تبرهن بحدِّ ذاتها على أنّ هذا الشعب يستطيع القفز على «حكومة غزة»، وهو قادر على الانتفاض عليها لو أراد. فمهمته معها أسهل بكثير من اقتحام الحـدود مـع دولة عربية هي الأكبـر في الإقليم. ثم إنها الحدود التي ترتبط بها كل مبررات الردع عن الإقدام على اقتحامها، لأنّ الغزيين هم أعلم الناس بما يمكن أن ينتظرهم من صدّ عبّر عن ذاته لاحقاً بتهديدات «كسر الأرجل» التي أطلقها الوزير أبو الغيط، مسيئاً في ذلك إلى الدبلوماسية المصرية العريقة.

مجريـات الأمور في الحدث الكبير الذي شـغل الأسـماع والأبصـار، دلّت أيضاً كم هـو عظيـم هذا الشـعب بـكل مكوِّناته، بأخلاقه رفيعة المسـتوى التـي برهنت عن معدنهـا حتـى مـع اشـتداد الوطأة وقسـوة الظرف. ويبقـى أنّ عدم وقـوع حوادث سـلبية تذكـر نسـبة إلـى حجـم ما حصل، هـو تعبير ناصـع عن الوجـه الحضاري لشعبنا الفلسطيني.

المفاجأة التي صنعتها جماهير غزة ليسـت أقل من حالة انسـجام فلسـطينية مع الذات، تجلّت فيها الإرادة الفلسـطينية، واكتشـف معها الجميع، قريبهم وبعيدهم، أنّ رؤية الصمود والتحدي في وجه العدوان الإسرائيلي والصلف الأمريكي راسخة، وأكثر عمقاً من شتى الفرضيات الرائجة.

---

* كلمة العودة: مجلة العودة - العدد السادس - السنة الأولى - آذار (مارس) 2008

بـدا واضحـاً أنّ صبـر الفلسـطينيين علـى الجـوع وضنـك العيـش، خـلال شـهور متواصلـة مـن الحصـار الخانق، ليس حالـة عدمية لمن لا يملك خياراته. فشـعبنا الحـرّ يعـي ضـرورة الوقوف في وجه المحتل ورفض التعامل معه والعيش في دوائره علـى فُتات التسـوية التي لا عنوان لها. وقد تأكـد العالم أنّ نتائج انتخابات كانون الثاني (يناير) 2006 لم تكن قفزة عابرة أو ردّ فعل، وإنما عَنَت أننا ندخل عصراً فلسـطينياً جديـداً. فكمـا الحصـار الآن، لـم يرضـخ الشـعب للتهديـد الأمريكي، والوعيـد العربي والفلسـطيني الرسـمي أحيانـاً، في محاولة التأثيـر على خيارات الناخب الفلسطيني وقتها.

لا بد أن يلتقط فلسـطينيو الخارج هذه المعاني، لكي يجدوا لأنفسـهم مكاناً ضمن هـذا النسـيج والوئـام، لناحيـة الانحياز له ودعمـه وتقويته وإشـعار الغزيين بأنهم ليسوا وحدهم في وجه هذا الحصار الظالم، وأنهم معهم في تحديد خياراتهم.

فمـن الخطوات الضرورية لرفع الحصار، إيجاد حالة تضامن فلسـطينية داخلية، يتيقّن فيها العالم من متانة التماسـك الفلسـطيني، والتكاتف الذي يعزز الصمود في وجه الحصار. ولو حصل هذا على النحو الأمثل، فلن يتأخر الاصطفاف عربياً وإسـلامياً، بـل ودوليـاً بشـكل تلقائي في الخانـة الصحيحة، وسـيحقق ذلك نتائج إيجابية ملموسة بشكل أكيد.

رأينـا ذلـك حـين تحرّك الفلسـطينيون والعالم معهم في وجه الخطوة الإسـرائيلية بإيقـاف إمـداد قطـاع غـزة بالوقود. إننا نؤمن بـأنّ الفلسـطينيين في العالم أجمع يجب أن يكونوا رأس الحربة في أي حركة عالمية، ودون أن يكونوا في الطليعة فلن تكتمـل حملـة التضامـن مع الفلسـطينيين مـن قبل قوى دعم الحـق والعدل في كل مكان.

بقي أن نقرِّر هنا، أنّ شعبنا الفلسطيني في غزة والضفة وفلسطين بأسرها، يستحق من إخوانه العرب والمسلمين، أن يكونوا معه بشكل دائم وليس في المناسبات وحين يبدو لهم أنّ الخطب قد اشتدّ.

لتكـن محنـة الحصار إيذانـاً بمرحلة جديدة من التفاعل المتماسـك، والمنفتح على آفاق التغيير في الاتجاه الصحيح لمسـار التاريخ الذي سـينصف الحق الفلسـطيني حتماً.

مؤتمرات أوروبا وأمريكا لحق العودة والقيمة الاستراتيجية *

دأبـت مؤسسـات أهليـة فلسـطينية في القارتـين الأوروبية والأمريكيـة، على عقد مؤتمرات سنوية في ذكرى النكبة، للتأكيد على تمسّك الفلسطينيين في المنافي بحق العودة وعدم تنازلهم عنه.

لقـد أصبحـت هـذه التجمعات علامـة بارزة في النضـال الوطني الفلسـطيني، في طريقه لاسترجاع الحقوق. فهي ليست مجرد تجمّعات تنقضي؛ بل محطات مهمّة في المجهود الجمعي التراكمي الفلسطيني، الذي يُبنى عليه في رسم صورة لمستقبل فلسطيني منعتق من المحتل.

تأتـي أهميـة هـذه الفعاليـات في دحضهـا للرؤية الإسـرائيلية، التي حاولـت عبثاً خـلال سـني الصـراع؛ المراهنة علـى أنّ تقادم السـنين وتباعـد الجغرافيا كفيلان بطيّ صفحة القضية للأبد، بالنسـبة للفلسـطينيين في الشـتات الغربي. كما كان الافتـراض هـو أنّ رغـد العيـش الـذي يمكـن أن ينعم بـه الفلسـطينيون في المنافي الأوروبيـة والأمريكيـة؛ من شـأنه أن يخلق ظروفاً تُفقد الأجيـال الجديدة هويّتها، وتسـلخ أولئـك الفلسـطينيين الجدد مـن جذورهـم. فالتعويل كان أيضـاً على قوّة الصهـر الثقافيـة المجرّبـة في الغرب، في تذويـب عُرى الارتبـاط المتينة مع الأرض والـدار اللتـين لا تراهمـا العـين. لقد بنى هـؤلاء فرضيّاتهم وآمالهـم على تجارب اللجوء التي عرفتها بعض الشعوب الأخرى، والتي أُسِّست عليها نظريات وتقديرات لمستقبل الهوية وفرص تبلورها.

وبالقدر نفسه؛ فإنّ حيوية هذه المؤتمرات، تتأتّى كذلك من كونها تساهم في إعادة رسـم الأمـور في الإطـار الصحيح. فهـذه الفعاليات هي ردّ بليـغ على جهود حثيثة سـعت لتزوير إرادة الشـعب الفلسـطيني، من قبل بعض المحسـوبين عليه، والذين ادعـوا عـدم رغبة الفلسـطينيين في العودة إلـى مدنهم وقراهم التـي هُجِّروا منها سنة النكبة. يبرِّر أولئك إقدامهم على التوقيع على اتفاقات وتفاهمات من شأنها التفريط بالحقوق الفلسطينية، وعلى رأسها حق العودة؛ بالادعاء أنّ الفلسطينيين يريـدون ذلـك ويبحثـون عـن خيارات واقعيـة. كان يُتوقع أن تكون السـوق الرائجة لهـؤلاء هـم فلسـطينيو الغـرب، بافتراض أنهم الشـريحة الأسـهل في التخلّص من «عبئها» في طور التعامل مع الشعب كجاليات؛ وليس كوحدة واحدة متماسكة على

* في الصميم: مجلة العودة - العدد السادس - السنة الأولى - آذار (مارس) 2008

تعدّد مواقع الانتشار، وفي التعامل مع ملف اللاجئين باعتباره قضية إنسانية مع استبعاد الطابع السياسي ومسألة التاريخي منه.

لا يمكن أن يُستهان في كون هذه المؤتمرات طوّرت حالة من التفاعل مع المجتمعات الغربية، وخاصة في العواصم والمدن التي التأم بها الساعون بدأب إلى العودة. وقد برز ذلك بشكل واضح في مؤتمرَيْ مالمو (الرابع 2006) وروتردام (الخامس 2007) لفلسطينيي أوروبا، عندما صنع الانعقاد الحافل بشعارات العودة وتوجّهاتها؛ حدث الساعة بكلّ تفاعلاته ومؤشّراته. لقد نقل ذلك صورة صادقة عن الفلسطينيين في تمسكهم بحقوقهم، أينما كانوا، وشجّع ذلك شخصيات أوروبية ذات وزن على المشاركة في أعمال المؤتمرات وفعالياتها، كرئيس الوزراء الهولندي الأسبق دريس فان آخت، والعديد من النواب، وممثلي القوى السياسية والمجتمعية.

ما يجري تطويره في سياق هذه المؤتمرات وعلى صعيد ترتيب أمور الجاليات الفلسطينية في الغرب؛ بلورة حالة حوار على الصعيد الداخلي، ترمي لاستنهاض أداء الجاليات بشكل شامل، والاهتمام بمساحات عمل جديدة؛ سواء على صعيد المرأة الفلسطينية، أم الشرائح الشابة، أو مع القطاعات الغربية. كما لا نقلل هنا من أهمية تواصل الجاليات مع بعضها، وأهمية التأسيس لبيئة اجتماعية منسجمة ومتعاضدة. لقد ساعد هذا على تمكين جالياتنا من زيادة كفاءتها في النفاذية على أكثر من صعيد في الغرب الأوروبي، وأفرز كادراً قيادياً من الفلسطينيين في أوروبا. وما زال هناك الكثير بالطبع مما ينبغي عمله وتطويره.

لا يخفى أنّ مثل هذه المؤتمرات أوجدت نموذجاً داخل الساحة الفلسطينية لما يمكن أن يكون عليه العمل المؤسسي، وأشاع معه جوّاً تنافسياً محموداً، انعكس إيجابياً على الأداء العام ووتيرة النشاط.

وفي عامنا هذا؛ تزداد أهمية مؤتمرات العودة في الذكرى الستينية، حيث يتصاعد التفاعل مع الأحداث وتتكثف الجهود الرامية لإثبات الذات، مع إدراك الجميع أيضاً أنّ التحدي يبقى قائماً، خاصة مع إعداد الدولة العبرية لأنشطة واسعة للترويج لروايتها المتعلقة باغتصاب فلسطين وصناعة النكبة؛ من قبيل أن تحتفل الجالية اليهودية في بريطانيا بذكرى تأسيس الكيان داخل قصر الملكة وفي ظل تاجها، أي إنّ مياهاً كثيرة تجري في الوادي، وعلى الجميع النهوض بمسؤولياته.

إلى أيـن يسيـرون بنـا؟ *

طالمـا نـادى كثيـرون مـن أبناء الشـعب الفلسـطيني بمختلف أطيافهم السياسـية، بضرورة وقف المفاوضات مع الجانب الإسـرائيلي، التي كانت دائمة الانعقاد دون أن تتأثـر بكثيـر مـن الأحـداث التـي عصفت بالسـاحة من جراء سلسـلة الجرائم الوحشـية الإسـرائيلية بحق أبناء الشعب الفلسطيني في الضفة وغزة. كان الموقف يستوجب الحد الأدنى من وسائل الضغط، بوقف المفاوضات، التي تقريباً لم يعد الوفد المفاوض الفلسطيني يملك غيرها.

إن إعلان وقف التفاوض من جانب الطرف الفلسـطيني لمدة عشـرة أيام فقط، ثم المسـارعة إلـى الاسـتئناف بعد جولـة كونداليزا رايس الأخيـرة في المنطقة، يعطي انطباعاً بأنّ ما أقدم عليه المفاوض الفلسـطيني جاء في دائرة ممارسـة «التكتيك» على الشـعب الفلسـطيني، ولم يكن بإرادة الضغط على الجانب الإسـرائيلي. وفي الواقع، فإنّ ما لمّح لذلك مبكراً أنّ التصريحات الرسـمية الفلسـطينية في اليومين الأولين لحرب الأيام الخمسـة الإسـرائيلية ضد قطاع غزة، كانت تلقي باللوم على صواريخ المقاومة وحكومة إسماعيل هنية في غزة وحركة حماس، بل انسجمت في بعضهـا مـع التصريحات الإسـرائيلية ذاتها. إلاّ أنّ حجم الضحايا الفلسـطينيين، الـذي وصـل ذروتـه بسـقوط أكثـر مـن ثمانـين شـهيداً في يـوم واحد، والتماسـك الشـعبي في الضفة وغزة حول المقاومة ودحر المحتل، يؤكدان أنّ الموقف الرسـمي الفلسـطيني لا يمكنه أن يبقى كما هو، وهكذا جاء الإعلان عن وقف المفاوضات، وهو الوقف الذي لم يتم الالتزام به سوى أيام قليلة.

نقرِّر هذا لنثبت بالتوازي، أنّ ارتباكاً ما حدث على الصعيد الرسـمي الإسـرائيلي من جراء هذا الإعلان بوقف المفاوضات، وفي الدوائر الدولية أيضاً، قابله ارتياح فلسطيني عند جميع الفصائل والقوى الشعبية، لامس شيئاً من وحدة الموقف التي طالما تاق إليها الشعب الفلسطيني خلال الشهور الماضية. يثبت ذلك في مجموعه أنّ التركيز على مقارعة المحتل، مع تماسك في الجبهة الداخلية الفلسطينية، كفيل في حـدِّ ذاتـه بأن يحقق شـيئاً من الاختراق السياسـي في دوائـر عدة، ولا نظنّ أن الطرف الفلسطيني المفاوض غير مستحضر لجدوى ذلك.

من المؤكد أنّ هناك اختلالاً في ميزان القوى لمصلحة الطرف الإسرائيلي بشكل لا يمكن مقارنته، الذي يحظى بدعم أمريكي لا يتوقف وبما يضمن بقاء تفوّقِه على

* كلمة العودة: مجلة العودة - العدد السابع - السنة الأولى - نيسان (أبريل) 2008

الجانب الفلسطيني ومن ورائه أي دعم عربي نظري. ولذا فقد يبدو لوهلة أنّ الجانب الإسرائيلي هو بالتالي خارج دائرة الحاجة لهذه المفاوضات، لكنّ الواقع أنه بحاجة ماسة لأن يبقى المفاوض الفلسطيني ملازماً لطاولة المفاوضات، لعدة أسباب بعضها موضوعي وقانوني. فالمنشود في هذا الصدد أن يوفر الطرف المفاوض، ولو بشكل نظري، الغطاء الفلسطيني لأية تنازلات محتملة باسم الشعب الفلسطيني. وهذا الغطاء سيكون الوحيد الذي يجعل الكيان الإسرائيلي ضامناً لبقائه في المنطقة بإقرار صاحب الحق له بالسيادة على فلسطين. أما النقطة الأخرى فتقع في دائرة العلاقات العامة الدولية، وهي خطيرة حقاً. فالجلوس الفلسطيني إلى طاولة المفاوضات يشكل غطاء لجرائم الإسرائيلي الذي يظهر من خلالها وعبر شاشات التلفاز صانعاً للسلام وراغباً فيه، ممّا ينفّس كثيراً من حالات الاحتقان ضد الاحتلال عندما يرتكب المذابح بحق الشعب الفلسطيني الأعزل، وهذا ديدنه على الدوام.

يبقى الاستنتاج أنّ المفاوضات حاجة أمريكية أيضاً. فالولايات المتحدة التي تدعم وجود الكيان الصهيوني وأمنه، والتي لديها أيضاً مصالحها وتعكف كذلك على إدارة أزمات أخرى في المنطقة، من مثل العراق ولبنان، تحرص على مثل هذه المفاوضات لغرض التوصل إلى تسويات دائمة تضمن بقاءها المريح في المنطقة، بعقد اتفاقات بصياغة تتوافق مع أجندتها. ومن ناحية ثانية، قد تأتي الحاجة للمفاوضات كما عند الإسرائيلي في دائرة العلاقات، لإعطاء غطاء لبعض الممارسات الأمريكية في ساحات أخرى، أو حتى غطاء للإسرائيلي نفسه في فلسطين. وهكذا كان مؤتمر مدريد بعد زلزال الخليج (1990 – 1991) وما تلاه من سلسلة مفاوضات معدومة الأفق حتى يومنا هذا.

لا يمكن الشعب الفلسطيني أن ينتظر استرجاعاً لحقوقه التاريخية بأداء على الصعيد الرسمي الفلسطيني كالذي نراه في التعاطي مع القضايا المختلفة. فقياس الأمور والتحقق من جدواها لا يحتاجان إلى تبحّر عميق في السياسة، حتى يكتشف المفاوض الفلسطيني طرق الضغط على العدو والفرص المتاحة لتحقيق نقاط مهمة في طور استعادة الحقوق. ولكن يبدو أنّ المشكلة، إذا أحسنّا الظن، تبقى في وجود إرادة حقيقة برؤية سياسية تمضي بالشعب إلى برّ الأمان، الذي طال انتظار الوصول إليه، بينما تُدار الأشرعة في اتجاهات لا تقترب بنا من الهدف.

الصراع على فلسطين.. وجدلية الأرض والإنسان *

يعيـش الفلسـطينيون، أواخـر شـهر آذار (مـارس) وأوائل نيسـان (أبريـل) من كل سنة، مناسبات لأحداث يزاحم بعضها بعضاً. أحداث كانت من الوزن الثقيل حين حدوثهـا. فرغـم التباعـد الزمني والافتراق المكانـي والتباين السياسـي أحياناً في ملابسات هذه الأحداث، إلا أنّ ما يجمع بينها هو ارتباط الإنسان بأرضه وتمسكه بها، ما يؤكد أنّ العروة بين الفلسطيني وفلسطين وثقى ولا انفصام لها.

فمـن الثـورة الفلسـطينية الكبـرى التي انطلقـت في 1936/4/15 ضد الاسـتعمار الإنجليزي، إلى معركة القسطل في 1948/4/8 التي ارتقى فيها القائد عبد القادر الحسيني، وصولاً إلى مذبحة دير ياسين المروِّعة في اليوم التالي. وتلاحقت الأيام الفلسـطينية ليكون من بينها «يوم الأرض» في 1976/3/30، في الهبّة الجماهيرية التي قابلتها سلطات الاحتلال بسفك الدماء.

وضمـن السـجل الطويل تسـتوقفنا محطات عـدة، من بينها وقائـع الربيع الدامي سـنة 2002، أو ما سـمّاه جيش الاحتلال «السـور الواقي»، بما تخلله من اقتحام إسـرائيلي همجـي لمـدن الضفـة وحصـار لمخيـم جنـين الـذي سـطّر أروع ملاحم البطولة والتضحية.

ولا شـكّ أنّ أحد عناوين الملحمة الفلسـطينية هو اسـتهداف قائد فلسطيني كبير علـى مقعـده المتحـرك بغـزة، بصواريـخ الاحتـلال. فارتقاء الشـيخ أحمد ياسـين شـهيداً بنيران الطائرات الإسـرائيلية في 2004/3/22 هو محطة بالغة الدلالات تستلهمها الأجيال الفلسطينية في صراع الإرادات الطويل.

تفسـيرات عدّة لما حدث في فلسـطين خلال مئة سـنة خلت، لكنها تبقى ببسـاطة تعبيراً عن صراع الإنسـان حول الأرض وما يعكسـه من اغتصاب للحقوق وتشـبّث بها. فمن جانب؛ يتمثل الصراع في سـرقة الصهاينة لأرض فلسـطين وطرد أهلها منها؛ ومن الجانب الآخر تتجسد القضية في الحرص المستميت لأصحاب الأرض علـى اسـترجاعها وعـدم التنازل عنهـا. وبين هذا وذاك تتلاحـق الأحداث ويُصنع التاريخ.

ما ينبغي أن يعيَه المعتدي الصهيوني، ومن يدعمه ويتحالف معه أيضاً؛ أنّ فلسطين هي لشـعبها الفلسـطيني، وهي حقيقة تفرض ذاتها بقوّة وسـيُكتب لها التمكين إن عاجلاً أم أجلاً. لم ينتهِ التاريخ عند اغتصاب الصهاينة لفلسطين، حتى لو دعمهم

* في الصميم: مجلة العودة - العدد السابع - السنة الأولى - نيسان (أبريل) 2008

العالـم كلـه، وإننـا على ثقة بأنّ المسـتقبل هو مع فلسـطين ولصالح شـعبها. ومما يبرهـن علـى ذلك هو تاريخ الإنسـان الفلسـطيني مع أرضه خلال سـني الصراع، ومـدى مـا قـدّم للتمسـك بهـا، وكذلـك صلابة مـن نجـح في البقاء داخـل الأرض الفلسطينية على جانبي «الخط الأخضر».

لقد أورث مداد الدماء التي روت أرض فلسطين من أبنائها؛ تراثاً حضارياً إنسانياً للأجيال، بل وللإنسانية جمعاء، في جدلية العلاقة بين الإنسان وأرضه. ويبقى جذر الإنسـان الممتدّ في أعماق الأرض حافزه الدائم على العمل الدؤوب لاسـترجاعها، ولعلّه الدليل غير المباشـر على ملكيته لها وأحقّيته بها. وهو الذي يفسـر استمرار مقاومتـه لـكل محاولات الاسـتيلاء عليهـا. إنه منطق الارتباط بـالأرض والحفاظ على الحق، وما يقتضيه من العمل لاسترجاعها.

وفي مواجهة هذا المنطق الصارم تشـتدّ الوطأة وتتصاعد الهجمة، لاحتواء الحالة الفلسـطينية التي بدت قادرة على فرض ذاتها. ضمن هذا المسـعى يكون مفهوماً تمامـاً أن تعمـد قيادة الاحتلال إلى خوض مغامرات تصعيدية متلاحقة، من قبيل العدوان الأخير على قطاع غزة المتزامن مع الحصار المشدّد.

ولكنّ التجربة تبرهن على أنّ الشـعب الفلسـطيني اجتاز القنطرة واقتحم العقبة، فالحـرب المصغّـرة التـي شـنّها أعتـى جيـش في المنطقـة لـم تفلح في تسـجيل أي إنجـاز ضمـن رقعة ضيقة من المواجهات شـرق جباليا. بـل تمكنت صلابة الموقف الفلسـطيني، النابعـة مـن الالتحام بـين المقاومـين والحاضنة الشـعبية، من إرغام آلـة الحـرب علـى الانكسـار والتراجع. يـدرك الفلسـطينيون اليوم، وأكثـر من أي وقـت مضـى، أنّ الضريبة باهظـة الكلفة، من الضحايا والأضرار، لا بدّ من دفعها واحتمالهـا والعـضّ علـى جراحها. هـي روح الحفاظ علـى الأرض والارتباط بها، التـي عبّـرت عـن ذاتهـا في شـتى المنعطفات الحـادة، مثلما فعل الفلسـطينيون في العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي.

في كل الأحوال؛ لم يفلح الصهاينة الذين سَطَوْا على فلسطين، أن يغدوا جزءاً من المحيط العربي رغم مضي سـتين سـنة على قيام الكيان. لا يجرؤ اليوم منظروهم وراسمو استراتيجياتهم على الاستبشار بمستقبل زاهر هانئ للمشروع الصهيوني علـى أرض فلسـطين. وربما باتـت الوصفة العملية هي التفكـر في خيارات العودة يوماً ما إلى مواقع الانتشار الطبيعي ضمن بؤر جغرافية تتوزّع على خارطة الدنيا.

وعلـى الطـرف المقابل يسـير التاريـخ في اتجاهه الصحيح، ما دام أنّ الفلسـطيني

تُزهـق روحـه ويُهـرق دمه فداء لأرضه وتشـبثاً بحقـه. وفي المحصِّلة؛ فـإنّ قضيته اليوم أكثر بزوغاً وتألقاً بعد سـتة عقود على النكبة. لقد اجتازت قضية فلسـطين اختبـار البقـاء، وهـي ماضيـة في فـرض حقائقهـا التي تسـتعصي علـى معادلات الطمس والإلغاء.

آن لهذا الشعب أن يُعامَل بكرامة *

في ظل إحياء كل قطاعات الشعب الفلسطيني، في الداخل والخارج، الذكرى الستينية للنكبة، بما يقابل هذا من احتفال عند المحتل الغاصب بقيام كيانه المزعوم على أرض فلسطين، يحق لنا أن نراجع مسائل عدة.

إننا هنا بصدد تقويم سريع للجهد العربي، الرسمي والشعبي على حد سواء، المبذول لدعم الشعب الفلسطيني، بما يتناسب وحجم التضحيات التي قدمها الشعب الفلسطيني خلال العقود السابقة لاستعادة حقوقه.

نقول هذا تأسيساً على فرضية، مفادها أنّ الحكومات العربية معنيّة كذلك بإرجاع الحق الفلسطيني لأصحابه، وأنّ القضية الفلسطينية مركزية في مكانتها بين القضايا التي تهمّ الأمة، وهي في منزلة المحور في أهميتها. ثمّ إنّ الجميع معنيّ باستعادة ما ضاع، وبهذا كان دخول الدول العربية حروباً عدة باسم القضية الفلسطينية، التي تندرج ضمن دائرة الأمن القومي العربي.

إزاء ذلك كله يمكن أن نستنتج أنّ واقع الدول العربية في تعاملها مع أبناء الشعب الفلسطيني لا يتماشى مع ما تقدّم، ولا يرقى لأهمية القضية ومحوريّتها.

نعي تماماً أنّ الانشغال ينبغي أن يتركز على المحتل وكيفية محاربته على كافة الصعد، فهو أصل المشكلة ومسببها، وهو الذي يكيل للفلسطينيين شتى أنواع العذاب، ويُعاني الفلسطينيون منه صباح مساء. بالرغم من ذلك، فالفلسطيني لا يستطيع أن ينطلق في هكذا مقارعة دون أن يكون واقعه والمحيط الذي يعمل فيه منسجماً والتطلعات التي يصبو لها من دحر للمحتل.

غير مقبولة، بل ومستهجنة، جلّ السياسات العربية، سواء الجماعية منها أو الانفرادية، في التعامل مع الفلسطيني في محنة اللجوء والشتات التي أرغم عليها. ولكنّ الذي نعيشه اليوم من وقائع وتطوّرات يثقل كاهل الفلسطينيين من حيث لم يحتسبوا، أي الأشقاء في العروبة.

فكيف يمكن أن نقبل ذلك الحصار الجائر الظالم المفروض على الشعب الفلسطيني الأبيّ في غزة الصامدة، الذي أوصل أهلها إلى نقطة الانفجار؟ فما كان لهذا الحصار أن يدوم لولا هذا الرضوخ العربي للسياسة الأمريكية المنسجمة مع الرغبة الإسرائيلية، وهذه حقيقة قائمة.

---

* كلمة العودة: مجلة العودة - العدد الثامن - السنة الأولى - أيار (مايو) 2008

عار على الأمة أن يصل المقام بأهلنا من فلسطينيي العراق إلى البرازيل وتشيلي، فيما عجزت السياسة الجماعية العربية عن أن تتفق على استيعابهم بشكل مؤقت لحـين تحقيـق حـق العودة. حتى ولو ادّعى الجميع أنهم مع حق العودة، فإنّ ما نتج من السياسات القائمة هو عرقلة تفعيل هذا الحق.

كيف يفهم المرء أن يعاني أبناء الشـعب الفلسـطيني في المخيمات الفلسـطينية في معظم الدول المضيفة، من تعامل لا يرقى إلى أواصر الأخوّة والضيافة، ولا ينسجم فـوق ذلـك مـع مطلب دعم حق العـودة. فالتمييز في المعاملـة ملموس في بقاع عدة من الوطن الكبير، وظروف المعيشـة المسـلّطة على الفلسـطينيين في عديد البلدان الشقيقة بالغة السوء، وحرية الحركة في حدودها الدنيا. أما الهاجس الأمني فهو كالسيف المسلّط على الرقاب.

بـل إنّ أحـوال قطاعـات اللاجئين الفلسـطينيين في بعض الـدول العربية المضيفة تخرج عن مستوى التعامل البشري السوي. ومن الباعث على الأسى أن نقول مثلاً، إنّ تجربة مخيم نهر البارد الأخيرة لم تبرح حدّ المعالجة الأمنية لبعض الخارجين عن القانون، وأنّ التعامل الرسمي المصري مع حَمَلة الوثائق التي تصدرها القاهرة ذاتها يحفل بالسـوء والمهانة. ليس هذا سـوى غيض من فيض الشواهد، ومع ذلك فقـد ظـلّ الاحتـرام الفلسـطيني لعواصـم العروبـة حائـلاً دون فتح ملـف التعامل المسـيء مع الإنسـان الفلسـطيني في مجالات شـتى، ولكنّ ظلم ذوي القربى يبقى أشدّ مضاضة على النفس.

نقول في الذكرى الستين للنكبة إنّ استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه هي مسألة وقـت، والعـودة حتميـة كمـا نراهـا، بالرغـم مـن كل درجـات الإيلام. ولا شـكّ أنّ مصلحة الدول العربية وحكوماتها أن تخرج لحظة تحقيق النصر بصفحات بيضاء في سجلّ التاريخ الذي يوثق مثل هذه السياسات.

رسـالتنا اليـوم أن نقـول للجميـع: آن لهذا الشـعب أن يُعامل بكرامـة، وأنّ الواجب يحتم أن يُقال: كفى لهذا التدهور في الأداء الرسمي العربي نحو فلسطين وشعبها.

ستون عاماً.. وللعودة أقرب *

قد يبدو المشهد العام المباشر على صعيد الصراع العربي الصهيوني، وبعد ستة عقود من نكبة فلسطين، غير باعث على الأمل في إمكانية استرجاع الشعب الفلسطيني لحقوقه. ويستطيع من أراد الاستغراق في التشاؤم سرد نقاط كثيرة، تبدو منطقية في ظاهرها، لتدعيم رؤيته القاتمة.

فالجانب الصهيوني متمكن من دولته بعد أن رسّخ أركانها بضمان الاستحواذ على الأرض الفلسطينية، ونجاحه في جلب المغتصبين المهاجرين من شتى أنحاء العالم. وفي المقابل؛ لم يرجع أيّ لاجئ فلسطيني طُرد من أرضه. وبهذا استمر بقاء اللاجئين الفلسطينيين بعيدين عن ديارهم موزّعين في أصقاع الأرض، حتى وصل المطاف مؤخراً بدفعة من فلسطينيي العراق إلى الساحل الغربي من أمريكا الجنوبية، حيث تشيلي التي تعد واحدة من أبعد رقاع الجغرافيا عن فلسطين.

وفوق ذلك؛ فإنّ الدولة العبرية متحكمة أيضاً في مصير ما يقرب من أربعة ملايين فلسطيني في الضفة والقطاع، وتعاملهم بازدراء وامتهان منهجيين. وبينما قُطّعت أوصال الضفة؛ فإنّ قطاع غزة يعاني تحت حصار عزّ نظيره في العصر الحديث، وهو حاصل بتواطؤ دولي.

ثم إنّ الدولة العبرية متفوقة عسكرياً ليس فقط على الفلسطينيين؛ بل على الدول العربية مجتمعة. فالميزانية السنوية الإسرائيلية تمثل شاهداً من الشواهد على حجم الإنفاق العسكري الذي يفوق الوصف بالنسبة إلى كيان يمتلك زيادة على ذلك ترسانة من السلاح النووي. وعلى هذه المعطيات استند بنيامين بن اليعازر حينما هدّد إيران بأن لا يجعل فيها حجراً على حجر. ولا يخفى أنّ الجانب الإسرائيلي يعتمد في تفوقه النوعي على تحالفه الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، ما يعني دعماً لامحدوداً من أكبر دولة في العالم في مجالات شتى عسكرية واقتصادية، أما الدعم السياسي فيبدو عدد مرات استخدام حق النقض «الفيتو» في مجلس الأمن تعبيراً صارخاً عنه. أما إذا ما أُخذ بعين الاعتبار الإسناد والدعم الأوروبيان للجانب الإسرائيلي؛ فإنّ اختلال الموازين الدولية على حساب الفلسطينيين سيكون حاداً في عين المراقب.

كثيرة هي إذاً البواعث على الإحباط من عودة الحق الفلسطيني، وتدخل في دائرتها حال الأمة العربية وما يعتريها من تفكك وفرقة، وأزمات داخلية، وأنظمة

* القدس العربي اللندنية - مقالات الرأي - نيسان (أبريل) 2008

دون مستوى المرحلة، غير راغبة في إحداث تغيير حقيقي في جسم الأمة من شأنه أن يوحدها، ويمضي بجدية في طريق مصالحها العليا وحماية حقوقها. وما شهدته قمة دمشق من تصدعات وشروخ يبقى عنواناً على حجم التدهور الحاصل في هذا المجال.

ولعلّ ما هو أثقل وطأة؛ أن ينظر المرء إلى الوضع الفلسطيني الداخلي، من فرقة واقتتال، أفضيتا إلى شبه دولتين وشبه حكومتين. سيرى الناظر فئة من الشعب الفلسطيني ارتمت في أحضان المحتل أمام الكاميرات، وذهبت بعيداً في أجواء تفاوضية غير عابئة بالقتل اليومي لأبناء شعبها. أما المؤسسات المرجعية فغابت عن المشهد الفلسطيني، دون أن يرى رجل الشارع الفلسطيني بصيص نور في نهاية النفق.

كل ما سبق، مع عدم نكرانه، لا يمكن أن يكون الحكَم الوحيد على استشراف مستقبل القضية الفلسطينية. بل يمكن الجزم بأنّ الشعب الفلسطيني، وبعد ستين سنة من النكبة وقيام الكيان الاحتلالي، وما يزيد على قرن من بدء الصراع؛ هو في واقع الأمر بات أقرب لتحقيق آماله باستعادة حقوقه، وعلى رأسها عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هُجِّروا منها سنة 1948.

ما ذُكر من بواعث الإحباط ليس صورة كاملة للمشهد، ولا تقاس الأمور دائماً بميزان واحد، فلكل حساباته ونظرته في تحليل الأمور. والصراعات الممتدة لا يُحكم عليها بفترة زمنية معيّنة، حتى وإن نتجت من أحداثها وقائع، ما يمكن أن يدخل في دائرة الاستراتيجي وله صفة الرسوخ.

وهنا نقول إنّ المشروع الصهيوني بنى استراتيجيته الكاملة على ركنين، ولهما عوامل إسناد: طرد الشعب الفلسطيني والاستيلاء على أرضه. وكل السياسات الإسرائيلية، وفي شتى المجالات السياسية والعسكرية والثقافية والتجارية، من قبل الحكومات المتعاقبة خلال العقود الماضية؛ جاءت لتدعيم هذه الاستراتجية. وقد راهن صانعو المشروع على عوامل عدة، منها قضية تعاقب الأجيال واختلاف الظروف بموت الكبار ونسيان الصغار، كما قال بن غوريون.

وجاءت ثقة الغاصبين بنجاح استراتيجيتهم من مقارنتهم محاولتهم مع الشعب الفلسطيني الخاطئة بتجارب الاستعمار الغربي في القارة الأمريكية، الذي مارس سياسية التطهير العرقي بحق السكان الأصليين. وعليه؛ فسياسة القتل والاضطهاد كفيلة بإنهاء قضية الشعب الفلسطيني، كما كانت سياسة المغتصب في العوالم الأخرى.

لـم يـع ذلـك المتعالـي المتغطـرس طبيعـة الشـعب الفلسـطيني بخلفيتـه العقائدية والثقافيـة العربيـة والإسـلامية وكوامـن القـوة فيه التي تسـتعصي علـى الطمس والإلغاء. كما لم يخبر راسمو المشروع الصهيوني عراقة هذه الأرض وعوامل طرد الغاصب المجبولة فيها، التي لفظت كل المغتصبين من قبله.

بعـد سـتة عقـود، ومـع كل إمكانـات العـدو الصهيوني ومـن يدعمـه في العالم؛ لم يسـتطع أن يحقق حالة الأمن له في فلسـطين. فكان أن تحوّل من مشروع توسعي، إلـى حالـة التقوقـع خلـف جدران عازلة له عـن المحيط المعـادي. إنّ الجدار برغم آثاره وآلامه المباشرة على الشعب الفلسطيني؛ يبقى علامة فشل لاستقرار الكيان الاحتلالي، وهو مؤشر خوف كبير على مستقبل غير مضمون أو آمن لهذا الكيان.

كان الجدار بعد أن اسـتنفد الصهاينة كل مخزون الشراسـة والقهر على الشـعب الفلسـطيني، وتمثلـت ذروة الهجمـة علـى الفلسـطينيين في انتخاب أرييل شـارون رئيسـاً للـوزراء، واعتباره بسـجله الإجرامـي منقذاً للصهاينـة، فانتخبوه على هذا الأسـاس. كل ذلـك، برغـم غلبتـه العسـكرية الظاهرة؛ هـو دلالة انهزام وانسـداد أفـق في مواجهـة الفلسـطينيين. ويعتبـر نمـوذج «سـديروت» وضربهـا بالصواريخ الفلسـطينية؛ ذروة الصراع وحسـابات الربح والخسارة والنظر في المستقبل. فهذه الصواريخ في نظر الإسرائيليين لها ما بعدها من تطوير ومدى متقدم، ويدل على ذلـك زيـارة نائـب الرئيـس الأمريكي ديك تشـيني لهـذه الرقعة في النقـب الغربي الفلسطيني المحتل سنة 1948.

لم تتمكن كل أدوات الضغط العالمية على المحيط العربي، برغم التواطؤ الإقليمي هنا وهناك؛ أن تجعل من الدولة العبرية كياناً مقبولاً ومندمجاً في المنطقة. فحالة العداء لم تسقط، والتطبيع لم يحصل، وحالة النسيان لم تتحقق.

هذه الدولة ما زالت عالة وليست فيها مقومات الصمود الذاتي، فحجم المساعدات من الخارج هي ركن أسـاس في اسـتمرارها، فإن رُفع الغطاء عنها من قبل القوى الكبرى فلن تدوم طويلاً.

ومـا زاد مـن صعوبة الموقف بالنسـبة إلى المشـروع الصهيوني أنـه أخفق في جذب الكمّ الأغلب من يهود العالم للعيش في فلسـطين المحتلة، التي لا يقطن فيها رغم كل الجهود والحملات المحمومة لاستجلابهم إليها سوى خمسة ملايين يهودي، من أصل ثلاثة عشـر مليوناً يعيشـون في أرجاء المعمورة. والمُلاحَظ أنّ هذه المجموعة تعيش في فلسطين في حالة عدم تجانس، فهي عدة مجتمعات مستجلبة من أماكن شتى، بثقافات متنوعة وخلفيات لم تستطع السنون محو تباينها.

ولـم تسـعف ثقافة العائلة الصغيرة عند المسـتجلبين اليهـود الغربيين، التي تعطي معـدل تكاثـر مـا يقـرب مـن 2.6 مولـود لكل أنثـى مقابل مـا يقرب مـن 6.2 لكل أنثـى فلسـطينية؛ في إحـداث تـوازن سـكاني مـع مـن بقي في فلسـطين مـن أبناء الشـعب الفلسـطيني، سواء في فلسطين المحتلة سنة 1948 أو في الضفة والقطاع. وبهذا؛ أصبح الميزان السـكاني في فلسـطين التاريخية متسـاوياً على الجانبين بما يزيـد علـى خمسـة ملايين للطرفين الفلسـطيني الأصيل والمسـتجلب، بينما تتجه المؤشـرات لرجحـان الكفة الفلسـطينية ليجعل الوجود الطـارئ أقلية على الأرض الفلسطينية.

وفي ظلال هذه المؤشرات المتضافرة؛ لم تعد خافية حال الرفض الفلسطينية لواقع الاحتـلال. لقـد تم التعبير عن ذلك في شـتى المراحل، وبالأخـصّ منها انتفاضتان شـعبيتان كبيرتـان، همـا انتفاضـة الحجـارة وانتفاضـة الأقصـى، جعلتـا جيل ما تحـت العشـرين من الشـعب الفلسـطيني الذي يشـكل القاعـدة الديموغرافية من المنظـور العـددي؛ يعيش روح المقاومة ويمتلئ إصراراً على اسـتعادة الحقوق مهما بلغـت التضحيـات. إنّ هـذا المعطـى كفيل وحده بصناعة المسـتقبل الحرّ للشـعب الفلسطيني. فحسابات الاستشراف تنذر المشروع الصهيوني بما لم يتوقع صانعوه، بل أكثر من هذا؛ فالجيل الراشـد من أبناء الشـعب الفلسطيني انحاز بأغلبيته في انتخابـات المجلـس التشـريعي في كانون الثاني (ينايـر) 2006 لخيار المقاومة رغم كل محـاولات الترهيـب المسـبقة، وهو الخيار الذي يعتمـده مركز الثقل الفصائلي في السـاحة الفلسـطينية، الذي تأتي حركة حماس في مركزه، ويضمّ لافتات عدة برهنت على حضورها وأدائها.

يكتشـف المراقب للمشـهد الفلسـطيني أنّ الشـعب أكّد أنّ انحيازه لصالح المقاومة لم يكن عبثياً، فكان أن صمد في وجه الحصار الجائر وسياسية التجويع الخانقة، ليفشل عملياً رهانات اشترك فيها العالم أجمع، ولم تَلِن لهذا الشعب عزيمة، وظل واقفاً ومستعصياً على المعادلات القسرية التي يُراد فرضها عليه.

وتسـاوقاً مـع هذه الحقائق الملموسـة والوقائـع الماثلة أمام الجميـع؛ تواصل إبداع الأذرع العسكرية لفصائل المقاومة الفلسطينية وإيلامها الشديد للعدو، بل تسجيلها إنجـازات ميدانيـة دخلـت التاريخ، أجبرت المحتل على الانسـحاب من قطاع غزة، وجعلته يتحاشى اجتياح القطاع كي لا يكون في مواجهة صلابة المقاومين. لم يكن ذلك الانتصار ملموسـاً في بعده العسـكري التكتيكي وحسب؛ بل حملت الإنجازات الميدانية استنتاجات لا يمكن إغفالها في المنظور الاستراتيجي كذلك. من ذلك مثلاً

الدلالات التي يمكن الخروج بها من تجربة أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط والاحتفاظ به حيّاً لمدة تقرب من سنتين، في رقعة جغرافية هي الأكثر اكتظاظاً للسكان في العالم، وهي كالكف المفتوح للطيران الإسرائيلي وشبكات فاعلة من عملاء الاحتلال الذين لم يدعوا وسيلة إلاّ استخدموها للحصول على طرف خيط يوصل إليه. يستنتج الجميع أنّ جهازي «الشاباك» و«الموساد» لم يعودا يتفرّدان بتسيُّد الموقف كما كانت عليه الأمور في أحقاب خلت.

وإذا اتسعت النظرة؛ فسنلحظ أيضاً أنّ جيش الاحتلال بات من النوع الذي يُقهر، وسقطت الدعاية الصهيونية التي حاولت إرهاب العرب والفلسطينيين بترويج مقولة التفوق النوعي للجيش، التي تمثل مرتكزاً لسياسة الردع التقليدي. فاندحار ذلك الجيش من جنوب لبنان في صيف 2000 وكذلك تراجعه وانكفاؤه في صيف 2006 بعد غزوه للبنان في محاولته للقضاء على المقاومة؛ منحا الانطباع الواقعي بتبدّل الميزان وحضور معطيات جديدة خلافاً لما يشتهيه الصهاينة.

لعلّ العلامة الأبرز في قرب استعادة الحقوق الفلسطينية؛ هو فشل الصهاينة في كسر إرادة الشعب الفلسطيني. فالصراع يمكن أن يختزل بإرادتين، والأكثر صلابة منهما هي التي ستؤول إليها الأمور. لقد نجح جيل النكبة في توريث القضية بمفرداتها الناصعة إلى الأجيال اللاحقة. فكانت فلسطين حاضرة في ذهن الأجيال؛ فلا الكبار ماتوا، حيث إنهم عاشوا إلى الأبد باستمرار فكرة الارتباط بالأرض والرجوع لها، والتي حملها أولادهم وأحفادهم، ولا الصغار نسوا، بل أضحوا أكثر صلابة، بل وشراسة في طلبهم لحقوقهم. لعلّ جولة سريعة في مخيمات اللجوء في الداخل والخارج؛ تثبت مثل هذا.

لقد تجذّرت ثقافة الارتباط بالوطن من قبل أبناء الشعب الفلسطيني، ومثالها الصارخ فلسطينيو الداخل الفلسطيني المحتل سنة 1948، الذين أزعجوا المشروع الصهيوني بتمسكهم بالبقاء في فلسطين وعدم التخلي عنها. حدث ذلك رغم أنّ هذه المجموعة من الشعب الفلسطيني بدت للوهلة الأولى الأسهل في التعامل معهم من قبل منظومة الاحتلال، حيث مارس العدو سياسة «الأسرلة» والتذويب وفقدان الهوية. ويبدو أنّ الحسابات الصهيونية أخطأت في هذه أيضاً. فقد برهن فلسطينيو الداخل المحتل سنة 1948 أنهم جزء أصيل في الصراع بما يقدِّمونه من إسناد لإخوتهم في الضفة وغزة. بل قدّم أولئك المنزرعون في ذلك الشطر الأكبر من الأرض المحتلة، التضحيات والشهداء، على مرّ العقود، من مجزرة كفر قاسم (1956) إلى شهداء «يوم الأرض» (1976)، وصولاً إلى شهداء «انتفاضة الأقصى»

(2000). ويتواصل الحضور الفلسـطيني في الداخل المحتل سـنة 1948 تألّقه في تطوير البرامج والمشـروعات وأشـكال التعبير عن الانتماء وخدمة القضية، بما في ذلك المجهود الواضح في الحفاظ على المقدسات ومقاومة تهويد المعالم التاريخية.

وبمعايير الوثائق؛ يكفي في هذا الصدد أن نقول إنّ الشعب الفلسطيني، وحتى هذه اللحظة، يملك – قانوناً – أكثر من 92% من أرض فلسطين التاريخية. كان بإمكان من بقي من فلسـطينيي 48 أن يغتنوا بملايين الدولارات من الإسـرائيليين لو كان الارتبـاط بالوطـن واهياً. وكذا حال فلسـطينيي المخيمات الذين عانوا أشـدّ أنواع المعانـاة، أو أصحـاب الأراضـي من فلسـطينيي الضفة الذين بنيـت على أراضيهم مغتصبات (مستوطنات).

لم يجرؤ الإسرائيليون وبعد هذه العقود على التوسع في القرى والمدن التي هُدمت وسُوِّيت بالأرض سنة النكبة، وهي تزيد على ستمائة بلدة وقرية، ولعلّ هذا يشكّل محوراً مهمّاً في رسم معالم المستقبل.

لقـد حافـظ الفلسـطينيون على كيانيتهم الشـعبية والمعنوية طـوال العقود، فكانت حالـة التكافـل والتعاضد الاجتماعي على اختلاف أماكن الانتشـار الجغرافي، كما كان ملحوظـاً تواصل فلسـطينيي الخـارج مع الداخل، وتواصل الفلسـطينيين معاً علـى جانبـي الخـط الأخضر إلـى الحدّ الذي اسـتدعى تدخل سـلطات الاحتلال لسـن قوانين متشددة وإجراءات اسـتثنائية تحُول دون ذلك التواصل وتعرقل حتى علاقـات المصاهـرة. لا شـكّ أنّ هذه الحالة تمثل خزاناً لتجـدّد الإرادة وللصمود، ولـولا ذلك لما نجحـت الانتفاضات والثورات، ولما احتفظ الفلسـطينيون بعزيمتهم في وجه حصار خانق تستحكم حلقاته منذ سنتين.

ومع رسـوخ هذه المعطيات الفلسـطينية بكل ما سـتفضي إليه؛ يمثل استمرار حال اللجوء الفلسـطيني هاجساً كبيراً يقضّ مضاجع الصهاينة. فقد نجح الفلسطيني بالفعـل في أن يجعـل مـن لقب اللاجئ، علـى مضامينه الضعيفـة ظاهرياً، عنصر قـوة. فبـات المخيم الـذي يحوي اللاجئين محضنـاً للثورات وخزانـاً للانتفاضات، ودوحة يتخرج منها القادة والرموز، الذين كانوا أوفياء له. فمشـهد رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية وهو يروح من مخيم الشاطئ ويغدو إليه، برغم الموقع الذي تبوّأه في صدارة المشهد الرسمي؛ إنما يبعث برسالة ذات مغزى في اتجاهات عديدة، منها ما للجوء من أهمية عند الفلسطينيين، ما دامت محطته الأخيرة هي العودة للديار الأصلية.

إنّ هـذه الـروح يعبِّـر عنهـا أيضـاً فلسـطينيو المهجـر، الذيـن يؤكدون علـى هويتهم الفلسـطينية موسـماً بعد موسم، ويقيمون الأنشـطة والفعاليات لدعم صمود أهلهم في الداخل، مجسّـدين فكرة الشـعب الفلسـطيني الواحد، التي طالما حاول المشروع الصهيوني نفيَها والفصل بين أبناء الشعب وتفتيتهم.

والمؤكد أنّ الصهاينة ليسوا محظوظين بهذا التوجّه الفلسطيني الذي يتألق حتى في مواقع الشتات عبر أقاصي الدنيا. من ذلك مثلاً؛ استعداد فلسطينيي أوروبا لإقامة مؤتمرهم السادس في الثالث من أيار (مايو) في كوبنهاغن، ويتوقعون حضور الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني من شتى أرجاء القارة الأوروبية، وهم بذلك يدحضون النظرية الصهيونية في العمق، ويدفعون عجلة التاريخ لتدور في اتجاهها الصحيح.

يُظهِـر الفلسـطينيون في العالـم تمسـكهم بحـق العـودة، ويُعلـون صوتهم ليسـمع كل المعنيين بعدم تفريطهم بهذا الحق، سـواء في الداخل أو الخارج على حد سـواء. إنّ بقاء الفلسـطينيين بأغلبيتهم رغم كل هذه السـنين في فلسـطين التاريخية وفي دول الجوار، وبعضهم يرى مدينته أو قريته على مرمى البصر؛ لا يمكن إلاّ أن يكون دافعاً ومحرِّضاً، ومخزونا استراتيجياً مرجِّحاً لكفة حسم الصراع لمصلحة الفلسطينيين.

ليسـت هـذه التقديـرات ضرباً مـن الرومانسـية الحالمة التي تجـافي الواقع لمجرد رسـم الملامـح المرغوبـة للمسـتقبل. إلاّ أنّ المسـتقبل كمـا نتوّقعه، ونأملـه، لا يأتي بالركـون لواقـع فلسـطيني وعربـي سـيِّئ، بـل بملاحظـة مكوِّنات القوّة في جسـم الشـعب الفلسطيني ورصدها واسـتثمارها، وتوظيفها ضمن توجّهات استراتيجية واعيـة. بوسـعنا أيضـاً الرهـان على متغيّـرات قياديـة حتمية قادمة سـتتعامل مع المخـزون الاسـتراتيجي للشـعب والأمـة، لتوظفها بـإرادة سياسـية حازمة لمصلحة حسـم الصـراع. قـد لا يكـون هذا في سـنوات قليلـة قادمة، ولكنه حتمـاً في الأمد المنظور أو المتوقع.

ثمـة تحـوّلات كامنـة تحـت السـطح، وأخـرى فوقـه ظاهـرة وباديـة للجميـع. إنها مؤشرات تأتي للشعب الفلسطيني بكثير من الوعود في ستينية النكبة، بأنّ العودة باتـت أقـرب حقـاً. وعلينـا أن ندرك ما يتطلّبـه الموقف من التعامل مـع التحدِّيات بأقصى درجات الجدية، والعبور بالقضية إلى مستقبل جدير بالشعب الفلسطيني وإرادتـه المتألقـة وتضحياته الجسـيمة. ويبقى ذلك العبور في حكـم الممكن والمتاح بكل تأكيد.

بوش.. هل يعترف بحقائق الواقع؟!*

بالغت الدولة العبرية ومن يدعمها في مظاهر الاحتفال والبهجة والفرحة المصطنعة بالذكرى الستين لقيام الكيان الصهيوني المزعوم على أرض فلسطين. وكان أن رجع رئيس أكبر دولة في العالم للمنطقة بعد أن كان فيها منذ أسابيع قليلة، لكي لا يفوته ذلك الحدث، ولكي يضمن زعماء الاحتلال وجوداً عالمياً يليق بالمناسبة. وفي خطابه أمام نواب الكنيست الإسرائيلي، بشّر الرئيس بوش الإسرائيليين بأنهم سيحتفلون بالذكرى المائة والعشرين لقيام دولتهم، وبأنّها ستبقى إلى ذلك الزمان، تحقيقاً لوعد الله لشعبه المختار.

من الطبيعي أن تحتفل الدول بقيامها. ومنطق الأشياء يقول بأنّ بقاء الدول لا يخالف المألوف، خاصة في القرن الواحد والعشرين. فالخريطة السياسية للعالم قد رُسمت وغالباً ما استقرت حدودها عبر تصنيف الدول. ولكن ما الذي يجعل الزعيم العالمي و «الحاكم بأمره» لهذا الزمان يؤكد في استشرافه للمستقبل أنّ هذا الكيان سوف يبقى، ويكون موجوداً بعد ستين سنة أخرى؟ لقد قال هذا مع أنّ الإمكانات المادية تقول إنّ الدولة العبرية متوافر لها كل شيء والدعم الذي تلقاه لا مثيل له. لماذا مثلاً، لا يتضمّن خطاب الرئيس نفسه لشعبه في ذكرى استقلال الولايات المتحدة، بتبشيرهم بوجود أمريكا بعد مائة سنة. لسان حال ذلك الرئيس المتغطرس والمتعجرف وكذلك الذين يدعمهم، بأنهم متخوِّفون، بل ومتشككون في إمكانية وجود هذا الكيان في المستقبل.

كلّ المؤشرات تفيد بأنّ الكيان الصهيوني في أزمة حقيقية. ولأول مرة في تاريخ الصراع يرضخ الساسة الإسرائيليون لمنطق التهدئة داخل فلسطين، مع أنّ ميزان الوضع الميداني غير محسوم لمصلحتهم. وهم يحاولون أن يبعثوا برسائل تعين مصر في وساطتها مع الفصائل على الوصول إلى حلول. لقد سجّل الشعب الفلسطيني أسطورة يجب أن تأخذ ما تستحق عند مؤرخي القضية، في صموده سنتين ويزيد على حصار دولي عزّ نظيره في العالم، شارك فيه الجميع، حتى أخوة الدم والعروبة. يبدو أنّ الإسرائيلي قد وعى معنى ذلك الصمود، وصدقت مقولة قادة المقاومة بأنهم سيقدمون دروساً في الدمج بين السياسة والمقاومة.

إن من يزور جرحى قطاع غزة الذين استقبلتهم مستشفيات اسطنبول التركية، يرى نموذجاً لشعب فلسطين ومعاناته. أصحاب الأطراف المبتورة، والأعين

* كلمة العودة: مجلة العودة - العدد التاسع - السنة الأولى - حزيران (يونيو) 2008

المفقوءة، ومن سيلازم فراشه بشلل نصفي طوال حياته. كل هؤلاء يمطرون زائرهم بمشاعر القوّة والعزّة والإصرار على استعادة حقوقهم. ويعرف ويعي من يلقاهم ويحادثهم ويسامرهم، سرّ بقاء القضيّة حيّة ناصعة، وكأن نكبة 1948 حدثت بالأمس. فإرادة الصمود التي يحملها هذا الشعب هي الأَدْوَم، وهؤلاء هم من قلبوا المعادلة رأساً على عقب، وجعلوا وزيرة الخارجية الأمريكية، التي تبدو متخوِّفة أيضاً على مستقبل هذا الكيان، تزور فلسطين ما يقرب من عشرين مرة خلال ولاية بوش الثانية وحدها. بهذا المعدل سيتعيّن على وزراء خارجية واشنطن أن يزوروا المنطقة ما يزيد على ثلاثمائة مرة، إذا صدقت نبوءة بوش بأن يبقى الاحتلال ستين سنة أخرى، وهو ما لا يمكن أن تحظى به أكبر الولايات الأمريكية المجاورة لواشنطن العاصمة. بقي أن يقرّ بوش بما يعيه وبما يعلن خلافه، بأنّ دعمه اللامحدود لهذ الدولة « الخداج» لن يجديها نفعاً، ولن يمنع استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه.

ما يؤلم أنّ عظم تضحيات الشعب الفلسطيني، ومدى نفاذية صموده وتأثيرها في المعادلة الإسرائيلية والأمريكية والدولية، لا يقابلها أداء وتفاعل سياسي من الرسمية الفلسطينية من جانب سلطة أوسلو، ولا حتى من جانب الرسمية العربية بالعموم. وباعتبار أنّ الرئيس محمود عباس قد حدّد خياره للممات، بأن لا بديل عن المفاوضات ولا إزعاج للسياسة الأمريكية في المنطقة، ولا وحدة وطنية بناء عليه، فلا أقلّ من بعض الدول العربية أن تنسجم مع البعد القومي للقضية، وتبادر إلى أن تتعامل مع الشعب الفلسطيني بما يستحق من تضحية. وليكن رفع الحصار عن قطاع غزة الردّ العملي على سياسة بوش وواشنطن، الداعمة بلا حدود للكيان الغاصب.

أوهن من بيت العنكبوت *

الـدلالات عديـدة علـى أنّ الدولة العبرية تعيش أزمة وجود بعد سـتين سـنة من الصـراع العربـي الصهيوني، وأنّ الأمور آيلـة فيها إلى زوال قريب. ومن الواضح أنّ حالة العداء لذلك السرطان المزروع في قلب العالم العربي والإسلامي لم يكن في أوجّه خلال العقود الستة التي خلت؛ كما هو في مثل هذه الأيام.

وكل المحـاولات التـي بُذلت لإفـراغ القضية من عناصر قوّتها لغرض تمكين هذه الدولة من البقاء قد فشلت.

ويأتـي تحجيـم القضية إلى الإطار الفلسـطيني الضيِّق، وإفقادها بُعدها العربي والإسلامي؛ من أبرز تلك المحاولات الفاشلة.

قُـدِّر لـي أن أشـارك عشـية الخامس عشـر من أيـار (مايو) الجاري، في أمسـية تلفزيونية امتدت ساعتين من الزمن، مع قناة «الرسالة» الفضائية، ذات التمويل السعودي، في دولة الكويت. وكانت استهلالاً لحلقات يومية تحمل العنوان «نحن أقـوى.. نحـن أبقـى»، تمتد شـهراً كاملاً إحياء للذكرى السـتين لنكبة فلسـطين. وقـدّم تلـك الحلقـة الدكتور طارق السـويدان من الكويت، وشـارك فيها الدكتور عصام البشـير من السـودان، والدكتور علي بادحدح من السـعودية. وتدخّل عبر الهاتف العديد من الشخصيات والأفراد رجالاً ونساء من المغرب وليبيا والأردن وأوروبـا. لقـد أجمـع فيهـا من أعـدّ وقدّم وشـارك؛ علـى أنّ التحدي مـع العدو الصهيونـي قائـم، والأمل بعودة الحق لأصحابه في أقوى حالاته. وفاضت قريحة الجميع بالتعبير عن ما يجيش بخواطرهم، ويؤمنون به تجاه فلسـطين وشـعبها. وقد لفت نظري تأكيد أخوة العروبة والإسلام بأنّ القضية الفلسطينية لا تخصّ الفلسطينيين وحدهم، وزاد الدكتور البشير بأنهم، أي الفلسطينيين، لا يحق لهم التنازل عن الأرض حتى إن أرادوا.

لـم يكـن ذلـك كل المشـهد في تلـك الرحلـة، والذي تعضـد القناعـة والإيمان بما تقـدم مـن أزمة الكيان الصهيوني. فقد اصطحبني أحد زملاء مقاعد الدراسـة المتوسـطة، في «مدرسـة الحريـري» الكائنـة في ضاحيـة حوَلّـي بمدينـة الكويت، لزيـارة الدكتـور ناصر الصانع. الذي اسـتقبلنا في بيته، للتشـاور في بعض هموم الشـعب الفلسـطيني. وبالرغـم مـن انشـغاله الشـديد في حملتـه الانتخابية قبل يومين من الاقتراع على عضوية مجلس الأمة، والذي عدّه المراقبون الأقوى منذ

* في الصميم: مجلة العودة - العدد التاسع - السنة الأولى - حزيران (يونيو) 2008

تأسيس الدولة، فلمست منه ما لفلسطين من مكانة في قلبه وعقله، وكيف أنه يتابع أدقّ التفاصيل في الساحة الفلسطينية.

وأتابع مع تلك الرحلة أيضاً وفي اليوم التالي، وأثناء الانطلاق لأداء صلاة الجمعة، مع زميل جامعي هذه المرة. إنه الأكاديمي الدكتور إبراهيم مهنا. حيث استوقفني، وأثناء تجاذب أطراف الحديث ملفتاً نظري إلى عبارة مطبوعة على سيارة أمريكية الصنع كبيرة الحجم حديثة الطراز، يبدو على صاحبها آثار نعمة الله عليه «إسرائيل أوهن من بيت العنكبوت». ولم يكتف صاحب السيارة بذلك، بل أضاف جملة باللغة الإنجليزية هي نصاً «No Normlization with Israel» أي، «لا تطبيع مع إسرائيل». يزيد من أهمية مبادرة صاحب السيارة، صغر حجم البلاد التي تنتشر فيها بعض قواعد الجيش الأمريكي وجنوده، والتي لا تُعتبر الكويت نشازاً لوجودها، بل تشاطرها في ذلك دول عربية عديدة في المنطقة القريبة والبعيدة، وكله في عداد المرفوض. حرصنا أن نسرع قليلاً لكي نرى سائق السيارة، فإذا به شاب في مقتبل العمر، معتدّ بنفسه، فأشرنا إليه بالتحية، فرد بسموّ خلق، وكأنه يعرف سبب استحقاقه لها!

وختام المشاهد خطيب جمعة ذلك اليوم، الذي خصّص حديثه للمصلين الذين ملؤوا المسجد وساحاته الداخلية والخارجية، لذكرى نكبة فلسطين، وما ألمّ بالأمة من ضياع تلك البقة الغالية. وعدّد واجبات المسلمين نحو القضية، وضرورة عدم التقاعس عن نصرتها والوقوف إلى جانب أهلها.

أعتقد أن كل أرجاء العالم العربي والإسلامي فيها من مئات الإشارت التي تُحاكي ما أسفلنا بذكره. ولا يحتاج كل ذي أفق، مهما كان محدوداً، أن يستخلص العبَر مما تقدّم، فأزمة هذا الكيان، واهي العرى، كما وصفته عبارة ذلك الشاب؛ هي أكبر من أن ينتشله منها الرئيس الأمريكي بوش بعبارات الدعم اللامحدود ووعود البقاء الحالمة على الخارطة عقوداً أخرى.

بل كان في الإمكان .. أبدع ممّا كان!*

هكـذا تتبـدّل الأمـور، وتأتـي الأحـداث لتبرهـن على أنّ المـآلات ليسـت دوماً ما تريده القوى العظمى، وأبرزها الولايات المتحدة، في إنفاذ مشيئتها على الشعوب المضطهدة، ومثالها الشعب الفلسطيني.

ومهما علا شأن الدولة العبرية وعظمت قدراتها، وهي صنيعة تلك القوى ورأس حربتهـا في المنطقـة، فللشـعوب كلمتها ولها خياراتها. فبشـيء مـن الإرادة ومزيد الصمـود والثبـات، رضخ الجميع للتعامل مع الواقع الجديد الذي فرضه الشـعب الفلسطيني في قطاع غزة خلال العام الماضي، وخلال انتخابات المجلس التشريعي من قبل.

أذعـن الاحتـلال ببسـاطة لمنطـق التهدئـة المتبادلة في غزة، مع عـدم ارتباط ذلك بإطلاق الجندي الأسير في القطاع. ومن المنتظر أن تتفكك حلقات الحصار تباعاً إثر ذلك، بينما لم تملك الإدارة الأمريكية سوى المصادقة على تلك الهدنة المؤقتة.

قـد لا تصمـد التهدئـة طويـلاً، كمـا هـو حـال العـدو الصهيونـي وديدنـه مع كل الاتفاقات السابقة مع الأطراف الفلسطينية، ولكنّ الذي يبقى ثابتاً هو أنّ هناك معطيات وإشـارات جديدة أوصلت إلى هذه التهدئة، تشـكل بحدِّ ذاتها سابقة في تاريخ الصراع على أرض فلسطين.

لا نتغنّـى هنـا بإنجاز بحجم تحرير فلسـطين، ولكنّنا لا نتجاهل بالمقابل الدلالات التي ينطوي عليها انصياع قيادة الاحتلال للتهدئة، ونزولها عن الشـجرة، بما في ذلك تناسيها لشروط «الرباعية» التي كانت مفروضة على «حماس» لقبول الأمر الواقع، وهي الاعتراف بالكيان الصهيوني ونبذ المقاومة وإقرار اتفاقات التسوية المنهارة. كل ذلك لم يُلتفَت له إسـرائيلياً ولا أمريكياً، على الأقل في هذه التهدئة، مـا يشـير إلـى حجـم الحاجة الإسـرائيلية للّـوذ من وطـأة المقاومة الفلسـطينية، ونجاعة أساليب المقاومين في إرباك العدو.

رغم كلّ ما قيل من صخب إعلامي، فإنّ الجبهة الداخلية الفلسطينية في قطاع غـزة كانت متماسـكة منـذ 14 حزيران (يونيو) 2007، واكتشـف الجميع أنّ غابة الأجهزة الأمنية كانت عبئاً على الشعب والمقاومة والقضية برمّتها. لقد انعكست وحـدةُ القـرار السياسـي والإداري، واسـتمرارُ المقاومة بكافة صورهـا وإظهارها الشراسـة المطلوبـة، علـى تحقيق إنجاز جديد في معادلة الصـراع بدا واضحاً في التوازنات التي قادت إلى التهدئة.

* كلمة العودة: مجلة العودة - العدد العاشر- السنة الأولى - تموز (يوليو) 2008

لقد تحقّق الجميع كذلك من أنّ الاقتتال الفلسطيني – الفلسطيني من أخطر ما يهدد القضية الفلسطينية. وبالمقابل، فإنّ احتواء حالة الفلتان الأمني التي استشرت طويلاً في قطاع غزة قد أضفى حالة من الارتياح والأمان داخل صفوف الشعب، ما انعكس إيجاباً على تحييد عامل ثبت أنه الأهم الذي كان يراهن عليه العدو في إنفاذ مخططاته، وخاصة أنّ الضغط الخارجي مهما عظم ليس بفعالية البلبلة الداخلية ولا بسطوتها.

الرسالة اليوم بالغة الدلالة، فأنّ يعيش مليون ونصف مليون فلسطيني في سجن كبير، وحصار بكل الألوان، ثم يتدبر هؤلاء أمرهم دون جرائم من أي نوع تذكر، ودون مظاهرات صاخبة تندد بـ«حكام غزة»، أو نداءات استغاثة من «جَورهم»، فإنّ هذا يستحق أن يدخل التاريخ بأحرف من نور، ويستدعي قراءات ومدارسات وتغطيات تكافئ ذلك كله.

اتضح جليّاً أنّ العدو الصهيوني رصد هذه الحالة جيداً، وأنه وعى مدى التفاف أبناء شعبنا الفلسطيني الغزّي حول خيار المقاومة، وأنّ خيار العدوان العسكري الشامل على القطاع الذي طالما لوّح به غير ذي نفع هذه المرّة. المأزق جاء في الواقع على الجبهة المقابلة، حيث تصاعدت الأزمات الداخلية الإسرائيلية وسلسلة الانتكاسات التي مُني بها الكيان، وخصوصاً في حقبة أولمرت السياسية المشبعة بمزيج من الإخفاقات الميدانية والفضائح المدوِّية.

لا شكّ أنّ صمود الشعب الفلسطيني رغم طول الحصار، ساعد على افتضاح بشاعة السياسة الدولية المنحازة في الصراع الدائر في فلسطين. وتبيّن أنّ القيم والمثل في دعم حقوق الإنسان والديموقراطية قد لا تكون أحياناً سوى شعارات زائفة. بهذا أصبح المتورِّطون في فرض الحصار واستدامته في حالة حرج، أصبحوا معها في أمسّ الحاجة للبحث عن مخرج من الوضع القائم. وهكذا أمكن تسجيل إنجاز فلسطيني، بالتفوق على تحالف دولي اجتمع على رقعة صغيرة من الأرض هي أكثر بقاع العالم اكتظاظاً بالسكان.

ما يعني شعبنا الفلسطيني الذي يسعى لانتزاع حقوقه، أنّ الذي جرى يؤكد أنّنا نحن من نملك خياراتنا. فبرغم ميزان القوى العسكري المختل لمصلحة العدو، إلاّ أنّ للشعب بدائله التي بإمكانها تحقيق اختراقات وتسجيل إنجازات تراكمية. يؤكد هذا مدى فشل التفاوض الماراثوني منذ مؤتمر مدريد (1991)، الذي أفرز اتفاقات أضاعت الحقوق وأوصلت القضية إلى أوضاع صعبة.

وبالتأكيد، كان بالإمكان طوال عقدين من الزمن أبدع ممّا كان.

عمارة غزة في تركيا! *

يسـتقبلونك ببشاشـة وجـه وترحاب منـذ أن تطأ قدماك العتبـة الأولى للعمارة. منتشرون في كل أرجائها، رغم أنّ الساعة قد قاربت منتصف تلك الليلة. يجلس أحدهـم بالقـرب مـن البوابة الرئيسـية مهاتفاً أهلـه الذين تركهـم خلفه. إحدى علامات فرحهم أنّ الهاتف قد رُكِّب حديثاً. والكلّ يستطيعون التواصل مع أحبّة خلفهم وراءه يلاقون مصير الحصار. هم عشرات الغزيين الذين ساقتهم الأقدار بعد معاناة إلى مستشفيات مدينة إسطنبول التركية، لكي تُجرى محاولات طبية لعلاج ما بقي من أجسامهم.

وقد رتّب أهل الخير على عجل منزلاً لمن انتفى سـبب وجوده في المستشـفى، ولو مؤقتاً.

عمارة سـكنية في منطقة شـعبية في إحدى ضواحي إسـطنبول، ترتفع في السماء بخمس طبقات. كل منها مقسّـم إلى شـقتين، بمعدل غرفتين للواحدة. يرقد في كل منها ثلاثة أبطال، أو ربما أخوات الرجال. فهناك جريحات أيضاً لهنّ شـقة خاصة.

لـكلّ منهـم حكايـة جرحـه الخاصـة. وتتنـوّع الإصابـات وعمقهـا الواضـح عند بعضهم إلى حد الذهول والصدمة لزائرهم. ويعكس كل ذلك بشاعة ذلك المحتل ووحشـيته، التي تضرب شـعباً أعزل ومحاصراً، بشـتى أنواع الأسـلحة. أجسـاد هزيلة تُحال إلى أشلاء، ومن كُتبت له أو لها البقاء يصعب عليه، بل يستحيل على بعضهم، إكمال باقي الحياة كغيرهم من البشر، وهو حال غزيِّي إسطنبول أيضاً.

هـل نبـدأ بقصـة مها أبـو الهطـل؟ فالحامـل في أشـهرها الأخيرة، التـي جاءها الصاروخ الأمريكي الإسـرائيلي وهي تنشـر ملابس أطفالها؛ كان معها أيضاً ابن أخي زوجها، ذو الأربعة عشر ربيعاً، فإذا بها تفقد ساقها، ويفقد الصبي ساقيه. وتعاني مها لاحقاً آلام المخاض في إسـطنبول. وصادف وجودنا اسـتدعاء سـيارة الإسعاف لكي تنقلها إلى المستشفى، في إحدى نوبات الألم المتكررة.

أم نتحدث عن محمد القهوجي وجهاد أبو زيادة؟ لقد فقدا بصريهما بشـكل تام أو جزئي، وغابت ذاكرة محمد مع بصره، بعد أن كانت حيّة بحفظ القرآن، وهو الـذي كان يتغنّـى بتلاوتـه إماماً للمصلين. أما عز الدين البنا، وأسـامة سـلامة، فسـيلازمان الفـراش بشـلل نصفـي. وأخيـراً حـرب صيـام، الـذي فقد سـاقه،

* في الصميم: مجلة العودة - العدد العاشر - السنة الأولى - تموز (يوليو) 2008

واستُشهد خمسة من الأبطال محاولين إنقاذه، فنجا.. وقضَوْا!

جمعتني تلك الزيارة، على غير موعد، مع إخوة من الصومال وتونس والعراق، شكّلنا سوياً وفداً لنزور الجرحى، بصحبة راعي المشروع الخيري لاستضافة الجرحى، الأخ تحسين متولي، رئيس الجمعية التركية للتضامن مع فلسطين، بالتعاون مع وقف الإغاثة الإنسانية. كنّا وقتها ممثلين عن «اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا»، الذي تمثل فلسطين شاغلاً له، ولا يتردّد عن نصرة أهلها صباح مساء، معبِّراً في ذلك عن التزام راسخ من جانب مسلمي أوروبا بدعم الحقوق الفلسطينية. وأتشرّف بأن أكون عضواً مراقباً دائماً في هذا الصرح. وبالعودة للوفد؛ فقد عبّرت الروح الجماعية التي سادت خلاله عن أنّ العالم العربي والإسلامي، بشعوبه وطاقاته ومؤسساته الأهلية، بإمكانه أن يقدِّم الكثير لأهل فلسطين، وأن يبدع في نصرتهم. وحال عمارة غزة في تركيا تمثل نموذجاً رائداً لما يمكن أن تحدثه وسائل الدعم من تغيير، ولو جزئياً، في المعادلة.

أكثر من هذا؛ فإنّ تواصل شعب فلسطين مع شعوب العالم العربي والإسلامي؛ يحقق معاني لا يمكن نقلها كما هي إلى أبناء الأمة، وتعريفهم بحقيقة ما يجرى في الداخل. سيتحقق الجميع من أنّ الاحتلال وجرائمه فوق الوصف، وأنّ التضحيات والخسائر فوق أن تُرصد من بعيد، إلا أن تُرى عن قرب. يكفى أنّ أربعتنا أجمعنا بعد انقضاء تلك الزيارة على أنها تجربة فريدة في العمر، فما كان من أعضاء الهيئة العمومية لاتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا؛ إلاّ أن زاروا أبطال غزة في اليوم التالي، في وفد عريض ضمّ عشرين قيادياً على مستوى القارة الأوروبية.

رفع الروح المعنوية المتبادلة بين الجرحى والزائرين في الوقت نفسه؛ هي حصيلة أكيدة لمثل هذه المشاريع الخيرية. وهي مجدية كذلك لفهم الكيفية التي صمد بها الشعب الفلسطيني طوال العقود الماضية، والوقوف على طبيعة جراحه ومشاعره وكيف يفكر، واستشراف المستقبل بأنّ مآلات هذا الصراع محسومة لأصحاب الحق، الذين يعضّون على ألم جراحهم، ويصمدون في وجه المحتل.

ولعلّ في إنجاب مها أبو الهطل لمولود سمّته « محمد الفاتح» ، ولزواج حرب صيام اللاحق لإصابته وإنجابه لطفل؛ لما يأتي بالدليل تلو الآخر على حيوية هذا الشعب، وقفزه على آلامه، مواصلاً مسيرة ستكلّل بإذن الله بالتحرير والعودة.

انتصاراتٌ لها ما بعدها.. في زمن الهزائم *

لا يُجانب الصواب كل من أراد أن يطلق على زماننا العربي، بل والإسـلامي، أنه زمن الهزائم والنكسات. فلا يمكن أن يدعي أحد أنّ احتلال فلسطين الذي أكمل سـتة عقـود مـن قبل عصابات الصهاينـة، بغير نصر للمشـروع الكولونيالي على أصحاب الأرض بالمعنى المباشر للربح والخسارة. ولحق العراق بأخته فلسطين، باحتـلال أمريكـي بطريقة أشـنع وأكثـر إيلاماً من حيث عدد الضحايا وخسـارة المخـزون الاسـتراتيجي للأمة العربية من ناحيـة القوة والعتاد لأكبر الجيوش في المنطقة، حيث استهدفته القوات الأمريكية وحليفاتها، وانهار وكأنّ شيئاً لم يكن. وقد لازم هذا الضياع جثوم أنظمة عربية اسـتمرأت الهزيمة ورضيت بإملاءات القـوى العظمـى، وعلـى رأسـها الولايات المتحـدة. ويطول الاسترسـال في تعداد مظاهر هذا الزمن وعلاماته من ناحية توصيف الهزيمة والانكسار.

وفي المقابل، فإنّ التاريخ سجّل قديماً وحديثاً دون استثناءات تذكر، بأنّ الأحوال لا تبقى على ما هي. فالأيام دُوَل، ولا بد لكل صاحب حق مثابر على استرجاعه، مسـلّح بإرادة وعزيمة تقوِّيان من صموده، من أن يصل إلى مبتغاه. وسـرعان ما تنقلـب أمامـه الهزيمـة إلـى نصـر، وإن طال الزمـن. وفي طريق اسـترجاع الحق الكامـل يتراكـم المجهود في اختراقات هنا وهناك، في عصور متتالية حتى يكتمل مشهد النصر.

ويبـرز الأسـرى الفلسـطينيون والعـرب الأبطـال في سـجون العدو، طـوال حقبة الاحتـلال، كأحـد أهـم الاختراقـات في زمـن العلـوّ الصهيوني. فهم من أسـباب بقاء القضية حيّة، وقد سـاهموا في اسـتمرار حركة العصيان الشـعبي والرفض لواقع الهزيمة والطغيان. بل ويُنسَب إليهم مسلسل عمليات المقاومة البطولية في مراحل عدة ودون انقطاع، أملاً في تحريرهم. وقد كان للحركة الأسيرة فاعليتها في دوام الشـعب الفلسـطيني والعربي في اسـتحضار عذابات المحتل، من خلال آلام الأسرى والأسيرات، القابعين والقابعات خلف قضبان السجون.

وجاء في هذا السـياق أسـر الجندي الصهيوني جلعاد شـاليط من قبل المقاومة الفلسـطينية، والاحتفـاظ بـه مـا يزيد على سـنتين لغايـة الآن واشـتراط خروج الأسـرى بأعـداد كبيـرة ثمناً لإطلاقه. ويـوازي هذا صفقة تبادل الأسـرى، التي نجحت المقاومة اللبنانية عبرها في تحرير الأسرى اللبنانيين وعلى رأسهم عميد

* كلمة العودة: مجلة العودة - العدد الحادي عشر- السنة الأولى - آب (أغسطس) 2008

الأسرى العرب سمير القنطار. هذان نموذجان كسرا معادلة لطالما أرادت قيادة الاحتلال فرضها، بأنها التي تحدد الشروط وتفرض الحقائق. فالمقاومة هي التي تضع الأجندة الآن، وبما يؤشر لتحوّل في معايير الصراع، يسُجّل لمصلحة مشروع الصمود والمقاومة العربية في زمن يفترض فيه الخنوع والاستسلام لجموع الشعب العربي.

إنّ ما أظهره عميد الأسرى العرب سمير القنطار من رباطة جاش أمام الكاميرات، بعد ثلاثين سنة من الأسر، لجدير بالتأمل. فكأنه يتمثّل في نفسه وبزهو مع تواضع الواثق، نموذجاً لشموخ الأحد عشر ألف أسير الذين يحمل نبضهم. وأرسل بذلك عشرات الرسائل في اتجاهات متعددة، بأنّ المشروع الصهيوني يحفر قبره بيده. فقد خرج القنطار شامخاً من ظلمة الأسر الذي يفترض أن يولّد استكانة وخنوعاً وانهياراً، خرج للدنيا مارداً مطوّقاً بالعزة والفخار، مؤذناً ببواكير النصر بإذن الله. وكأنه يقول للعدو: زمانك يقارب على الأفول. لا نبالغ إن قلنا إنّ تفاعل القنطار مع حدث التحرير قد ضاعف من حجم إنجاز التبادل نفسه، ويحق لنا أن نعدّه نصراً مؤزراً بهذا المعنى.

يبقى أنّ مثل هذه الانتصارات تكشف تفاقم الدور السلبي للرسمية العربية، التي أطالت من عمر المشروع الصهيوني، حتى لو ادعت غير ذلك مع عدم وضعها كلّها في سلة واحدة. وبالتالي هي ساهمت في ترسيخ مرحلة الهزيمة. والأحرى بالرسمية العربية وهي ترقب هذه الأحداث، أن تبدأ بإعادة حساباتها لمصلحة تصليب عودها أمام مشروع هزيل، لا يحتاج منها إلى مجهود خارق لكي تعدِّل بعضاً من الموازين إزاءه.

ما يعنينا كشعب فلسطيني ومعنا تيار المقاومة في جسم الأمة العربية والإسلامية، ونحن في طريقنا لاستعادة حقوقنا كاملة غير منقوصة وعلى رأسها حق عودة اللاجئين إلى ديارهم، بأننا قد حُزنا كرامة أن نصل لبداية الزمان المنتظر لاستعادة هذه الحقوق. فحريّ بكل منّا أن يجد له دوراً إيجابياً في تكثير حالات التصدّع في جسم مشروع الاحتلال، ليحوز شرف دخول التاريخ في صف الظافرين الذين قلبوا الهزيمة إلى نصر.

قناة «الجزيرة».. إشادة لا بدّ منها *

اتسعت دائرة الإعلام العربي بفضائه العالمي خلال العقدين الماضيين كمّاً ونوعاً، وتعـدّدت مشـاربه وأهدافـه، وازدادت قنواته، مع تفاعل واضح من مشـاهدي كل هـذا الكـم الهائل من القنوات التي قاربت الأربعمائة. ويبقى أن الأغلبية العظمى للشـعب العربـي من المحيـط إلى الخليج، تُجمـع على ريادة «الجزيـرة» في تصدّر قائمة الأكثر جذباً للمشاهدين. وأجد أن الأسباب ليست قليلة لتتبوّأ مكانة كهذه.

مـن أبـرز ما يمكن أن يُسـجّل لـ«الجزيرة» من إنجاز؛ نجاحها في إشـعار المواطن العربي حيثما حلّ، بأنها تلامس قضاياه وهمومه الشخصية، مع كل التحفظات التي يمكن تسجيلها. لقد ساعدتها على ذلك المهنيّة العالية مع التقنيات المتطوِّرة، ما حسم المنافسة باكراً حتى أضحت خارج دائرة السباق لناحية صعوبة اللحاق بهـا. أدهشـني ذات مـرة حضـور «الجزيـرة» علـى كل شاشـات التلفـاز في قاعة «الترانزيت» في مطار إحدى العواصم العربية، التي ترعى قناة أُنشـئت لمنافسـة «الجزيرة» ذاتها.

لا ريـب في أن الاهتمـام بقضايا الأمة، وقضية فلسـطين في مركزها؛ قد سـاهم بفعاليـة في أن تملـك «الجزيـرة» القلوب والعقـول في رقعة ممتدة من العالم ترنو لتمكـين الحقـوق وسـيادة العدالة في عالمنـا الذي يعاني اختلالات جسـيمة، وفي صدارة ذلك أن ينتهى الاحتلال الذي يجثم على أوطاننا. وهنا يحضر أداء القناة المتميِّـز في تغطيـة مـا يتعلـق باحتلال فلسـطين والعراق، ما سـاعد في جعل همّ القضيتين حاضراً في ضمير الأمة.

لا يمكـن أن ينكـر أي فلسـطيني مـا للإعلام عموماً ولقنـاة «الجزيرة» على وجه الخصوص من أثر في سـياق حضور القضية المركزية للأمة ومؤشـرات التفاعل معها.. ولم يقف ذلك عند حدود نقل الخبر المجرّد، على ضرورته؛ بل وصل إلى درجة التنوّع والإبداع في طرق الموضوعات. جاء المثال الجليّ على ذلك في إحياء الذكرى الستينية لنكبة فلسطين على امتداد عام 2008، واختيارها العنوان البليغ «حق يأبى النسيان»، وبأسلوب لا يمكن إلا أن يورث القناة الاحترام والتقدير من كل فلسطيني وعربي ومناصر للعدالة. لقد لمس الفلسطينيون تأثير هذه الحملة الإعلاميـة في إحيـاء الذاكرة والحفاظ على حق العودة، وهذا ما دفع مؤسسـات بالمجتمع المدني إلى تكريم القناة، في شخوص طواقمها في غير مناسبة.

---

* في الصميم: مجلة العودة - العدد الحادي عشر - السنة الأولى - آب (أغسطس) 2008

لـم يقتصـر الجهد فـوق الجغرافيا العربية، بل انتقل حيث وُجد الخبر أو ما يهمّ العالم العربي في مختلف أنحاء البسـيطة. وهنا نذكر تجربة فلسـطينيي أوروبا مع قناة «الجزيرة». فقد كانت القناة وطواقمها المهنية حاضرة في رصد فعاليات المؤتمرات السنوية الستة في أرجاء القارة، ابتداءً من مؤتمر لندن 2003، وصولاً إلى مؤتمر كوبنهاغن 2008.

لقد واكبت «الجزيرة» هذه النجاحات التي مثلتها فعاليات ذات وزن مركزي ضمن تفاعلات القضية الفلسطينية، أضحت حدثاً مهماً في «الروزنامة» الوطنية. وقد وصل الموضوعُ ذروتَه في مؤتمر فلسـطينيي أوروبا السـادس، الذي أحيا سـتينيّة النكبة في الثالث من أيار (مايو) الماضي. فكان أن شـاهد كلّ من يتابع «الجزيرة مباشر» أحداث المؤتمر بجلستي الافتتاح والختام.

وقد انتقل الإعلامي البارع غسان بن جدّو، بحواره المفتوح من مؤتمر كوبنهاغن، إلـى أفـق مفتـوح على امتداد عالمـي، عندما نقل النبضَ الفلسـطيني الدافئ من أقاصـي الأرض، وجعـل المتطلعـين إلـى العـودة علـى تمـاس مع مدنهـم وقراهم المغتصبة، ومع شتات شعبهم ومكوِّنات أمتهم.

هـذه المواكبـة لفعاليـات ذات وزن، حتـى ولـو كانـت في أقاصـي الأرض؛ جديـرة بالتقدير، وبأن يلمس الشعب الفلسطيني على أرضه أنه ليس وحده في الميدان.

يعكـس ذلـك مـا للإعـلام من دور في تسـليط الضـوء على الأحـداث المهمة. ولا شكّ في أن ذلك يرفع من عزيمة الناشطين في حقل العمل العام لأجل فلسطين، ومعهـم جماهيـر عريضـة تلمـس بالصـوت والصـورة إمكانية أن تظهـر الأهمية القصوى لمجهوداتها، وأن تلقى الأصداء الملائمة لإسـهاماتها. ولعلّ ذلك يجسِّـد في الوقـت نفسـه شـمولية القضيـة، وتشـابك معادلـة الصـراع العـادل من أجل استعادة الحقوق.

غنـيّ عـن القول أن التأثير في المعادلة السياسـية لا يقتصر على سـاحة الصراع في فلسـطين، بمحدوديـة رقعتهـا الجغرافيـة، بـل يشـمل مكوِّنات متعـددة، منها مـا ترصـده عدسـة الكاميرا عبـر العالم، وما يُكتَـب ويُقال ويُرسَـم أيضاً. فهذا كلـه يُسـهم في إظهـار أبعاد كان يصعب حضورها، ولهـا تأثير كنقاط قوة لصالح الشعب الفلسطيني في موازنة عسيرة مفروضة عليه. يدفع هذا إلى إعادة النظر في تعريف المصطلح السياسي والإعلامي «قلب الحدث»، لناحية النظرة الأشمل للموضوع، باستدعاء مجهودات دؤوبة ولاعبين لطالما كانوا مغيّبين.

يبقـى أن نقـول إن «الجزيـرة» لـم تعـد مجـرّد قناة، بل هـي تجسِّـد حالـةً وتَبعث ظاهرةً، ما دامت قد مهّدت طريقاً وعرة لمن سلك السبل من بعدها. وبهذا؛ فلا ينسـينا ما سـجّلناه في حق «الجزيرة» وطاقمها الدؤوب، من جهود كبرى ونوعية بذلتها قنوات أخرى عربية رائدة، وإعلاميون قاموا بأداء رائع في خدمة القضايا العادلة؛ وخصوصاً قضية فلسـطين. قنوات عدّة تسـتحق أن تُذكر هنا، من بين الزحـام، كـ«المنـار» و«الأقصى» و«الحوار» و«الرسـالة» و«اقرأ» و«المجد»، وغيرها من القنوات المتحدثة بالضاد وبسواها أيضاً.

سياسة «أُمّ الدنيا» مع «أُمّ القضايا».. كفى!*

يتعامل الشعب الفلسطيني، بمختلف ألوانه السياسية الحزبية وعلى الصعيد الشعبي أيضاً، بحساسيّة مفرطة مع مصر العروبة بشقّها الرسمي لناحية عدم إغضابها أو حتى إزعاجها. وينقسم الشعب، برأينا، في موقفه إلى وجهتي نظر إحداهما مبدئية وأخرى مصلحيّة، والنتيجة مع كلتيهما بالنسبة إلى مصر واحدة. فالشعب الفلسطيني يعي ما تمثل مصر الدولة والشعب من عمق استراتيجي للقضية الفلسطينية في مختلف مراحل الصراع العربي- الصهيوني، دون استثناء العهد الملكي ما قبل النكبة وبُعيد وُقوعها.

ثم إنّ الروابط بين مصر وفلسطين وشيجة، ولا يستطيع كائن من كان أن يضعفها. وهي تسمو فوق الأشخاص والأزمان. فصِلة الجوار والقومية والدين، وتلحق بها المصاهرة، تستعصي على الطمس. ومع الإمكانات النوعية لمصر من الناحية السياسية والديموغرافية والجغرافية والثقافية والحضارية وغيرها، أضحت أملاً لكل فلسطيني توّاق للحرية والانعتاق من الاحتلال في أن تقف في وجه الطغيان الصهيوني. وحتى اتفاق كامب ديفيد لم يغيِّر في النظرة الاستراتيجية للفلسطينيين تجاه مصر، كيف لا والكيان الصهيوني نفسه مدرك لوزن مصر على كل الأصعدة، وهو الذي طالما عمل جاهداً لتحييدها أو طمع ربما في ما هو أبعد.

نسجِّل هذا، ونحن نرى، ومعنا كل عربي ومسلم غيور، شعب فلسطين وخصوصاً في غزة، يُعامَل من قبل الحكومة المصرية بما لا يليق بالدور الريادي والأبوي لمصر في العالمين العربي والإسلامي. إنّ سلسلة إجراءات الحكومة المصرية تجاه الشعب الفلسطيني خلال السنين الماضية، وآخرها المساهمة الفاعلة في فرض الحصار على القطاع وتعطيل مناحي الحياة، إنما تدخل في دائرة عدم الاتزان في معاملة أخوة الدم. نعي أنّ قرار الحصار على قطاع غزة عالميّ وبضغط إسرائيلي- أمريكي. ولكن يؤسفنا أنّ التنفيذ من خلال معبر رفح هو مصري حكومي مائة في المائة. ومن المؤسف إلى حد الشعور بالأسى، أن يسجِّل التاريخ سنتين مهمّتين منه، رعى فيها جنود مصر تنفيذ سياسة حكومتهم التي ينتج منها تجويع إخوانهم الفلسطينيين في قطاع غزة.

أمّا الحجج غير المعلنة للحكومة المصرية من تخوّفها من التيار الإسلامي

---

* كلمة العودة: مجلة العودة - العدد الثاني عشر - السنة الأولى - أيلول (سبتمبر) 2008

الفلسطيني، والمعني هنا حركة حماس التي تحكم قطاع غزة، وانعكاسات ذلك على الداخل المصري لما للتيار الإسلامي من حضور قويّ في مصر، فنعتقد بغير دقتها أو صحتها. نحن هنا لا ندافع عن حزب فلسطيني، بل عن خيار الشعب الفلسطيني الذي انحاز في انتخابات حرة ونزيهة إلى هذا التيار. فالحصار والعزل هنا يمسّان إرادة الشعب الفلسطيني برمّته، ويبعث بحزمة من الرسائل في الاتجاه الخاطئ تماماً.

وبشيء من التفصيل في التعامل مع هذه النظرة، يتضح أنه قد ثبت جليّاً أنّ حركة حماس يمكن تصوّرها حزباً سياسياً بخلفية أيديولوجية، بمعنى أنّ المصالح تحكم سياستها شأنها شأن الأحزاب السياسية الفاعلة في العالم. ومن هنا جاءت سلسلة الخطوات التي أدّت إلى دخولها الانتخابات التشريعية وقبلها البلديات. ونشير هنا إلى العلاقة السورية مع التيار الإسلامي الفلسطيني وحالة التواصل المتقدمة، بالرغم من القطيعة الكاملة مع بعض قطاعات التيار الإسلامي السوري. لا نظن أنّ الإخوة في مصر في معزل عن هذه الأمثلة، وبالتالي فإن من الملموس أنّ هناك حرصاً تاماً من جانب الفلسطينيين على الابتعاد عن الشأن الداخلي المصري، وتحاشي خلط «الحابل بالنابل».

لعلّنا نذكر هنا أنّ المطلوب من مصر الحكومة ليس فقط رفع الحصار عن قطاع غزة. فنحن نحتاج إلى مراجعة شاملة للتعامل مع الشعب الفلسطيني. فسياسة التضييق ليست جديدة، وحمَلة الوثائق المصرية من أبناء الشعب الفلسطيني يعانون حقاً. وسياسة خفر الناس من مطار القاهرة إلى معبر رفح، وعدم مراعاة الحدود المقبولة للتعامل الإنساني، لم تعد تليق بمصر الكبرياء.

يبقى أن نقول، إنّ من أبجديات السياسة تقبّل السياسيين لتغيّر موازين القوى. وتبدّل الأحوال في الدول والمناطق. والحكمة تقتضي عدم الاصطدام مع إرادة الشعوب وخياراتها. والشعب الفلسطيني قال كلمته بشكل لا يمكن أن يكون عارضاً أو مجرد تعبير عن تأثر سطحي. ومن أراد التعامل مع القضية الفلسطينية فعليه أن لا يبتعد عن شعبها، لأنّ التجربة أثبتت أنّ القضية الفلسطينية استثناء في كثير من جوانبها، وحالات الشبه لا تنطبق بالمطلق على مناطق أخرى. إنها بالفعل «أم القضايا»، كما هي على الدوام مصر في الميراث الشعبي المصري والعربي أحياناً «أم الدنيا».

للمسيري فضل *

أتشـرف بـأن أكـون من الذين طالما تعلّمـوا جديداً في لقاءاتهم معـه. معرفتي به ترجع إلى الأيام الأولى لتأسيس مركز العودة الفلسطيني في لندن. استضفناه في شـهر تموز (يوليو) من عام 1996، لكي يحاضر عن عقلية الترانسـفير في الفكر الصهيونـي. هـو صاحب رؤى متميزة ومعمّقة ومدعومـة بالمعلومات والدلائل في التعاطـي مع الوجود اليهودي والصهيوني في فلسـطين؛ بـل وحركته عبر التاريخ في العالم. ساهم بفعالية في وضع أسس تعاملنا مع قضية اللاجئين وحق العودة في الغرب الأوروبي.

نتحـدّث هنـا بحـزن عن فراق فقيد مصر والشـعب الفلسـطيني والأمـة العربية والإسـلامية، الدكتـور المرحـوم عبد الوهاب المسـيري. برحيله خسـرت القضية الفلسـطينية الكثيـر بتوقفه عن العطاء. ولعلّ العـزاء هو تركه إرثاً يمكن اعتباره حضارياً وحيوياً سـيكون نبراسـاً للأجيـال القادمة، كمـا كان منهلاً للسـابقين الذين عايشـوا الدكتور ونحن منهم. فالشـعب الفلسـطيني يعدّه في الصف الأول في معركـة التحريـر الشـاملة الذي تجتمـع فيه المقاومة والفكـر والثقافة لتكتمل مختلف مناحي الصراع.

وهو أيضاً فقيد مركز العودة، الذي واكب مسيرته عضواً في هيئته الاستشارية. ولـم يدّخـر جهداً ولا وقتاً في تصويب مسـيرته ومدِّ يد العون بكل الوسـائل لكي تبقى قضية اللاجئين حيّة عبر الأنشطة والفعاليات التي كانت وما زالت تُقام.

يرجـع الفضـل للدكتور عبد الوهاب في لفت نظرنا إلـى الأهمية القصوى لطرح موضـوع «قانـون العـودة الإسـرائيلي» وأثره علـى الصراع في فلسـطين، وحيوية ذلـك في الدفـاع عـن حق العودة، وأنٍ من الضروري تسـليط الضوء على الجانب العنصري لهذا الكيان. كان يقول دوماً: لا يمكن أن نُرجع اللاجئين الفلسطينيين؛ وأفواج اليهود تتدفق إلى فلسطين. وهذه وجهة نظر استراتيجية هجومية ذكية؛ بدل الانكفاء إلى موقع الدفاع السلبي.

وقد قعّد الدكتور عبد الوهاب لرؤية سياسـية في التعامل الفلسـطيني مع الحلّ الشامل خلال محاورة السياسيين الغربيين؛ من قبيل الدفع باتجاه إلغاء «قانون العـودة الإسـرائيلي» وتطبيـق «حـق العـودة الفلسـطيني»، كفاتحـة لإنهـاء حالة الاحتـلال. نتـج من هذه النقاشـات مؤتمر دولي عن «قانون العودة الإسـرائيلي»

* في الصميم: مجلة العودة - العدد الثاني عشر - السنة الأولى - أيلول (سبتمبر) 2008

أقامـه مركـز العـودة في نيسـان (أبريـل) من عـام 2002 في جامعـة لندن، تحت رعاية الأمين العام لجامعة الدول العربية، وصدرت أوراقه الست عشرة في كتاب باللغتين العربية والإنجليزية، وللمسيري إسهامه الواضح فيه.

عايـش المرحـوم مـع القائمـين علـى مركز العـودة فكرة إنشـاء متحف فلسـطين بلندن. كان مفعماً بالفكرة، ولاحقاً محتضناً للمشروع ومتابعاً له. لقد شارك في الجلسات الأولى للتقعيد للأهداف والرؤية المنشودة لمشروع المتحف.

التقيتـه مـرة في إحـدى زياراته للندن مصطحباً عقيلتـه الدكتورة هدى وحفيده، وشـاورته في حاجتنـا إلـى معمـاريّ يجمـع في خبرته الشـرق مع الغـرب وعارفاً بقضيتنـا الفلسـطينية ببعدهـا العربـي والإسـلامي. فأشـار علـيّ بالبرفيسـور المعماري ابن مصر؛ عبد الحليم إبراهيم.

وكانـت نِعـمَ المشـورة. فخلال ثلاثة أيام طار إلينا البرفيسـور إبراهيم وجلس في لندن بمعيّة المسيري جلسات عمل مكثفة مقرونة بزيارات لمقرّ المشروع في وسط لندن. ووضع رؤية معمارية تم اعتمادها، تحوّلت الآن إلى واقع مشـهود في قلب العاصمـة البريطانيـة. وكما كان المسـيري زاهداً في الدنيـا ومتاعها ولم يتقاضَ قرشاً واحداً طوال سني تطوّعه معنا، كذلك كان صاحبه البرفيسور عبد الحليم إبراهيـم الـذي أعطـى خلاصـة فكـره، كمـا أخبرني، وهـو الحائز جائـزة الآغا خـان في الفـن الإسـلامي؛ دون النظـر إلى أجر مادي. عرفت ما تعني فلسـطين وخدمتهـا للأصدقـاء؛ حين أخبرني المسـيري أثناء تلك الزيـارة التي جاءت على جناح السرعة، أنه يحتاج إلى أسبوعين لكي يرتب لعشاء مع صاحبه إبراهيم في القاهرة، من فرط انشغال الأخير.

كثيـرة هـي الميـزات التـي كان يتحلـى بهـا الدكتور عبـد الوهاب المسـيري. ولعلّ أوضحهـا تواضعـه الـذي في مـا نعتقـد أورثه منـازل العلمـاء. وقبل ذلـك وبعده حـبّ الجميـع واحترامهـم. يكفي أنّ جنازته شـارك فيها الأضـداد، فقد جمعت الإسـلاميين واليسـاريين، وممثلي الحكومة بمسـتوى رفيع وجموع الناس. نسأل اللّه لك الرحمة والغفران.. أيها الفقيد المعلّم.

إلى الرئيس عباس: من لا يستطيع.. لا يحقّ له التنازل *

بدا أنّ موقف الرئيس عباس من حلّ قضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة غير قابل للتأويل، لناحية تفهّمه الكامل للموقف الإسرائيلي من عدم عودة كل اللاجئين «خشية انهيار دولة إسرائيل»، وعدم استطاعته المطالبة بهذا. وهو يطالب باعتراف إسرائيلي بخلق مشكلة اللاجئين، وأنّ المسألة تنحصر في العدد الذي يمكن أن تقبل به الدولة العبرية. وأنّ الدولة الفلسطينية المنتظرة ستساهم في « حل مشكلة جوازات السفر» ، وفي ذلك إسقاط لحالة اللجوء، بمعنى أنّ اللاجئ الفلسطيني مُنتم إلى دولة. ومن الواضح أنّ الخيار الثالث بالتعويض وإعادة التوطين والانتماء لدولة أخرى، والحصول على جنسيتها، كل هذا مطروح وبقوة.

كما يحاول الرئيس الفلسطيني أيضاً، حسب وكالات الأنباء، إقناع الأردن بتوطين اللاجئين الفلسطينيين الذين لجأوا إلى أراضيه، باعتبار أنّ العدد الأكبر من اللاجئين يعيش في الأردن. كل هذه المضامين جاءت على لسان الرئيس أو نقلاً عنه في أقل من عشرين يوماً من الشهر الماضي، وعبر وسائل إعلامية متنوعة، منها ما هو مرئي كلقائه مع إحدى القنوات العربية أثناء زيارته الأخيرة إلى بيروت. ذلك يعني أنّ الموضوع لم يَعُد سرّاً، أو يستدعي التستر من قبل السيد عباس، وإنما يستدعي الوقوف والمساءلة.

من الغريب حقاً أنّ هذا كلّه يأتي في الوقت الذي تموج فيه الساحة السياسية الفلسطينية بحال احتقان وتوتر، ناجم عن انقسام سياسي وجغرافي لا يبشّر بخير في المستقبل القريب. ولا يمكن بحال لأيٍّ غيور من الشعب الفلسطيني، حريص على مصالح شعبه، وتوّاق للانعتاق من ربقة المحتل، إلاّ ويعمل جاهداً لكي نخرج من هذا الاحتراب الداخلي، والتجاذب الذي طال عليه الأمد. ينبغي الخروج لكي نواجه المحتل، متّحدين على قاعدة الثوابت الوطنية والتمسك بالحقوق الكاملة.

لا يملك الرئيس عباس الشرعية ولا التخويل لكي يمضي في سلسلة مفاوضات عبثية يصّر على الإمعان فيها بدون حساب. هو في الواقع ليس لديه التفويض، لا الكامل ولا الجزئي، بأن يتفوّه بتلك التصريحات، وأن يقول عن الشعب وحقوقه الأساسية ما لا يرى أيّ فلسطيني.

* كلمة العودة: مجلة العودة - العدد الثالث عشر - السنة الثانية - تشرين الأول (أكتوبر) 2008

فـإذا كان حـال السـيد عباس بهذا الشـكل من الإمعـان في التفريط في الحقوق، وهو غير حائز التفويض؛ فماذا كان يمكن أن يكون عليه الحال لو حاز شـرعية «التشـريعي» مـع وجـوده في الرئاسـة. واضـح أنّ الشـعب الفلسـطيني قـد حدّد خياراته، وقال كلمته في النهج التفاوضي. والسـؤال هنا: لماذا الإمعان في السـير في هـذا الخـطّ مـن قبل المفاوضـين، إلاّ إذا كان الإملاء الخارجـي يقضي بهذا، ونحن هنا لا نتجنّى على أحد.

سيبقى السيد عباس على منواله، هو ومن معه، إلاّ إذا وقف الشعب الفلسطيني عبر سلسلة إجراءات جادّة تشعر الجميع بأنّ هذا المنهاج مرفوض. ومن المؤكد أنّ أي اتفاق يمكن أن يتمخض عنه هذا الماراثون التفاوضي لا يُلزم أحداً من الشعب الفلسـطيني، ولا يـوازي أيَّ ثمـن مهما قلّ. مطلوب مـن كل الفصائل والفعاليات المدنية والشخصيات الوازنة في الساحة الفلسطينية، أن توحِّد الجهود لكي يعلم الجميع أنه لا سـبيل إلاّ بعودة كل الحقوق للشـعب الفلسطيني، وعلى رأسها حق عودة اللاجئين الفلسطينيين.

فتحي التونسي.. يروي! *

«لم أفعل شيئاً غير اعتيادي، لكننا للأسف، في زمان أضحت فيه تأدية الواجب بطولة، وتستدعي الثناء». كان هذا هو فحوى ردّ السيد فتحي الجوادي، على الترحيب الحارّ الذي قابلناه فيه لحظة دخوله مكتب مركز العودة في لندن زائراً. كان ذلك تعليقاً منه على كيلنا المديح الشديد له على مشاركته في رحلة كسر الحصار البحرية الأولى الشهيرة، التي نجحت في أن تصل إلى شواطئ القطاع في الثالث والعشرين من شهر آب (أغسطس) الماضي، وعلى متنها أربع وأربعون شخصية من جنسيات مختلفة، موزّعون على سفينتين.

يفخر فتحي التونسي بالإنجاز التاريخي. فهو مفعم بحبٍّ فلسطين، ولا يكاد يصدق حتى بعد رجوعه أنه ورفقاءه من مناصري الحق والعدل ورفع الظلم عن المقهورين قد فعلوها. كم هو متيّم بكرم ضيافة أهل غزة وصبرهم وقفزهم على الآلام رغم الحصار. هو مغمور بسعادة واضحة وهو يلوِّح بيده بجواز السفر الفلسطيني الذي منحه إياه ومن معه السيد إسماعيل هنية رئيس الوزراء الفلسطيني. يبهر محدثه بتواضع لافت مقرون بطبيعة خجولة وابتسامة لا تفارق محيّاه.

اندهش ممّا رأى من نظافة شوارع غزة مع وجود الحصار الخانق. ولاحظ وأصحابه الأمن المستتب، الذي يجعل الناس يتحركون بحرية مطلقة. وتحدث عن نموذج رائع للتكافل الاجتماعي يستحقّ التسجيل، ترك أثره في انعدام وجود متسوِّلين في شوارع غزة. وكل ذلك مختلط بمعنويات عالية لكلٍّ من قابلهم خلال خمسة أيام قضاها في السجن الكبير. الغزيّون من وجهة نظره يحبّون الحياة حال غيرهم من الشعوب، وقد روى مشاعر الفتى سائد ابن الستة عشر ربيعاً، الفاقد لإحدى ساقيه، والمصاحب للوفد في طريق العودة للعلاج، والذي عبّر عن رغبته في لعب الكرة من جديد.

الرحلة مستقلّة منذ فكرتها الأولى. جاءت من شخصية أمريكية. استمر الإعداد قرابة سنتين. جُمعت أموالها على مدار أشهر. كان لا بد من شراء السفينتين، فهما الآن مملوكتان لمجموعة « غزة حرّة» ، ذلك لصعوبة استئجار سفن نظراً لخوف أصحابها أو تردّدهم من تدميرها من قبل البحرية الحربية الإسرائيلية. ثمنهما يقرب من ربع مليون دولار. عملوا دون كلل ولا ملل لإنجاح الرحلة

* في الصميم: مجلة العودة - العدد الثالث عشر - السنة الثانية - تشرين الأول (أكتوبر) 2008

التاريخية. شخصيات محترمة وذات وزن؛ تركت أعمالها وتفرغت رغم علمها بأنّ الرحلة قد تطول.

كثيرة هي العوامل المثبطة والمخذّلة التي كان أيّ منها كفيلاً بعدم المضي في الرحلة. أغربها وأصعبها؛ عدم تعاون سفارتي فلسطين في اليونان وقبرص مع مناصري فلسطين من الغربيين. حدث ذلك بالرغم من مبادرة هؤلاء بالاتصال ومحاولة التواصل مع السفيرين. وانسجم موقف المحسوبين على «سلطة رام الله» في غزة مع السفارتين. وكأنّ المناصرين يقترفون إثماً أو يرتكبون جريمة في محاولة كسر الحصار. وطالما وصلت تحذيرات بطرق مختلفة بعدم الاتصال مع «الحكومة الحمساوية»، حتى لا تُحسب الرحلة عليها أو أن يوصموا بـ«الإرهاب».

فعل الإسرائيليون المستحيل لإرهابهم وتخويفهم، بل وتهديدهم بشكل مباشر وغير مباشر. رسائل عبر الجوالات: «نتمنى أنكم تجيدون السباحة». رسالة أخرى لزوج متضامنة: «ودّع زوجتك»، وثالثة عبر القبارصة بأنّ مناورة بحرية إسرائيلية أمريكية تركية بالذخيرة الحيّة تجري يوم إبحار السفينتين. ثم جاء قطع الاتصالات عن كل هواتف الجوال المحمولة مع المتضامنين. لم يكن الأمر سهلاً، خاصة قبل ساعات من وصولهم لغزة. فالكلّ دون استثناء أصابهم إعياء شديد. لم يَبقَ منهم أحد إلاّ تقيّأ. أما شعور الغرق والموت الوشيك فكان حاضراً.

عاشوا حالة تضامن وتعاضد وتلاحم نادرة. اتخذوا قراراً بعدم الإبحار إلاّ بقرار جماعي، وأن لا يُجبَر أحد أو يرغَم على المضيّ. وكانت اللحظة الحاسمة في المضيّ من عدمه، وحينها عبّر كلّ عن موقفه، وكان لزاماً أن يتحدث الجميع. فتعاهدوا على المضيّ وعدم الرجوع. وتمسكوا بالإبحار في اتجاه واحد، رغم أنّ سيناريو الوصول كان الأقلّ حظاً في سلّم التوقعات مع استحضار تهديدات ضرب السفينتين في عرض البحر وإغراقهما بمن عليهما. فاضت دموع غزيرة وهم يعبِّرون عن مشاعرهم. كل ذلك القلق والترقّب والتعب والإعياء زال في اللحظة الأولى لصعود أول غزيّ على متن السفينة الأولى، التي وصلت إلى الشاطئ المحاصَر.

مواقف لا تُنسَى لأناس ودول كان لهم دورٌ متميّز في إسناد الرحلة. موقف حكومتَي قبرص واليونان اللتين رفضتا كل الضغوط لثني المتضامنين عن الإبحار. والتغطية الإعلامية المتميزة في الدولتين والمتعاطفة مع الرحلة. بل السهر اليومي على أمن السفينتين من قبل حكومة قبرص. لقد بلغ الأمر حدّ

الغوص اليومي تحت السفينتين لئلا تُلغّما، فالكلّ يستحضر ما جرى لـ«سفينة العودة» من تفجير قبل عقدين من الزمن. وأخيراً جاء موقف السيدة الفلسطينية نورا الشوا، التي رعت وجود المناصرين في قبرص على حسابها وفي بيتها طوال وجودهم، حتى أنهم رأوها تستحق موقع «السفير»، عوضاً عمّن تنكّر لحق تمثيل فلسطين.

لم تنتهِ حكاية تضامنهم بالوصول إلى شواطئ فلسطين. بل كانت البداية في تحويل الفعل إلى مؤسسة دولية لرفع الحصار والتضامن مع غزة. مؤسسة قائمة على علاقة وجدانية تولّدت بينهم كبشر عاشوا تجربة العمر. علاقة مستمدّة الروح من رد الفعل المحلي لأهل غزة وفلسطين في رفع معنوياتهم، وكذلك من حال استنهاض التضامن الإقليمي والدولي مع المظلومين في غزة. إنه التضامن الذي اتخذ من هذه الرحلة نموذجاً يُحتذى. هي روح بدأت تتحرك بفعل مماثل، تجسد في شراكة بين الحملة الأوروبية لرفع الحصار، وحملة «غزة حرة»، ودخل حيِّز التنفيذ الفوري في الرحلة الثانية.

لحظات تاريخية.. الحاجة إلى حوار فلسطيني كفيلة بإنعاشه *

مع اختلاف دواعي رسم السياسات لكل الفاعلين والمؤثرين في مجريات الأحداث في الساحة الفلسطينية، يجد الجميع بالعموم أنفسهم في لحظة تاريخية. إنها لحظة بحاجة، قد تكون عند بعضهم ماسّة، إلى حوار فلسطيني يستمر وبسرعة، إلى أن يصل إلى وفاق أو توافق يغيّر من المشهد الفلسطيني العام، لكي يخرج الجميع، كل على مقاسه، من أزمته العامة والخاصة. وفي مرة نادرة، يكون المستفيد الأول من هذا الاتفاق، إذا أُبرم حقاً، الشعب الفلسطيني الذي دائماً كان الخاسر الأكبر من تناقضات محلية وإقليمية ودولية نتجت منها تطوّرات أتت على مكتسباته وعادت عليه بالمآسي.

من المفيد حقاً أن تكون الحاجة الرسمية المصرية كبيرة وملحّة للوصول إلى نتائج إيجابية من الحوار الفلسطيني. فتزحزح الوسيط المصري، قليلاً، ليقترب من موقع الوسط المفترض بين «فتح» و«حماس»، من شأنه أن يعجِّل في الوصول إلى نتائج ملموسة على صعيد احتواء الصراع الداخلي الفلسطيني. ذلك أنّ مصر الرسمية محرجة من استمرار حصار هي ضالعة حتى النخاع في فرضه على غزة وإطالة أمده. والقاهرة معنيّة بإظهار إنجاز في المنطقة يحافظ على مكانتها في موقع الريادة، وخاصة بعد نجاح دول أقل حجماً وأبعد مسافة عن بؤرة الصراع العربي الإسرائيلي، في قيادة وساطات فاعلة في ملفات شائكة استعصت على الحل العربي الجماعي، وليس المثال اللبناني عنّا ببعيد. ثم إنّ القيادة المصرية معنيّة كذلك باستمرار دورها الراعي لصفقة تبادل الأسرى المرتقبة بين «حماس» والكيان الصهيوني.

وعلاوة على ذلك كله، تجد القاهرة ذاتها في نقطة واحدة مع شركاء آخرين، هم الكيان الصهيوني والقوى الدولية وبعض الأطراف العربية، فضلاً عن جناح السلطة في رام الله، تتمثل في استحقاق التاسع من كانون الثاني (يناير) المقبل. فانتهاء ولاية الرئيس عباس دون توافق، يعني أنّه لا مجال للجزم بشرعية الرئاسة القابضة على أحد جناحي السلطة، والمنهمكة في مفاوضات ماراثونية تلقى تشجيعاً من محاور وتقاطعات إقليمية ودولية، تنتهي في واشنطن المشغولة الآن في الانتقال إلى إدارة جديدة ستحمل إرثاً ثقيلاً من أزمات الأسواق والحروب والتدخلات غير المحسوبة.

* كلمة العودة: مجلة العودة - العدد الرابع عشر - السنة الثانية - تشرين الثاني (نوفمبر) 2008

أمـا الجانـب الإسـرائيلي فيحتاج هـو الآخر، فضلاً عن ذلك كلِّـه، إلى مزيد من الهدوء على جبهة غزة المستعصية عليه، بصواريخها وجحافل مقاوميها. فالأوان هو لترتيب الأوراق الداخلية، بعد انهيارات القيادة الإسـرائيلية وصعود تسـيبي ليفني، بينما لا يزال شبح الانتخابات المبكرة قائماً.

وعندما يتم التوجّه إلى الحوار، يقتضي الأمر أن تخوض الأطراف الفلسـطينية مراجعـات ذاتيـة صريحـة، كلّ على حدة. ومن ذلك خوض مراجعة ذاتية بشـأن التمادي في رفض الحوار مع شـريك السـاحة الفلسـطينية والاسـتغراق فيه مع العدوّ، بل وفي معاقله في القدس المحتلة. كما أنّ المقاومة لا يمكنها إلاّ أن تكسب من خوض حوار جاد محكوم بالمصالح العليا للشعب الفلسطيني وحقوقه وثوابته.

ثـم إنّ الحصـار الـذي سـقطت رهاناته هو باعـث آخر على الحـوار، بينما تبدو ملفـات قديمـة جديدة ملحّة أكثر مـن أي وقت مضى، ومنها بالأخص إعادة بناء منظمة التحرير على أسس تمثيلية صحيحة تستوعب الكلّ الفلسطيني وتمضي لتقود المشروع الوطني.

في كل الأحـوال، فـإنّ شـعبنا الفلسـطيني، وخاصة في الضفة وغـزة، معنيّ جداً بأجـواء الحـوار المشـبعة بآمال الوفاق. فالشـعب هو المسـتفيد الأكبر من تقارب فلسطيني كهذا، وعليه أن يُعلي صوته لنبذ أية محاولات في الساحة الفلسطينية تستأنس بهواية التدمير الذاتي ولا يروقها نهج التوافق الداخلي.

تحسـب كل الأحـزاب والقـوى في عديـد السـاحات حـول العالـم ألـف حسـاب للمزاج الشـعبي العام ومدى قربه منها أو بعده عنها، ولا ينبغي أن يكون الشـعب الفلسـطيني اسـتثناءً. لذا فإنّ على الشعب الفلسطيني بغالبيته العظمى، التوّاق إلى الخروج من عنق الزجاجة في المشهد الفلسطيني الداخلي البائس، أن يغتنم هـذه اللحظـات التاريخية للضغط بقوة لمصلحة مرحلة جديدة، يتفرغ فيها الكلّ الفلسـطيني لمقارعـة المحتـل، حيث الهدف الأسـمى المُوصل إلـى انتزاع الحقوق المشروعة، بدلاً من التخندق الداخلي، كلّ في مواجهة الآخر.

فلسطينيو 48.. وحالة الاستعصاء *

هـم المنزرعـون في الأرض، فجذرهـم يمتـدّ ضاربـاً في التاريخ إلـى أن يصل إلى جدِّهـم كنعـان. هم مـن أصرّوا على البقاء رغم التهجيـر الجماعي. هم من رأوا الأرض غير الأرض، والبشـر غير البشـر، خلال أيام بل سـاعات محدودة، كمن عاشـوا كابوسـاً. هم من عانوا ألم الغربة وشـقاءها وهم في ديارهم، ودفعوا ثمن بقائهـم غاليـاً في تجربـة عـزّ نظيرهـا في حيثياتها ونتائجها. وليس من شـكّ في أنّ الباحثين عن الملاحم والتراجيديا من صانعي السـينما العالمية سـيجدون في تجربتهم فيضاً مما يلهب الخيال بقصص واقعية تهتزّ لها الأبدان.

إنهم فلسطينيو 48، بحكايتهم مع الصهاينة الغاصبين، التي بدأت مع اليوم الأول للتهجير الجماعي لمعظم الشـعب الفلسـطيني، والتمكين للمشـروع الاسـتيطاني الإحلالـي بكيانـه الـذي ينتحـل لنفسـه الحق في التاريـخ ويهيمن علـى الحاضر ويصادر المستقبل.

هي قصة تشـابه في بعض جوانبها نشـأة نبي الله موسـى عليه السـلام في كنف فرعـون، مـع فارقَـيْن فـاق فيهمـا شـرُّ الغـزاة الصهاينـة طاغيـةَ الزمـن الغابر. ففرعـون لـم يحكـم مصر غاصباً، ولـم يلحق الأذى المنهجي بموسـى وهو يعيش تحـت رعايتـه. بينمـا يُراد للفلسـطيني وراء الخـط الأخضر أن يـرزح تحت نير الغاصبين، الذين لا يمتّون إلى الأرض بصلة. وقد جرى في جوهر الأمر التعامل مع هؤلاء الفلسطينيين كأغيار، ما دامت اللافتة هي «دولة اليهود» حصراً، وكأنّ الفلسطينيين لا يملكون هذه الأرض أباً عن جدّ.

لكنّ شـمس الحقيقة لا يحجبها غربال الوهم؛ ففي المثالَيْن انقلب السـحر على السـاحر. فلا موسـى تفرعن، ولا فلسطينيو 48 تأسـرلوا! فهم ببقائهم أفسدوا على السـارق هناءة سـرقته، وفوّتوا على المجرم الإفلات بجريمته. كانوا الشاهد الدائم على شـعب كان هنا، وله الحق في هذه الأرض. لقد أسـهم فلسـطينيو 48 في إظهـار الوجه الحقيقي للمشـروع الصهيونـي الإحلالي الانعزالي في المنطقة. عبثاً حاول الصهاينة تسـويق صورة محسّـنة عن الواقع، فكانت الأسطورة تزعم طويـلاً أنّ «واحـة الديموقراطية» هذه تشـملهم برعايتها، على قدم المسـاواة مع اليهود، لمجرد إفسـاح المجال أمام حزمة أصوات في «الكنيسـت» مثلاً لم تحرِّك ساكناً ولم تسكّن متحركاً في معادلة محبوكة بعناية.

---

* في الصميم: مجلة العودة - العدد الرابع عشر - السنة الثانية - تشرين الثاني (نوفمبر) 2008

لم تعد الرواية مقنعة لأحد منذ زمن، فهذا الوجود الفلسطيني المنزرع في أرضه التاريخية برهن كم أنّ المشروع مصمّم بمواصفات عنصرية، وها هو الكيان يضيق ذرعاً بالمؤشرات السكانية المجرّدة لفلسطينيي 48، بل يتعقّب جمعياتهم الأهلية الناشطة، ويشنّ حملاته على قياداتهم الفاعلة.

كان الهالك مائير كاهانا، قد عبّر صراحة وبدون مساحيق تجميل، عمّا يُخالج الطبقة الممسكة بالزمام الإسرائيلي. فقد دعا كاهانا، في سبعينيات القرن الماضي، إلى التخلّص القسري من الوجود الفلسطيني ضمن الأرض المحتلة سنة 1948، فطالب في كتابه «شوكة في عيونكم»، بمحوهم قبل أن يستفحل «داؤهم». هي أفكار لم تتبخّر باغتياله، لأنها لم تبدأ به ولن تقف عنده، بل تعتمل في أوساط صانعي القرار الإسرائيلي الذين يطيب لبعضهم الحديث عن الترحيل الجماعي القسري «الترانسفير» بصوت مرتفع، ودون أن يرفّ لهم جفن.

ثمة خيط يربط الأحداث الغائرة في وعي فلسطينيي 48 بعد النكبة، من مجزرة كفر قاسم (1956)، إلى أحداث يوم الأرض (1976)، فهبّة انتفاضة الأقصى (2000)، وصولاً إلى أحداث عكا الأخيرة. فهذا النسق المتواصل هو نتاج مشروع مكرّس للمستوطنين اليهود، لذا فإنه بحاجة إلى تبريرات بذرائع فاضحة للنهج العنصري من قبيل التلويح المتواصل بعبارة «يهودية الدولة»، بكل استحقاقاتها وتبعاتها وتطبيقاتها العملية.

أي إنّ أحداث عكا التي اندلعت في الثامن من تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، ليست استثنائية. فليس من فراغ مهاجمة مئات العنصريين اليهود المواطنين الفلسطينيين وبيوتهم بذريعة «انتهاك يوم الغفران». فهي حلقة من سلسلة ممتدة. فالذين يقطفون ثمرة الاحتلال لن يتردّدوا في التصرّف باستعلاء، ولا يرون إلا أنفسهم، لأنّ أبصارهم تستأنس تجاهل حقائق التاريخ ومعطيات الجغرافيا في المنطقة التي استُزرعوا فيها قسراً.

إنها نفسية يفضحها ما علّق به الحاخام يوسي شيطرين، رئيس المدرسة الدينية اليهودية بعكا، إثر اندلاع المواجهات. لقد قال شيطرين إنّ «التعايش هو شعار، وفي خاتمة المطاف عكا هي مدينة مثل رعنانا وكفارسابا وحيفا، ويجب الحفاظ على هويتها اليهودية. لا أعتقد أنّ هناك خلافاً. عكا هي عاصمة الجليل، آلاف السنين من التاريخ اليهودي. نحن هنا للحفاظ على الهوية اليهودية ولتقوية الروح ولاجتياز الامتحان القومي بشرف».

هل من رسالة أبلغ من هذه سوى الإطلاق المستمر لشعار «اقتلوا العرب»، أو ما صاح به جيران الفلسـطينيين من اليهود لسـنوات طويلة بقولهم: «لسـتم جيراناً بل أعداء».

نؤمـن بأسـباب كثيـرة أبقـت القضيـة الفلسـطينية حيّة فلـم يسـتطع الصهاينة طمسها ولا إلغاءها، لعلّ أهمها طبيعة الصهاينة، التي تأخذ كل شيء ولا تعطي أي شيء.

حبـذا لو أنّ المفاوض الفلسـطيني يعي هـذه الحقائق. فما هو المرجوّ أن يتفضل به الذي لم يتوجّه للتعامل السـويّ حتى مع من يُعدّون مواطنين «عنده»، ويسـلِّط عليهم دعوات التهجير والطرد صباح مساء؟! فرغم مضيّ عقود ستة من أكذوبة «العيش المشترك»؛ ما زالت الحقيقة شاخصة عن الطابع العنصري والإقصائي داخل ما يفترض أن تكون «دولة لكل مواطنيها».

وإذا كان فلسطينيو 48 هم النموذج الحيّ على وهم مقولة «المواطنة المتساوية»، وزيف بعض الإجراءات الشكلية التي تغلِّف الجوهر الذي لا مجال للتعمية عليه؛ فإنّ السؤال لا بدّ أن يقفز إلى حال المشروع الصهيوني مع أولئك الواقعين خلف الجـدار العنصـري، الموعودين بدولة «قابلة للحيـاة» في أجزاء مبعثرة من الضفة والقطـاع، مرتهنة لـ«حسـن نية» الإسـرائيلي وحبيسـة إجراءاتـه في «بناء الثقة»، التي طال انتظارها.

ملتقى حق العودة وأهمية الاشتغال بالهمّ العام *

لا جدال في ما يسبّبه الانقسام الذي تعانيه الساحة الفلسطينية، من آثار سلبية على الشارع الفلسطيني، من زاوية شيوع حالة من الإحباط العام لها تداعياتها المركّبة. فمع ذاك الانقسام، تخفت أصوات تنادي بتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني في الحرية والانعتاق من الاحتلال وإرجاع الحقوق الفلسطينية. وما يعمِّق من حال القنوط، استمرار العدوّ الإسرائيلي في سياسته ونهجه في القتل اليومي وتعزيز الاستيطان، واختطاف المزيد من الفلسطينيين، والمضي في تشييد الجدار التوسعي، ووضع المزيد من الحواجز، فضلاً عن تهويد القدس المتواصل، وغيرها من الإجراءات الوفيرة المتضافرة.

ومع صعوبة الوصول إلى حال وفاق فلسطيني في المنظور الزمني القريب، مع حاجة الجميع له في ما نعتقد، يحتم هذا، البحث عن مسالك تستجيب لتحديات القضية الفلسطينية وتخفف الاحتقان الداخلي في ساحتها. بهذا، تقع على الغيورين على القضية، في الساحة الفلسطينية بشكل خاص، فصائل ومؤسسات مجتمع مدني وشخصيات مستقلة، وفي الدائرة الأوسع في المحيط العربي والإسلامي الذي يرى فلسطين قضيته المركزية، وهمّاً مشتركاً وجامعاً في آن، مسؤولية تجنب الانغماس في وحل الانقسام الفلسطيني، والاهتمام بالتحديات الجوهرية لقضية حية. بل يجب وضع آليات على أرض الواقع للاشتغال بالملفات الرئيسية في القضية، من قبيل القدس وحق العودة والمستوطنات والجدار والحصار وغيرها. ولا يخشَ أحد هنا استمراء حال النزاع الفلسطيني والركون له، وعدم السعي لحله، فهو فارض نفسه بقوة، فتفاصيله تخيِّم على المشهد العام.

لا تجد فلسطينياً، مهما كانت رؤيته السياسية أو انتماؤه الحزبي، يقف علناً أمام العمل في قضايا الشعب وهمومه، باستثناء الموقف الشاذ والممارسات اللامسؤولة من قبل فئة ضد العمل المقاوم بأنواعه. فالكل يحرص على أن يظهر أنه مع حق العودة، والحفاظ على القدس، وتجريم اعتداءات الاحتلال، وحرية الأسرى والأسيرات، وغيرها. أي إنّ الانشغال بقضايا الشعب والتركيز عليها من شأنه أن يوجد مساحات لقاء جامعة، توفّر مناخات حوار ستساهم حتماً في الوصول إلى حال الوفاق الفلسطيني.

* كلمة العودة: مجلة العودة - العدد الخامس عشر - السنة الثانية - كانون الأول (ديسمبر) 2008

يدخل في السياق ذاته حرصُ جهات عدّة في الساحتين الفلسطينية والعربية، في إيجـاد موطـئ قـدم في الملتقى العربـي والدولي، الذي من المفتـرض أن يكون قد التأم مع صدور العدد الحالي من «العودة» في 23 و 24 تشرين الثاني (نوفمبر) من سـنة سـتينية النكبة. وهذا ما يؤكد ما نذهب إليه، من إمكانية ردم شيء من الهوة داخل الساحة الفلسطينية بمثل هذه الأعمال والجهود والتظاهرات. ويعزِّز من هذا التفعيل حضور بعض الشـخصيات النافذة دولياً، ما يُعدّ إنجازاً يتحقق ويُوضَـع في رصيـد مثـل هـذه الفعاليـات. وما من شـك أنّ الشـعب الفلسـطيني سـيلقى مثل هذه الأعمال بكل ترحيب وارتياح. ويعطي هذا مؤشـراً على نجاعة التعاطي مع الهموم العامة، لجهة التخفيف من وطأة الانقسام الملقاة على كاهل الشعب، سعياً إلى التغيير الشامل للواقع المتردي الذي يكتنف القضية وناسها.

إلـى جانـب هـذا كلِّـه، لا يجد العـدو الصهيوني نفسـه وحيداً وطليقـاً في تنكيله بالشـعب، وفي فرضـه للوقائـع العسـيرة علـى الأرض. فمهمتـه في الاسـتفراد بالشعب تزداد صعوبة وحرجاً مع هذه الجهود والتفاعلات، كما تصعب مع هذا الانشغال وتلك اليقظة مهمّة المفرطين. وفي كل الأحوال، فإنّ الشعب الفلسطيني هـو المسـتفيد مـن هذا التوجّـه، بما يحمله من قضية عادلة تسـتحق أن تُسـخّر لأجلها الطاقات والإمكانات.

حصار وحصار *

لا يمكن أن ينكسر الحصار المفروض على غزة بشكل كامل من تلقاء نفسه، أو نتيجة كرم أخلاق من فارضي الحصار، وهم كثر. فعالم السياسة اللاأخلاقي بالعموم، لا يسمح بمثل هذا. فالمطلوب أن يرضخ الشعب الفلسطيني وممثلوه للإملاءات الأمريكية الغربية المخطوطة إسرائيلياً. وهكذا طال أمد الحصار. وبدا ما يمكن تعريفه بصراع الإرادات بين انتظار انهيار أهل غزة أو اقتناع أرباب الحصار بفشلهم في تحقيق مراميه. وبين هذا وذاك تمرّ المشاهد والأحداث.

إنّ فعلاً بحجم حصار دولي يحتاج لكسره، إلى القيام بأفعال بالأبعاد العالمية وغير العادية ذاتها، حتى تستطيع أن تحدث ثقوباً في جدار الحصار، سعياً لأن يتداعى شيئاً فشيئاً. ويساعد في تسريع هذا دخول لاعبين دوليين إلى جانب الشعب الفلسطيني في دعم صموده ومواجهة التجبّر العالمي. وهكذا كان، في بعض المناحي، بتكاتف مجموعات مناصرة للشعب الفلسطيني بالنجاح في كسر الحصار بحرياً من موانئ قبرص إلى شاطئ غزة. وتوالت الرحلات بعد ذلك، حتى وصلت سفينة السياسيين الغربيين، وعلى متنها أحد عشر برلمانياً، بما في ذلك من رمزية عالية لوجودهم، بل ولقائهم حكومة إسماعيل هنية، وزيارتهم للمستشفيات والمدارس، واطلاعهم على حقائق الأمور وتفاصيلها.

كما يُقال إن في الحركة بركة، والاشتغال في العمل للقضايا العادلة، ككسر الحصار عن غزة، من شأنه أن يكشف بعض الحقائق غير المعروفة، ويخلق فرصاً من الممكن أن تشكل فرجاً واختراقاً. فالمياه الدولية، مثلاً، لا سلطة لأحد عليها، ولا تحتاج إلى إذن للإبحار فيها. كذلك فإنَّ اعتبار حكومة الاحتلال نفسها منسحبة من غزة يقضي بالتالي بأنها منسحبة من مياهها الإقليمية. أي إنه لا وجود لحصار بحري حقيقي على قطاع غزة. وهذا الاكتشاف يُعدّ إنجازاً لهؤلاء الغربيين، الذين تكبّدوا عناء السفر عبر الأمواج بأخطاره، بما فيه خطر الموت.

على التوازي من ذلك؛ فإنّ الأطراف نفسها تقريباً التي تفرض الحصار على غزة؛ تتعامل مع حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بطريقة يمكن اعتبارها حصاراً سياسياً، يحول دون رجوع الفلسطينيين إلى ديارهم. وهناك ما يمنح الانطباع بأنّ التعامل بإيجابية مع حق العودة هو في الحقل السياسي الدولي

* في الصميم: مجلة العودة - العدد الخامس عشر - السنة الثانية - كانون الأول (ديسمبر) 2008

مـن المحرّمات. بل حتى عند بعض السياسـيين الغربيـين المتعاطفين مع القضية الفلسطينية، يجد المرء صعوبة في التعامل مع تطبيق حق العودة.

لكن أسـوة بدروس كسـر الحصار عن غزة، يكون من الواضح أنّ فك «الحصار» المفروض على حق العودة لا يتأتى بدون إجراءات ووسائل وأساليب غير عادية. ولذا؛ فلا بد من استحضار لاعبين في كل الأبعاد والدوائر، سواء العربية منها أو الإسـلامية أو الدولية، بالمسـتويين الرسمي والشـعبي. ولعلنا نعدّ الملتقى العربي والدولي لحق العودة، من ضمن التحركات التي تصبّ في كسر الحصار عن حق العودة، استلهاماً من الفلسفة نفسها.

بل ينبغي المضي إلى شوط أبعد. فلماذا لا يرتدّ الحصار في موضوع حق العودة إلى الإسـرائيليين أنفسـهم، من باب إبراز نقاط ضعف مشـروعهم الاحتلالي في فلسـطين، وضربـه في مقتـل، من خـلال إنعاش حـق العودة الفلسـطيني وفرض المطالبة بتفعيله كحقيقة تصنع الحدث وتشكل الموقف؟!

ولمـاذا لا نطرح قانون العودة الإسـرائيلي ونحاصرهـم فيه، لكونه عنصرياً وغير قانوني؟! هناك الكثير مما ينبغي قوله في هذا الشأن، وخلاصة الأمر أنّ تحقيق اختراقات نوعية وإنجازات ملموسة في هذا الاتجاه وارد بقوة، ما دام قد توافرت الإرادة ولم ينضب الإبداع.

سفن كسر الحصار عن غزة.. والوعد القادم *

قناعتنا راسخة، كانت ولم تتبدل، بعظَم إمكانات الأمة العربية والإسلامية، وطاقاتها الكبيرة، وضرورة التعويل عليها في إحقاق الحقوق الفلسطينية. فمن شأن تفعيل نقاط القوة في جسم الأمة دعماً للشعب الفلسطيني وقضيته، أن يحقق اختراقات ضد السياسة العدوانية الإسرائيلية التي واكبت الاحتلال طوال العقود الماضية. هذا ما أكده انطلاق العديد من المبادرات العربية لكسر الحصار بحراً، سواء الحكومية منها كالسفينة الليبية، أو الشعبية بدعم حكومي كالحملة القطرية، والعديد من المبادرات الأخرى في المغرب ولبنان والكويت والأردن وتركيا. وقد نجحت بالفعل «سفينة الكرامة» في أن توصل أول مساعدات عربية من قطر، في العشرين من الشهر الماضي، وكان على متنها شخصيات من قطر ولبنان.

في الأمة خير كبير تجاه القضية الفلسطينية، يُخطئ من يحاول الانتقاص منه. وكلما وجدت الأمة طريقها لفعله تنفذه دون تردّد. ولم يكن تأخر هذه الحملات والمبادرات لدعم أهل غزة في الحصار المفروض عليهم تقاعساً في ما نرى، بل هو في بعضه عدم معرفة بما يمكن أن يُؤدّى ويصل مبتغاه، وخاصة مع سياسة بعض الأنظمة العربية المستمرة في قمع كل من يحاول أن يقوم بدوره عبر الطرق المباشرة. وهنا نقصد الأخوة في الحكومة المصرية، الذين وقفوا حاجزاً منيعاً لإفشال كل محاولات إيصال المساعدات لغزة برّاً عن طريق معبر رفح، وجُلّها من المؤسسات الأهلية والشعبية المصرية.

تجلّى في هذه المبادرات، التنسيق بين المؤسسات على مستوى العالم في رفع الظلم عن الشعب الفلسطيني. فهناك دلالات كثيرة لوصول المساعدات من الدول العربية على متن السفينة المملوكة لحملة «غزة حرة»، التي أنشأتها ورعتها شخصيات وناشطون غربيون من أمريكا وأوروبا، وقبل ذلك التنسيق والتعاون بين «الحملة الأوربية لرفع الحصار» وحملة «غزة حرة» في وصول الوفد البرلماني الغربي لشواطئ القطاع غزة في خطوة مهمة ونافذة. فذلك يعكس ارتفاعاً محموداً في مستوى أداء الناشطين ووعيهم لأهمية تنسيق الجهود وتوحيدها لتحقيق الهدف الواحد.

تزامن هذا مع كثافة في مستوى الأنشطة والفعاليات السياسية والإعلامية والميدانية الضاغطة على فارضي الحصار، سواء الكيان الصهيوني أو الحكومة

* كلمة العودة: مجلة العودة - العدد السادس عشر - السنة الثانية - كانون الثاني (يناير) 2009

المصرية أو القوى الغربية. وكان التنسـيق على مسـتوى القارة الأوروبية ملموسـاً في انتظام اعتصامات في وقت واحد أمام السفارات المصرية، للتعبير عن الرفض لسياسة فرض الحصار على غزة. وانطلقت فعاليات جماهيرية واسعة في لبنان وسـورية والأردن، في التاسـع عشـر من الشـهر الماضـي، تزامناً مـع النداء الذي وجهته أمانات مؤتمرات الأحزاب العربية والقومي العربي والقومي الإسـلامي، للحثّ على استمرار الفعاليات وعدم توقفها.

هذا المسـتوى من التنسـيق من شـأنه أن يحقق مبتغاه ولو بعد حين. ولا بدّ من إدراك أنّ الحراك المدني الجماهيري لا ينطلق من فراغ. فقد تحققت إنجازات عظيمة من وزن سقوط النظام العنصري في جنوب أفريقيا، من جراء تنسيقات شبه عالمية وتوحيد للجهود بين مئات المؤسسات في العالم. وهناك تجارب عديدة أخـرى، كتظاهـرة ديربـان لمناهضة العنصريـة في 2001. أمّـا التركيبة الناجحة لمعادلـة صحيحـة فتقـوم علـى قضية عادلـة وأصحاب لها متمسـكين بحقوقهم، ووجود مؤمنين بعدالة القضية ومناصرين لها.

يؤسـفنا أن نقول إنّ السـلوك السياسـي والإعلامي لبعض الأطراف الفلسطينية تجـاه محـاولات رفـع الحصار يسـيء للشـعب الفلسـطيني أمـام الأخـوة العرب ومناصـري الحـق والعـدل في العالـم. فليس مقبـولاً، بل هو مسـتنكر، أن يصف السـيد محمود عباس سـفن كسـر الحصار بالفكرة السـخيفة، أو أن يقول وزير التخطيـط في حكومـة رام الله علـى إحدى الفضائيات العربية إنّ فتح معبر رفح «خطير على القضية الفلسـطينية»! جاءت الردود السـريعة والمسـتهجنة من قبل الفاعلين في جهود كسر الحصار، ومنهم الغربيون، لكي تضع الأمور في نصابها، وتعزل الخارجين عن الصف السويّ.

يبقى أن نقول إنّ المشـهد الفلسـطيني ينتظر في المسـتقبل من يشـغل مسـاحات مضيئـة، بأفعـال ومجهـودات مهمـة في طريـق إحقـاق الحقوق وانتـزاع المطالب واستكمال المسيرة.

الملتقى العربي الدولي لحق العودة.. إضاءات لا بدّ منها *

هو ملتقى استثنائي بكل المقاييس شكلاً ومضموناً، سواء على الصعيد الفلسطيني أو العربي أو الدولي، بعناوينه ومفرداته ودلالات ذلك وانعكاساته المستقبلية على كل الجهات المعنية المؤثرة والمتأثرة في مجريات القضية الفلسطينية على حد سواء، وأهمها اللاجئون الفلسطينيون وعدوهم الإسرائيلي صاحب المصلحة الكبرى في إسقاط حقهم في العودة إلى ديارهم.

دعا إلى الملتقى، الذي عقد يومي 23 و24 تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي بدمشق، قرابة ستين جهة على اتساع العالم، وخصوصاً المنطقة العربية من خليجها إلى محيطها بكل تنوعها المهني والنقابي، بل وخلفياتها السياسية المتعددة في الإطار القومي والإسلامي والأممي.

وجاء هذا الالتئام تجاوباً مع الفعاليات التي أطلقتها اللجنة العربية لإحياء الذكرى الستين للنكبة والتي انبثقت من المؤتمر الوطني الفلسطيني للحفاظ على الثوابت الذي عُقد في بدايات هذا العام.

أول ما يُسجل في هذا الصدد أنّ الملتقى حدّد عنواناً له في الإطار العربي والدولي لحق العودة وأسقط قاصداً كلمة الفلسطيني؛ لما في ذلك من إرجاع للقضية إلى مسارها الصحيح من كونها قضية عربية بالمعنى القومي والجغرافي الممتد، وقضية دولية بالمعنى الديني الإسلامي الواسع المقرون بإرساء الحق والعدل ونصرة المظلوم من أخوة الإنسانية في كل أنحاء العالم. وفلسطين في البُعدين حاضرة في قلب الأمة العربية والإسلامية، وهي مركز اهتمام عالمي كبؤرة صراع يتجلى فيها الظلم والقهر بحق الشعب الفلسطيني والحيلولة دون ممارسة حقوقه وعلى رأسها حق العودة.

إنّ من شأن هذا التعامل الجادّ مع القضية الفلسطينية أن يستدعي الأبعاد الحقيقية للصراع، ما يعني مدافعة للتوجّه الخطير والمرسوم بعناية إسرائيلياً بتنفيذ تآمري دولي وتواطؤ إقليمي للأسف، من تقزيم القضية في الإطار الفلسطيني الضيق، وترك الفلسطينيين وحدهم يصارعون كل هذه القوى. ومن هنا جاء البعد الاستراتيجي الهامّ من الارتقاء لمستوى التحدي والتعامل مع استرجاع الحقوق بكل مضامين القوة في القضية.

تأتي أهمية دمشق من اعتبارها مضيفة للملتقى بما يحوي ذلك من دلالات،

* في الصميم: مجلة العودة - العدد السادس عشر - السنة الثانية - كانون الثاني (يناير) 2009

على اعتبار أنّ نسـيم فلسـطين يعبق بِحَارات دمشـق وجنبات مخيمات اللاجئين الفلسطينيين المنتشرة في المحافظات السورية.

فسـورية تسـتضيف ما يزيد على أربعمائة ألف لاجئ طوال سـتين سنة خلت من الصراع. وتجلى هذا الوجود بمشاركة فاعلة من اللاجئين عبر مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في سورية وعلى رأسها تجمع العودة الفلسطيني «واجب»، وفي الإعـداد والتحضيـر بإخـلاص لقيام هذا الملتقى والسـهر على نجاحه. وسـورية تعني أيضاً أهمية التعاون الرسـمي والشـعبي في الإطار العربي لإرجاع الحقوق الضائعة وعلى رأسها حق العودة.

جاء الملتقى ليسـلط الضوء على المخاطر التي تتهدد حق العودة، وإنّ من أُسـس تحصـين هـذا الحـق التعاطي مـع ما يمكـن أن يغيِّبه. وهنـا يأتي الـدور العربي الرسـمي بالعموم القديم الجديد في التعامل غير السـليم مع حق العودة بطريقة تفضي إلى إسقاطه.

ونسـمّي في هـذا المجـال المبادرة العربيـة التي نصّت في بنودهـا على «حل عادل متفـق عليـه» دون النـص علـى حـق العـودة لفلسـطين 48. وكذلك سـوء معاملة الفلسطينيين المقيمين في بعض الدول العربية وخاصة فلسطينيي العراق ولبنان وكذا حملة الوثائق المصرية من فلسطينيي غزة.

وكلّ هـذا مـن شـأنه أن يزيد اليـأس في نفوس اللاجئين، ما يعنـي إمكانية قبول بعضهم بالهجرة إلى أماكن بعيدة مؤقتاً، أو الأخذ بأية حلول تطرح خلاف العودة لفلسطين سواء كانت تعويضاً أو توطيناً أو تجنيساً.

أن يقرن الملتقى بين العروبة وحق العودة؛ يعني أنّ مُسقطي حق العودة في البعد العربي ليسـوا وحدهم في الميدان، وأنّ مجهودات تبذل من شـأنها مواجهة هذه التنازلات.

وبالاتجاه نفسه وفي مجال آخر؛ يأتي البعد الدولي عنواناً آخر للملتقى بما فيه مـن اختـراق لحاجز ما يُعَدّ محرماً في السياسـة الدولية لجهة التعامل بإيجابية مـع حـق العودة. حيث نجحت الدعاية الصهيونيـة برعاية من الدول الغربية، في فرض مقولة استحالة عودة اللاجئين الفلسطينيين لما في ذلك من تهديد لوجود الدولة العبرية ويهوديتها عند بعض الأطراف.

إن مشـاركة شـخصيات غربيـة برلمانية وأكاديمية وحقوقيـة على مدار يومين في مؤتمر لحق العودة وفي دمشق؛ يعني أنّ الرواية الفلسطينية بدأت تأخذ طريقها للعقل الغربي.

ونحن هنا لا نحدد جهة اليسـار السياسـي التقليدي فقط من الغرب الأوروبي، بل من تيار الوسـط أيضاً، من مثل البارونة جيني تونغ الناطقة الرسـمية باسـم حـزب الديموقراطيـين الأحـرار في مجلس اللوردات البريطانـي، وزملاء لها من البرلمـان السويسـري والإيطالـي واليونانـي، وإلـى جانبهم شـخصيات نافذة من فرنسـا وهولندا والسـويد والنمسا وإسـبانيا والدانمارك ودول أخرى. هو عصر الزمان الفلسطيني الذي بدأ فجره يبزغ.

حضـور هـؤلاء لـم يكـن ثانويـاً، ولا حملـة علاقـات عامـة مجردة مـن المضمون السياسي الحقيقي للملتقى، بل جاء منسجماً ومتناغماً مع رسالة الداعين إليه. ونذكر هنا السـيد ديمترس تسـرينوس، النائب في البرلمان اليوناني، الذي تفاعل سـريعاً مـع نتائـج الملتقى عندما شـارك في اليـوم التالي لرجوعه من دمشـق في الجلسـة العامة للبرلمان اليوناني بكامل حضوره للأعضاء والحكومة، بمن فيهم رئيس الوزراء، والخاصة بإقرار الميزانية العامة السنوية للدولة.

إذ استهل تسرينوس الكلمة المخصّصة له لإطلاع البرلمان على نتائج مشاركته في الملتقى واللقاءات التي أجراها مع المسـؤولين الفلسـطينيين من حركتي «حماس» و«فتح». وطالب النائب اليونان بأخذ دورها في دعم الشعب الفلسطيني، وضرورة كسر الحصار على غزة الذي عدّه ظالماً.

الحضور الكبير للملتقى الذي بلغ خمسـة آلاف شـخصية، ممثلة لمؤسسـات في بلدانهـا وذات ثقـل في ذاتهـا سياسـياً ومهنيـاً ومعنويـاً، مـن قبيل رئيـس الوزراء الماليزي السابق محاضر محمد أو الرئيس السوداني الأسبق عبد الرحمن سوار الذهـب أو المطـران هيلاريـون كابوتشـي أو اللـورد نظيـر أحمـد، أو المئـات من الإعلاميـين المرموقـين مـن وزن حمـدي قنديل صاحـب برنامج «قلـم رصاص»، والفنانين وعلى رأسهم الفنانة القديرة سميحة أيوب والنقابيين ورجال السياسة.

الجميـع تنـادوا للمشـاركة وتسـجيل حضورهـم الفاعـل، وقـد رتّبـوا أنفسـهم في مجموعـات وتقاطـروا بشـكل منظـم على حسـابهم في رحـلات جوية خاصة لكثـرة عددهـم من المغرب والجزائر وتونس والسـودان ومصـر والأردن والكويت والسعودية وقطر والبحرين وعمان وتركيا وإيران وباكستان وأوروبا، ومن أميركا

الشـمالية واللاتينيـة وأسـتراليا وإندونيسـيا وماليزيا وغيرها مـن الدول. وهذا يعنـي أنّ باسـتطاعة المجهـود المدني والأهلـي أن يكون نافذاً وفاعـلاً ومؤثراً في السياسة وضاغطاً باتجاه الحفاظ على الحقوق وعدم التفريط بها.

وقـد كان الحضـور النوعي في أروع صوره ممثلاً بمشـاركين الأسـيرين المحررين سـمير القنطـار، عميـد الأسـرى العـرب السـابق، وسـلطان العجلونـي، عميـد الأسـرى الأردنيين السـابق، في أعمال الملتقى. لقد أضفت مشاركتهما وكلماتهما وتكريمهمـا، بـكل ما لديهما من رمزية، دفعة معنوية للمشـاركين، وجعلت أعمال المؤتمر مفتوحة على مفاصل الصراع، بما فيها ملف الأسرى.

ومـن القضايـا الأخـرى التي عنـي بها الملتقى؛ مسـألة حصار غـزة، الذي برهن الملتقى أنّه يمثل شاغلاً للأمة ولأصحاب الضمائر في هذا العالم، وقد تمخّضت مـداولات الملتقـى عـن توجّه بضرورة تفعيـل التحركات الرامية لكسـر الحصار، وتحويلـه إلـى عـبء أخلاقـي ثقيل علـى المشـروع الصهيوني. وما شـجّع الملتقى علـى ذلـك، حضـور عدد من طواقم سـفن كسـر الحصار، من شـخصيات عامة وبرلمانيين ومتضامنين.

وقد ساعدت في نجاح الملتقى التغطية الإعلامية النوعية والمكثفة، التي عكست التقاط المؤسسـات الإعلامية القيمة السياسية للملتقى. وهذا يُسجّل للمنظمين الذيـن فطنوا باكراً لأهمية حملة العلاقات العامة باتجاه المؤسسـات الإعلامية، وإبراز نقاط القوة في الملتقى بحيث يضمنون أن النتيجة بحجم أهمية قضية حق العودة ووزن الحضور وأهمية المضمون.

وفي المحصلة، فإنّ هذا الحدث اسـتطاع فرض ذاته، إلى درجة أن يعثر الباحث علـى سـبعة وسـبعين ألف موضوع عنـه في محرك البحث « غوغـل» ، في أفضل حالات البحث بعد انعقاده بأسابيع قليلة.

يبقـى القـول إنّ الملتقى لم يسـاوم في أية قضيـة باتجاه تحصين الحقوق في طور استعادتها. فقد رأى أنّ كل الوسائل متاحة للشعب الفلسطيني باستعادة حقوقه، بمـا في ذلـك حقـه في المقاومـة المسـلحة. وقد عبَّر عـن ذلك بكلمتين رئيسـيّتين للمقاومـة الفلسـطينية وكذلك كلمـة للمقاومة اللبنانية. وضمَّـن الإعلان العالمي لحق العودة بنداً رئيسياً أكد هذه النقطة.

شـكَّل الملتقـى حالة إيجابية على المسـتوى الفلسـطيني بالغـة الدلالة في ضرورة الانشـغال بالهمّ العام الفلسـطيني، وطرح القضايا الجوهرية التي تعني مقارعة

للمحتل وعدم ترك الساحة له، في ظل انقسام فلسطيني حادّ طغى على المشهد خلال الأشهر الماضية. وقد جنى الشعب الفلسطيني ثمار عقد الملتقى في القفز النسبي على حال الخلاف الداخلي، وتجسَّد ذلك في التقاء تيارات وشخصيات فلسطينية تحت سقف واحد تعذر لقاؤها بهذا الحجم والكيفية في السابق، وخاصة بما تحمل من لافتات أو عناوين متباينة أحياناً.

وبشيء من التفصيل، فإن حضور منظمة التحرير الفلسطينية بكلمة السيد فاروق قدومي إلى جانب السيد خالد مشعل ممثلاً للمقاومة الفلسطينية، وكذلك مشاركة شخصيات من حركة «فتح» كهاني الحسن، وحضور الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي غابت عن المؤتمر الوطني الفلسطيني باكراً هذه السنة، بل ومشاركة المئات من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني التي حصل بين بعضها سوء فهم في السابق بما يعتري العمل العام من خلاف في وجهات نظر العاملين فيها. كل ذلك أوجد مساحة حوار جادّ، وأذاب بعض الجليد في بعض طرق التواصل، والمستفيد بالتأكيد القضية، والشعب الفلسطيني الذي يحتاج إلى رؤية نماذج تُعنى بقضاياه.

كلّل الملتقى نجاحه بإعلان دمشق العالمي لحق العودة الذي جاء منسجماً مع طموح اللاجئين بما يحفظ الحق نقياً دون شوائب للأجيال القادمة. فالبنود الستة عشر جاءت بما يعرِّف الحق وتطبيقاته باعتبار العودة المقصودة لذات القرية والمدينة التي هجّر منها اللاجئون، وهذا الحق راسخٌ غير قابل للتصرف أو التنازل عنه أو المساومة عليه أو الانتقاص منه، وهو حق فردي وجماعي ولا يسقط بالتقادم.

ورأى الإعلان أن التمسك بحق العودة من أولويات المشروع التحرري الوطني الفلسطيني والعربي والإسلامي والعالمي، وأنّ الدولة العبرية والقوى الدولية هي المسؤولة عن التهجير والإبادة الجماعية التي حدثت بحق الشعب الفلسطيني.

وأدان الإعلان أية مشاريع تنتقص من حق العودة سواء أكانت تعويضاً أم تجنيساً أم توطيناً أم وطناً بديلاً، مهما كانت صفة الجهات التي تتبنى هذه المبادرات. وطالب إعلان دمشق الأمم المتحدة بضرورة الإسراع بتفعيل حق العودة، وطالبها أيضاً بالحفاظ على وكالة الأونروا وتأكيد أهمية دورها.

وجاء في الإعلان أيضاً ضرورة أن يأخذ الفلسطينيون في الدول العربية حقوقهم المدنية ليحيوا حياة كريمة حتى يضطلعوا بدورهم في العمل للعودة لديارهم.

ودعـا المجتمعـون إلى أهمية رفع درجة التنسـيق بين العاملين في الدفاع عن حق العودة وأيضاً البحث في آليات جديدة للعمل في طريق استعادة الحقوق.

وقد أولى الملتقى عنايةٍ خاصة ببعض القضايا والملفات ووجه سبع رسائل خاصة بشـأن سـورية، رافضاً العـدوان عليها، ولبنـان ودعم مقاومته وطالب بالإسـراع في إعـادة إعمـار مخيم نهر البارد، إضافة إلى رسـائل دعم للسـودان. وعبّر عن امتعاضـه لما يحدث للاجئين الفلسـطينيين في العـراق وضرورة رفع الظلم عنهم حتـى يعـودوا لديارهـم في فلسـطين. ورسـالة أخـرى بشـأن الحصـار على غزة والأسرى والقدس.

كان الملتقـى تتويجـاً حقيقيـاً لإحياء الذكرى السـتين للنكبة التي اسـتمرت طوال عـام 2008، والتـي عمَّت العالم من قبل الفلسـطينيين والعرب وداعمي الحقوق الفلسطينية.

كانـت الرسـائل بليغة. ونجـزم أنها وصلت بقوة للعـدو الصهيوني الذي لم يخف ارتباكـه حيـث طالب على لسـان وزيـرة خارجيته ليفني بضرورة إسـقاط مفردة النكبـة مـن مـداولات الأمم المتحـدة، ويفكـر أيضـاً بالذهاب لسـنّ قانـون يجرِّم فلسـطينيي 48 إذا أحيـوا ذكـرى النكبـة. في الأفـق بـوادر اسـترجاع للحقـوق الفلسطينية رغم صورة الإحباط التي قد تبدو في المشهد الحالي.

نصر غزة.. وضبط الإيقاع العام مع نتائجه *

مرة أخرى يخطئ الإسرائيلي في حساباته السياسية وتقديراته الميدانية. وها هو يظهر بموقف العاجز عن تحقيق أهدافه التي أعلنها بعد ثلاثة أسابيع من الهجوم الوحشي على قطاع غزة، الذي بدأه في السابع والعشرين من كانون الأول (ديسمبر) من العام الفائت. ويبدو أنّ تكلفة سوء التقدير الصهيوني هذه المرة جاءت عالية جداً، مما يُعدّ في تقديرنا نصراً استراتيجياً حقيقياً للشعب الفلسطيني وقواه المقاومة، على المدى القريب والبعيد في آن واحد.

نقول ذلك، مستحضرين عِظم التضحيات التي تكبّدها شعبنا الفلسطيني في كافة مناحي الحياة، سواء بارتقاء أكثر من 1320 شهيداً، ثلثهم من الأطفال وسدسهم من النساء وكبار السن. ومع هؤلاء ما يزيد على خمسة آلاف جريح. ويلحق بذلك تدمير البنية التحتية للقطاع، بما يزيد على مليارَيْ دولار. كلّ ذلك بخلاف العذابات التي تجرّعها الغزيّون من هول ما سمعوا من دوي الانفجارات وآهات الجرحى وصرخات الأطفال ونحيب الأمهات، وما رأته أعينهم من مخلفات التدمير في البشر والحجر والشجر. وهذا كله يستحقّ توثيقاً موسوعياً لا يُبقي شاردة ولا واردة في توصيف ما جرى وآثاره المباشرة وغير المباشرة.

رغم هذا كلّه، فقد تحقق النصر بحمد الله. وسيجني الشعب الفلسطيني آثاره في المستوى المنظور وسريعاً، وعلى المدى البعيد بشكل أنفذ وأعمق في طريقه لاستعادة حقوقه.

قياس النصر والهزيمة للثورات، في طريقها للانعتاق من المحتل في أي مرحلة من مراحل التحرر، لم يكن يُوزَن أبداً بحجم الدمار والخراب الذي يقع في جسم الشعب أو مقدراته. بل إنّ المعيار يتعلق بمقدار بقاء جذوة المقاومة متّقدة، وبمستوى بقاء إيمان الشعب عالياً في جدوى المقاومة وأهميتها ونجاعة الاستمرار بها أولاً.

تجلّى تمسك الشعب الفلسطيني بخيار المقاومة في أبهى صوره، أثناء العدوان وبعده. بل أدرك الشعب طبيعة العدو، واستحالة أن ينفع معه خيار غير لغة القوة. لم ترصد كاميرات الفضائيات العربية حدثاً بدقة كما جرى خلال الحرب على غزة. لم نجد من الغزيّين صغاراً وكباراً، ذكوراً وإناثاً، وحتى مع تنوّع مشاربهم السياسية، من يعرِّض بالمقاومة أو يتنكّر لمبادئها ومنطلقاتها ورؤاها. كانوا جميعاً على قلب واحد، متحدين في الهدف والأسلوب.

* كلمة العودة: مجلة العودة - العدد السابع عشر - السنة الثانية - شباط (فبراير) 2009

ولطالمـا كان في مقدمـة أهـداف الاحتلال على مدى سـتة عقـود خلت، النَّيل من إرادة المقاومة عند الشعب الفلسطيني، والاندفاع لإحباطه منها أمام آلة الحرب الإسـرائيلية الجبـارة. لكـنّ ذلك المسـعى لم يجـد طريقه للتحقق، فـكان النصر للإرادة الفلسطينية، وتألّق الإيمان المطلق بحتمية كسب الصراع.

لم يقتصر الإخفاق الإسـرائيلي على رقعة الميدان، فقد خسـرت الدولة العبرية بالتـوازي حربهـا الدعائيـة في الحقل العالمي لتبرير الحرب. بل جاءت الخسـارة أفدح مع ترسيخ صورتها الموغلة في الوحشية والعدوان. ومن رحم الحرب تبلورت حركة عالمية بعيدة المدى، تضم أنصاراً جدداً لدعم حقوق الشعب الفلسطيني.

أسّس هؤلاء الفاعلون تحالفات محلية عريضة، متعددة التخصصات والخلفيات الثقافية والدينية، لا تكاد تستثني عاصمة في أقاصي الأرض، بل ودخلوا مساحة إبداع في إظهار الحق الفلسطيني. ولعلّ ما لفت الانتباه في هذا المجال، أن يلصق الوعي العالمي الممارسات الصهيونية في غزة بجرائم النازية البائدة، وتعقد بينهما المقاربات والمقارنات. هذا مثلاً ما أكده ممثلو أوروبا في المؤتمر الصهيوني الذي انعقـد أواخر الشـهر الماضي، حينمـا تحدثوا عن حجم الأذى الذي لحق بالدولة العبرية في الغرب مع عدوانها الوحشي الأخير.

كانت الرغبة الإسرائيلية أن يبدأ الرئيس الأمريكي الجديد أوباما ولايته متحرراً مـن العـبء السياسـي بوجـود قـوى المقاومـة بفعاليتهـا ونشـاطها على السـاحة الفلسـطينية. تطلعت المراهنة إلى إدخال المنطقة في دورة علاقات عامة قسـرية جديدة، من دهاليز المفاوضات، كما هو الحال منذ مؤتمر مدريد وبعده أوسـلو، ليكون المسـتفيد الأول هو الكيان الصهيوني نفسـه. لكنّ الحملة الحربية انتهت بحناجر ملايين الغاضبين في أرجاء الأرض، قبل الجماهير العربية والإسلامية، يهتفون لحركة «حماس» وقوى المقاومة، ويعلنون السخط على الاحتلال وداعميه.

بـات هـذا يحتم علـى الرئيس الأمريكي، ومعه المسـؤولون الأوروبيون من داعمي الاحتـلال الإسـرائيلي، أن يتعاملـوا مـع الواقـع علـى الأرض، طالمـا أنّ تجاهـل المحسـوس مـن الأشـياء يخـرج عـن المنطـق السياسـي الواقعي، حسـب المنظور الغربي التقليدي.

يزيد من أهمية الموقف، أنّ الحرب الأخيرة فرزت الغثّ من السمين في الساحة الداخليـة الفلسـطينية. ومـن ذلـك تلـك القناعـة التـي تبلورت عنـد أطياف من الفاعلـين في السـاحة الفلسـطينية، فصائـل ومؤسسـات وشـخصيات مسـتقلة،

بضـرورة الذهـاب لتشـكيل مجلس وطني جديـد يرفع الغطاء عـن كل المجموعة السياسـية التي فرزت نفسـها على غير مصالح الشـعب الفلسطيني، كما اتضح مجدداً خلال العدوان على غزة. فبعيداً عن سلطة أوسلو التي تستأنس احتكار القـرار الفلسـطيني بأيـدي أفراد قلائـل دون تفويض من أحـد، وترهن القضية الفلسـطينية وفقاً لمسـار محدد من خصوم الشـعب الفلسـطيني؛ يجب الذهاب سريعاً لتشكيل مجلس وطني فلسطيني، بضم فلسطينيي الداخل والخارج، يعبِّر عن إرادة الشعب وطموحه. ولعلّ جزءاً من مكاسب الحرب الأخيرة، أنها أسّست لغطاء عربي معقول يمكن أن يتعامل مع خطوات من هذا القبيل.

ليس المجال لذكر كل ما تحقق، وهو كثير، ولكن ما يعنينا هنا في سياق رصد ما تحقق من إنجازات عبر نتائج حرب غزة، أنّ قواعد اللعبة السياسية قد تغيّرت، ونظنّ أنّ على الجميع في الساحة الفلسطينية والعربية والدولية أن يضبط إيقاع حركته مع الواقع الجديد، الذي تتصدّر مشهده الفلسطيني قوى المقاومة، ومعها الجماهير الفلسطينية صاحبة ملحمة غزة البطولية.

حول العدوان على غزة.. مشاهد ووقفات *

ردود الفعل الشـعبية على العدوان الإسـرائيلي البربري على قطاع غزة أكبر من أن تُحصى، سواء في المنطقة العربية أو على الصعيد العالمي. وما يعنينا هنا وهو الجديد، ذلك الكم الهائل وفوق العادي من التأييد للحق الفلسـطيني في العالم، بمـا لا يقتصـر علـى المسـتوى الشـعبي بل تعـدّاه إلـى مواقف دول وشـخصيات سياسية ومؤسسات إعلامية.

ويمكـن اعتبـار أنّ جُلّ ما تم القيام بـه يدخل في دائرة الجديد والنوعي والفاعل والنافذ، بكل ما تحوي هذه الأوصاف من معنى.

لم يكن أكثر المتفائلين من العاملين لفلسطين في القارة الأوروبية مثلاً، وهم الذين يعانـون من طغيان السـطوة الإسـرائيلية والانحياز الإعلامي والدعم السياسـي الرسمي للدولة العبرية، يتوقعون أن تتبدل الصورة بشكل دراماتيكي خلال ثلاثة أسـابيع من الزمان. بل بدا أنّ تحرّك الشـارع كان أسـبق من إمكانية اللحاق به. وقـد وجدنـا في حجم المبادرات التلقائيـة وتفاعلات التحرّك الجماعي، ما طغى على محاولات التعتيم الإعلامي الإسرائيلي على الجرائم المروِّعة في غزة.

في المقابـل؛ لـم يكـن الداعمون للاحتلال الإسـرائيلي في أوروبـا، الذين يعتبرون أنهم يتحرّكون في مساحة جغرافية مسخّرة لهم، يتوقعون هذا التحوّل الجارف. لـم يتحسـب أولئك لطوفـان كهذا من التنديـد بالجرائم الوحشـية التي اقترفها الجيش الصهيوني، باتوا يشعرون معه بأنهم منبوذون على نحو غير مسبوق.

فبينما جرت محاولات يائسة لتعزيز الموقف الإسرائيلي، مثلاً عبر نشر إعلانات في الصحف اليهودية الأوروبية لجمع التبرعات لجيش الاحتلال؛ فإنّ التجمّعات اليهوديـة ذاتهـا أخذت تشـعر بعبء جرائـم الحرب الإسـرائيلية عليها في أوروبا والعالـم. وكان يكفـي، مثـلاً، أن يقـف النائـب اليهـودي في البرلمـان البريطانـي، جيرالـد كوفمـان، معرِّضاً بالدولة العبرية، ومقارناً بين الجرائم الإسـرائيلية في غـزة والجرائـم النازية بحـق عائلته في ألمانيا إبّان الحرب العالميـة الثانية. أو أن يقـدّم الإعلامـي الشـهير في القناة الرابعة البريطانية، جون سـنو، فيلماً وثائقياً من غزة بعنوان «ما لم يُشـاهَد من غزة»، كاشـفاً حجم الدمار والصور التي لم يعرضهـا الإعـلام الغربـي بـدون رتـوش. لقد كـرّر الفيلم لأكثر من سـبع مرات، صورة رضيعة غزيّة احترقت ونهشت الكلاب لحمها.

---

* في الصميم: مجلة العودة - العدد السابع عشر - السنة الثانية - شباط (فبراير) 2009

لقد تواصل الحراك الجماهيري بلا هوادة، فنُظّم اعتصام على مدار الساعة أمام البرلمانات الغربية، مع إضراب عن الطعام لناشطين غربيين تحوّلت غزة، ومعها فلسطين، إلى مركز اهتمامهم.

وفي أتون هذه التفاعلات، انزلقت هيئة الإذاعة البريطانية نفسُها إلى بؤرة السخط الجماهيري، عندما رفضت نشر إعلان خيريّ لجمع التبرعات لضحايا غزة. كان ذلك إيذاناً بتبلوُر حملة شاملة للضغط على الهيئة الإعلامية العامة، بلغت حدّ استهداف مكاتبها برشقات الأحذية، وإحراق أفراد من الجمهور قسائم الاشتراك فيها. في المقابل؛ أخذت الصحف البريطانية تتسابق على نشر مقالات لخالد مشعل، وإسماعيل هنية، كما فعلت « الغارديان» و«الإندبندنت» على التوالي، ولن تكونا وحيدتين على الأرجح.

إنه مشهد جديد بالفعل، تفاعل رغم موسم العطلات والأعياد والبرد القارس، خرجت معه مظاهرات في ثمانين منطقة في فرنسا وحدها، في العاشر من كانون الثاني (يناير) ، بالتزامن مع المظاهرات التي شهدتها أربعون مدينة ألمانية، وخمس عشرة مدينة إيطالية، وكل العواصم والمدن الأوروبية والغربية الكبرى تقريباً.

وفي ظلال ذلك الحراك، نشأت تحالفات استراتيجية من أجل فلسطين، أخذت تضمّ عشرات المؤسسات والتجمعات والمنظمات في البلد الواحد، بما يؤذن بحالة من النهوض المتزايد في تأييد قضية فلسطين العادلة، على شتى الصُّعد.

أما على الجانب الآخر من الأطلسي، فقد كُسر حاجز الخوف عندما خرج الداعمون للحق الفلسطيني بمظاهرات هي الأولى على هذا النحو منذ أحداث أيلول (سبتمبر) 2001، رافعة صوتها بكل جرأة، ما يُنبئ بولوج مرحلة جديدة.

اللافت للانتباه على مستوى التحركات النوعية، هو ذلك التسابق في العالم أجمع، لرفع دعاوى في المحكمة الجنائية الدولية، والهيئات القضائية ذات الاختصاص في كل بلد، على مجرمي الحرب الإسرائيليين. ففي هذا الاتجاه أمكن رصد تحرّكات في أكثر من عشرين دولة، وفي بعض الدول انخرطت أكثر من أربع جهات في هذا المسعى، في تفاعل إيجابي بات يشكّل حالة إرباك للكيان الصهيوني ومجرميه.

هناك من يرى أنّ العدو الإسرائيلي قدّم خدمة لم يكن يتوقعها للقضية الفلسطينية، رغم الألم الذي حلَّ بأهل غزة. فقد ربط الأجيال الجديدة في

المنطقة العربية والعالم بفلسطين، وعرّفها بالظلم الواقع على الشعب الفلسطيني، وجنّدها للعمل لفلسطين كل في مجاله.

ردّ الفعل لم يكن عارضاً ولا عفوياً، بل هو منهجي وذو هدف واضح. إنه الدعم المطلق للحق الفلسطيني حتى تتحقق الحرية للشعب المظلوم.

هجمة على القدس.. تقتضي مواجهة صارمة *

لا يمكن أن تكون خطوة العدو الصهيوني الأخيرة، بإخطار ما يقارب ألف وخمسمائة مقدسي فلسطيني، بضرورة إخلاء منازلهم في حي البستان ومنطقة سلوان بغية هدمها، إلاّ امتداداً للسياسة الصهيونية الإحلالية التوسعية. إنها خطوة يمكن وصفها بالتطهير العرقي، المتعارف عليه عالمياً بأنه جريمة ضد الإنسانية. بمثل هذه الجريمة يُلاحَق في العالم كثيرون من محاكم جرائم الحرب، لتطبيق العدالة ونصرة المظلوم، كما حصل في البوسنة.

ما نحن بصدده في هذه الوقفة، هو رد فعل الشارع الفلسطيني والعربي والإسلامي، على هذه الجريمة، بما يقتضي محاربتها، والارتقاء في ذلك بقدر القدس باعتبارها أحد مفاصل الصراع في فلسطين، وبما يكافئ مكانتها الدينية عند المسلمين والمسيحيين، وقيمتها التاريخية والحضارية للعالم العربي والإسلامي.

نعتقد بخطورة ما أقدم عليه الصهيوني، بما ينذر بتنفيذ مخطط ترحيل جماعي، لا يأبه الاحتلال إذا ما اقترفه، طالما أنّ العالم يقابل جرائمه المتصاعدة هذه بفتور ولامبالاة.

يحتاج الموضوع إلى مثل هبّة غزة، وأقلها في أرجاء العواصم والمدن العربية والإسلامية. فلا يمكن فصل الحرب ضد غزة عن الاعتداء على القدس وسكانها ومقدّساتها وانتهاك حرمتها. فلا شك أنّ أعظم الحُرم قتل النفس البشرية وإراقة الدم وهو ما حصل في غزة وثار العالم لأجله، ولكننا نُذكّر بأنّ هذا حصل لأجل الاستيلاء على الأرض والتمكّن منها، وأنّ العدوان على القدس هو عدوان على البشر والحجر، التاريخ والحضارة، الدين والانتماء.

وللخطوات السياسية مقدِّمات، وهو حال الأشياء في الأمور كلها. فكما كان الحصار الطويل على غزة وقياس ردّ في العالم عليه بين ساكت ومتواطئ، خلال ما يقارب ثلاث سنوات، بما جرّأ الإسرائيلي على شن الحرب الهمجية على غزة، فلا يمكن بالمقابل أن تكون خطوة هدم بيوت المقدسيين وترحيلهم جماعياً إلا مقدمة لما هو أعظم. وقد يكون العنوان القادم لا قدّر الله هو استهداف مباشر للمسجد الأقصى المبارك، أو ترحيل جماعي لفلسطينيي 48.

لقد ضاق الصهيوني ذرعاً بالهاجس الديموغرافي على أرض فلسطين التاريخية

* كلمة العودة: مجلة العودة - العدد الثامن عشر - السنة الثانية - آذار (مارس) 2009

بالمجمل، وداخل نطاق الدولة العبرية بشكل خاص. وهكذا حاول جاهداً معالجة مخاوفـه بالتوسـع غيـر الطبيعـي في التكاثـر العـددي لمـا يمكن أن يُحسـب على الصنف اليهودي، فوصل إلى فلسـطين في عقد التسـعينيات وحده مليون مهاجر روسـي، حتى غدت الهجرة إلى فلسـطين تجارة لمن يستطيع ادعاء اليهودية. وما قـد يلفـت الانتبـاه في هـذا السـياق مراجعة قانـون العودة اليهودي، الذي سـمح لمئات الآلاف من غير اليهود أن يعيشـوا في فلسـطين، حسـب وزير «الاسـتيعاب» الصهيوني.

يبدو أنّ الخيارات الإسـرائيلية لحل معضلة الغلبة السـكانية قد انعدمت إلاّ من الترحيل الجماعي. ولهذا بدأنا نرى رواج فكرة التبادل السكاني في المفاوضات. كما برزت سياسة العنف والمباشرة في الضغط على الفلسطينيين وإجبارهم على الرحيل، على منوال السـيرة الأولى إبان سـنة 1948 التي ضمنت تأسيس الدولة العنصريـة. ومـن الواضـح للجميع أنّ المزاج الإسـرائيلي العارم، يبـدو جارفاً في ضمـان الغطـاء السياسـي والشـعبي لأي خطوة في هذا الاتجاه، وهـذا ما أكدته الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة.

ليـس التطـرّف حكـراً علـى «إسـرائيل بيتنـا»، إذ لا يمكن التعمية علـى الحقيقة الصارخـة لطبيعة هذا النسـيج البشـري الـذي ينضح بالعنصريـة. فالانتخابات أفـرزت أكثـر مـن 90 نائبـاً في خانـة اليمين السياسـي التقليدي مـن غير حزب العمل، فلا يمكن اعتبار «كاديما» ومؤسسـه الليكودي أرييل شـارون إلاّ متطرفاً حتى النخاع، وينضم إليهم «شاس» و«الديني القومي». وحتى الفكر السياسي لما يوصف باليسـار العمالي وقائده باراك، وممارسـاته على الأرض، لا يقل تطرّفاً من الناحية العملية. وهم جميعاً، ومعهم «ميرتس» المصنّفة في اليسار، مُجمِعون علـى القـدس والهاجس الديموغـرافي، ولهذا اصطفوا خلف قـرار العدوان على غزة، ودقوا جميعاً طبول الحرب على القطاع المحاصر.

لا ينفـع مـع هـذه الرؤية الموحّدة للصهيوني، وما يتبعها مـن جرائم، إلاّ إجراءات ومواقـف موحّـدة من قبل أصحاب الحق الفلسـطينيين ومـن يؤمن بقضيتهم من أخـوة العـرب والإسـلام، ومناصـري الحـق والعـدل في العالم. وهنا يأتـي الدور الريادي للفلسطينيين في حمل الراية. فموقفهم، سلباً أو إيجاباً، هو الفاصل في تحديد البوصلة العامة للشـارع والحكام. فصمود أهل غزة ومقاومتهم، هما من الدوافع الرئيسة التي أذكت الهبّة العارمة في أرجاء الأرض.

نجـد لزامـاً علـى قـادة الفصائـل الفلسـطينية، أن يُظهروا صلابـة وصرامة في موقفهـم ضـد الصهيونـي، ويتوحـدوا حـول قضايا الإجمـاع الفلسـطيني. وهنا نقترح على المتحاورين الفلسطينيين أن يضمِّنوا بياناتهم المشتركة بعد كل جلسة حوار أو لقاء، تأكيدات واضحة على وحدة الموقف الفلسطيني في شتى القضايا المفصليـة، كالقـدس واللاجئـين والمسـتوطنات. ويتبـع ذلـك دعـوة أبناء الشـعب الفلسـطيني وغيرهم إلى القيام بفعاليات ضد الصهيوني وسياسـاته. يفيد هذا بلا شـك في بلورة رأي عام متحرك دائماً باتجاه الدفاع عن الحق الفلسـطيني، وهو من مسؤوليات المرحلة التي لا يُقبَل التهاون فيها.

ستينية النكبة.. ذكرى خالدة *

انقضت سنة الستينية بما حَوَت من أحداث، وليس من السهولة أن تُطوَى صفحاتها من ذاكرة الزمن. فقد عنت للشعب الفلسطيني الكثير، بما حملته من رمزية بشهرها الخامس منه، حيث ذروة الذكرى التي تستدعي مشاهد النكبة وآلامها، وطموحات العودة وآمالها.

كان موسمها الممتدّ بمثابة تحدّ مع المحتل الصهيوني الغاصب، الذي حاول انتهاز الفرصة كي يستمر في طمس التاريخ وتزويره باحتفاليات زائفة بتأسيس كيانه المزعوم. لكنّ الفلسطيني بدوره، رغم ضعف إمكاناته، وهو المُعتدَى عليه، انتهز الفرصة ذاتها ليُبقي حقه في فلسطين حيّاً ناصعاً.

ربما حالت الحرب على غزة دون أن يتوقف المتابعون عند حصاد الذكرى في نهاية سنة الستينية (2008). لكنّ الحصاد لا يفقد حقّه من التسجيل، ولو متأخراً، فكان لزاماً أن نرصد نصراً آخر للضحيّة على الجلاد في ذكرى المأساة.

ما يمكن تثبيته بكل ثقة أنّ حال الشعب الفلسطيني وقضيّته بالعموم لناحية العمل لاسترداد الحق، آخذٌ بالتبلور بشكل مُؤسسيّ في أنحاء عدة من العالم، بما يسمح بتنفيذ برامج عابرة للقارّات، إظهاراً للرواية الفلسطينية ودحضاً للادعاءات الصهيونية. وهنا نفرِّق بين الشعب الفلسطيني والعاملين لقضيّته. فالبُعد الثاني مع تضمّنه للأوّل؛ هو في الواقع أوسع وأعمّ، بل وأكثر نفاذاً وفعالية، والقضية في أمسّ الحاجة إليه، مع عدم التقليل من الفلسطينيين العاملين لقضيتهم، وهم بلا شك أساس في إعطاء الدافع المعنوي لكل مناصري القضية عرباً كانوا أو عجماً. لقد ظهرت فعالية شبكة العمل للحق الفلسطيني جليّة واضحة في ذكرى الستينية، وكان لفعاليتها دور حيوي في قوة حضور فلسطين في صدارة المشهد العالمي.

كانت الخطوة الذكية باعتبار كل أيام عام 2008 إحياءً للذكرى؛ مما وفّر مُناخاً تعبوياً لكل أبناء فلسطين ومناصريهم، لكي يبقوا على تواصل مع القضية. ومن ناحية أخرى كانت فرصة لأن تتأسّس مستويات متنوعة للوعي بالقضية ومفرداتها، لكل من يجد نفسه معنياً بذلك. وكان منح تنوّع الأنشطة وتعدّد عناوينها وتضافر أشكالها وعمق سَبرِها لمضامين الستينية، قدرة استيعابية

* في الصميم: مجلة العودة - العدد الثامن عشر - السنة الثانية - آذار (مارس) 2009

هائلة لهذه الذكرى، شملت أطيافاً واسعة وشرائح متنوِّعة على امتدادات جغرافية عصيّة على الحصر.

لقد ساعد هذا وساهم في نجاح المنافسة الإيجابية داخل الفضاء الإعلامي المفتوح، الذي أبدع في التباري في تسليط الضوء على جوانب القضية في مراحلها التاريخية وأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في كل أرجاء الجغرافيا التي يقيم فيها الشعب الفلسطيني. بل إنّ بعض هذه القنوات ما زال يطرح برامجه حتى هذه الساعة كقناة «الجزيرة»، في عرضها للقرى الفلسطينية المدمّرة، كيف لا والستينية مؤهلة لأن تبقى ممتدة حتى أيار (مايو) المقبل كذلك.

لا نستثني من التغطية الإعلامية الأجنبيّ منها. وهنا يأتي الاهتمام باعتبار يتعلّق بإحياء الجاليات اليهودية في العالم للذكرى، وإقامتها «احتفالات» لم تغب عن بعضها الأسئلة المشككة في ما آل إليه المشروع الصهيوني. وحيث إنّ الأحداث في الداخل تتفاعل باطراد، وهو ما ترصده الأوساط الغربيّة، فإنّ ذلك يأتي مقروناً مع تصاعد موجة دعم قضية فلسطين. كلّ ذلك ساهم بقوة في إعداد برامج خاصة بالرواية الفلسطينية، على غير قناة غربية. وهذا ما لم يكن حاضراً في السنوات السابقة.

نستطرد هنا لنقول إنّ سنوات الانتفاضة الثمانية الأخيرة، كانت رصيداً تراكمياً مهمّاً في غير صعيد، تمخض عنها تنبُّهٌ لكل مناسبة مهمة ينتهزها المشتغلون بالهمّ الفلسطيني، لكي ينطلقوا في سلسلة إبداعية جديدة من الأنشطة والفعاليات. ونعطي سهماً هنا لجانب المؤسسات المتفرغة على الدوام بأساليب احترافية، لكي تبقى شعلة العمل لفلسطين في وهجها المضيء على طريق الحرية. نذكر هنا تجربة أكبر علم فلسطيني، والقرية الفلسطينية في سورية، وتجربة «حكواتي العودة» في لبنان، ومؤتمر فلسطينيي أوروبا الحاشد في كوبنهاغن. ولا ننسى مسيرات العودة التي مضى فيها فلسطينيو 48 صوب القرى المدمرة. ولا يغيب عن أذهاننا كذلك قائمة طويلة من المهرجانات الحاشدة في أرجاء العالم، مخصصة للذكرى ذاتها، لعلّ من آخرها «ملتقى حق العودة العالمي»، الذي انعقد في دمشق في تشرين الثاني (نوفمبر) في سنة الستينية.

لم يستطع ثقل الدعم السياسي الغربي وراء الكيان الصهيوني، في تقديم شيء يُذكر أمام تماسك أصحاب الحق ومناصريهم في هذه الذكرى. وبهذا غدا التوتر الرسمي الإسرائيلي واضحاً حتى من لفظ «النكبة»، الذي طغى على ذكرى «التأسيس» الدامية.

لقد تواصل التخبّط الإسـرائيلي، حتى قرأ الجميع أماراته في الحرب العدوانية على غزة في الأيام الأخيرة من سنة الستينية. أما الشعب الفلسطيني فهو ماضٍ على طريقته في رسـم خيوط فجر الحرية، وقد بدأ نوره يتسـلل واضحاً ليكسـر ظلمة الاحتلال، الذي بات أقرب من أي وقت مضى إلى الأفول.

بَوصلة المقاومة والممانعة.. في الاتجاه الصحيح *

نرصد، ومعنا المهتمون والمراقبون لكل ما يعني الشأن الفلسطيني ومحيطه الإقليمي، تغيّرات جوهرية نعتقد أنها ترسم المسارات المستقبلية لمصلحة استعادة الحقوق. ولعلّ حجر الزاوية في هذا كله، ثبات أصحاب خط مقاومة الاحتلال الإسرائيلي وأي عدوان أجنبي غربي على المنطقة، وتحلّيهم بسياسة الصمود والصبر، رغم اختلال موازين القوى.

تدلّ على هذا، ثلاثة تطوّرات توالت في الأيام والأسابيع القليلة الماضية، تُوضَع في سياق وفرة المؤشرات المتلاحقة خلال الأعوام الماضية. لعل أبرز التطوّرات، هو ما يؤشر إلى اقتناع اللاعبين الرئيسين في المنطقة، فلسطينياً وعربياً ودولياً، باستحالة إقصاء خط المقاومة الفلسطيني. لقد تم التعبير عن ذلك بالحرص على حكومة وحدة وطنية فلسطينية، تخرج الغربيين ومن معهم من ورطة التعامل مع «حماس» التي أظهرت انتخابات 2006 تفوّقها. ثم يأتي في السياق ذاته، الانفتاح البريطاني على «حزب الله» اللبناني، ومن ثمّ خطاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما المعبِّر عن سياسة جديدة إزاء إيران.

كان متوقّعاً هذا التغيّر الأمريكي والأوروبي، وتلحقه طبعاً تفاعلات مترتبة عليه في المنطقة. فقد ثبت إخفاق الرهان على سياسة كسر إرادة المقاومة. وإنّ القفز على حقائق الأمور، وإن استطاع تأزيم مسار المقاومة بعض الشيء فإنه لا يستطيع أن يلغيها. فمثال الهجوم الإسرائيلي على لبنان، في صيف 2006، والحصار على غزة ثم الحرب عليها، كلها تطوّرات لا تنفي أنّ التحولات الشعبية والسياسية في المنطقة أكبر من أن يتجاهلها أحد.

المستفيد الأكبر من هذه التحوّلات هي الشعوب المتطلعة للحظات الحرية وزوال الاحتلال. فهي تشعر بأنّ صبرها مع المقاومة إلى خير، وأنّه لا جدوى من الناعقين دوماً باستحالة الوقوف في وجه المعادلات المفروضة على المنطقة، وصعوبة تغيير سياسات قسرية، فالواقع يثبت خلاف ذلك، وأنّ التعامل مع المفردات السياسية في المنطقة وعناصر القوة فيها هي مسألة وقت، وقد كان.

يقودنا هذا للإسهاب في محاولة تصويب الحوار الفلسطيني، في ما نرى، لأهميته الاستراتيجية، بغض النظر عن النِّيات الحقيقية للمتحاورين أو مضيفهم أو المعنيين بنتائج الحوار. فلما كانت الحاجة ملحّة لتوافق فلسطيني،

* كلمة العودة: مجلة العودة - العدد التاسع عشر - السنة الثانية - نيسان (أبريل) 2009

فمن الضروري أن يكون هذا الحوار على المقاس الفلسطيني في الأساس، وتكون النتائـج ملبِّيـة للاحتياجـات الفلسـطينية. ولا نـرى ما يبـرر الاسـتعجال، خوفاً مـن الغضـب العالمي، الذي قد يؤدي إلى سـلق الأمور وتجزئة المسـائل. فالمرحلة التاريخية التي بين أيدينا يجب أن ننتهزها بما يوازي عذابات الشعب، وليس بما يلبي احتياجات أطراف سياسية وانتهازيات لاعبين دوليين.

يرشـدنا تشـخيص الخلل الذي يعتري سـاحتنا الفلسـطينية، إلى حقيقة غياب المرجعيـات المتفـق عليها، التي تسـاهم في حل المشـكلات العالقـة، ضمن الحوار الجـاري أو خارجـه. ويطرح هذا موضوع إعادة تشـكيل منظمـة التحرير كجامع لكل أبناء الشعب الفلسطيني بفصائله وأفراده. ولا شكّ أنّ لهذا الموضوع أولوية قصـوى لا نلغـي معهـا الـرأي القائـل، وهـو صحيـح أيضـاً، بأهميـة التعامل مع القضايا موضع النقاش كرزمة واحدة.

شـعبنا الفلسـطيني يجتـاز لحظـات مهمـة مـن تاريخه، وصـل فيها الحـوار إلى مراحـل متقدمـة في غيـر قضيـة. وبالتالـي، ينبغي أن نكون صرحـاء في طرح ما نعتقـد، خاصـة مـع ظهور نجاعة مـا نحن عليه. ومن هذا يجـب أن يفهم الأخوة المتحـاورون أنهـم أمسـكوا، أو يمسـكون، بزمـام مرحلـة مـن تاريخ الشـعب، وأنّ الخريطة السياسـية الفلسـطينية قد تبدّلت، ولو كان مقبولاً تصدرهم للمشـهد السياسـي بشـكل مؤقـت دون انتخابـات جامعة، فلن يكون ذلك في المسـتقبل إلاّ إذا اختارهـم الشـعب. وعليـه، كان مـن الضـروري أن تكون كل مكوِّنات الشـعب الفلسـطيني حاضرة في هذه الحوارات. فكما تم إشـراك مسـتقلين من الداخل، كان من الأوْلى إشـراك مثيل لهم من الخارج، حتى لا يشـعر أحد بالتغييب، وأن القضية الفلسطينية باتت محصورة في معالجة ملفات ملحّة في الضفة وغزة.

لـم نعـد نتعامـل مع قضايانا من موضـع من لا يملك أوراقاً، ولا يسـتطيع فرض ما يريد. ومن هنا، وهذا من المبشـرات، أننا نسـير في سـفينة اسـتعادة الحقوق ببوصلة تتجه صوب برّ الحرية بإذن الله.

عن الموقف الغربي من القضية الفلسطينية.. *

لا يجادل أحد في أنّ العدو الصهيوني هو المجرم المباشر في الظلم الواقع على الشعب الفلسطيني، خلال ستة عقود مضت من عمر النكبة، وأنه مَن مارس مباشرةً عملية القتل والتهجير والإبعاد وسرقة الأرض وغيرها من الأعمال الوحشية التي تدينه حتى النخاع. كذلك لا خلاف على أنّ هذه السياسات واستمرارها هي ما تُبقي المنطقة برمتها في حالة حروب وتبقي الشعب الفلسطيني في وضع القهر وضياع الحقوق.

ولا يغفل أيّ فلسطيني، وهو يبحث عن سبل استرجاع حقه، أهمية الوقوف على حقيقة العلوّ الصهيوني وبقائه متمكناً من الاستمرار في تنفيذ سياسته دون رادع، في أن يسبر غور هذه المعضلة بدراسة مكوِّنات القوة في الكيان الصهيوني وسبل الحياة لديه التي تجعله غير عابئ بآهات الفلسطيني ولا نداءات العرب والمسلمين الداعمين له.

كلّ الظروف الجيوسياسية التي تحيط بالكيان منذ تأسيسه، تفيد بغرابته كمشروع دولة قياساً بالبلدان المعتمدة على ذاتها، والتي لا نناقش معها دوام الحياة. فحالة عدم الانسجام والتوافق تكاد تكون في كل شي مع المحيط العربي والمسلم في العموم. ولهذا؛ فإنّ كل ما يمكن أن ينطبق على حالة الاعتياد غير واردة هنا. وهنا يجيء دور الظروف الداعمة وعوامل البقاء. ولا نتوقع للضحية في أي حال استمراء ما لا يمكن أن ينسجم مع السنن التي اعتادها البشر في كل العصور، من التجذّر في الأرض ومقاومة الانسلاخ عنها.

يبرز في ظل هذا، الدور الغربي، الأوروبي والأمريكي على السواء، في تأسيس هذا الكيان ودعمه على الدوام، وتذليل كل العقبات التي تحول دون استقراره. إنه دور نافى المنطق والعقل في كل مرة، لكي تبقى حال التفوق لهذا الكيان. كان هذا منذ ما يربو على قرن من الزمن، في دور أفضى لقيام الدولة العبرية على أنقاض فلسطين، دون أن تتغيّر السياسات إلى الآن. وهنا نجد أن نقاش صلف هذا الكيان، لا ينفصل عن التعاطي مع السياسات الغربية في الشرق الأوسط.

لغة الأرقام لا تكذب، وهي تعكس وصفاً دقيقاً لبواطن الأمور. فعندما يكون حجم التبادل التجاري الأوروبي مع الدولة العبرية هو 27 مليار يورو، بما معدله 33 في المائة من التبادل التجاري الإسرائيلي لسنة 2007، وبعدها تأتي

* في الصميم: مجلة العودة - العدد التاسع عشر - السنة الثانية - نيسان (أبريل) 2009

الولايات المتحدة بنسبة 25 في المائة، بواقع 20 ملياراً؛ فإننا إزاء مجموع إجمالي قوامه 58 في المائة من التبادل الإسـرائيلي. يعني هذا أنّ الممسـك بزمام الدولة العبريـة، بدرجـة أو بأخـرى، بوعـي أو بدون وعـي، هم الغربيون للأسـف. ليس هذا سـوى مؤشـر واحد فقط، فماذا لو اسـتحضرنا المؤشرات الأخرى، كالغطاء السياسي الغربي المتوافر دائماً للجانب الإسرائيلي، والدعم العسكري والإسناد الاسـتراتيجي؟ إنهـا عوامـل تتواصـل وتتعاظم حتـى بعد المجازر الوحشـية التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي في غزة على مرأى من العالم ومسمع.

تأخذ هذه الحقائق أبعاداً صارخة حينما يُعقد مؤتمران على التوالي في كوبنهاغن ولندن، لتتدارس شـخصيات من سـبع دول غربية كيفية منع دخول السـلاح إلى غزة، بينما تواصل هذه الدول تصدير الأسـلحة إلى جيش الاحتلال الإسـرائيلي وتغذيتـه بطوابير من الجنـود أيضاً، حيث يتقاطر بعض أبناء الجاليات اليهودية مـن أوروبـا ومن حملة جنسـياتها لكـي يخدموا في الجيش الإسـرائيلي، من دون أي اعتراضـات. بـل مـا زالت نسـبة مـن الإسـرائيليين تفوق التوقعـات، تحتفظ بالجنسيات الغربية.

لا نورد هذه الحقائق يأساً من تحقيق إنجازات، أو قنوطاً من إيجاد قنوات تخدم اسـتعادة الحقـوق، لكنه التشـخيص الـلازم للمعضلة، الذي هـو الجزء الأهم في طريق العلاج. من هنا؛ فإنّ الضغط الفاعل على الغربي على جانبي الأطلسـي، مسـار لا غنى عنه في اتجاه تصويب الوقائع ونسـج مستقبل الحرية بالنسبة إلى فلسطين وشعبها.

حكومة إسرائيلية جديدة.. كلهم ليبرمان، والفرصة مهمة! *

لم تأت نتائج الانتخابات الأخيرة للكنيست الإسرائيلي بأي جديد لا نعرفه نحن الشعب الفلسطيني. ولا أعتقد أنّ أي فلسطيني قد فوجئ من الناتج الحكومي لهذه العملية التي ترأسها رئيس «الليكود» نتنياهو، وتبوّأ ليبرمان وزارة خارجيتها أيضاً. فطبيعة هذا المجتمع العنصري الذي يقوم عليه الكيان لا يمكن أن ينضح إلاّ بما فيه، والذي لن يخرج بأي حال بالمجمل، عن كل من لا يرى وجوداً للفلسطيني في فلسطين. وهو كيان دمويّ بطبعه، وهذا ما رأيناه والعالم منه خلال الحرب الأخيرة على غزة.

لا نرى فرقاً عملياً بين الأحزاب الإسرائيلية، اليميني منها أو اليساري. فلكل منها سجلّه من الجرائم والممارسات الوحشية ضد شعبنا. ولا يغيب عن أذهاننا أنّ العملية السلمية التي كانت في أوجها مع اليسار الإسرائيلي في التسعينيات، لم تُفض إلى دولة فلسطينية. فنحن نفاضل بين المماطلة السياسية من اليسار يقابلها الوضوح المباشر من اليمين. وكلهم في النتيجة للمواطن الفلسطيني واحد، الأمر الذي يؤكده مرة إضافية انضواء إيهود باراك في حكومة فاضحة كهذه.

مع قناعتنا هذه، فإنّ ما ندركه أيضاً هو أنّ هؤلاء يتمايزون قليلاً في البرامج السياسية والتصريحات المعلنة والتحرك الدبلوماسي على الأرض، وإن ظل الجوهر واحداً. من هنا فإنّ الجديد في الأمر هو التخلي عن اللون الرمادي، الذي كان يسمح للحكومات الإسرائيلية السابقة بتسويق برامجها بسهولة، وكان يغري الأطراف الغربية بتسويغ تحركاتها ومواقفها الحرجة نحو القضية الفلسطينية. فمع تشكيلة نتنياهو لم يعد من مكان لشعارات مضلِّلة مثل «التمسك بعملية السلام» والمراهنة على «حل الدولتين» وتعليق الآمال على الجولات التفاوضية. ولهذا، بات مزعجاً للأطراف الغربية ولشركاء التسوية السياسية في الجانب العربي الرسمي، أن يجاهر ليبرمان ومعه نتنياهو برفض إقامة الدولة الفلسطينية، ومن ثم يقبلان بخريطة الطريق التي تُفضي في نهاية تطبيقها، إذا تمّت، إلى دولة يمكن أن يطلق عليها فلسطين. فهذا يصعّب المهمة ويسبب الإحراج لمن يسعى إلى ترويض الشعب الفلسطيني ومن ورائه العالم العربي والإسلامي.

أمامنا فرصة مهمة في تحقيق اختراقات في الجسم السياسي الأوروبي من زاويتين:

---

* كلمة العودة: مجلة العودة - العدد العشرون - السنة الثانية - أيار (مايو) 2009

الزاوية الأولى تتحقق من خلال محاولة زعزعة العلاقة الاستراتيجية بين الكيان الصهيوني والعالم الغربي، وخصوصاً الأوروبي منه. ويفرض ذلك التحرّك بحملة دبلوماسية فلسطينية وعربية وإسلامية، مع بعض الحلفاء في العالم على المستويين الرسمي وشبه الرسمي، لمصلحة الضغط على الأطراف الغربية بأن تقف أمام الحقيقة، وتعاقب الدولة العبرية على سياسة حكامها الجدد، الذين يجاهرون بكل ما يُعاقب عليه القانون الدولي مما يُعتبر عنصرياً وإجرامياً. وكثيرة هي الأمثلة في المواقف الغربية السابقة ضد حالات مشابهة كثيرة، من مثل التعامل الحازم مع إشراك أقصى اليمين في الحكومة النمساوية سنة 2000. هذه الحملة وإن لم تُفضِ إلى نتائج كبيرة، فإنها ستحدث أثراً وإرباكاً ولو بالحدود الدنيا.

تفتح هذه التحوّلات الباب واسعاً أمام كلّ القادة والسياسيين العرب المترددين في التعامل بإيجابية مع كسر الحصار عن الشعب الفلسطيني خوفاً من الضغوط الغربية، بأن يقوموا بواجبهم الأخوي ويصحّحوا الخطأ التاريخي الذي اقترفوه بحق إخوانهم. وهذا ينطبق بشكل أكبر على الإخوة في القيادة المصرية.

أما الزاوية الثانية، فهي في محاولة تعرية الموقف الغربي من انتخاب الشعب الفلسطيني لحركة «حماس» بأغلبية كبيرة في انتخابات المجلس التشريعي، في كانون الثاني (يناير) 2006، التي تعامل العالم الغربي مع نتائجها بكل صلف وعدوانية ولم يقبلها. بل تم فرض الحصار على أهل غزة طوال السنوات الثلاث الماضية. وعليه فهناك فرص أفضل للضغط من أجل تعديل الموقف الغربي باتجاه رفع الحصار، وقبول خيار الشعب الفلسطيني. هذا ما بات ممكناً بعد الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة، وبعد رؤية الزعماء الغربيين يلتقطون الصور واحداً بعد الآخر جنباً إلى جنب مع ليبرمان. وذلك مما يراكم قناعة بدأت تترسّخ لدى مزيد من الغربيين، بصعوبة كسر إرادة الشعب الفلسطيني أو تغييب المقاومة والحركة الإسلامية في فلسطين عن المشهد السياسي العام، وبالتالي صعوبة القفز عليها إلى درجة الاستحالة. وهذا هو أحد إنجازات الشعب الفلسطيني بصموده طوال حرب غزة وانتصاره فيها.

نحتاج إلى كل نيّة مخلصة تريد الخير للشعب الفلسطيني، في أن تستوعب هذه الدروس وتتحرّك بإيجابية. وهذا لا يندرج تحته وبالتأكيد تهنئة نتنياهو بحلول عيد الفصح اليهودي، أو توجيه الدعوة له لزيارة مصر.

فلسطينيو أوروبا والمسؤولية المشتركة *

ما كان الصراع في فلسطين في يوم ما محلياً وإقليمياً فحسب؛ بل له أبعاد دولية لا تنفكّ عنه أيضاً. وهو بامتداده التاريخي الذي لا يقف عند حدّ حقبة المائة سنة الماضية، وتوزّع المعنيين به مباشرةً، أي الفلسطينيين واليهود الصهاينة على حد سواء، في جميع أصقاع الدنيا؛ يحتم أن تتعدّد الدول المعنية المؤثرة فيه والمتأثرة به في آنٍ.

وعندما نقول إنّ اليهود المُستجلَبين إلى فلسطين جاؤوا من أكثر ثلاثة وتسعين بلداً؛ فإنّ ذلك يعني أنهم وتلك الدول أصبحوا مرتبطين بوضوح بالكيان العبري. إنه لا يكون ارتباطاً عاطفياً أو وجدانياً فحسب؛ بل يتأتّى كذلك عبر سلسلة من العلاقات والمصالح التي لم تنقطع. ولا نستثني من ذلك في الواقع؛ حتى بعض الدول العربية التي ما زال اليهود الذين خرجوا منها يتواصلون معها بل ويؤدون أدواراً مهمة فيها. ومثال المغرب ليس وحيداً في هذا السياق.

المسألة الأكبر من هذا؛ أنّ الدولة العبرية نشأت وترعرعت، وما زالت تعيش على امتدادها الدولي في بعده التاريخي والديموغرافي وإسقاطات ذلك السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. ويتفنن المشروع الصهيوني في توظيف ذلك، تساعده حيوية الوجود اليهودي، الذي ما زال رغم قلته العددية، فاعلاً في محيطه وداعماً للكيان كجزء أصيل من هويّته المصطنعة. ولا شكّ في أنّ العلاقة بين مواقع الوجود اليهودي والكيان الصهيوني جاءت بطريقة فرضت نفسها في معادلة النسيج السياسي بل والاجتماعي للدول التي يقيم فيها اليهود.

في المقابل، وليس هذا تعظيماً، بوسع تشتّت الفلسطينيين إلى عشرات البلدان في أرجاء المعمورة نتيجة النكبة والاحتلال، أن يؤسِّس للمعادلة السابقة نفسها، لناحية إشراكهم بشكل أصيل في الصراع واعتبارهم أحد مكوِّنات القوّة في الجسم الفلسطيني المقاوم، وهنا نقصد دورهم في المقاومة السلمية من خلال وجودهم. مع وعينا بأنّ الدور لن يرتقي إلى ما وصل إليه اليهود، لظروف موضوعية من أهمها اختلاف طبيعة أوجه التجانس مع المحيط المحلي من جهة والوجود الفلسطيني أو اليهودي من جهة أخرى لصالح اليهودي، وكذلك ارتباط المصالح وتداخلها.

يحتاج هذا الدور لكي يأخذ شكله المأمول، مبادرة ذاتية من قبل الفلسطينيين

* في الصميم: مجلة العودة - العدد العشرون - السنة الثانية - أيار (مايو) 2009

حيثما وُجدوا. ولعلنا نعطي خصوصية للوجود الفلسطيني في أوروبا لغير سبب، كتنوع الدول في القارة، وظروفها وتأثيرها في المعادلة السياسية الدولية، ومصالحها الكثيرة والكبيرة في الشرق الأوسط. ونضيف إلى ذلك أيضاً تعويل الدولة العبرية على أوروبا بشكل يخرجها من حال العزلة وعدم الانسجام وانعدام القدرة على الانخراط في المحيط العربي والإسلامي. من هنا تأتي أهمية تبلور دور حيوي لفلسطينيي أوروبا، حيث نشاطهم لا غنى عنه في تعديل الميزان في الغرب الأوروبي، ما يُمكن أن يكون قطعاً لشرايين الحياة عن الاحتلال في فلسطين.

وقد بدأت منذ أعوام بوادر دور مهم في تشكيل حركة واعدة داخل الجسم الفلسطيني الأوروبي، عبّرت عن نفسها بتشكيل مؤسسات وتنظيم فعاليات ورسم لخطوط علاقة مع العديد من الجهات الغربية الرسمية والشعبية. لقد آتت تلك الخطوات بعض أكلها في سيل الأنشطة وحجم التفاعل مع أحداث غزة والحرب الشرسة عليها. ونذكر أيضاً التأسيس لأنشطة ثابتة وممتدة ضمن تواريخ وطنية، استطاعت أن تدخل إلى الروزنامة السنوية الفلسطينية؛ كمؤتمر فلسطينيي أوروبا الذي تُقام نسخته السابعة هذه السنة في مدينة ميلانو الإيطالية، وكان مؤتمره السادس قد انعقد في الدنمارك وشهد حضور أكثر من عشرة آلاف فلسطيني على صعيد واحد.

لا يقتصر الدور في ما نرى على البُعد القارّي الأوروبي المحلي فحسب، بل يمكن دور فلسطينيي الشتات الأوروبي أن يكون عاملاً مهماً داخل الساحة الفلسطينية، وهي تشهد إعادة لرسم خريطتها السياسية والتنظيمة الداخلية. هنا يمكن أن يكون الصوت الفلسطيني في الشتات مهمّاً في لفت النظر إلى وحدة الشعب والتقعيد لمعادلة جديدة قائمة على عدم الاستفراد وإفشاء أجواء الديموقراطية، دون إغفال التجربة الديموقراطية التي مارسها الفلسطينيون في الضفة والقطاع عبر انتخابات المجلس التشريعي في عام 2006.

لا يقتصر الموضوع على الدافع الذاتي، بل يحتاج إلى إعطائه أهمية على جدول أعمال صانع القرار الفلسطيني، سلطة كان أو حزباً، لمصلحة أن يوظّف دور الفلسطينيين في العالم وأوروبا على وجه الخصوص، وتقديم سبل الدعم المعنوي لهم، وإشراكهم في البرنامج الوطني الفلسطيني، والتنسيق معهم على الدوام.. إذن فالمسؤولية مشتركة.

مجلة «العودة» وإعلام العودة *

يحتاج الشعب الفلسطيني في ما نعتقد إلى طَرْق كل المجالات المتاحة لكي يحافظ على حقوقه. وهذا يعني العناية بالجوانب السياسية والإعلامية والثقافية والاجتماعية والأكاديمية والقانونية وغيرها من جوانب مقارعة الاحتلال في الميدان من قبيل المقاومة المسلحة بما يدعمها من جوانب لوجستية وأمنية، في ما يمكن أن يُكوّن شمولية الفهم لطبيعة الصراع مع كيان غاصب استخدم كل هذه الجوانب، ولا نتردد في القول بأنه أبدع فيها. ويبرز جانب الإعلام كخادم لكل الجوانب المختلفة لكي تصل مبتغاها. ولا يستغني عنه أصحاب المشاريع، وخصوصاً الممتدة منها والمتنوعة الجوانب، كما هو الحال في القضية الفلسطينية.

ونعيش في مجلة «العودة» تطبيقاً عملياً لهذا، عبر دورية متخصصة سبقت المجلة زمنياً وصدرت عن مركز العودة الفلسطيني منذ بدايات تأسيسه في لندن ربيع 1996. وتخصصت في تسليط الضوء على حِراك اللاجئين الفلسطينيين وكل ما يتعلق بحق عودتهم لديارهم التي هُجِّروا منها عام 1948. وقد أدار تحرير تلك النشرة التي حملت اسم «العودة» أيضاً، الزميل عرفات ماضي، مدير مركز العودة الفلسطيني، واعتمدت مراسلين في مناطق المخيمات في الشتات وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، نستذكر منهم الزميل أحمد أبو شلال ابن مخيم بلاطة قضاء منطقة نابلس في الضفة الغربية، الذي سقط جريحاً في أحداث انتفاضة الأقصى ويعيش إعاقة دائمة نسأل الله له الشفاء منها. وأخذت الدورية شكلاً وموقعاً لها على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، مما وسَّع من مجال الاستفادة منها واخترقت حواجز جغرافيّة في العالم الفسيح.

وبعد صدور ما يقرب من مائتي عدد منها، أدرك القائمون على مركز العودة أهمية تطوير النشرة، لما لاقوه من ردود فعل مهمة على استمرار صدورها وكمِّ المادة التي نُشرت، والأهمية القصوى لرفع درجة الوعي لدى أبناء الشعب الفلسطيني بحق العودة. وكثرة الفعاليات التي يمكن أن تكون حاضرة ومنتشرة، فكانت مجلة «العودة» المستقلة والصادرة عن «دار العودة للدراسات والنشر» المسجلة في لندن.

شقّت مجلة «العودة» طريقها في عالم الإعلام الفلسطيني الهادف والمتخصص. وبعد مضي ما يقرب من عامين على صدورها، وبطباعة العدد الحادي والعشرين

* كلمة العودة: مجلة العودة - العدد الحادي العشرون - السنة الثانية - حزيران (يونيو) 2009

منهـا وصـل عـدد النسـخ المطبوعـة إلى 12 ألفـاً، وهي تصـل بالتـوازي إلى 20 ألف عنوان إلكتروني، ولها صفحة خاصة على الإنترنت يزورها الآلاف شـهرياً، وتُوزع في المخيمات الفلسطينية وفي قطاع غزة وعلى بعض أماكن إقامة الشعب الفلسطيني في الشتات.

وبعـد هـذه الرحلـة، وابتداءً من العدد القادم، يُشـرّفني أن أسـلم رئاسـة تحرير «العـودة» للزميـل ياسـر علي ابن قرية شَـعَب – قضاء عكا في شـمال فلسـطين، وهـو الـذي ولـد في مخيم تـل الزعتر وعاش اللجـوء في مخيم بـرج البراجنة في لبنان، والحاصل على شـهادة التعليم الجامعي في اللغة العربية والعامل في حقل الصحافة منذ خمسة عشر عاماً وعضو اتحاد الكتّاب والصحفيين الفلسطينيين. وزميلنا ياسر ليس غريباً على قُرائنا، فهو الذي أدار تحرير المجلة منذ صدورها، وساهم بفعالية في انتظام صدورها وتنوّع أبوابها والسهر على متابعة تفاصيلها. لـم يكـن بالإمـكان الوصول إلى ما وصلنـا إليه لولا مجهـوده بتوفيق من اللّه عز وجل.

ونُقدم معه أيضاً الزميل ماهر الشـاويش مديراً لتحرير المجلة. وهو المتخصص في الإعلام دراسـة وممارسـة أيضاً، الذي ترأس قسـم التاريخ الشفوي في تجمع العـودة الفلسـطيني «واجـب» في سـورية. وُلـد وعـاش في مخيـم سـبينة، أحـد مخيمـات دمشـق، بعدمـا هاجـر أهلـه مـن قرية غوير أبو شوشـة قَضَـاء طبريا شـمال فلسـطين. نعتقد أن المجلة سـتأخذ طريقها للتطوير والتنوع والتوزيع مع هذا الطاقم المتخصص والمحترف ومع مراسليه في مناطق اللجوء.

من الضروري، ونحن في هذا الحال من التردّي في النزاع الفلسطيني الفلسطيني والعلوّ الإسـرائيلي أن تكون هناك نماذج مهمة داخل السـاحة الفلسطينية تُشعر الشـعب الفلسـطيني بـأن هنـاك عنايـة بقضاياه الرئيسـية، ولا تجعـل العـدو الصهيوني يتحرك في مسـاحة لا ينازعه فيها أحد. وقد سـعينا – وما زلنا– إلى أن تكـون مجلـة «العودة» مثـالاً في هذ الجانب. بالتأكيد كانت هناك أخطاء فنية غيـر مقصـودة، لكن عزاءنـا أن نِياتنا وعزمنا في أن نكـون في الطريق الصحيح، ولن نتوقف!

مؤتمر فلسطينيي أوروبا السابع.. نقاط تستحق التسجيل *

في الثاني من أيار (مايو) من السنة الحادية والستين من عمر النكبة، ارتسم مشهد فلسطيني في مدينة ميلانو شمال إيطاليا، شارك فيه عدة آلاف من أبناء الشعب الفلسطيني من القارة الأوروبية، وانضم إليهم أبناء الجالية العربية في البلد ليصبحوا عشرة آلاف. تابع فعاليات النسخة السابعة من مؤتمر فلسطينيي أوروبا الملايين من العرب والفلسطينيين عبر العشرات من القنوات الفضائية.

الصورة بلا رتوش كانت مليئة بالمعاني والدلالات التي تقع في خانة الاستراتيجي النافذ من الأفعال. تعلن كلها أن مخزون القوة لدى الشعب الفلسطيني ما زال في عافيته. وتعكس فشل المشروع الصهيوني في تحقيق أحد أهم أهدافه في استقراره على أرض فلسطين وإفقاد الشعب الفلسطيني لباعث استمرار المطالبة بالحقوق مع تقادم الزمن.

أثبت استمرار انعقاد المؤتمر في بلدان أوروبية مختلفة باشتراك مؤسسات فلسطينية محلية متنوعة التجارب، أن العمل الشعبي الفلسطيني لم يعد مجرّد ردّ فعل عاطفي ينقضي. نحن أمام عمل منظم واضح الأهداف ربط نفسه بالتمسك بحق العودة. ودخل الروزنامة الوطنية الفلسطينية كأحد الأنشطة المهمة التي تترقبها الجماهير الفلسطينية حيث حلّت. فالأسئلة تبدأ مع انتهاء أي مؤتمر عن القبلة القادمة والضيوف المحتملين وهل من جديد في الجعبة وتوقع الأعداد التي ستحتشد. وهو بذلك يتعاظم في قوته بتزايد أبناء الشعب الفلسطيني الذين اعتمدوه لهم ولعائلتهم موعداً سنوياً ثابتاً، وأصبح يشكل لهم حضناً دافئاً يعبق بروائح الوطن في جوّ الغربة الغربية القارس.

هذا النموذج من المبادرات يدخل ضمن دائرة النهضوي من الأفعال الوطنية الفلسطينية ويساهم في رفع وتيرة الأداء العام في طريق استعادة الحقوق. نلمس هذا في أعداد المؤسسات والشخصيات الفلسطينية منها والعربية التي تبدي رغبة في المشاركة. غذَّى هذا الشعور والتحفز مضامين الخطاب للمؤتمر التي رفعت من سقفها، في ظل الأجواء الفلسطينية التوّاقة للتأثير العام في المعادلة الداخلية والإقليمية والدولية. وكان نوعياً هذه السنة الانتباه الإعلامي لأهمية المؤتمر والحرص على بث وقائعه على الهواء، وتوافُد الصحفيين من غير جهة باكراً ليرصدوا فعاليات المؤتمر.

رسالة الشعب الفلسطيني الواحد التي تجسّدت في المؤتمر بالغة الأهمية. يبدأ

* في الصميم: مجلة العودة - العدد الحادي والعشرون - السنة الثانية - حزيران (يونيو) 2009

هذا في وحدته على صعيد القارة. وتحقيق هذا ليس بالسهولة التي تبدو حتى في البلدان الأوروبية. فقد تطلب حضور المئات من فلسطينيي الدنمارك والسويد برّاً سفر ما يزيد على عشرين ساعة متواصلة، ما يعني يومي سفر للوصول إلى حيث الحشد. ونظّموا المؤتمر مع باقي إخوانهم والوفود التي حضرت من مخيمات الشتات ومن فلسطين، من نهرها لبحرها مع فلسطينيي 48، معلنين جميعاً أن ما يقرب من 11 مليون فلسطيني هم جسد واحد. رغم ما يبدو من فرقة سياسية. جلسة الافتتاح كانت تعطي هذا المعنى وقفزت فوق اللون السياسي وإحداثيات الجغرافيا التي ترسم خريطة الشتات الفلسطيني.

مستقبل الصراع حول فلسطين ومآلاته كانت ملامحه مقروءة في المؤتمر، وذلك من خلال أعداد الشباب الفلسطيني في أوروبا الذين حضروا وشاركوا في التحضير لفقرات المؤتمر في غير مجال وإنجاحها. والنجاح في نقل المفردات الأساسية للقضية لهم رغم قوة الصهر الثقافي والحضاري الأوروبي. شاهدهم وهم يغنون للوطن ويرفعون شعارات العودة ويجدون في العلم الفلسطيني والكوفية هوية لهم. ويتطلعون إلى التماهي مع رموز العنفوان الفلسطيني المتجسد في أهلنا في الداخل الفلسطيني ورفضهم للظلم ومقاومتهم للاحتلال.

ونسجل أيضاً رسوخ العمل المؤسسي المنبثق من المؤتمر، الذي اعتمد التخصص في قضايا معيّنة، لكي يكون الإنتاج والفعالية عمودياً ويَمدّ جذوره لتترسخ ولا تعتريها الارتجالية والشخصانية. وهذا ما يمكن أن يُبنى عليه. فكانت «الحملة الأوروبية لرفع الحصار» و«تجمع الأطباء الفلسطينيين في أوروبا»، وينطبق ذلك على المهندسين والمعلمين والمرأة والشباب. وقطعت كلها أشواطاً معتبرة، وساهمت في أن تكون حاضرة في تشكيل الوعي الفلسطيني بأهمية دور كل شرائح الشعب حيث حلّوا، والمساهمة في دعم صمود أهلنا في الداخل، وخصوصاً خلال الحرب الأخيرة على غزة. كان الأطباء الفلسطينيون في أوروبا في قلب المعركة يُسعفون ويداوون ويعانون كما إخوانهم.

ما تَحقق أضعاف ما تقدم. ونختم زاويتنا بتأكيد أن تضحيات أهلنا وشعبنا في الداخل الفلسطيني لها الفضل الأكبر في التأثير على فلسطينيي أوروبا وغيرهم من فلسطينيي الخارج. فهم بما قدموا ويقدمون كانوا أحد العوامل الأساسية التي أثّرت على تَبلور الهوية الفلسطينية العربية الإسلامية لفلسطينيي أوروبا. بل وكانوا المنبّه الدائم الذي يُجنب الجميع حال الاسترخاء والكسل والركون لتبقى وتيرة العمل في أوجها، وتُورث حالة قلق مشروعة للكيان الإسرائيلي بأن مستقبله في خطر!

العمل الأهلي الفلسطيني والسياسة *

يحتاج الشعب الفلسطيني، فيما نعتقد، ومعه جموع الأمة العربية والإسلامية، إلى مراجعة دائمة تقييمية نقدية لمسيرة العمل الوطني، في طور استعادة الحقوق. ذلك أننا نخوض صراعاً عربياً إسرائيلياً ضارباً في التاريخ، وممتداً في الجغرافيا ليتعدى القطري والإقليمي ويكون على اتساع المعمورة.

وجوانب الصراع متنوِّعة، فهو صراع سياسي، وفيه جوانب دينية واقتصادية واجتماعية وثقافية. وقد استُخدمت فيه كل الأدوات والوسائل من طرفي الصراع، سعياً لأن يحسم أحدهما المعركة لصالحه.

لم يدّخر الجانب الصهيوني جهداً ولا حيلة لكي يستتب له القرار على أرض فلسطين. ولم يكن وحيداً في مكائده، فمعه دبّر صانعوه والمتعاونون معهم في المنطقة فيما يمكن أن نطلق عليه شمولية التخطيط.

ومن أهم معالم الخطة أنها سعت لتجنيد كلّ من هو يهودي أو يؤمن بالمشروع الصهيوني حيث كان، سواء في فلسطين أو في أية بقعة في العالم. وبذلك تضاعفت قدرة المشروع الصهيوني عدداً وإمكانات.

وساهم ذلك في تغطية مساحات مهمة على أصعدة عدّة، وهو ما يُعدّ من نقاط القوة في ذلك المشروع على باطله. لسنا بصدد التفصيل في هذا، فهو يحتاج إلى مبحث آخر للاستفادة منه.

لم يكن الشعب الفلسطيني في وضع المتفرِّج غير ذي الحيلة أمام هذا المعتدي طوال عمر الصراع، حتى في العقود التي سبقت النكبة. ولا يمكن أن نبخس من حق تجربة الثورة الفلسطينية الحديثة في الستينيات والسبعينيات في تصدِّيها للمحتل وأدواته، واستخدامها لوسائل عدّة ومنوّعة لكي يبقى الحق الفلسطيني حياً. ولم يقلّ أداء قادة العمل الفلسطيني شأناً في التنبّه لمكونات القوة لدى الشعب في العموم.

ولكننا نسجِّل، حسب رأينا، أنّ هذا لم يكن بوتيرة مقبولة طوال الوقت، ولم يوازِ عظمة هذه الطاقات وحجمها. وبدا ذلك واضحاً في فترة العقود القليلة الماضية، بل زاد بشكل صارخ ومُخلّ في التسعينيات من القرن الماضي، وبالتحديد في حقبة ما بعد توقيع اتفاق أوسلو.

* الجزيرة - المعرفة - مقالات رأي (وجهات نظر) - حزيران (يونيو) 2009

يقع على أعلى سلّم النقاط المسجّلة في جانب التقصير، استدعاء طاقات فلسطينيي الخارج وحشدها. وهم الذين وصل عددهم، تقديراً، إلى ستة ملايين، ضمن تعداد عام يصل إلى ما يقرب من أحد عشر مليون فلسطيني.

وهؤلاء منتشرون على اتساع الكرة الأرضية من شرقها حيث جزر نيوزيلندا إلى أقصى نقطة في غربها حيث جزر الهاواي في وسط المحيط الهادي. من الممكن، وما زال الأمر متاحاً، أن نخرج بأمور إيجابية من سلبية الشتات والتبعثر وعدم الاجتماع في وطن واحد، ثم نطوِّر هذه التجربة ونراكم عليها حتى تكون مفيدة بشكل دائم.

يحتاج هذا الأمر إلى تطلّع من جانب كل صاحب قرار فلسطيني، أو من يعتقد في نفسه أنه مسؤول عن مصير الشعب وقضيّته. وهنا نقصد من يمسك بزمام الأمور في منظمة التحرير الفلسطينية. وبنفس الدرجة أن تتضمّن أجندة الفصائل الفلسطينية، وخصوصا النافذة منها كحركة «حماس»، برامج وآليات تهتم بشأن فلسطينيي الخارج.

ولا نعني هنا كثيراً السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فهي وُلدت ضمن اتفاق أوسلو وعلى جزء وحسب من أرض فلسطين.

لا بد من القول إنّ الشعب الفلسطيني خلال فترة العمل الوطني الفصائلي المنظم، لم يكتف بمنظمة التحرير مظلة للعمل، مع عدم تنكره لها. بل نشأت مبادرات في كافة الحقول بشكل فردي وتطوّر بعضها إلى بُعد جماعي مؤسسي، سواء في الأعمال الثقافية والاقتصادية والإغاثية والأكاديمية والعلاقات العامة والجانب السياسي.

ومن هذه الأعمال ما تأسّس على خط مواز للعمل الفصائلي الحزبي، انبثاقاً من الوعي بأنّ العمل الأهلي يسعه ما لا يسع العمل المؤطّر الحزبي لاعتبارات وعوامل جديرة بالاهتمام.

سجّلت العديد من هذه المبادرات، وخاصة في خارج فلسطين، نجاحات مهمة واختراقات على أكثر من صعيد، خاصة في فترات تأزّم فيها وضع الداخل الفلسطيني في مواجهة الاحتلال، وكان بحاجة إلى إسناد فلسطينيي الخارج بكل الوسائل.

نذكر هنا صندوق التعاون الدولي بكل إسهاماته في مجال الإغاثة والتنمية، وصحيفة «القدس العربي» في حقل الإعلام، ومؤسسة الدراسات الفلسطينية،

والصندوق الفلسطيني للإغاثة والتنمية «إنتربال»، ومركز العودة الفلسطيني، وعشرات بل مئات الجمعيات والمؤسسات التي أثّرت في التجمّعات الفلسطينية ولو بشكل محدود. ونذكر أيضاً مجهودات فردية مبدعة، منها ما قدّمه الراحل إدوارد سعيد للقراء والمكتبات العالمية، وجهود الدكتور سلمان أبو ستة، وجهود آخرين كثر.

وخلال السنين السبع الماضية، انتظم عمل جماهيري تعبوي فلسطيني في القارّة الأوروبية، تحت اسم «مؤتمر فلسطينيي أوروبا»، وربط نفسه بمبدأ التمسك بحق العودة.

بدأت فكرة المؤتمر بمبادرة من مركز العودة الفلسطيني في لندن. كان ذلك في صيف سنة 2003، بعد توقيع شخصيات فلسطينية رسمية وغير رسمية على «وثيقة جنيف»، التي تضمنت تنازلاً عن حق العودة.

وجاء تلك الوثيقة متزامنة مع المبادرة العربية التي تبناها مؤتمر القمة المنعقد في بيروت سنة 2002، التي لم تتعامل كذلك بجدية، كما رآها الفلسطينيون، مع حق العودة الفلسطيني لصالح تطبيقه. فقد نصّت الوثيقة، حتى بعد التعديل اللبناني، على «حل عادل متفق عليه» لقضية اللاجئين. وبذلك أُخضع حق العودة إلى مبدأ التفاوض السيئ الصيت، الذي لم يكن لمصلحة الفلسطينيين يوماً.

هكذا جاء المؤتمر الأول لفلسطينيي أوروبا في 19 تموز (يوليو) 2003 تحت شعار «لن نتنازل عن حق العودة»، ضمن حاجة ظهرت ملحّة، لضرورة تنظيم عمل فلسطينيي الشتات، ورفع درجة الوعي لديهم والاهتمام بشؤونهم، بعد الفراغ الذي تولّد من انتقال ثِقل العمل الفلسطيني إلى الضفة وغزة على حساب الخارج.

لقد تشرّف المؤتمر الأول بمشاركة الراحل الدكتور حيدر عبد الشافي على رأس الضيوف، واعتنت وسائل الإعلام به، وتوافد المئات من أبناء الشعب الفلسطيني من عموم القارة للمشاركة. لقد تحققت نقاط إيجابية كثيرة، حيث أظهر المؤتمر حالة التَوق عند أبناء الشعب الفلسطيني في أوروبا إلى الالتقاء والحوار والتأكيد على الثوابت، وإبراز صوت فلسطينيي أوروبا. وقد تعاهد الجميع على انتظام مثل هذه المؤتمرات سنوياً.

ثم التأم المؤتمر الثاني في برلين، في الخامس عشر من أيار (مايو) من سنة 2004، تحت شعار «لن نتنازل عن حق العودة، ولم نخوِّل أحداً بالتنازل عنه»،

وتميّـز بصـدور «وثيقـة برلين للتمسـك بحق العـودة». ثم جاء المؤتمـر الثالث في فيينا، في العاشر من أيار (مايو) من سنة 2005، وتميّز ببدء بلورة عمل مؤسسي بتشـكيل الأمانة العامة لمؤتمر فلسـطينيي أوروبا، وكان شـعار المؤتمر «فلسـطين أرض وشـعب، وحـدة واحـدة لا تتجـزأ، لا للجـدار العنصـري في فلسـطين». ثم المؤتمـر الرابـع في مدينة مالمو في السـويد، في السـادس من أيـار (مايو) من عام 2006.

وانتقى المؤتمر شعاراً له هو «هوية فلسطينية متجذرة، وتمسك راسخ بالحقوق»، وتميّـز بمشـاركة وزيـر شـؤون اللاجئـين في حكومـة «حمـاس» الدكتـور عاطف عـدوان، وهـو ما شـكّل اختراقـاً للحصار على الشـعب الفلسـطيني. وكان لافتاً أنّ العدد المشـارك في المؤتمر قد قفز إلى خمسـة آلاف، جُلُّهم من أبناء الشـعب الفلسطيني.

ثم جاء المؤتمر الخامس في مدينة روتردام الهولندية، في الخامس من شـهر أيار (مايو) من سنة 2007. ورفع المؤتمر شعار «رغم البعد والآلام، شعب واحد وحق ثابـت». وتميّز المؤتمر بمشـاركة غربية رفيعة المسـتوى، تمثلـت بكلمة مُطوّلة من رئيس وزراء هولندا الأسبق دريس فان آخت، الذي فنَّد شروط اللجنة الرباعية الدولية الظالمة المفروضة على الشعب الفلسطيني.

ثـم كان المؤتمـر السـادس في كوبنهاغـن، عاصمة الدانمـارك، في الثالث من أيار (مايـو) مـن عام 2008، وقد وافق حلول ذكرى سـتينية النكبة. لقد حمل المؤتمر شـعار «سـتون عاماً وللعودة أقرب»، ووصل العدد فيه إلى عشرة آلاف احتشدوا على صعيد واحد. وكان الاهتمام بهذا فائقاً، من جانب الإعلام العربي والعالمي.

ثم جاء المؤتمر السـابع، الذي التأم مؤخراً في مدينة ميلانو الإيطالية، في الثاني من أيار (مايو) من العام الجاري (2009). وعُقد المؤتمر تحت شعار «العودة حق، لا تفويض ولا تنازل». وشاركت في المؤتمر شخصيات فلسطينية وازنة، وأبرز ما فيه ثبات عدد المشـاركين بحدود عشـرة آلاف من عموم القارة الأوروبية، علاوة علـى الحضـور اللافت للانتباه لأبنـاء الجالية العربية من غيـر قطر، والاهتمام غير العادي من وسـائل الإعلام العربية لرصد الحدث حياً على الهواء مباشـرة لتتابعه الملايين، بمن في ذلك الفلسطينيون في الوطن والشتات.

نعتقـد أنّ مـا تحقـق خـلال هـذه السـنين السـبع قد أثّـر بطريقـة أو بأخرى في المعادلـة السياسـية التي تحكم مجريات الأحداث، سـواء علـى الصعيد الداخلي

الفلسطيني أو الإقليمي أو في البُعد الدولي. ومع عدم التعظيم غير المبرّر في المجهود والمؤتمر، فإننا يجب أن لا نقلل من شأن الأعمال التي تدخل في دائرة التراكمي من الجهد الذي يغيِّر على المدى البعيد. ويمكن رصد بعض آثاره على المستوى القصير والمتوسط.

فمجرد أن يربط المؤتمر نفسه بالتمسك بحق العودة، وأن تحتشد هذه الأعداد الغفيرة من أبناء الشعب الفلسطيني من أرجاء القارة الأوروبية، يعني حضور المبدأ الدائم في العقل والضمير الفلسطيني.

ويضع ذلك حقائق على الطاولة السياسية لكل المعنيين، بأنّ الفلسطينيين حيث كانوا لن يَرضَوا بتغييبهم، ويجعل ذلك من الصعب القفز على الإرادة الشعبية الفلسطينية. ويمكن أن نلمس هذا في أعداد الدارسين الغربيين الذين اهتموا بهذه المؤتمرات الضخمة والمتواصلة وما تمخضت عنه من نتائج.

تعطي مؤتمرات فلسطينيي أوروبا، كلما انعقدت، برهاناً على إخفاق المشروع الصهيوني في محاولة التحكم في مصير الشعب الفلسطيني، أو تغييب ذاكرته، أو الأمل في تذويب أبناء الشعب الفلسطيني في المجتمعات الجديدة، أو إلغاء ذاكرة الأجيال الجديدة.

ففلسطينيو أوروبا وهم يعقدون مؤتمرهم كل عام، يعلنون أنه لا يمكن أن تستقيم الأمور للمخطط الصهيوني، فإن كانوا هم مع بُعدهم الجغرافي، يُصرّون على حق العودة فكيف الحال مع فلسطينيي المخيمات في الضفة وغزة ودول جوار فلسطين، الذين يرون فلسطين رأي العين، ويتنسّمون عبقها، ويرون أرضهم المسروقة رأي العين.

لقد ساهم المؤتمر في الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية للفلسطينيين الذين حضروه، وبلورتها عند الأجيال الجديدة، وغذّى الشعور الوطني والانتماء لفلسطين عند الآلاف ممن شاركوا في أعماله عاماً بعد عام.

وساهمت الشعارات والرموز الفلسطينية، كالعلم والكوفية ولبس الثوب المطرّز للنساء والبنات، والدبكة الفلسطينية، والأهازيج الشعبية، في أن تغدو أدوات فاعلة في تعزيز الهوية، بل تعدت الفلسطينيين إلى العرب والمسلمين وعامة الأوروبيين الذين أمّوا المؤتمرات. وبالتأكيد فإنّ كل ذلك قد تحوّل إلى محفز لهؤلاء كي ينتظموا في أعمال لفلسطين ودعم القضية، وهو ما تجلّى إبان الحرب العدوانية على غزة.

ومن أهم ما تحقق في المؤتمر، إيجاد منتدى تعارف سنوي بين الفلسطينيين في أوروبا، وتقوية العلاقات الاجتماعية فيما بينهم، على توزع بؤر الشتات التي حلّوا بها، وخصوصاً تعارف الأقران من الجيل الفلسطيني الجديد، والحرص على تبادل العناوين وسبل التواصل الثنائي، ليتحقق التفاعل المتبادل بين انعقاد المؤتمرات.

وقد أدّى هذا إلى الانتظام في الحضور مع تناميه بتوالي الأعوام. ويكفي أنّ آلاف الفلسطينيين قد قطعوا آلاف الأميال وأمضوا عشرات الساعات سفراً على امتداد القارة الأوروبية، لكي يصلوا إلى مواقع انعقاد مؤتمرهم الكبير، في حدث يتجدّد كل عام، بما يحمل دلالات فائقة، ويجسد الشعور بالمضيّ المتواصل في مسيرة العودة.

ونرصد أنّ مؤتمرات فلسطينيي أوروبا كانت منطلقاً لنهوض العمل الفلسطيني العام على مستوى القارة. فقد تبلورت الصورة في الدول التي يُعقد فيها المؤتمر. وتتولد من خلال ذلك خبرات تشارك فيها أعداد غفيرة من الفلسطينيين في بلد الانعقاد، خاصة مع البعد الدولي للمؤتمر والعديد من الاحتياجات التي يتطلبها انعقاده.

ومن جانب آخر، فقد تأسّست من رحم المؤتمر، مؤسسات مركزية تعمل على المستوى القاري، كالحملة الأوروبية لرفع الحصار عن غزة، وتجمّع الأطباء الفلسطينيين في أوروبا، واتحادات وجمعيات للمهندسين والمعلمين والنساء والشباب.

وباتجاه موازٍ، أوجد المؤتمر فرصة للتواصل مع شخصيات مهمة ومؤثرة ومفيدة للعمل الفلسطيني في أوروبا، سواء الفلسطينية منها أو العربية أو العالمية. وطوّرت هذه الفرصة الخبرات في حقل العلاقات العامة، بما ساهم في صقل التجربة. فقد شارك في المؤتمر خلال السنين الماضية أكثر من مائة شخصية عامة نافذة.

ونذكر فيما تحقق، التفاعل الإيجابي مع المحيط الأوروبي، ونقل الصوت الفلسطيني للغربيين من خلال هذه المؤتمرات. ويتطوّر هذا الوقع مع انتظام الانعقاد. ففي مؤتمرات مالمو، وروتردام، وكوبنهاغن، دخل المؤتمر دائرة الخبر الأول في الإعلام المحلي والإقليمي، واعتلت منصّة المؤتمر شخصيات سياسية ونقابية وحزبية أوروبية مهمة. وآخرها البارونة جيني تونغ من مجلس اللوردات البريطاني، في المؤتمر الذي انعقد في ميلانو.

وليس من شكّ في أنّ مؤتمر فلسطينيي أوروبا تقدّم خطوات مهمّة في النفاذية والتأثير في الأحداث السياسية، بتقديمه الدعم للداخل الفلسطيني، ومحاولة كسر الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني. فكانت دعوة الوزراء الفلسطينيين من الداخل، وخاصة من المحسوبين على حركة «حماس» التي أفرزها الشعب، ومخاطبة رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية للجمهور، ودعوته شخصياً لحضور مؤتمر روتردام، وما لاقاه هذا من حوار حادّ ومفتوح داخل أوروبا بهذا الشأن.

كما يلحق بذلك انطلاق قافلة الأمل الإغاثية، بعد مؤتمر ميلانو (2009) نحو قطاع غزة بحراً عن طريق مصر. وقد أبدعت الحملة الأوروبية منذ تأسيسها، في ابتعاث الوفود التضامنية وعقد المؤتمرات لكشف الظلم الواقع على قطاع غزة ووضعه تحت دائرة الاهتمام العام.

وفي المجال نفسه، سلّط المؤتمر الضوء على معاناة الشعب الفلسطيني في داخل فلسطين وخارجها، وسعى إلى فضح الممارسات الصهيونية ضده، والوقوف ضد سياسات الاحتلال وإجراءاته وانتهاكاته، كبناء الجدار العنصري وحمى الاستيطان والهجمة على القدس.

ونضرب مثالاً في سياق هذه التفاعلات، بقضية فلسطينيي العراق، التي طُرحت في المؤتمرين الأخيرين. وكان الجدار العنصري حاضراً في شعار المؤتمر الثالث وأعماله، حيث شارك محاضرون وسياسيون من داخل الأراضي المحتلة ليتحدثوا عن هذا الأمر، منهم الدكتور رائد نعيرات، وعبد الله الحوراني والدكتور مصطفى البرغوثي.

وبادر المؤتمر إلى إعطاء أهمية خاصة لفلسطينيي 48، بكل ما يعنيه هذا من إظهار وحدة الشعب الفلسطيني، وكذلك لإشعارهم بأنهم جزء لا يتجزأ من هذا الشعب، وأنهم غير مغيّبين عن الذهن الفلسطيني، ولما يعنيه وجودهم من معايشة الأرض والديار بالنسبة للساعين إلى العودة، التي يشدِّد فلسطينيو أوروبا عليها، أسوة بعموم شعبهم.

فكان حضور الدكتور عزمي بشارة، والشيخ رائد صلاح، وأمير مخول في هذا الاتجاه، كما لا تغيب أهمية حضور المطران عطا الله حنا وشخصيات مسيحية بشكل مستمر، لتأكيد وحدة الشعب حول قضيته.

كمـا اهتـمّ المؤتمـر بالأجيـال الفلسـطينية الجديـدة وأعطاها مسـاحة مهمة في ورش عمـل متخصصـة، وأطلـق أمامها الفرص لإظهار طاقاتهـا وصقلها وتبادل الخبـرات والعناية بجوانب الإبداع لديها. وهكذا تفجّرت طاقات بعض الشـباب والناشئة في المجالات الفنية والرسوم والشعر والرياضة والقيادة والخطابة.

ومـن جانـب آخر تطوّر العمل النسـائي، وسـاهمت النسـاء والفتيـات في إحداث نجاح حقيقي للمؤتمر. كما شاركت شخصيات نسائية من عدّة دول أوروبية، في إلقاء أوراق عمل والمداخلات والمداولات وورش العمل.

وعـلاوة علـى ذلـك، فقـد التفـت القائمـون على المؤتمـر إلى الجانـب الإعلامي والتوثيقـي لأحداثـه، حتى تخرج رسـالة المؤتمر عن دائرة الحاضرين إلى أوسـع مجال. وكان لهذا الأثر الكبير في أن يحسـب السياسـيون الفلسطينيون وغيرهم حساباً للمؤتمر.

ونذكر أنّ رئاسـة السـلطة الفلسـطينية أصدرت أمراً للسـفراء الفلسطينيين في هولنـدا والدانمـارك وإيطاليـا بمقاطعـة المؤتمـر، في محاولة للتقليل من شـأنه. وهـذا يشـير إلـى وصول رسـالة المؤتمر وتأثيرهـا. وفي الدعاية لأفـكار المؤتمر، دشـنت الأمانة العامة صفحة على الشـبكة العنكبوتية لكي تنشـر أخبار المؤتمر وتبشر بما يريده.

وعلى نحو عام، أثبت المؤتمر أنّ بإمكان المؤسسـات الأهلية الفلسـطينية أن تقوم بجهود إستراتيجية مهمة، يمكن أن يُبنى عليها بشكل كبير. ويحمِّل هذا كلّ أبناء الشعب الفلسطيني أعباء إضافية، لظهور مساحات عمل كبيرة.

ويبقـى أنّ إمكانيـة التغييـر موجـودة، ولا عذر لأحد، فكلٌ على قدر اسـتطاعته. ونقول ختاماً إننا أمام نموذج يرسـم مسـتقبل فلسـطين المُشرق الذي سيكون بلا احتلال. هذا ليس حلماً طوباوياً، بل هو واقع بدأت تباشيره تلوح في الأفق، عبر هذه الأنشطة وفعاليات كثيرة غيرها حيث حلّ الشعب الفلسطيني.

مشروع أوباما حاجة أمريكية.. والرهان على الشعوب *

الحديث الطاغي في هذه السنة، الذي قد يستمر لثلاث سنوات أخرى على الأرجح، هو مرحلة الرئيس الأمريكي الجديد باراك أوباما. هذه المرحلة التي اتسمت منذ بداياتها -على مستوى العالم- بتأثير الوعود التي أطلقها «المرشح» أوباما، وتبيّن أن معظمها صعب التنفيذ حتى لو كانت النية موجودة، فالولايات المتحدة محكومة من مؤسسة لا من شخص واحد..

لا ينكر أحد أن أوباما تغييريٌ، وهو أيضاً منفتح على الآخر، ولكن المرحلة التي يمرّ بها المشروع الأمريكي (من إمبراطورية تحكم العالم إلى دولة تقود العالم)، هي نفق ضروري للنفاذ من عنق الزجاجة التي أوصل الرئيسُ السابق جورج بوش بلاده إليها.. وكان لا بدّ من التحوّل إلى هذا المسار عاجلاً أو آجلاً. غير أن استشراف أوباما للواقع والمستقبل جعله يبدو أنه هو من يقود التحول، لا العكس.

وحتى لو عاد بوش أو حزبه إلى السلطة، كانوا سيسيرون، لكن ببطء، في الاتجاه نفسه. فالورطة الأمريكية في «حكم» العالم تجلّت في تدهور أمنها في العراق، واستعادة الطالبان في أفغانستان زمام المبادرة، حتى قيل إنهم يحكمونها في الليل ويتركونها في النهار، بل قال بعض المراسلين إن طالبان تسيطر على أكثر من نصف أفغانستان. فوق ذلك كله جاءت ثالثة الأثافي، فأصابت الولايات المتحدة من الداخل، حيث تدحرجت الأزمة الاقتصادية وانهارت كأحجار الدومينو الشركات المالية والمصارف الكبرى وسوق العقارات.. وهو ما جعل الإدارة الأمريكية نفسها تشعر بثقل الأزمة عليها نفسها، بعد ارتفاع نسبة البطالة بشكل لافت.

في ما يخص المنطقة، فقد «هجم» أوباما عليها بخطاب منفتح، بعدما تأكد لدوائر القرار في واشنطن أن العصب المشدود لمحور الممانعة تجاه محاولات الاستئصال لن يزيدها إلا قوة، بالتالي فإن حروب «لبنان 2006» و«غزة 2009» زادت من شعبية قوى المقاومة على المستوى العربي والإسلامي عموماً. وأوصلت «سُمعة» الولايات المتحدة في المنطقة إلى أسوأ مستوياتها.

أمام هذا المأزق، بات على الولايات المتحدة أن تحسّن صورتها عملياً، وليس بحملة علاقات عامة وإعلانات مدفوعة الأجر، أو بمحطات إذاعية وفضائية موجهة إلى المنطقة. ولم يكن أمام خبرائها مناص من إعادة توجيه البوصلة من جديد لاسترجاع النقاط المعنوية الكثيرة التي خسرتها في عهد بوش.

---

* كلمة العودة: مجلة العودة - العدد الثاني والعشرون - السنة الثانية - تموز (يوليو) 2009

من هنا، أراد أوباما أن يقدم شـيئاً من أجل تحريك عملية التسـوية في المنطقة، وبـدأ العمـل علـى المبادرة العربية بطرحه شـطب حق العودة علـى الملك الأردني عبد الله (الذي نالت زيارته لواشنطن ما يشبه التوكيل من بقية الزعماء العرب)، من أجل العمل على حلّ الدولتين بأفق مريح. غير أن مشروعه تمأزق ثانية بفوز حكومـة اليمـين المتطـرف في «إسـرائيل» الذي يرفض مطلقاً حـل الدولتين. فما الذي «سينتزعه» أوباما للعرب من اليمين الحاكم في الكيان الصهيوني؟

المبادرة العربية لم تعد كافية ليتحرك في إطارها، بل إن حل الدولتين تم إفراغه مـن مضمونه بعد خطـاب رئيس الحكومة الصهيونية بنيامين نتنياهو الأخير في جامعة بار إيلان.

مشروع أوباما في المنطقة، وإصراره على «حل الدولتين»، وفتح آفاق التواصل مع العـدو للتفـاوض، في ظل إصرار هذا العدو على عدد من «الثوابت»، أعاد أوباما إلى المربع الأول: عنق الزجاجة.

والآن بات أوباما في مأزق بين طرفي نقيض، إذ كيف يمكن مشـروعه الانفتاحي أن ينجح من دون تحقيق تقدّم ملحوظ في الشرق الأوسط؟

من هنا، يحتاج أوباما إلى «حلول خلاّقة» والبحث عن مساحات جديدة للحوار، والأغلب أنه يحتاج إلى مبادرة جديدة، وهنا الحذر!

نخشـى، أمـام هـذا الضيـق الأوبامـي، أن يكون الحل بالنسـبة إليه هـو المتنفس العربي عبر تقديم مبادرة جديدة أو صيغة معدّلة لمبادرة بيروت، تتخلى عن حق العـودة، وتسـلّمه «مـن أجـل إنقاذ باراك حسـين أوباما». وبذلك تقدم له خشـبة خلاص لمشروعه في المنطقة.

في لبنـان، تسـري شـائعات عاليـة الصـوت وقويـة التأثيـر، من مصـادر مطلعة، يتحدثـون فيهـا عن التوطين بقوة، بل هناك تفاصيل تمّ نشـرها عن كيفية توزيع فلسـطينيي لبنـان علـى دول العالـم، وخاصة بعـد الزيارات المتعددة للمسـؤولين الأمريكيين إلى بيروت.

أمـام هـذا التحـدي، يبقى الرهان على الشـعب الفلسـطيني، الـذي كلما تأزمت الحالة وانسدت الآفاق ينهض من جديد بانتفاضة جديدة تغيّر القرارات وتعيد الحسابات في المنطقة إلى المربع الأول، ليحمل لواء التحرير والعودة بالمقاومة..

اللاجئ الفلسطيني.. القويّ رغم ضعفه! *

هـم أبنـاء وطن واحـد، كانت منه نقطـة اقتلاعهم من بيوتهم إلى فضاء باتسـاع العالم، يبدأ من داخل الوطن ذاته. فارقوه رغماً عنهم. قضيّتهم كانت وما زالت واحدة، وعناوين همّهم السياسـي هي نفسـها. تسـتطيع أن تصف حياتهم طوال سني ابتعادهم القسري عن أرضهم بالمأساة، فهي وإن اختلفت تفاصيلها حسب ما ترتئيه سياسة «المضيف» بحسن نيّة أو غيرها؛ فإنّ النتيجة واحدة.

عدوّهـم الأساسـي واحـد يتربّـص بهم حيث حلّوا، سـواء بيديـه أم بأيدي غيره. يرونـه ينـكّل بإخوتهـم الذيـن بقـوا في كنف الوطـن، فسـاهم في أن تبقى بوصلة سفينتهم تتجه دائماً نحو البداية، رغم توزّعهم في أكثر من تسعين بلداً في قارات الدنيا كلّها. إنهم اللاجئون الفلسطينيون.

لا يدّعـي منهـم أحـد أنهـم ليسـوا ضعفـاء مقابل عـدو صهيوني شـرس، يمتلك ترسـانة أسـلحة متطـوِّرة، لا يُقـارن بها بعض من العتاد تحصّـل عليه مقاوموهم خلال ستة عقود مضت من الصراع. يزيدهم ضعفاً ما يرون من طول حبل الحياة الممتدّ آلاف الأميال من الاتجاهات الأربعة، ليصل إلى عدوِّهم بأشكال سياسية واقتصادية وعسكرية وغيرها من مقوِّمات قيام الدول وسطوتها. ويزيدهم بؤساً إلى بؤسـهم؛ أنّ من يُفترض أنهم يشـكّلون دعماً لهم من أخوة العروبة والإسـلام يصطفون إلى الجانب الأخر. والقاضية فوق كل هذا؛ في إخوة الدم ممن تقلّدوا زمـام الأمـور، والذين لم يعد يسـتطع هؤلاء الفلسـطينيون الضعفـاء أن يعدّوهم هنا أم هناك.

كان مـن المفتـرض، حسـب العقليـة الكولونياليـة، أنّ الفلسـطينيين قـد اصطفوا إلـى جانـب نظرائهم من ضعفـاء التاريخ، كالهنود الحمر وإخوتهم في الإنسـانية في أمريـكا الجنوبيـة وأسـتراليا من السـكان الأصليين في تلك البـلاد، الذين لم تبـقَ منهـم فيهـا إلاّ الذكـرى، وحكايات الوحوش الكاسـرة مع فرائسـها. الغرباء عن فلسـطين من الغزاة، تعاملوا مع شـعبها بتلقائية نابعة من طريقة تفكيرهم، الموروثـة عن لصوص خاضوا تجارب وحشـية سـابقة خلال القـرون الماضية مع أمم وشعوب وراء البحار. لكنهم لم يتنبّهوا إلى دراسة موروث الفلسطينيين، عن أجدادهـم الذيـن أبوا عبـر التاريخ أن يستسـلموا لدور الضحية أمـام كل الغزاة شبيهي الصهاينة، فكان الفارق.

* في الصميم: مجلة العودة - العدد الثاني والعشرون - السنة الثانية - تموز (يوليو) 2009

عوامل كثيرة ساهمت في تكوين الفلسطيني. فذلك الانتماء إلى الأرض العربية، حاضنة الدين الإسلامي الذي صقل تلك الشخصية المؤمنة بربِّها المليئة بالكبرياء، والتي تشترك مع 350 مليوناً في الدول المحيطة ومليار ونصف مليار في العالم في همّ اقتلاع ذلك العدو من أرض فلسطين. هو شعب لديه موروث الرفض لكل ما يمكن أن يقتلعه من أرضه. فهو لا يتعامل مع فلسطين ملكاً شخصياً فحسب، بل يعلم أنّ من يشترك معه في الهمّ يتعامل مع فلسطين بروح الانتماء أيضاً. كلمة الرفض لدى الفلسطيني هي أقوى سلاح، وقوته في وجوده بما يحمل من عنوان وهويّة وعقيدة وإصرار؛ وإن كان في قمّة ضعفه المادي.

عبثاً يحاول الصهاينة وقادتهم من أمثال نتنياهو وليبرمان وقبلهم شارون ورابين، الترويج ليهودية دولتهم المزعومة، مهما دعمهم الأمريكيون والغربيون. فالأمر ليس بهذا البساطة، فرغم كلّ الممارسات الحربية والتلويح بالعدوان، وعمليات التنكيل والترحيل وسياسات «الترانسفير»، وكذلك رغم التواطؤ العربي؛ فلن يعني هذا شيئاً، ذلك أنها جميعاً علامات فشل. فما داموا يملكون كلّ وسائل القوة تلك؛ لماذا لا ينتهون من هذا الضعيف المسكين غير ذي الحول والقوة؟

هي رسالة يجب أن يلتقطها الشعب الفلسطيني: أنهم فشلوا، وأنّ لديه من القوة التي تفوق كلّ ما لديهم. هي قوة الحق الذي لا يُقهر. إذن هو وصفٌ للمشهد بصورة مغايرة. فالضعيف أقوى بحقه من القويّ بباطله. وفي موروثنا أنّ صاحب الحق إذا أصرّ سينتصر.. ولو بعد حين.

عبثاً يحاولون..*

في الشهر المنصرم، أخذت إرهاصات العنصرية الرسمية الإسرائيلية تشتدّ وتأخذ شكلها الرسمي، حيث سيتنافس وزراء اليمين طوال هذه الفترة في «الإنجازات» العنصرية من خلال قرارات تطال الوجود الاجتماعي والثقافي لفلسطينيي 48..

فقد صدر قراران عنصريان كبيران في خلال شهر واحد، أحد هذين القرارين لم تجرؤ حكومات الكيان الصهيوني منذ 61 عاماً على اتخاذه.

القرار الأول، هو إصدار وزير المواصلات الصهيوني يسرائيل كاتس قراراً بتهويد أسماء البلدات والمدن المكتوبة على اللافتات المنتشرة في الشوارع والطرقات الرئيسية، وذلك بشطب الأسماء العربية والإنجليزية، والإبقاء فقط على الأسماء العبرية، ويقتضي ذلك أن تصبح القدس فقط «يروشلايم»، وتصبح الناصرة «نتسيرت»، ولا يبقى من لافتة صفد إلا «سفاد»، ولا يبقى من عكا إلا «عكو»، ولا من الخيل إلا «حيفرون».

أما القرار الثاني، فهو إصدار وزير التربية جدعون ساعر قراراً يقضي بشطب كلمة «النكبة» من الكتب المدرسية المخصصة لتلاميذ المرحلة الابتدائية لفلسطينيي 48. رغم أن هذا المصطلح الذي أُقرّ قبل عامين يظهر بشكل هامشي جداً ولا يعكس حقيقة ما جرى عام 1948.

بالعودة إلى القرار الأول، يقول المؤرخ شكري عرّاف إنه قبل احتلال فلسطين، منذ 122 عاماً (1887)، عمل الصهاينة الأوائل، أي جنود (ما قبل) الاحتلال، على طمس أسماء القرى والمدن الفلسطينية و«عَبرنتها»، يومها أصبح اسم قرية «ملبّس» عبرياً «بيتح تكفا» أي باب الأمل، وقرية «الجاعونة» أصبحت «روش بينا» أي رأس الزاوية، وهو مصطلح توراتي.

وقد أصبح ذلك رسمياً في سنة 1922، حين شكلت الوكالة اليهودية لجنة أسماء لإطلاقها على المستوطنات الجديدة والقرى القديمة. ومنذ ذلك التاريخ حتى 1948 تم تغيير أسماء 216 موقعاً. وبعد عام 1948 حتى اليوم تم تغيير أسماء 560 موقعاً. هذا في ما يخص التغيير، أما «عَبرنة» الأسماء من دون محو السابق، فقد طالت 7000 اسم على الأقل.

---

* كلمة العودة: مجلة العودة - العدد الثالث والعشرون - السنة الثانية - آب (أغسطس) 2009

العقلية الكولونيالية الصهيونية توهم المحتلّ بأنّ حكم الشعوب وتغيير مفاهيمها سـهل التنفيذ، فيظن أن تغيير أسـماء الشـوارع في فلسـطين سـوف يسـاهم في إذابـة المجتمـع ومفاهيمـه تحت المظلـة الصهيونية، ويخضعـه لإرادتها، فتتمحي شخصيته في قوة شخصية المحتل وينحني إصراره أمام الإرهاب.

هم لا يعلمون أن زمن التغييب ذهب، وأن الفلسطيني المقهور الذي هُجّر وأُسكن في المخيمات، لم يعد وحده. فقد امتدّ وجوده ونضاله في المكان والزمان، فانتشر في زوايا الأرض وأقاصيها، وأينما ذهب تراه يحمل وطنه معه وينشط لفلسطين في حلّـه وترحالـه. وقد غطى انتشـاره الكـرة الأرضية، ولعـل في الفعاليات التي شهدها مطلع هذا العام دليلاً على سعة انتشار الشتات الفلسطيني، هذا الاتساع الذي ظن العالم أنه سيُذيب الفلسطيني في مجتمعات تُنسيه وطنه، فاجأ العالم بأنه وسّع وطنه بحجم هذا العالم.

كمـا أن معادلـة الزمـان، لها دورها، فالقضية تجـذّرت في أربعة أجيال طويلة لم تُنسِ الفلسطيني وطنه، وها هو الجيل الخامس يتشرب فلسطين منذ الرضاعة. وقـد شـارك الكثير مـن الأهالي في الفعاليات الفلسـطينية وهـم يجرّون عربات الأطفال في المسيرات والمهرجانات.

لقـد فشـل الاحتـلال طوال 61 عاماً في نزع تمسـك الفلسـطيني بأرضه، فلماذا يظن أنه سـينجح الآن؟ وأي سـاذج سـيعتقد أن نزع لافتات من الشـوارع ستؤدي إلـى تغييـر الواقع؟ إن الذين حاولوا أن يسـرقوا التاريخ وفشـلوا، لن يسـتطيعوا سـرقة الواقع أو تزييفه، وبالتالي سـيفرض هذا الواقع معادلة المستقبل التي لن تكون إلا لنا ولانتصارنا وعودتنا.

لقد فشلوا في الماضي، ولن ينجحوا اليوم، والتزييف يكتبونه حبراً على ورق، أما الواقع فيكتبه دمٌ على تراب أغلى من الذهب.

ويومـاً بعـد يـوم، تزداد الذاكـرة حضوراً في وجـدان الفلسـطينيين مهما تعاقبت الأجيـال واتسـع الشـتات، وعبثاً يحاولون.. ولـن يفلحوا في تغييب هـذه الذاكرة الممتدة جذورها في الزمان وتعاقب الأجيال. وفي المكان، وانتشـار الفلسـطينيين في الشتات.

في ضيافة سولانا .. لقاء بجوانب متعددة *

أقلّنا قطار السابعة صباحاً، المتّجه من لندن إلى بروكسل، عاصمة بلجيكا حاضنة مقر الاتحاد الأوروبي. صباح يوم الأربعاء في 8 تموز (يوليو) المنصرم، كنا متجهين إلى لقاء السيد خافيير سولانا المنسق الأعلى للشؤون الخارجية الأوروبية. وما إن دارت العجلات حتى بادرت البارونة جيني تونغ عضو مجلس اللوردات البريطاني عن حزب الديموقراطيين الاحرار بالحديث في ترتيب أجندتنا وكيفية توزيع الأدوار.

عضو مجلس النواب البريطاني السيدة كلير شورت، الوزيرة السابقة في حكومة العمال التي استقالت رفضاً للحرب على العراق، طرحت رؤيتها بشأن الأولويات في القضايا، الأهم فالمهم، ثم استحضار شخصية المضيف. وساهم الدكتور عرفات ماضي بعرض أهم جوانب تقريرنا المُعدّ لتقديمه، والتعليق على دراسة أعدّها باحثٌ في مركز دراسات عن السياسة الأوروبية وكيف يجب أن تكون لحل الصراع في فلسطين.

وانقضت بقية ساعتَي الرحلة عبر الريف البريطاني ثم البلجيكي مروراً بالنفق تحت بحر المانش، في تبادل تحليل الأوضاع في الشرق الأوسط والتطرق للسياسية الأوروبية والمحليات. لا يمكن التصديق أن السيدتين سبعينيتان، وذلك من فرط حيويتهما واندماجهما في أدق تفاصيل السياسة والحرص على تسلحهما بكل ما يُنجح الزيارة. فإلى جانب إحضار السيدة جيني التقرير الأوروبي، تقرأ السيدة شورت صحف ذلك اليوم لكي لا تغيب عنها آخر الأخبار.

كنا أربعة من بريطانيا ضمن الوفد الأوروبي الفلسطيني الذي اكتمل بالتحاق نائبة رئيس البرلمان الأوروبي السيدة الإيطالية لويزا مورغانتيني، وعضو البرلمان الأوروبي عن حزب الخضر السيدة كارولين لوكس. لقاؤنا مع السيد سولانا كان لإطلاعه على نتائج زيارة الوفود البرلمانية التي زارت غزة ودمشق. أولى الرجل كل الاهتمام للقاء الذي دام قرابة ساعة، حضر معه ثلاثة من مساعديه، كل يسجل ملاحظاته. منحنى الحوار كان مفتوحاً وصريحاً وجاداً وعمليّاً في كل المواضيع التي طُرحت.

بدأت السيدة شورت حديثها، بوصفها رئيسة للوفد، بسؤال عن السياسة الأوروبية في الشرق الأوسط وإلى أين تتجه، وكيف يمكن أن يكون الدور

* في الصميم: مجلة العودة - العدد الثالث والعشرون - السنة الثانية - آب (أغسطس) 2009

الأوروبـي أكثـر فعالية وحيوية. وكانت أسـئلة بقية الوفـد وملاحظاته تدور حول كيفيـة الضغـط علـى «إسـرائيل»، وإمكانيـة إعادة النظـر في الشـراكة الأوروبية الإسرائيلية برمّتها، باعتبار أن «إسرائيل» تخرق أسس الشراكة بانتهاكها حقوقَ الإنسـان الفلسـطيني، ما يتعارض مع القانون الأوروبي لحقوق الإنسان، وطالبوه بالمبادرة الحقيقية في هذا الجانب، لأن ذلك من شأنه أن يردع الاعتداء.

وتطـرق الوفـد إلى حصـار غزة وإمكانيـة الضغط على «إسـرائيل» ومصر لرفع الحصار. ثم كانت الأسئلة عن المواقف السياسية من حركة حماس والانتخابات، والخلاف الفلسطيني الداخلي وإمكانية أداء أوروبا دوراً حيادياً غير منحاز إلى طـرف دون الآخـر. وركز الوفد على قضية الأسـرى النـواب التي تُعدّ إهانة لكل الدول الديموقراطية.

ومن الجدير ذكره، ما عبّر به سولانا عن نفسه وعن موقف الاتحاد الأوروبي، حيث أكد أن المستوطنات غير شرعية وأنهم منزعجون من هذه السياسة الإسرائيلية، وهو مسـتهجن للمدى الذي تحدث به الوفد عن الشـراكة الأوروبية الإسرائيلية، مطالباً الوفد بالضغط على الحكومات المحلية لأن السياسـة الأوروبية هي نتاج سياسـة الدول. ويرى سـولانا أن هناك ضرورة ملحّة لإنهاء الخلاف الفلسطيني الفلسـطيني، وأنـه يـرى أفقاً في إمكانية اعتـراف أوروبا بحكومـة توافق وطني، رغـم تذكيـر الوفـد له بعدم اعتراف أوروبا بحكومـة الوحدة الوطنية التي نتجت من اتفاق مكة، وقد نفى وجود انحياز أوروبي لطرف فلسطيني دون آخر. ويبدو أن في الجعبة الأوروبية مشروع حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، بالطبع على خلاف حق العودة كما نفهم بين السطور في كلام الرجل.

في المحصّلـة، هنـاك ثـلاث إشـارات مهمـة في هـذه الزيـارة. الأولـى، أن التوجه العام الأوروبي الشعبي وشبه الرسمي على مستوى برلمانيين وأكاديميين ونشطاء حقـوق إنسـان لدعـم القضيـة أخذ في التشـكل الجـدي والمؤسسـاتي الضاغط لإحداث توازن. فحِرْص البرلمانيين على زيارات متكررة إلى المنطقة، ثم عقدهم لقاءات في برلماناتهم، ثم التوجه أوروبياً لعقد ورش عمل ومؤتمرات، وتتويج ذلك بلقاء سولانا .. كل ذلك يعني أن الموضوع ليس علاقات عامة فحسب، بل أجندة واضحة الأهداف ماضية في الضغط.

الثانية، هي العمل الفلسطيني في أوروبا، الذي أخذ شكل المؤسسات الاحترافية التي تدير شـبكة علاقات على مختلف المسـتويات، وتعقد العديد من المؤتمرات

والأنشطة الجامعة فيه، ما يبشّر بمستقبل واعد لنصرة القضية. فمركز العودة الفلسطيني والحملة الأوروبية لرفع الحصار ومؤتمر فلسطينيي أوروبا وتجمع الأطباء الفلسطينيين في أوروبا، ما هي إلا نماذج لمثل هذا.

الإشارة الأخيرة، أن مثل هذا العطاء بالتأكيد سيلاقي تجاوباً من أصحاب القرار الأوروبي عندما يشعرون، بجدية العمل ورفعة مستوى القائمين عليه. كما حصل مع لقاء سولانا وقبله مسؤول الشؤون الخارجية في مكتبه، وكذلك لقاء رئيس البرلمان الأوروبي. وكذلك عقْدُ مؤتمر داخل البرلمان الأوروبي عن حصار غزة بتنظيم ثلاثي مشترك بين مركز العودة والحملة الأوروبية ولجنة فلسطين التابعة للبرلمان الأوروبي.

إنها سلسلة لن تكون منقطعة، فقد تبع الزيارة حديث تقويمي لها في رحلة العودة إلى لندن مع زميلتينا كلير وجيني، تناول أفق التحرك في المستقبل والخطوات القادمة.

من أجل القدس.. عاصمة الثقافة والصراع *

تشـهد المنطقـة في هـذه المرحلـة وضعـاً حساسـاً ومهمـاً، يحتاج منا إلـى جهود جبـارة لنكـون علـى مسـتوى التحديات المحيطـة بنا. وفي ظل مناسـبتين مهمتين ومفصليتين في التاريخ المعاصر للقضية الفلسـطينية، لا بد أن نستشـعر أهمية المرحلة وندرك التزاماتنا وواجباتنا تجاهها.

ورغـم أننـا نقـف اليوم بين الذكـرى الأربعين لإحراق المسـجد الأقصى والذكرى التاسـعة لانتفاضـة الأقصـى، في فتـرة زمنيـة يُفتـرض أن تشـكل رافعـة للعمـل الوطنـي، غيـر أن العكـس هـو الذي يحدث، فقد أمسـك زمام الحكـم في الكيان الإسرائيلي مجموعة من «وحوش الصهيونية» المكشّرة عن أنيابها، وأخذت تنفّذ في فتـرة وجيـزة، متحديـةً العالـم، المخططـات التـي عمل لها الكيان منذ سـتين عامـاً، ففـي أقـل من شـهرين أظهر العدو شراسـة «قانونيـة» في التعامل، فأخذ يصدر الأحكام والقوانين العنصرية ضد فلسطينيي 48.

فبعدمـا أعلـن رئيـس حكومـة الاحتلال بنيامـين نتنياهـو في 13/ 7/ 2009، أن الاعتـراف الفلسـطيني بيهودية «إسـرائيل» هو مفتاح السـلام، قـررت الحكومة الإسرائيلية في اليوم نفسه تهويد أسماء المدن والقرى العربية داخل أراضي 48، وشـطب الأسـماء العربية عن لافتات الطرق واسـتبدالها بأسـماء عبرية. وبعد أقل من أسـبوع، في 19/ 7/ 2009، أقر الكنيسـت (البرلمان) الإسـرائيلي قانون «النكبة» الذي يمنع الفلسـطينيين في الداخل من إحياء نكبة عام 1948. وبعدها بثلاثـة أيـام، تحديـداً في 22/ 7/ 2009، أصدر وزير التعليم الإسـرائيلي قراراً بشـطب مصطلـح «النكبة» مـن مناهج التعليم العربـي في داخل الأراضي المحتلة سنة 1948.

وأخيـراً، أقـرّ الكنيسـت في 4/ 8/ 2009 قانونـاً لخصخصـة أراضي اللاجئين الفلسـطينيين المهجريـن، إذ سـيتيح القانون الجديد بيع أراضيهـم المصادرة إلى طرف ثالث (يهودي)، الأمر الذي يعرّض الوجود العربي الفلسطيني للخطر.

إنه تكثيف التهويد للبشـر والحجر في عموم المناطق المحتلة عام 1948، غير أنه يركـز جهـده ويغرس أنيابـه هذه المرة في القدس، فيهدم البيوت ويطرد السـكان ويصـادر الهويـات ويمنـع حتى احتجاجاتهم، لذلك فـإن الحاجة ملحّة وضرورية إلى أن نقفز في تعاملنا مع القدس من مربع الشعارات (فهي ليست مجرد شعار)

* كلمة العودة: مجلة العودة - العدد الرابع والعشرون - السنة الثانية - أيلول (سبتمبر) 2009

إلى مربع الترجمة العملية لهذه الشعارات على أرض الواقع. واقع عملي يتضمن الواجب المنوط بنا تجاه هذه المدينة.

إزاء هذه التحديات، نعتقد أنه لم يتم التعامل مع القدس عاصمةً للثقافة العربية لعام 2009 بما يليق بها مدينةً تجمع الأديان والحضارات والتاريخ والحاضر، حيث مثلت وتمثل دائماً عنوان الصراع ومعيار قوة الأمة وهيبتها.

كذلك، لم يتم التعامل مع الأقصى في الذكرى الأربعين لإحراقه، بما يعنيه من أهمية قصوى تمام العشرية الرابعة، وما يقتضيه ذلك من توسيع دائرة النشاط مكاناً وزماناً، إذ لم يعد يقتصر إحياء الذكرى على يوم 21 آب (أغسطس) ، بل كان يجب إحياء هذه الذكرى طوال الشهر المذكور على الأقل.

إذا قلنا إن التعامل مع القضية الفلسطينية يجب أن يكون فوق الخلافات الداخلية الفلسطينية، سيعدّه البعض نوعاً من المزايدة السياسية، إذ تختلف الأطراف في تحديد ماهية فلسطين وحدودها وحقوقها وثوابتها، حتى إن حق العودة إليها بات مثار جدل في التفاصيل. غير أن أحداً لا يمكنه أن يزعم أن الدعوة إلى تحييد القدس والأقصى وتجنيبهما الخلافات الداخلية مزايدة سياسية.

لذلك، فمن حق شعبنا أن يطالب الجهات الفلسطينية الفاعلة، وخصوصاً جناحَي القضية الفلسطينية وضفتيها السياسيتين (فتح وحماس)، التعالي على الخلافات، من أجل تضامن أكبر مع القدس والأقصى، بما تمثلانه من أهمية كبرى في الصراع مع الاحتلال ماضياً وحاضراً ومستقبلاً.

لاجئون فلسطينيون: أماكن متفرقة والعنوان واحد *

أربع زيارات خلال أسـبوعين من الزمان سـتظل محفورةً في ذاكرتي وحاضرةً في وعيي ما حييت. رحلتان منهما إلى شـريحتين من فلسـطينيي العراق. الشـريحة الأولى في حضن المتوسـط، حيث اللاجئون إلى جزيرة قبرص، والثانية في بطن الصحـراء، حيـث نصبوا الخيام في مخيم التنف بين الحدود السـورية العراقية. وزيارتان أخريان لفئتين من فلسـطينيي سـورية تحييان نشاطين في يومين لقرية الطنطورة ومدينة صفد، في مخيم عين الماء على شاطئ مدينة اللاذقية ومخيم النيرب في مدينة حلب.

تفرقهم الجغرافيا فقط. ويجمع بينهم كثير يصعب حصره. ليست فلسطين التي تجمعهم بعنوانها العريض فحسب، بعد كل سني التشرد. فالمدينة والقرية وحتى العائلـة حاضـرة، ويتمايـزون بهـا حتى الآن. فرغـم قلّة عدد فلسـطينيي العراق في المكانـين، تجـد قـرى حيفا الثلاث، إجزم وعين غـزال وجبع، حاضرات في كل حديـث وسـمر، والعوائـل في أي مجلـس تجتمع فيه حاضرة بين سـطور الكلام. فالأواصر الاجتماعية قوية، ولا يحتاج الزائر مخيمَ عين الماء (أو «العائدين» كما يسـميه قاطنوه ومسـتضيفوهم) لشـحذ فراسـته لكي يرى كم هي حاضرة قرية الطنطـورة وعوائلهـا في أذهـان أهلهـا. يسـتظلون بكلمة «همّ». يتشـاطرونها كل بقسمته. وتتسع أوعيتهم في الصبر عليها كل بقدره.

أصعبهم حالاً، بلا شك، السبعمائة أو يزيد من إخوتنا في مخيم التنف؛ يتوزعون علـى خيـم باليـة متناثرة في رقعـة محدودة على جانب الطريق الرئيسـي ما بعد النقطـة الحدودية السـورية باتجـاه العراق في المنطقة المحايـدة. ظلم إخوة الدم والعروبـة واللغـة والدين جعـل غاية مُناهم أن يصيح المنـادي لأحدهم بقبوله في أحد البلدان في أقاصي الدنيا، أوروبية أمريكية أسترالية لا فرق. المهمّ الخلاص. أُضيف إلى تصنيفهم تسمية البلد الذي استعد لاستقبالهم. فهؤلاء «الإيطاليون» يعتصمـون في خيمتهـم احتجاجـاً على تباطؤ إيطاليا في إجراءاتها، وكذلك سُـلّم الرعاية المتدني الذي قبلتهم عليه خلاف الدول الأوربية الأخرى. وهذا الإيطالي الآخر يحتج على السويد التي لم تقبله مع أبيه وأمه وفرقت بين العائلة الواحدة. ويسـتقبلك نرويجـي بابتسـامة فـرح لا يخفيهـا هـو ولا ابنه حيث اليـوم هو يوم الرحيل عن جحيم المخيم. لا يمكن أن يلومهم أحد، فقد تُركوا لقدرهم.

---

* في الصميم: مجلة العودة - العدد الرابع والعشرون - السنة الثانية - أيلول (سبتمبر) 2009

يذكر أهل التنف وهم يتألمون ويعتبون، لأهل الفضل فضلهم، وهذه من شيم الوفاء. يُكبرون عالياً مجهود «لجنة إغاثة فلسطينيي العراق» وعلى رأسها الأستاذ ثامر مشينش، الذي شرفني بمرافقته للمخيم. وتحدثوا عن رحلاته المكوكية بين دمشق ومخيمي التنف والهول (في منطقة الحسكة). وعرفت معنى ما يقولون حين أكد لي مشينش، ابن فلسطين، أن اللجنة قدمت لمخيمات فلسطينيي العراق ما يزيد على ثلاثة ملايين دولار خلال السنوات الثلاث الماضية، جمَعَتْها من أهل الخير والفصائل الفلسطينية الجادّة.

لا يعرف أحبتنا ممن يتوقون لبلاد الغرب، ما سيلاقي بعضهم من عنتٍ وكمدٍ وكآبة حال وصولهم إلى تلك المنافي. فقد خَلُص أحد فلسطينيي قبرصَ ممنً قدموا من التنف، إلى أن التنف - على بؤسه- أرحم من واقعه الذي يعيشه في الجزيرة. لم يؤيده الجالسون في ذلك اللقاء الذي جمعني مع قيادات الجمعية الفلسطينية التي ترعى شؤون ألفي فلسطينيي استقر بهم المقام هناك. يشكرون رعاية الحكومة القبرصية، ويشكون معاملة السفارة الفلسطينية، ولا يرون فيها مظلة لهم. ويؤسفنا القول إن هذا الرأي يشاطرهم فيه كثيرون في عواصم العالم المختلفة.

اختلاف الثقافة وصعوبة اللغة وانعدام فرص التعليم الجامعي لأولادهم بسبب ارتفاع تكاليف الرسوم الجامعية. في ظل غياب منظومة القيم عند القبارصة، يخالف كلياً ما هم عليه من حدود التزام عند رجالهم ونسائهم. وفوق ذلك كله، خوفهم شديد من قوة الصَّهر الثقافي على شباب لم يعهدوا مثل هذا.

أما فلسطينيو النيرب وعين الماء، فالهمّ بدرجة أقل بكثير، وهو الغربة والبعد عن فلسطين. إلى جانب ما يمكن أن يتشاطروه مع أهل البلد المضيف. ودائما ما نقول: «من ساواك بنفسه فما ظلم».

شعبنا يحب الحياة، مضيفنا على مائدة الغداء في مخيم التنف حوّل خيمته المتداعية إلى كل ما يمكن أن يُشعر أولاده بأن الحياة باقية، وأن الأمر طبيعي. فما نسمّيه نحن صالون استقبال يفصله جدار قماش عن غرف أخرى عرفت أنها للنوم. تتزين بلوحات تفننت ربة البيت في تزويقها. وابنه يحفظ أجزاء معتبرة من القرآن. وهو يبالغ في كرمه حتى تخال أنه يستضيفك في مزرعة غنّاء مليئة بما لذّ وطاب، سرعان ما تنجلي الحقيقة على غير ذلك، حين تضع رجلك خارج الخيمة مغادراً لتكتشف أنك ما زلت في الصحراء. هو ليس استثناءً،

فقد حازت ابنة مخيم الهول، الذي يقطنه فلسـطينيون من العراق أيضاً، المرتبة الأولى في امتحانات التوجيهي على مدارس محافظة الحسـكة في شـمال سورية حيث يقع المخيم.

نختـم بالتشـديد علـى أن الهويـة الفلسـطينية بالخلفيـة الإسـلامية واضحة في الأماكـن الأربعـة. فمـا بـين خيمة المسـجد في التنف والمسـجد المركـزي في قلب مدينة لارنكا الذي بنته ليبيا يجتمع عنوانان، فلسطين والالتزام.

بعد اللقاء الثلاثي في نيويورك.. إلى أين يذهبون بالقضية؟ *

لم يكن يوماً الرهان على الإدارة الأمريكية رابحاً، بل كانت النتائج دائماً مخيبة، سواء من مهادنتها أو الارتماء بأحضانها. وفي المقابل لم نتعلم يوماً من دروس هذه العلاقة، وصدق من قال: إن التاريخ لا يكرر نفسه بقدر ما يكرر الأخطاء مع الذين لا يتعظون.

أما آن الأوان لنا أن نتعلم من أخطائنا، فلا نُقْدم على خطوات غير مدروسة، ولا نقدّم كل ما لدينا من التنازلات دفعة واحدة (إذا جاز التنازل أصلاً) من أجل إظهار حسن النيّات.

ألم نتعلم أن التعويل على الأشخاص، مهما كان ماضيهم ناصعاً، ومواقفهم متضامنة مع قضايانا، وكلامهم معسولاً حين يكونون في ضيافتنا.. فالأمر لا يتعلق بالشخص، بل بالمؤسسة والإدارة الأمريكية. فمهما كانت مميزات باراك أوباما، فلن يكون فلسطينياً.. ومهما كانت أخلاقه ومواقفه، فلن يكون مع قضايانا، ما دام قد سكن البيت الأبيض. ولنا في الرئيس الأسبق جيمي كارتر عبرة. وكذلك الأمر في تصريح طوني بلير الأخير الصارم تجاه الاستيطان.

فالوعود التي منّى البعض نفسه بها، لن تحقق يوماً هدفاً فلسطينياً، ما دامت هي في مرحلة الكلام، ولو كانت في خطاب «خُلّبي» في جامعة القاهرة.

في 22/9/2009، التقى أوباما مع نتنياهو وعباس، وكان واضحاً تراجع الموقف الأمريكي من قضية الاستيطان، الذي انزلق من موقف الرفض واعتباره غير شرعي، إلى المطالبة بوقفه ثم تجميده ولجمه (وذلك يعنى بدون تجميل: تقنينه!)، وهو ما يقدح بـ«صدقيَة» أوباما، الذي ظنَ أنه من خلال هذا التراجع، سيعيد طرح نفسه أمام الإسرائيليين وسيطاً للسلام على حساب شعبنا وقضيتنا!

إذاً، ها هي الإدارة الأمريكية، مرة أخرى، تثبت بجدارة، انحيازها إلى الموقف الإسرائيلي، الذي بلغ أقصى حدود التطرف، مع حكومة نتنياهو وليبرمان.. وهذا التراجع سيُغري نتنياهو والطرف الصهيوني بمزيد من التشدد والتطرف والإرهاب، ومزيد من الاستيطان في الضفة والقدس.

لقد بات لزاماً على القوى الفلسطينية جميعاً، أن تدرك بوضوح أنه لا مفر من الحوار والمصالحة، وأن السبيل الوحيد لموقف فلسطيني قوي هو كلمة

* كلمة العودة: مجلة العودة - العدد الخامس والعشرون - السنة الثالثة - تشرين الأول (أكتوبر) 2009

واحـدة وموحـدة، وأن المفاوضـات التـي يجـب أن نبـذل لهـا الجهـد الكبيـر هي المفاوضـات الداخليـة ولمّ الشـمل الداخلـي من أجل توحيد الجهـود في مواجهة المشـروع الصهيوني.. لأن وضع العقبات والعراقيل أمام الحوار الداخلي سـيزيد من حدة الانقسام، وقوة العدو واستقوائه.

آن للجميـع، أمـام انحياز واشـنطن الواضح الفاضح، وتوفيرهـا الغطاء لنتنياهو لمزيد من الحصار على غزة، ومزيد من الاسـتيطان، وتهويد القدس والاسـتمرار في مشروع يهودية الدولة، والتملص من التزاماته. آن للجميع، أن يتنبهوا إلى أن المزيـد مـن المفاوضـات العبثية، يعني المزيد من السـير في الطريق الخاطئ، وأن هذه الطريق، لا تؤدي إلا إلى الهاوية.

فهـل يُعقـل أن تكـون العتمة الدولية حالكة إلـى الحدّ الذي لا ندرك فيه إلى أين نحن ذاهبون؟!

الكيان الصهيوني والهاجس الديموغرافي*

يبرز عامل الإنسان كأحد أهم مقومات البقاء والاستمرارية للمشروع الصهيوني على أرض فلسطين. والمعنيّ هنا الفلسطيني والصهيوني على حد سواء. فالصراع بينهما هو على من يحسم الأمر لمصلحته ومن يتخلى منكفئاً منهزماً. فمبدأ التعايش القائم على إقرار الضحية بحق الجاني بارتكاب جرائمه ليس وارداً، كما تؤكد أكثر من عشرة عقود من الصراع.

وقياس النصر والهزيمة في صراعنا مع العدو الصهيوني له أوجه في الحساب قد يختلف عليها المعنيون في هذا الصراع. نعتقد أنه يجانب الصواب كل من يرى أن المعركة قد حُسمت لمصلحة الطرف الإسرائيلي ولو جزئياً. المظهر الأوضح للحسم يكون بإعلان صاحب الحق الفلسطيني تخلّيه عن المطالبة بأرضه إما قولاً أو عملاً. لكن الذي حدث هو عكس ذلك في الحالين.

نظرات في الإحصاءات الديموغرافية فوق أرض فلسطين من بحرها إلى نهرها، تعطي مؤشرات على صعوبة أن يستمر هذا الكيان على أرض فلسطين، وأن الصراع الديموغرافي الشرس يفيد بأن الفلسطينيين جادون في البقاء على أرضهم والتمسك بها، رغم كل الإجراءات الصهيونية على مدار العقود الماضية.

الأرقام السكانية الرسمية من قطاع غزة وحده، تشير إلى أن التعداد وصل إلى مليون وسبعمائة ألف في مجتمع يصنّف بالفتي. ويوجد في غزة أكثر من أربعة آلاف امراة تضع مولوداً مرتين في السنة، هذا خلاف التوائم. وفيها أيضاً رجل لديه سبعة وثلاثون ولداً وهو في السادسة والخمسين من عمره. وامراة وضعت وحدها ستة وعشرين مولوداً. وخلافاً للمعادلة العالمية، فنسبة المواليد الذكور تفوق بوضوح نسبة المواليد الإناث.

ورغم جيش المستجلبين الصهاينة في الضفة الغربية، وتشديد الإجراءات على الفلسطينيين، فإن التعداد الفلسطيني هناك قارب مليونين ونصف مليون. ومع الأخذ بالاعتبار لفلسطينيي الداخل الذين يبلغون حوالى مليون وثلاثمائة ألف. وهكذا نصل إلى خمسة ملايين ونصف مليون نسمة في أرض فلسطين التاريخية، وهو عدد ينافس عدد الصهاينة فيها.

وفلسطينيو الداخل قرنوا وجودهم بالمقاومة لهذا الاحتلال، والجهر بصوتهم عالياً بهذا. حتى وصل الأمر بسلطات الاحتلال أن تحاول منعهم من إحياء

* في الصميم: مجلة العودة - العدد الخامس والعشرون - السنة الثالثة - تشرين الأول (أكتوبر) 2009

ذكرى النكبة. فاقترن القول بالعمل عند الفلسطيني في سعيه إلى استرداد حقه.

يقابل هذا دور فلسطينيي الخارج في دعمهم لصمود أهلهم وحفاظهم على هويتهم الوطنية والقومية والدينية التي تحفظ لهم حقوقهم. لقد أثبتت الأيام أنهم على العهد، وأنهم صمدوا كما إخوانهم في الداخل. والديموغرافيا الفلسطينية في الخارج حول فلسطين تكمل المعادلة.

الطرف الإسرائيلي يدرك نقطة ضعفه الكبرى في هذا، وفشله في جلب صهاينة العالم، في مقابل نسبة نمو تقلّ عن نصف ما هي عند الفلسطينيين. وهذا ما يفسر لنا سبب حرص الإسرائيلي على تسوية يُعلن فيها الفلسطيني تخليه عن المطالبة بحقه. وكذلك يفسر مبدأ يهودية الدولة العبرية بإقرار عالمي لذلك.

لا بد من القول بأن «حلّ الدولتين» غير المقرون بالتمسك بحق العودة إلى فلسطين 48، يصبّ في خانة المطلب الإسرائيلي الذي يريد التخلص من همّ الديموغرافيا الفلسطينية. من هنا تنطلق أهمية المطالبة بحق العودة، وسرّ الرفض الإسرائيلي المستميت له. وحتى فصائل المقاومة التي تعاملت مجدداً مع حل الدولتين، عليها الحذر من خطورة المطبّ السياسي في هذا الشأن، الذي قد يُفهم بأنه تنازل عن الحقوق!

رغم كل ما يظهر من علامات الضعف في صفنا الفلسطيني، فنقاط القوة لدينا كثيرة، مطلوب من القادة أن يستحضروها دائماً، وأن يتطلعوا إلى البعيد في رسم استراتيجية استرجاع الحقوق، فموازين القوة كما يبدو من عامل الديموغرافيا تتبدل بشكل دراماتيكي. ولا نظن أنّ من لديه الحدّ الأدنى من الأفق السياسي تغيب عنه هذه الحقائق!

نعم.. شعبنا قادرٌ ويمكن الانتصار *

كان مؤسفاً أن لا يلقى تقريرٍ رئيس لجنة تقصي الحقائق في غزة القاضي ريتشارد غولدستون إجماعاً خلال الشهر الماضي، فشهدنا على الساحة الداخلية والخارجية سجالات سياسية عنيفة بسبب قرار تأجيل التصويت على التقرير في مجلس حقوق الإنسان الدولي، وخصوصاً أن هذا التقرير الأممي عن ارتكاب جرائم حرب يتضمن 127 بنداً، منها 124 بنداً يدين «إسرائيل».

تعاظم الغضب الشعبي على من اتخذ القرار، وحاول الجميع التنصل من المسؤولية، بعدما ظن البعض أن بئر التنازلات لا قعر لها.. وأن الضغط الأمريكي الإسرائيلي أكبر من أن نتحمله في صراعنا مع الاحتلال، وبالمقارنة بين الضغطين الشعبي والدولي، تبين أن الضغط الشعبي أثقل وزناً، ومرّر التقرير مرة أخرى إلى التصويت، ونال أغلبية مريحة (27 صوتاً مع التقرير، مقابل 6 ضده، والباقي 10 أصوات امتنع أصحابها عن التصويت).

يؤكد هذا التصويت أن أوراق اللعبة ليست دائماً بيد الولايات المتحدة الأمريكية، وفي ظل حالة الانهزام المسيطرة يمكن تحقيق اختراقات. إذ ليس هناك انتصار كامل وهزيمة كاملة، فتحقيق الانتصارات ليس صعباً، والأدلة تنتصب أمام كل من له عين وهو شهيد، منذ ما قبل ثورة القسام حتى اليوم، وقد تكثّفت هذه الحالات أخيراً في الانتفاضتين وتحرير جنوب لبنان 2000 وحرب تموز 2006، وحرب غزة في الشتاء الماضي. لذلك فإن مقولة «ليس لدينا أوراق قوة أو ضغط»، هي مقولة خاطئة.. فالأوراق كثيرة، ولكن التحدي هو في إتقان استخدامها.

هذا التصويت هو ملف جديد من ملفات الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان، يُضاف إلى مجلد ضخم يُشكل مخزوناً لا يستهان به من الإدانات بجرائم الحرب. هذا المخزون سيكون سلاحاً فتاكاً تجاه «إسرائيل» إذا أحسنّا استخدامه، وتابعناه «بإخلاص واحتراف وإصرار». ليس كما حدث في القضية التي رفعت «بإخلاص» بشأن جدار الفصل العنصري، ودوفع عنها «باحتراف»، لكنها افتقرت إلى «الإصرار»، وتلاشت في بئر التنازلات..

ثمة أمر تحتاج إليه القيادة الفلسطينية، هو أن تستعيد «الشجاعة» التي غيّبتها مع البزّات المموّهة، وتنزع الوهن الذي أطبق على رقابها مع ربطات العنق!

---

* كلمة العودة: مجلة العودة - العدد السادس والعشرون - السنة الثالثة - تشرين الثاني (نوفمبر) 2009

هـذا الإنجـاز ليـس نهاية المطاف، بل هو دليل على أن شـعبنا قـادر على تحقيق إنجـازات أهـمّ في ظـل قيادات جريئة، حيث تبـيّن أن محمود عباس يملك أوراقاً كثيـرة وقويـة لكنـه لا يجرؤ على اسـتخدامها؛ أي إنه «يسـتطيع ويخاف»، لا كما يقول بعض المستشارين إن خياراتنا محدودة ومحدّدة!

تأتـي الشـجاعة من خلال التماهي مع إرادة الشـعب، والاقتـراب منه في رغباته السياسـية التحرريـة، ليحقـق بهـا الإنجـازات المتتالية، بدلاً مـن الوقوف عاجزاً أما التحديات الكبرى، ولا تخفى إنجازات شعبنا في الحرب والسلم، وفي الشدة والرخاء، وفي السراء والضراء..

لذلك نعتقد أن استثمار هذا الإنجاز يتحقق من خلال معادلات شعبنا، فالطبقة السياسـية التـي تديـر الأمـور ضاق هامش تحركهـا إلى حدّ دفعهـا إلى الخروج مـن ضيـق هذا الهامش نحـو الجانب الآخر للحدّ الفاصل؛ الجانب الذي سـبب هـذا الضيـق. أما المجتمع المدني الفلسـطيني فما زال هامشـه واسـعاً ومجهوده المدنـي مشـهود لـه بالإنجازات، وما الانتفاضـات المتكررة والمتجـددة والفعاليات التضامنيـة مـع غزة والقدس وحـق العودة في أرجاء الأرض إلا من إنجازات هذا الشعب. فليأخذ الفرصة الآن من جديد، وليمسك بزمام هذا الأمر، فهي فرصة سانحة وقوية.. قوية جداً.

الأقصى وبقاء القضية الفلسطينية حيّة *

تتصدّر الاعتداءات الصهيونية على المسجد الأقصى المبارك الأخبار والتقارير في هذه الأيام التي تتفاعل فيها التطوّرات، بالتزامن مع الذكرى التاسعة لاندلاع انتفاضة الأقصى.

ومع هذه التطوّرات نستحضر ما للقدس ودُرتها المسجد الأقصى، من دور حيوي ومحوري في بقاء القضية الفلسطينية حيّة، وأهميتها في تعسير المهمة على العدو الصهيوني الذي لا يكلّ عن مسعاه في محو فلسطين وشعبها من الخريطة. فالقدس عامل مركزي في إبقاء جذوة المطالبة بالحقوق مشتعلة في نفوس أبناء الشعب الفلسطيني، ومعهم الأمة بأسرها وأنصار الحقوق الفلسطينية في العالم.

لقد كانت القدس ومسجدها قلب الصراع مع المشروع الصهيوني على أرض فلسطين، منذ أن نشأت فكرة إقامة دولة عبرية في عقل الصهاينة الأوائل أواسط القرن التاسع عشر، ورُصدت أوائل الهجرات اليهودية إلى فلسطين وهي تتجه صوب منطقة القدس تحديداً، وبقيت المجموعة اليهودية القادمة خِلسة إلى فلسطين منذ أواخر ذلك القرن وحتى العام 1948 من القرن العشرين تتركز في القدس.

أدرك القائمون على المشروع الصهيوني حاجتهم إلى عوامل جذب لاستقطاب المهاجرين اليهود من أقاصي الدنيا، والذين كانوا منتشرين في ما يقارب مائة دولة. وهكذا جرى استخدام كل ما يخطر على العقل من وسائل مباشرة وغير مباشرة لتنفيذ المهمة، ومن ذلك العامل الديني المُختلَق في أن فلسطين أرض الميعاد لليهود، وأنهم «مأمورون بإعادة بناء هيكل سليمان» مكان المسجد الأقصى.

هكذا تبدو محاولات الاعتداء على المسجد الأقصى واقتحامه غير معزولة عن سياقها، فالأحداث التي نعايش فصولها هذه الأيام باعتداء قطعان المستوطنين الصهاينة على المسجد الأقصى منذ صباح يوم 27 أيلول (سبتمبر) الماضي، ما هي إلا إمعان في إظهار مدى التمسك الصهيوني بالوجود الاستيطاني في القدس، وإبقاء هذه المسألة على رأس أولويات مشروع الاحتلال.

وتدخل في دائرة البرامج العملية الإسرائيلية نفسها، تلك المحاولات اليائسة لإظهار وجه يهودي مصطنع للمدينة. يأتي ذلك أساساً من خلال مشاريع الحفر والبحث عن «آثار قديمة»، لعلها تُظهر بُعداً تاريخياً يهودياً متجذراً للمدينة، دون

* الجزيرة - المعرفة - مقالات رأي (وجهات نظر) - تشرين الأول (أكتوبر) 2009

إمكانيـة العثـور علـى شـيء ذي بال، بينما يجـري للمفارقة اكتشـاف آثار عربية قديمـة تعـود إلى نحـو أربعة آلاف سـنة. وفي جانب مواز يحـاول الاحتلال ربط يهود العالم والمسيحيين المتصهينين بمشروع القدس المهوّدة، عبر تسيير حملات «حجّ»، واستخدام قبة الصخرة المشرّفة تحديداً كأداة سياحية جاذبة باعتبارها معلماً يهودياً.

ولا يغيـب عـن الأذهـان ادعاء تبعية الحائط الغربي من المسـجد الأقصى لليهود باعتبـاره «حائـط المبكـى»، وتهيئة سـاحة شاسـعة أمامـه بعد هدم حـي المغاربة الفلسـطيني، بمجـرد سـيطرة جيش الاحتـلال على القدس في حزيـران (يونيو) 1967.

وقـد توحّـدت باكـراً كل التيـارات السياسـية والعرقية الصهيونية حـول القدس كعاصمـة موحـدة لدولة الاحتلال. وهكذا أصدر البرلمان الصهيوني قانوناً يعتبر القـدس عاصمة موحـدة للكيان منذ أوائل الثمانينيـات، بينما تفاعلت الضغوط علـى الحلفـاء الغربيـين لنقـل سـفاراتهم إليها. ويصـبّ في المجرى ذاتـه اقتحام رئيس الوزراء الصهيوني الأسـبق آرييل شـارون للمسـجد الأقصى في مثل هذه الأيام قبل تسع سنوات عندما كان زعيماً للمعارضة، مُظهراً نفسه حريصاً على القـدس كمدينـة يهوديـة، بينمـا تجنّدت الحكومة الإسـرائيلية وقواتهـا لحمايته وتسهيل مهمته.

تهمنـا الإشـارة -حسـب رأينـا- إلى خطأ منطق فلسـطيني عربي وإسـلامي في المحاججـة السياسـية عالمياً، يردّ على هـذه الادعاءات والممارسـات الصهيونية، بتأكيـد أن فلسـطين والقـدس والأقصـى وقـف إسـلامي وهـي عربيـة منذ فجر التاريخ، وعليه فالفلسطينيون العرب أحق من اليهود بفلسطين.

نرى أن ما نعتقده نحن فيما بيننا ليس بالضرورة ناجعا في مقارعتنا للمحتل في المحافـل العالميـة، للتدليل علـى صدق ادعائنا بأحقيتنا بـالأرض منهم، ذلك أننا سنتساوى بهذا مع رؤية دينية تاريخية مقابلة.

ولا نظـن أن التاريـخ وحـده كفيـل باسـترجاعنا لحقوقنـا، ففي ظـل غياب قدرة عسكرية فلسطينية عربية إسلامية تستطيع حسم الصراع لصالحنا، فإن ما هو نافذ في المجال السياسـي الذي يسـند المقاومة ضمن الحرب الشـاملة لاستعادة الحقـوق، هـي الرؤيـة السياسـية المسـتندة إلـى القانـون الـذي يدعـم الحقـوق الفلسطينية.

ومهما تحكّم الإسـرائيلي بالأرض فإنه يبقى عاجزاً عن إسـناد ذلك قانوناً. ومع علمنـا بـأن الذي يحكم في النهاية هي القوة، فإن الحجج السياسـية والإعلامية المدعومـة بقـوة القانـون تبقـى مهمّـة لـدى الصهاينـة في التغطية علـى باطلهم، بخاصة في مخاطبة الغربيين الذين غالباً ما يجهلون تفاصيل الصراع.

بالتأكيـد، فـإن الإسـرائيلي علـى علـم بـأن أكثـر مـن 94% مـن أرض فلسـطين التاريخيـة مـا زالـت مملوكـة للفلسـطينيين حتـى هـذه اللحظـة، حسـب أوراق الملكيـة (الطابـو) الموثقة عند العديد من الجهات الدولية، منها بريطانيا والأردن والسـلطة الفلسـطينية وسـلطات الاحتـلال ذاتهـا. يفسِّـر لنا هذا، ذلـك النزوع الإسـرائيلي الصهيونـي المحموم لشـراء الأراضي بأغلى الأثمـان، وادعاء الملكية القانونيـة لبعـض البيوت، إلى درجة بلوغ الصراع ذروته على الغرف داخل البيت الواحد، خاصة في القدس وبلدتها القديمة.

ويؤكـد مذهبنـا في هـذا، تلك الحساسـية الإسـرائيلية المفرطة بشـأن مدلولات القانون التي يمكن أن تظهر الحق للجانب الفلسطيني وتدين الاحتلال في الوقت نفسه، خاصة مع ما ينبني على ذلك من إجراءات دولية مُحتَملة.

تدخل في الحسابات القانونية ذاتها -كمثال- الضغط الصهيوني المدعوم أميركياً علـى السـلطة الفلسـطينية بطلـب تأجيـل التصويـت في مجلس حقوق الإنسـان على تقرير القاضي غولدستون، في محاولة للإفلات من الإدانة بجرائم الحرب في العـدوان الغاشـم علـى غـزة خـلال الشـتاء الماضي. وقد شـكّل ذلـك صدمة فلسـطينية شـعبية وعربيـة وعالمية، من هذا الفعل الصادر مـن قبل من يُفترض فيهم أنهم يحمون الحقوق الفلسطينية.

ومـن المفارقـات أن تـزداد أهميـة السـلاح القانونـي في يـد الفلسـطيني كلمـا ازدادت الحاجـة الأميركيـة إلى شـيء من الغطاء القانونـي لملاحقة بعض الدول والشـخصيات والتـي تشـكل حاجـزاً أمام السياسـات الأميركيـة، كما حصل في غـزو العـراق، وملاحقـة مجرمي الحرب في يوغسـلافيا، ومؤخـراً ضد الرئيس السـوداني عمـر البشـير علـى خلفيـة الصـراع في دارفـور، وكلهـا يأتـي ضمـن الحسابات السياسية المصلحية.

نقـول ذلـك، دون أن نغفـل أهميـة العوامـل الأخـرى في طريـق اسـتعادة القدس للإطار العربي والإسـلامي، فنحن نحتاج في صراعنا إلى كل العوامل التي تُبقي القدس عنواناً للصراع، حتى تحين ساعة الحقيقة في رجوع الحق لأصحابه.

نعتقد جازمين أن القناعة الدينية والارتباط العقدي بفلسطين أحد المحركات الأساسية عند الفلسطينيين لارتباطهم بأرضهم، بل إنه الدافع الجوهري عند ملايين المسلمين من العرب وبقية العالم. ويُضاف إلى ذلك الارتباط الوطني والقومي للفلسطينيين ومسيحيي المنطقة بالأرض والقضية، ليكتمل عقد التماسك الصلب حول فلسطين وعدم التفريط بها.

نقول دائما إن الإسرائيليين وداعميهم في بقاء مشروعهم على أرض فلسطين، ورغم وجودهم القسري لعشرات السنين في المنطقة العربية، لم يستوعبوا بعد خصوصية القضية الفلسطينية أرضاً وشعباً عند الفلسطينيين والعرب والمسلمين. ولا شك أن هذا سر من أسرار بقاء القدس مستعصية على الاحتلال، وعلى كل محاولات حسم الصراع كي تؤول الأمور إلى الغزاة.

فالقدس عند المسلمين قرآن يُتلى آناء الليل وأطراف النهار، بكل ما يعنيه ذلك لـ1.5 مليار إنسان في العالم، ووجود سورة الإسراء في قلب القرآن الكريم في جزئه الخامس عشر، يعني عند بعض الشارحين مركزية القدس في الاعتقاد الإسلامي، مما يجعل فلسطين حاضرة في ضمير كل مسلم وعقله بشكل يومي، غير قابلة للنسيان.

والقدس حاضرة في الصلوات الخمس، كون الصلاة مرتبطة بفرضها على المسلمين بحادثة المعراج النبوي إلى السماء من هذه النقطة الجغرافية على وجه البسيطة. ويستذكر المسلم من خلال هذه الحادثة مع كل تشهّد في كل صلاة، الحوار الإلهي مع الرسول محمد عليه الصلاة والسلام خلال تلك الرحلة، فهيهات مع هذا كلّه الركون والنسيان.

لا انفصام لعرى الارتباط الوثيق مع المدينة المقدسة من قبل كل العرب مسلمين ومسيحيين على حدّ سواء، فالآصرة الدينية تتعاضد مع البعد القومي ونظريته التي تقوم على تجذر العرب في هذه الأرض لآلاف السنين، ويقتضي ذلك الاستبسال والاستماتة في الدفاع عن ثرى القدس. وللقدس موقعها البارز في الثقافة العربية الإسلامية، مما يستحيل معه النسيان والتقاعس عن استرجاعها بالنسبة إلى هذا الكم الهادر من البشر، خاصة مع انضمام مناصري الحق والعدل في العالم إليهم.

ما يعضِّد ما نذهب إليه هو ارتباط العديد من الثورات والانتفاضات الفلسطينية بالقدس، بدءاً من دخول الجيوش الغربية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى عام

1918. فثورة البراق عام 1929، والغضب على إحراق المسجد المبارك عام 1969، وحتى أحداث يوم الأرض عام 1976 والتي سميت كذلك يوم القدس، كونها كانت موجّهة للدفاع عن الأرض وللسخط إزاء تهديد المسجد الأقصى كذلك، وصولاً إلى مذبحة المسجد الأقصى عام 1990، وهبّة النفق عام 1996، وانتفاضة الأقصى عام 2000، لتمتد السلسلة إلى هبة الأقصى هذه الأيام.

إن الدارس لحراك الشعب الفلسطيني في مقاومته للمحتل في الداخل والخارج دون استثناء، يجد القدس والأقصى حاضرين بقوة كمحفِّز للتحرك، ويجدهما أيضاً عنوان هوية انتماء لفلسطين. وليس من شك أن القدس تمثل مركز التحرك عند الثورة الفلسطينية الحديثة، ولدى منظمة التحرير التي أوجدت ملفاً للقدس. ويسري ذلك على فصائل الثورة الفلسطينية دون استثناء، بغض النظر عن الأيدولوجيا المستندة إليها بما فيها اللاديني.

ولعل المثال الأوضح على ذلك، نشوء «كتائب الأقصى» من رحم حركة «فتح» العلمانية في خضم أحداث «انتفاضة الأقصى»، وكذلك «سرايا القدس» التابعة لحركة الجهاد الإسلامي. كما أن آلاف المؤسسات والمبادرات الفلسطينية -سواء أكانت اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية- قد ربطت نفسها بالقدس والأقصى، بأسمائها أو بمضامينها أو بنشاطاتها.

وإذا ما سلطنا الضوء على الأجندة السياسية للحركة الإسلامية في فلسطين 48، فسنجد أنها حددت مهمة مركزية لها في التحرك للحفاظ على القدس والمسجد الأقصى، ومقاومة مخطط التهويد ومحاولات الاستيلاء على المسجد المبارك. وقد أبدعت هذه الحركة في مسعاها ذاك، ولعل مسيرة «بيارق الأقصى» اليومية التي يحج عبرها فلسطينيو الداخل إلى القدس، قد شكلت شريان حياة للمدينة في ظل محاولات عزلها عن محيطها الفلسطيني في الضفة الغربية. وها هم فلسطينيو 48 يدافعون هذه الأيام بأجسادهم العارية عن المسجد الأقصى، في وجه العصابات الصهيونية التي تعتدي عليه بمعية قوات الاحتلال.

أما في البعد العربي والإسلامي، فنستذكر مبادرة العاهل السعودي الراحل الملك فيصل في إطلاق المؤتمر الإسلامي بُعيْد إحراق المسجد الأقصى يوم 21 آب (أغسطس) 1969. وقد استمرت المنظمة قائمة لغاية الآن، وقد استحدثت لجنة مختصة بالقدس يرأسها الملك المغربي. ولا يغيب عن الأذهان إطلاق قائد الثورة الإيرانية الراحل الإمام الخميني ليوم القدس العالمي في الجمعة الأخيرة

من شـهر رمضان من كل عام، حيث تقام الفعاليات السـنوية التي ترعاها إيران وتدعمها العديد من الجهات في شتى أنحاء المعمورة.

ونذكر أيضاً قيام مشروعات إستراتيجية مركزية عربية إسلامية لخدمة القدس واسـتنهاضها لطاقـات الأمـة، مـن قبيل «مؤسسـة القدس الدولية» التي نشـأت بمبـادرة مـن شـخصيات مرموقة في العالمين العربي والإسـلامي، ونجحت في أن تؤطـر العديد من المؤسسـات التي تعمل لصالح فلسـطين والقـدس، وتُوِّج عملها بانعقـاد الملتقـى الدولي للقدس في إسـطنبول أوائل العام الماضي والتي اجتمعت فيه خمسة آلاف شخصية من كافة أنحاء العالم.

ويأتي في نفس السـياق مجهود رئيس المؤسسـة وأبرز علماء هذا العصر العلامة يوسـف القرضـاوي في النـداء الذي وجهـه يوم 5 تشـرين الأول (أكتوبر) الحالي وخاطب فيه الأمة مستنهضاً همتها دعماً لقضية القدس والأقصى، وهو ما يعد امتداداً لمجهود علماء الأمة الريادي عبر التاريخ.

وهناك أيضا مبادرة «اتحاد المنظمات الإسـلامية في أوروبا» -كأكبر مظلة عمل إسلامي في القارة- بإنشاء مؤسسة «أوروبيون من أجل القدس»، لتنشط في حقل تفعيل جموع الجالية المسلمة لدعم هذه القضية وصمود أهلها. ويُشار أيضاً إلى «جمعية أصدقاء الأقصى» البريطانية التي نشـأت من رحم الجالية المسـلمة في مدينة ليسـتر وسـط إنجلترا، وهي تُعدّ من أنشـط المؤسسـات العاملة لفلسطين على مستوى القارة الأوروبية، وقامت بالعديد من الأنشطة الفاعلة عبر ما يربو على العقد من الزمن.

أبعـد مـن هـذا، مـا شـكلته القدس والأقصـى من عامـل مهم في إيجاد مدرسـة تعريفيـة يوميـة عمليـة للفلسـطينيين والعرب والمسـلمين في الغرب بشـكل عام. ونذكـر بالتخصيـص مـا أوجدتـه انتفاضة الأقصـى من محضن تربـوي تعريفي للأجيـال الجديـدة الناشـئة في الغـرب، والتـي تعتبر نفسـها جـزءاً لا يتجزأ من المتلقين في المنظومة التعليمية الغربية. وهكذا يتحوّل تأثير القدس إلى ما يشبه المفتاح السحري الذي يُعدّ محفزاً لكل من يدين بالإسلام أينما كان.

يبقى القول إن مثل هذه الأوراق القوية التي تربط العوالم بالقدس دعماً لأهلها في تحقيـق مطالبهـم العادلـة، تحتـاج إلى قيادة فلسـطينية على قدر سـمو هذه القضية تستخدم هذه المكامن لكي تستمر المسيرة وتحقق اختراقات في مواجهة الاحتلال وعلى حساب المشروع الصهيوني.

لكننـا نقـول للأسـف، إن قيـادة مـن النوع الـذي يتحكم بزمام الأمـور في الضفة -ونعني هنا الرئيس عباس وصحبه- ليست مؤهلة بالحدود الدنيا لتكون مؤتمنة على الحقوق الفلسـطينية. والذي شـاهدناه في التواطؤ مع الرغبة الإسـرائيلية في التنصل من المسـاءلة عن الجرائم الوحشـية المُرتَكبة بحق الشعب الفلسطيني في غـزة، أكبـر دليـل على أن سـاعة الحقيقة قـد حانت لكي يُرفـع الغطاء عنها، فالقدس تحتاج حتماً إلى قيادة أفضل من هذه.

«الأونروا».. رغم الملاحظات، متمسكون بها *

بعد سـتين سـنة مرّت على إنشـاء وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشـغيل اللاجئين الفلسـطينيين «الأونـروا»، هناك من يريد أن يلغـي دورها، إذ إن عملية «تجفيف مواردهـا، وربط الدعم بالموقف السياسـي» ظاهرة للعيـان، وبدأت آثارها تظهر جليّـة فأصبـح العجـز المادي في الوكالـة عائقاً واضحاً، بحيـث منعت في البداية انطـلاق عدد من المشـاريع الواعـدة، وجُمِّدت أخرى، حتى وصل الأمر إلى «آخر الحصـون»؛ أي قطـاع الخدمـات. فلـم يعد تقليـص الخدمات حالة طـوارئ، بل أصبح سياسةً عامة اعتادت عليها الوكالة والأطراف الداعمة واللاجئون، وذلك لأن العجز أصبح معتاداً ومقبولاً، والعجز المتوقع للعام القادم -يقولونها ببساطة أحياناً- يفوق 50 مليون دولار.

رغم كل هذا التراجع يظل الشـعب الفلسـطيني متمسكاً بالوكالة، ولا يُفرّط بها، لأن إنهاءها لن يكون إلا مقدمة لإنهاء ملف اللاجئين وحق العودة. وها قد بدأت نتائج الاسـتطلاع الذي أجراه مركز العودة الفلسـطيني في لندن ومنظمة «ثابت» لحق العودة في بيروت وتجمع العودة الفلسـطيني «واجب» في دمشـق، لتقول إن الفلسـطينيين رغـم كل ملاحظاتهـم علـى أداء الوكالـة ورغم أن نحـو 70% غير راضين عن أدائها، إلا أن 92% من المسـتطلَعة آراؤهم أكدوا تمسـكهم باستمرار «الأونروا» في تقديم خدماتها للاجئين.

ما يعنينا بالدرجة الأولى، هو أن هذه السياسـة (سياسـة تجفيف الموارد والعجز الدائم) ستؤدي حتماً إلى خنق «الأونروا»، وإلغاء دورها الإغاثي والرعائي، ومن ثمّ إلغاء وجودها.

«الأونروا» لم تكن يوماً هيئةً إغاثيةً فقط، فهي تمثّل الكثير بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني. وقد أصبحت على امتداد ستين سنة جزءاً من اللاجئين، إن لم نقل ظِلاً يرافقهم ومرآة تعكس حياتهم ونكباتهم في المجتمع الدولي.

«الأونروا» هي الشاهد على الجريمة المركّبة، التي ارتكبها الاحتلال وساهم فيها -بدرجات متفاوتة- معظم الأطراف الدولية ومعهم الأمم المتحدة.

«الأونروا» هي خزان الوثائق الفلسطينية التي تضم نفوسهم وتاريخهم وتَوزُّعهم الجغـرافي، والعلاقات والصلات بين أفرادهم وأسـرهم وعائلاتهم وعشـائرهم، بشهادة دولية موثّقة.

* كلمة العودة: مجلة العودة - العدد السابع والعشرون - السنة الثالثة - كانون الأول (ديسمبر) 2009

«الأونروا» هي الضحية أيضاً مع الشعب الفلسطيني، حيث تعرّضت لما تعرض له، وأصيبت مؤسساتها بالاعتداءات الصهيونية على شعبنا، كما حدث في غزة حين قُصفت مدارسها ومخازنها، واعتُدي على الكثير ممن يحملون بطاقاتها، بل هي الآن تتعرض للمؤامرة نفسها التي تتعرض لها قضية اللاجئين؛ أي تصفيتها.

«الأونروا» هي توأم النكبة الذي لا ينفصم ولا ينفك، أنشئت بسببها، وعملت في ظلها، وجهدت لتخفف معاناة أبنائها، وعاشت الظروف نفسها. لذلك فإن وجودها حاجة وضرورة للشعب الفلسطيني، ومن غير المسموح انهاؤها، حتى لو انتفت حاجته للمعونات والغوث. فالدور الأول المنوط بالوكالة هو بقاؤها شاهدة سياسية على النكبة، وخصوصاً أن الغرب يراها ولا يرى «النكبة»، ولا يمكن إنهاء دورها ما لم تنتهِ النكبة ومفاعيلها. وحذارِ من أي صوت فلسطيني أو عربي يتماهى مع المطلبَ الدولي في القضاء على هذه الهيئة الدولية..

عشرية الهزائم الإسرائيلية.. إخفاقات مركّبة لها ما بعدها *

لـم يكـن حدثاً عابراً تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة لمصلحة تقرير لجنة غولدستون عن الحرب على غزة. فالتصويت الذي جرى في الخامس من تشرين الثانـي (نوفمبـر) 2009، بأغلبيـة 114 صوتـاً، مقابـل 18، وامتنـاع 44 دولة عن التصويت، يُكمل عشـر سـنين من الهزائم والانتكاسـات الإسرائيلية، في مسلسل الصراع العربي الصهيوني الدائر حول فلسطين.

فمؤشرات المنحنى البياني لأحداث العقد الماضي، تُنبئ بمستقبل مليء بأحداث في غير مصلحة الإسرائيليين، وتصبّ في خانة التراجع الواضح لقوة هذا الكيان في السـيطرة على مجريات الأمور. ويخالف ذلك صورة القوة التي كانت للكيان إبان قيامه سنة 1948، أو عبر العقدين اللذين أعقبا النشأة غير الطبيعية له.

نرى أنّ العقد الماضي حمل عناوين انتصار للقضية الفلسطينية، مقابل تراجعات اسـتراتيجية في المشـروع الصهيوني واسـتقراره في المنطقة، وهو ما يمكن رصده كمّـاً ونوعـاً. حـدث هـذا رغـم التفـوق النوعـي في ميـزان القـوة لمصلحـة العدو الصهيونـي في الجانب العسـكري والسياسـي والاقتصـادي. وقناعتنا أنّ تحقيق النصـر للشـعب الفلسـطيني يأتـي ضمـن تراكمية مـن تحقيق تـوازن في الميزان الاسـتراتيجي، إلى أن يرجح بالكامل لمصلحة الشـعب الفلسـطيني، حتى لحظة استرداد الحقوق كاملة.

البعد القانوني

لا غنى عن التوقف عند صدور تقرير غولدستون، المرتبط اسماً بالقاضي اليهودي الجنوب إفريقي الذي رأس اللجنة، وتصويت مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، لمصلحته في الجلسـة الثانية المنعقدة للشـأن نفسه في جنيف بسويسرا، بأغلبية 25 صوتاً ضد 6 أصوات، وامتناع 11 عن التصويت، في 16 تشرين الأول (أكتوبـر) مـن العـام الحالـي. فهذا الحـدث يمثل نصـراً حقوقياً نوعيـاً لمصلحة المظلمة الفلسطينية، والضحايا من الشعب الفلسطيني، ضد الجلاد الإسرائيلي المغتصـب. وبالإمـكان الاعتـداد بذلـك، ترسـيخاً للحقبة القانونيـة الجديدة من الاجتماع العالمي على إدانة «إسـرائيل» وقادتها السياسـيين والعسـكريين. يعني هذا الإنجاز الحقوقي أنّ الأغلبية الواضحة من دول العالم أصبحت في وضع لا يمكنها معه أن تتجاوز الفظائع، وخاصة بعد الرصد الإعلامي الدقيق واللحظي للجرائم وقت وقوعها.

* في الصميم: مجلة العودة - العدد السابع والعشرون - السنة الثالثة - كانون الأول (ديسمبر) 2009

وعملياً، لم يعد في وسع القادة الصهاينة أن يذهبوا بعيداً في جرائمهم، من دون وصم ما يقترفونه بأنه خروج عن القانون الدولي، وهو يدخل في دائرة «جرائم الحرب» و«الجرائم ضد الإنسانية». ويقع في المجال الحقوقي ذاته، القرار الذي عدّ جدار العزل العنصري الذي قسّم الضفة العربية، غير شرعي. وذلك عندما أصدرت محكمة العدل الدولية، في التاسع من تموز (يوليو) 2004، رأيها الاستشاري بشأن الجدار، بناءً على طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر كانون الأول (ديسمبر) 2003 بشأن شرعية قيام «إسرائيل» (القوة المحتلة) ببناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

فقد أكدت المحكمة في رأيها الاستشاري آنذاك، عدم شرعية بناء الجدار، وعدّته مخالفاً للقانون الدولي، وطالبت الاحتلال بوقف بنائه، وبدفع تعويضات لكلّ المتضرِّرين من الفلسطينيين، ولا سيّما القاطنون في القدس الشرقية وما حولها. كذلك طالبت المحكمة كل دول العالم بعدم تقديم المساعدة للحفاظ على الوضع الناجم عن الجدار، وطالبت الدول الموقعة على اتفاقية جنيف بدعوة الجانب الإسرائيلي كي يخضع للقانون الدولي الإنساني.

سيتبيّن بالتالي أنّ السلاح القانوني له أبعاد عدّة مهمة، وأنّ بالإمكان تحقيق اختراقات على حساب الموقف الصهيوني لو أُحسن توظيفها، وهذا ما حصل بالفعل.

العلاقات العامة والإعلام

إنّ وفرة الوثائق القانونية المليئة بالحقائق والمعتمدة عالمياً، تضرب حملة العلاقات العامة الإسرائيلية في مقتل. إنها ببساطة، رأس المال الذي اعتمدت عليه حملة العلاقات تلك خلال ستين سنة خلت، حيث جرى عبرها حشد العالم الغربي وغيره بوجه «الإرهابي الفلسطيني الذي يعتدي على الضحية الإسرائيلي». ولغاية سنوات قليلة مضت، بل وحتى الآن، يحاول مروّجو النظرية الصهيونية و«المشروع الديموقراطي الإسرائيلي»، تسويق الأكاذيب في أوساط الرأي العام الغربي. لكنّ الذي لم يتوقعوه، أن يبادر مصدر محايد ذو مكانة دولية، ومن «أهل البيت»، ليدحض كلّ هذا. حتى إنّ السفير الإسرائيلي في لندن قد أعرب عن تقديره أنّ الحرب على غزة أفسدت مجهود ستين سنة من الفعل المستمر لتكريس رأي عام عالمي داعم للدولة العبرية.

يغيِّر هذا من المشـهد الإسـرائيلي في العالم، من موقع الهجوم وتربّع روايتها في الأذهان الغربية، إلى الدفاع المستميت عن موقف متضعضع. وهذا ما عبّر عنه شـمعون بيريز، رئيس الكيان الإسـرائيلي، عندما وصف تقرير غولدسـتون بأنه «نصر كبير للإرهابيين» (المقاومة الفلسطينية). وهنا نرصد تراجعاً استراتيجياً في حقل الإعلام والعلاقات العامة بات يعانيه المشروع الصهيوني.

لا يمكـن تصـوّر كيف خدم التطوّر التقني علـى صعيد الإعلام والتواصل، وكيف كان الفضاء المفتوح وانسـياب المعلومات ووصول الخبر في سـرعة البرق، الرواية الفلسطينية. فهذه الرواية باتت بكلّ نقائها حاضرة في الذهن العالمي. بل وأكثر مـن هـذا، فـإنّ الإعـلام باللغـة الإنجليزية الـذي يبثّ مـن الدول العربيـة، كقناة «الجزيرة» الإنجليزية، قد أوجد مساحة مهمّة تفوّقت على الإعلام الغربي المنحاز للرواية الإسـرائيلية في الغالب. وهنا نقول، على سـبيل الافتراض المُحال، أنه لو توافرت إبّان نكبة 1948 تغطية إعلامية قريبة، كالتي توافرت أثناء الحرب على غزة خلال الشتاء الماضي، لأثّرت في تغيير مجريات الأحداث التي أفرت المأساة الفلسطينية على نحو دراماتيكي. كذلك أثرت عدسات الكاميرات، بالفعل، وفق مـا عايشـناه، في إحداث ضغـط حقيقي على القرار الإسـرائيلي، بوقف الحرب على غزة، من دون تحقيق الأهداف المعلنة.

يقـع في دائـرة الرصـد الإعلامـي المرتبـط بسـمعة الدولـة العبريـة، كل الأفعال الإسـرائيلية اليومية في اضطهاد الفلسـطينيين في كل أشـكل الحياة، سـواء على صعيد المسـتوطنات أو الجدار أو الزراعة أو المياه أو الترحيل أو هدم البيوت أو نقاط التفتيش، وغير ذلك كثير.

ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين

لـم يؤثر البُعـد القانوني على الحملة الإعلامية والعلاقات العامة للإسـرائيليين فحسـب، بـل تـرك انعكاسـات علـى ديناميكيـة الحركـة في العالـم بالنسـبة إلى سياسـيي الاحتـلال وعسـكره، المرتبطـين بالفعل الإجرامي تجاه الفلسـطينيين. فهم منذ سنوات أضحوا عرضة للاعتقال والمحاكمة، ذلك أنّ القوانين المحلية في العديد من الدول، ومنها إسـبانيا وبريطانيا وبلجيكا، تسـمح بالملاحقة القانونية لمـن ارتكبـوا فعـلاً إجرامياً يمكن تصنيفـه على أنه «ضد الإنسـانية»، أو «جرائم حرب» على أراضي دولة أجنبية.

ففي بريطانيا، مثلاً، تم الكشف لأول مرة على لسان المحامي ديفيد أوين، في 19 أيلول (سبتمبر) 2002، أنّ الفعل الذي يقوم به القادة الصهاينة بحق الشعب الفلسطيني يرقى إلى مستوى ملاحقته ضمن القانون البريطاني. واستغرب أوين كيف لم تُرفع قضايا على المسؤولين الإسرائيليين إلى ذلك التاريخ. جاء ذلك خلال الندوة التي عقدها مركز العودة الفلسطيني، تحت عنوان «من صبرا وشاتيلا إلى جنين.. النتائج الإنسانية والقانونية»، في الذكرى العشرين لوقوع تلك المذبحة المروِّعة. ومن أهمية تلك الندوة، أنه قد حاضر فيها بالإضافة إلى أوين، المحامي البلجيكي مايكل فيرشتراتين، الذي ترافع باسم ضحايا مجزرة صبرا وشاتيلا ضد أرييل شارون أمام المحاكم البلجيكية عام 2002.

وقد التقط بعض ناشطي مؤسسات المجتمع المدني في بريطانيا، هذا الكشف القانوني المهم، وتعاونوا مع محامين بريطانيين، فكانت الملاحقة الأولى قبل أربعة أعوام لجنرالات جيش الاحتلال الإسرائيلي، ومنهم المدعو دورون ألموغ، قائد ما يسمى المنطقة الجنوبية في ذلك الجيش (تشمل قطاع غزة). وإثر ذلك، غادر ألموغ بريطانيا على عجل خشية الاعتقال. وتوالت الأحداث الشبيهة، التي كان أحدثها ما جرى مع إيهود باراك خلال أيلول (سبتمبر) الماضي، على خلفية دوره وزيراً للحرب خلال العدوان على غزة في الشتاء الماضي. ومن فرط انزعاج الإسرائيليين، بدأوا بالضغط الشديد على الدول الأوروبية المعنية لتغيير قوانينها، وهو بالفعل ما حدث في إسبانيا التي غيّرت القانون على هذه الخلفية.

العجز عن الحسم العسكري

بدأت الأيام الأولى من القرن الحادي والعشرين على وقع العمليات النوعية للمقاومة اللبنانية، التي كانت تجاهد لتحرير الجنوب اللبناني المحتل منذ الاجتياح الإسرائيلي سنة 1982. وخلال الأشهر الخمسة الأولى وصلت القوات الإسرائيلية إلى حد الإنهاك. ونتج من ذلك انسحاب مذلّ بقرار من رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك إيهود باراك، فاندحرت قواته في 25 أيار (مايو) 2000 دون قيد أو شرط!

لحق بذلك، في 29 أيلول (سبتمبر) من العام نفسه، اندلاع «انتفاضة الأقصى»، التي قلبت الطاولة على واقع فرضه اتفاق أوسلو. فأعلنت الانتفاضة رفض الشعب الفلسطيني لهذا الاتفاق وتبعاته ونتائجه التي رسّخها الاحتلال، بينما لم تحرّر الأرض الفلسطينية أو تتحقق السيادة والاستقلال. ولعلّ الانتفاضة قد

وجـدت في تجربـة لبنانية قريبة تحقيقاً للأهداف الاسـتراتيجية المنشـودة، دون دفع ثمن للعدو. وسرعان ما تحوّلت الانتفاضة إلى العمل المسلح النوعي في قلب الكيان. وتعاقب إخفاق كافة القادة العسـكريين والسياسـيين الإسـرائيليين، بمن فيهم شـارون الذي جاء بخطة المائة يوم لإنهاء الانتفاضة. إلى أن اضطر العدو إلـى بنـاء جـدار، معلناً عبـره إخفاقه في السـيطرة على كبرياء الشـعب المنتفِض والمقاوم.

وخلافاً للعقيدة العسـكرية الإسـرائيلية، في الحفاظ الدائم على مواقع متقدمة مـع التلويـح بالقـوة العدوانيـة إن لزم، فإنه للمرة الثانية انسـحب الإسـرائيليون من جانب واحد دون قيد أو شـرط، عندما غادروا قطاع غزة في صيف 2005. لقـد كان هـذا نتيجـة للعبء الكبير على كاهل قيادة الاحتلال، الذي كان يشـكِّله القطـاع بمقاوميـه وصواريخهـم التـي كانت تـدكّ المغتصبات الإسـرائيلية. وقد عدّت فصائل المقاومة الفلسطينية ما حصل نصراً مؤزراً لها، وحدثاً له ما بعده من انتصارات.

وقد حاول القادة الإسـرائيليون قياس قوتهم واسـتعادة شيء من الهيبة، فبادروا بتحريك الجيش الإسـرائيلي للهجوم على لبنان في صيف عام 2006، بعد أسـر المقاومـة اللبنانية جنديين إسـرائيليين. ومرّ شـهر كامل مـن دون تحقيق أهداف الحرب الضارية، ميدانياً أو سياسـياً، فاسـتمر مسلسـل التراجعات الإسرائيلية عبر إخفاقه الميداني المدوِّي.

ثم برهن الجيش الإسرائيلي في تخوم قطاع غزة، على تمام فقدانه القدرة على فرض حسم عسكري. فقد شنّ ذلك الجيش حربه على القطاع بعد حصار خانق دام سـنتين، وحاول خلال عدوانه العسـكري على مدار ثلاثة أسـابيع متواصلة، إنجـاز نصـر ميداني بلا جدوى. جرى ذلك رغم اسـتخدام أكثر من نصف القوة الإسـرائيلية بمختلـف أشـكالها مـن الجـو والبحر والبـرّ. إلـى أن اضطر جيش الاحتـلال إلـى إيقـاف الحـرب دون قيد أو شـرط أيضاً. وتبقـى الصواريخ التي وصلت إلى أربعين كيلو متراً في العمق الاستراتيجي الصهيوني في جعبة المقاومة، التي تبدو في جاهزية مستمرة للتصدي لأي عدوان جديد.

فقدان زمام المبادرة الأمني

شـهدت الأعوام العشـرة الماضية سـقوطاً لأسـطورة الأمن الإسـرائيلي المُحكَم، والقدرة الإسرائيلية على المباغتة، وعلى معرفة الصورة واضحة بأدقّ التفاصيل

لكل ما يعرِّف بأنه عدوّ. انتكاستان أبرزتا أنّ هذا الجانب الأمني الإسرائيلي لا يقل سوءاً في تراجعه عن الجوانب الأخرى. فقد أخفقت أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية المتمرِّسة، في معرفة مصير جندي الاحتلال غلعاد شاليط، الذي أسرته المقاومة الفلسطينية في شهر حزيران (يونيو) 2006، وما زالت تحتفظ به لغاية الآن. بل إنّ قيادة الاحتلال خاضت حرباً وحملات عسكرية كان أحد عناوينها استعادة هذا الجندي، لكنها جرّت أذيال الخيبة بإخفاق مهمتها تلك.

وبالسيناريو نفسه، خاضت القيادة الإسرائيلية حرباً لتحرير اثنين من جنودها لدى المقاومة اللبنانية، فوصلت الحرب إلى طريق مسدود، من دون تحقيق الهدف، فبقي الجنديان في الأسر. ثم اضطر الجانب الإسرائيلي إلى الإذعان لمبادلة الأسرى. وقد كان لافتاً تسجيل تراجع آخر في الموقف الإسرائيلي، عنوانه الموافقة على تحرير أسرى لبنانيين معرّفين إسرائيلياً في دائرة المستحيل إطلاق سراحهم. ونعني هنا الأسير المحرر سمير القنطار.

كذلك، يمكن اعتبار جانب من خلفيات إقامة الجدار العنصري الذي شقّ الضفة الغربية طولاً وعرضاً بمسافة أكثر من 600 كيلومتر وبعرض 30 متراً وبارتفاع 8 أمتار، على أنه يجسِّد كذلك عجزاً أمنياً ذريعاً لجهاز الاستخبارات الإسرائيلية الداخلي «الشين بيت» في معرفة دقائق الأمور لدى خلايا المقاومة الفلسطينية، وفقدانه الأمل في السيطرة عليها.

حركة التضامن العالمية

تفاعلت حركة التضامن العالمية مع فلسطين منذ صيف 2001. جرى ذلك منذ أن عُقد مؤتمر ديربان العالمي لمناهضة العنصرية في جنوب أفريقيا، الذي كان تظاهرة عالمية فاعلة لمنظمات المجتمع المدني، التي خرجت بإعلان يتضمّن وصف الدولة العبرية بالعنصرية. وقد تبلور شكل ما لحركة التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني، وتعدّى ذلك للبيان الرسمي للدول، بالاعتراف بالظلم الواقع على الشعب الفلسطيني. وكان لكاتب هذه السطور شرف المشاركة في المؤتمر.

وتبع ذلك، مع كثافة الاضطهاد الإسرائيلي للشعب الفلسطيني، نشوء حركة المقاطعة العالمية الشعبية للكيان الصهيوني، حتى الأكاديمية منها التي تُعدّ من المقاطعات الجديدة، والتي عدّها القادة الصهاينة مؤذية. ومن المهم الإشارة إلى أنّ هذا التطوّر لم يكن عفويّاً، بل جاء بتصويت من النقابات الجامعية للمعلمين. وتلحق بذلك المقاطعة التجارية للمنتجات الإسرائيلية، وخاصة من المغتصبات، وللمحالّ التجارية التي توردها كمتاجر «مارك أند سبنسر» في بريطانيا.

وفي سياق حركة التضامن، لا تغيب عن الأذهان سلسلة المظاهرات بمئات الآلاف دعماً للقضية، وإدانة للاحتلال الإسرائيلي واعتداءاته، التي عمّت العالم، واندلعت شرارتها الأولى بعد أحداث مخيم جنين في ربيع عام 2002. ونسجِّل أنّ المبادرة كانت الأولى التي اخترقت جدار الصمت بعد أحداث11 أيلول (سبتمبر) 2001، كانت اعتصاماً أقيم أمام مكتب رئيس الوزراء البريطاني توني بلير، في 30 آذار (مارس) 2002، وشارك فيه 2000 متظاهر. لقد أذاب ذلك شيئاً من حالة الترقب والحذر في أوساط الداعمين للقضية الفلسطينية حول العالم، حتى أنّ المظاهرة التي تلتها في منتصف نيسان (أبريل)، أي بعد أسبوعين، قد احتشد فيها 50 ألف شخص.

أما على الصعيد الرسمي، فقد أضحت دول مهمّة كأنها شبه عدوّة للدولة العبرية، الأمر الذي لم تكن تجرؤ كثير منها عليه من قبل. فهذه فنزويلا وتركيا، بما تحملان من ثقل مهم، بلغتا مبلغاً لافتاً للانتباه في إبداء مناهضة للاحتلال الإسرائيلي وممارساته.

كما يبدو هنا حشد من النواب الأوروبيين، الذين انتقلوا إلى خانة المدافع عن الشعب الفلسطيني بشراسة. وقد ذهب هؤلاء بعيداً في إظهارهم الدعم للشعب الفلسطيني، بسلسلة قوافل كسر الحصار بحراً وبراً. وذهابهم لمقابلة قادة حماس وبشكل علني في غزة ودمشق. وهذا ما يعدّه الإسرائيليون كسراً لحواجز المحرّمات الصهيونية، على كل ما يمتّ للغرب بصلة. بل رتّب هؤلاء لخالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، لقاء متلفزاً في البرلمان البريطاني، تحدث فيه عن القضية الفلسطينية وأبعادها ومواقف المقاومة.

سقوط الهيبة

لقد جاءت الأعوام العشرة الماضية بنُذر سوء للصهاينة، بصعود خط المقاومة الفلسطيني صعوداً مطّرداً. وقد استطاع هذا الخط أن يشكل بديلاً للشعب الفلسطيني، مقابل نظيره التفاوضي الذي كان شريك التسوية للإسرائيليين، يحققون به شيئاً من الحضور العالمي عبر ظهورهم بمظهر الحريص على السلام. وقد أفشل الخط المقاوم مخططاً إسرائيلياً للحصول على شرعية انتخابية لـ«شركاء السلام». وكان الفضل في ذلك للشعب الفلسطيني، الذي استعصى على التهديد، واختار في صندوق الانتخاب في 26 كانون الثاني (يناير) 2006 الخط المقاوم، الذي عبّرت عنه حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي.

وقد تجلّى هذا الاستعصاء في صمود شعبي أسطوري، أبداه الشعب في غزة، في مواجهة الجوع والحصار عبر ثلاث سنوات قاسية. ولحق بذلك حرب ضروس، أحرقت غزة، وقتلت 1400 من أهلها، وجرحت 5000 معظمهم من المدنيين. ومع ذلك، لم تلِنْ للشعب عزيمة، ولا أظهر استكانة. وقابل ذلك حالة انعدام وزن، وارتباك لدى الصهاينة، بدت ملحوظة على أكثر من صعيد، وهو ما كشف عنه في أوضح صوره تقرير غولدستون وتفاعلاته.

لا يعني كلّ ما تقدّم أنّ الصورة وردية لدى الطرف الفلسطيني. ولكننا نتناول صراعاً ممتداً، يشهد تحوّلات مهمة لمصلحة الشعب التواق للحرية. فالنصر لا يأتي وليد حدث منبتّ عن سياق الصراع، بل ضمن ظروف معقدة ومتشابكة تصبّ في خانة من يوظفها توظيفاً صحيحاً. ونحن هنا نعتقد جازمين أنّ العاقبة للشعب الفلسطيني المثابر على استعادة حقوقه. ولهذا فنحن بقدر وعينا للمهام الذاتية وأعبائها الثقال، نحتاج في المقابل إلى إدراك التراجع الإسرائيلي، وتسليط الأضواء على أبعاده. ففي المشهد متغيِّرات جديرة بالملاحظة، وكفيلة بأن ترفد الروح المعنوية لشعب واقع تحت الاحتلال والعدوان والحصار، فتعينه في كسب صراع الإرادات الطويل والممتدّ.

أما آن لفلسطينيي لبنان أن يُعاملوا بكرامة *

يومان حافلان باللقاءات والزيارات الميدانية، لخّصا المشهد المأساوي الفلسطيني في لبنان، بكل تفاصيله وأبعاده.

هذا ما حصل مع الوفد البرلماني الأوربي والبريطاني، الذي زار لبنان في السابع والثامن من شباط (فبراير) من هذه السنة، بترتيب من مركز العودة الفلسطيني في لندن، ومجلس العلاقات الفلسطينية الأوروبية في بروكسل، ومنظمة «ثابت» في لبنان.

تجوّل الوفد في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في برج البراجنة وصبرا وشاتيلا، وسافر شمالاً ليرى ما حصل في مخيم نهر البارد المدمّر، وتابع عملية إعادة الإعمار هناك.

لا يحتاج الموضوع إلى البحث بين السطور أو في خفايا الأمور. فتجلّياته المحزنة والصادمة واضحة، وتضمن بقاءها حاضرة في ذهن وواقع كل من سنحت له فرصة المشاهدة والمعاينة.

تظهر فصول المعاناة جليّة بين أزقة مخيم برج البراجنة، التي لا ترقى لان تكون ممرّاً ضيّقاً بين غرفتين في شقة سكنية؛ عوضاً عن أن تكون شارعاً عامّاً لقاطني المخيم لا يصله نور الشمس. يزيد الأمر رعباً مع ظلال أسلاك الشبكة الكهربائية المكشوفة أحياناً، والتي تغذّي المخيّم وتعلو رؤوس المارّة بسنتميترات قليلة في بعض الأماكن. الجوّ الماطر في ذلك اليوم جسّد هول الموقف وفسّر أيضاً قضاء أربعة عشر من أبناء المخيّم صعقاً خلال السنة الفائتة. إنها ليست مأساة يوم ينقضي؛ بل هي عذابات ستة عقود ممتدّة الى مستقبل مجهول لأصحابه، يخشون دائماً من قدوم الأسوأ.

الأسوأ رأى جزءاً منه أهالي مخيم نهر البارد الذين دفعوا ثمناً لجريمة لم يرتكبوها، واستنكروها قبل غيرهم، فكان أن تحوّل مخيّمهم جراءها إلى أطلال. كلّ ما ساقه الأخوة اللبنانيون من أسباب لا يبرِّر على الإطلاق هول ما حصل في المخيم. ضحايا الجيش اللبناني الذين سقطوا هم بلا شك ضحايا الشعب الفلسطيني أيضاً. فكلّ الجيوش العربية تُعَدّ ذخراً استراتيجياً للشعب الفلسطيني وقضيّته. ليس مفهوما ما يعانيه أهل المخيم والأوضاع المعيشية؛ وخاصة الظروف السكنية والصحية. من مفارقات سوء ما يلقاه فلسطينيو نهر

* في الصميم: مجلة العودة – العدد الثاني والأربعون – السنة الرابعة – آذار (مارس) 2011

البارد تجدها في مقارنة بسيطة بين مشروع مقرّ مركز الشرطة جيِّد الإنشاء والمُموّل أمريكياً، والذي يخفر المخيم، وبين العنابر التي تعيش فيها العائلات باكتظاظ والتي تبعد أمتاراً عنه. لا أظنّ أنّ غرف تلك «البركسات» ترقى لأن تكون مأوى للحيوانات في بعض الدول الغربية.

فرصة نادرة زمنياً تحققت للوفد بلقاءات مع رئاسات أربع في الدولة، في فترة انتقالية بين حكومتين. ما ردّده الرؤساء سليمان والحريري وميقاتي وبرِّي ممثلاً بنائبه، وأعضاء مجلس نيابي آخرون، وكذلك وزير الخارجية؛ يكاد يكون متشابهاً في تضامنهم مع فلسطينيِّي لبنان ودعمهم لحقّ عودتهم إلى أرضهم وديارهم في فلسطين، وفي إقرارهم بمعاناتهم القائمة. تمّ ذلك الإقرار مع لفت نظر ضيوفهم إلى حساسية الوضع الداخلي اللبناني، وأنّ هناك أوضاعاً سيِّئة لبعض اللبنانيين تكاد تُساوى بأهل المخيّمات. لا يستطيع الشعبان الفلسطيني واللبناني أن يغيِّرا التاريخ ولا الجغرافيا. فهما جاران وسيبقيان كذلك. ولم يختر فلسطينيو لبنان مقرّ لجوئهم، ولا أظنهم راغبين في البقاء حيث هم اليوم. وقد آن الأوان لمراجعة شاملة لطريقة التعامل معهم من قبل أشقائهم المضيفين، الذين يجب أن نقرّ أنهم عانوا كما عانى الفلسطينيون، وتعرّضوا لهجوم وحشي إسرائيلي لم ينقطع طوال ستين سنة خلت.

لعلّ أوّل ما يمكن أن ندعو إلى تغييره هي نظرية أنه يجب أن يبقى اللاجئون الفلسطينيون في حال معاناة حتى لا ينسوا بلادهم وحقّ عودتهم. ثبت أنّ هذه ليست إلاّ وصفة لإسقاط حق العودة، مع استبعاد سوء النيّة بالطبع. لأنّ من يجوع ستكون أولويّته ملاحقة لقمة العيش ولن يعمل لإنفاذ حقّ عودته. ومع التعقيدات السياسية في المنطقة وعدم رؤية قريبة لتحقيق حقّ العودة؛ سيعمل اللاجئون على إيجاد بدائل متوقعة منهم كبشر كي يتوفّر الحدّ الأدنى لسبل العيش. وتجربة فلسطينيو أوروبا، الذين أضحوا أكثر فعالية في التعامل مع حقوقهم وفي تفاعلهم مع حقهم في العودة، رغم بعد الجغرافيا والظروف المعيشية المريحة نسبياً، تُثبت شيئاً ممّا نذهب إليه.

الأسرى الفلسطينيون.. استحقاق دولي في جنيف *

من يستمع إلى كلمات الجلسة الافتتاحية لمؤتمر «واقع الأسرى الفلسطينيين وآفاق الدفاع عنهم»، يستشعر كم هو ضروري ومُلحّ أن يقوم متصدرو الدفاع عن القضية الفلسطينية في تناول قضية الأسرى الفلسطينيين ومعاناتهم، من حيث دوام طرحها في المحافل الدولية والتنويع في طرقها، سواء بأبعادها الإنسانية والقانونية وكذلك السياسية بالطبع.

إن من أهم ما قيل أن استخدام مكونات القوة القانونية في قضية الأسرى لتفعيل وسائل عدة متاحة بالآفاق الدولية بل في منطوق القانون في بعض الدول التي تتعامل بشراكة متنوعة مع الكيان الصهيوني، المشروطة بعدم انتهاك حقوق الإنسان. هذا المسلك في التعاطي مع حقوق الأسرى سيؤدي حتماً إلى إحراج الكيان الصهيوني ويضرب مشروع علاقاته الدولية في العمق.

لم يتلكأ أحد من الشخصيات السياسية والقانونية من سويسرا وبريطانيا وفرنسا واليونان وإيرلندا وإندونسيا في دعم قضية الأسرى الفلسطينيين وطرح أفكار عملية والتنادي إلى استمرار اللقاءات لطرح القضية ونقاش سبل تفعيلها.

نظم المؤتمر الشبكة الأوروبية لدعم الأسرى الفلسطينيين، ومقرها أوسلو ومؤسسة الحقوق للجميع، ومقرها جنيف في الثاني عشر من شهر آذار (مارس) الماضي، في قصر المؤتمرات التابع لمجلس حقوق الإنسان الذي هو إحدى أذرع الأمم المتحدة. هي المرة الأولى منذ عشرين سنة التي تُطرح فيها قضية الأسرى بنحو شامل وجدّيفي جنيف عاصمة حقوق الإنسان العالمية. هذا حسب ذاكرة أنور الغربي، رئيس الحقوق للجميع، خلال سني وجوده في تلك البلاد.

إن مجرد طرح الحقائق المجردة والأرقام والإحصاءات من شأنه أن يسلط الضوء على الخلل السياسي وازدواجية المعايير في التعامل مع الشعب الفلسطيني، عندما تقوم الدنيا من أجل جلعاد شاليط، الأسير الإسرائيلي لدى المقاومة الفلسطينية، ويُنسى آلاف الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال. هذا المعنى المباشر نتلقاه في تفاعل الحضور الكثيف في ذلك المحفل مع كلمة سارة أيمن قفيشة ذات الثلاثة عشر ربيعاً وابنة الأسير الذي مضى على وجوده خلف القضبان أربع عشرة سنة. لقد شرحت معاناتها ومعاناة أمها وجدتها ووالدها الأسير.

* في الصميم: مجلة العودة - العدد الثالث والأربعون - السنة الرابعة - نيسان (أبريل) 2011

القضيـة الفلسـطينية واضحـة وسـهلة الشـرح، تحتـاج فقط إلى مـن يحملهاولا يتوقـف. فهـي كفيلة بـأن تُقنع بعدالتها. المهم أن تصل إلى مسـامع كل من يعنيه إحقاق الحق والعدل ونصرة المظلوم في العالم. لا يعني ما نقول أن إقامة مؤتمر في عاصمـة غربيـة هـو نهايـة المطـاف أو أنـه سـيحرر الأسـرى غداً. هـي كثرة الوسـائل واسـتمرارها وتنوعهـا في الخـارج، وخصوصاً عواصـم صنع القرار في الـدول الغربية،التـي تواكـب المجهـود الحقيقي الـذي لم يتوقف لحظـة دون كلل لأهالى الأسرى داخل فلسطين في طرح قضية أبنائهم.

ناضل الشعب الفلسطيني وما زال، وخصوصاً في داخل الوطن المحتل،لاسترجاع حقوقه السـليبة. لم يدخر وسـيلة خلال العقود السـتة الماضية إلا انتهجها، وهو يعبّـر بذلـك عـن قـوة تمسـكه بأرضه وعـدم تخليـه عنها، فـكان أن دفـع الثمن غالياً، فمنه الشهيد والجريح والمعوّق والأرملة واليتيم والمبعد والطريد والمحاصر والفقير، وكذلك الأسير. هذه كلها ترادف كلمة فلسطيني.

وقـد أصبحـت جزءاً مـن كيان الفلسـطيني لا تنفصل عنه. فـكان لزاماً على كل متصدر للشأن الفلسطيني وكل قائم بجدية على أخذ قضاياه واسترجاع حقوقه أن يتعامـل مـع هـذه التعريفـات كحزمـة واحـدة، مع اسـتحضار مـرادف المقاوم والمجاهد كعنوان رئيسي فوقها.

قتل المتضامن فيتوريو أريغوني.. مصلحة إسرائيلية بحتة! *

هـي «إسـرائيل» وليـس غيرها من يمكـن أن يكون وراء جريمة الاغتيال البشـعة للمناضـل الإيطالـي الأممـي والمسـاند بلا حـدود لقضية الشـعب الفلسـطيني، فيتوريـو أريغونـي. فهـي المسـتفيدة بـكل المقاييـس مـن هـذه الجريمـة النكراء. فمكان الجريمة وتوقيتها والظروف السياسية العامة والحراك الخاص بالقضية الفلسـطينية محليـاً وإقليميـاً ودوليـاً، كل هذا يصـبّ في المطلـق لمصلحة الكيان الصهيوني.

نـرى أن هـذا الكيـان لـم يكن طـوال تاريخه، ذي السـتة عقـود، فاقـداً للبوصلة ومنعدم الوزن كما هي حاله هذه الفترة السياسية التي يديرها نتنياهو وشريكه ليبرمـان، وبالتحديـد في الأشـهر القليلة الماضية؛ فهو يرقب بقلق حراكاً شـعبياً عربيـاً أطـاح نظامـين كانـا يـدوران في فلكه. وقد نتج من سـقوط نظـام مبارك بالتحديـد فقـدان ورقتـين مهمتـين في حصـار غزة وإمكانية شـنّ حـرب جديدة عليها بغطاء رسـمي مصري في محاولة لإزالة حكم حماس، ومزيداً من التعقيد في إطـلاق الجنـدي جلعاد شـاليط الذي كان للنظام المصري السـابق دور حيوي في تعطيل إتمام صفقة التبادل مع أسرى فلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

وهـو أيضـاً يعانـي عزلةً دولية لم تنتهِ فصولها من نتاج حربه على غزة في شـتاء 2008-2009 التي أفرزت تقرير إدانة أممياً منسـوباً إلى القاضي غولدسـتون. وهـو يعانـي من مطاردة حملة تضامن دولية مع الشـعب الفلسـطيني تلاحقه في كل مـكان. وهـذا الحـراك العالمي يُعِدّ على نحو جدي وحثيث لتسـيير «أسـطول الحرية 2» في محاولة لكسر الحصار عن غزة. والكيان الصهيوني لم يعالج آثار «أسطول الحرية 1» حتى الآن. فقد وصف سياسي بريطاني الدويّ العالمي الذي أحدثتـه الجريمـة الإسـرائيلية في عرض البحر المتوسـط في 31 أيـار (مايو) من العـام الماضـي 2010، بأنهـا أقـل من أحـداث 11 أيلول (سـبتمبر) عام 2001 في أمريكا، وأكبر من الحرب على غزة في مقياس ردّ الفعل الدولي.

وفي حملـة متوتـرة مضـادة ومتوقعة لعلاج كل ما سـبق، لاحـق الكيان الصهيوني المؤسسـات الفلسـطينية والداعمة لفلسطين في شتى أنحاء العالم لإخراجها عن القانون، وأغرق الشـبكة العنكبوتية بسـيل من التقارير بشـأن هذه المؤسسـات، وأنشأ وحدة خاصة لملاحقة ناشطي حركة اليسار العالميين، وضغط على القاضي

* في الصميم: مجلة العودة - العدد الرابع والأربعون - السنة الرابعة - أيار (مايو) 2011

غولدستون ليتراجع عن تقريره، ويحاول جاهداً إقناع الحكومات الغربية لإيقاف «أسطول الحرية 2». وهو أيضاً يحاول أن يعزل غزة أكثر باعتبارها «بؤرة إرهاب دولي». ومن شأن هذا أن يعطي غطاءً لأي حرب ممكن أن يشنها على قطاع غزة في طور أن يجرب نتنياهو حظه.

إن سيناريو اغتيال المتضامن فيتوريو على أرض غزة بطريقة بشعة وأن يكون الجاني «فلسطينياً سلفياً جهادياً» يبدو مثالياً جداً لخدمة الحملة الصهيونية المضادة، على مختلف المناحي السابقة.

أبدع الفلسطينيون على مختلف الصعد، وحيثما كانوا، بإظهار استنكارهم واشمئزازهم من هول ما حصل لفيتوريو «الغزاوي» كما كان يسمي نفسه. وحسناً فعلت حكومة هنية في تبني خطوات إجرائية في مختلف المناحي لتبرئة غزة وتبني فيتوريو فقيداً للشعب الفلسطيني. براءة الحركة السلفية الفلسطينية من الفعل الإجرامي عبر بيان الاستنكار من رموزها جاء في التوقيت الصحيح وبالسرعة المطلوبة، لكي يجعل الشعب الفلسطيني في حال إجماع نادر على الجريمة الغريبة عليه، ويُبقي أصابع الاتهام باتجاه أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية فقط!

يبقى أن يفهم الإسرائيلي أن حراك التضامن مع فلسطين في العالم أصبح أعظم وأوعى وأذكى من أن تشيه حوادث عرضية، على خطورتها، عن إكمال مسيرته. الزمن يحمل في طيّاته الكثير لهذا الكيان الغاصب.

خطاب نتنياهو.. علامة انهزام أخرى *

مشهد مصطنع بامتياز ذاك الذي رسمه أعضاء الكونغرس الأمريكي يوم الرابع والعشرين من أيار(مايو) الفائت، ومعهم مُخاطِبهم رئيس وزراء الكيان الصهيوني الذي مثّل دور الواثق مما يقول.. فهو اعتبر نفسه صاحب البيت وهم الضيوف.. وهو الذي استدعى ذاكرته في المكان ذاته وعلى المنصة ذاتها قبل خمسين سنة، وكذا زمالته مع نائب الرئيس الأمريكي في ذاتها المدينة.

وتغنّى أيضاً بدولته الديموقراطية التي تطابق ديموقراطيتهم، حيث «تحتضن العرب الأكثر حرية في المنطقة»!، وهم فلسطينيو الـ48، وتحاول دول المحيط العربي (مثل مصر وتونس) أن تتماهى مع تجربته الغنية.. وزعم أن «دولته» قوية لا تحتاج إلى دعم من أحد!

صاحبَ ذلك الاستعراض حماسة وابتهاج وتصفيق متتابع ووقوف متكرر من الحضور المستمع بعناية، ما أفقد المحفل وقاطنيه الهيبة المفترضة.

نعتقد أن كل هذا وغيره مما تفوّه به نتنياهو يمثل محاولة للتماسك، ويُخفي حال الاهتزاز لدولة غير مستقرة تبحث بعد ثلاث وستين سنة من تأسيسها عن اعتراف من شعب مشتت يُفترض أن يكون قد طواه الزمن وحقوقه معه.

ماذا يمكن أن نسمي ذِكر، ذلك المسافر بعيداً ليحتمي بجبروت أمريكا، لأبناء اللاجئين الفلسطينيين من الجيل الثالث والرابع بعد نكبة عام 1948 وتأكيد استحالة عودتهم، إلا تعبيراً عن رعب جسّدته مسيرات العودة قبل أيام قليلة سبقت ذلك الخطاب؟ لماذا تحتاج دولة بترسانتها النووية إلى حماية نفسها من لاجئين ضعفاء لا يملكون إلا إرادة صلبة وتمسكاً بحق رغم مضي السنين؟ يشي هذا بتراجع متسارع واستراتيجي في مقومات الدولة المستقرة.

يحق لنا أن نسأل جوقة التهريج التي استمعت إلى نتنياهو في الكونغرس الأمريكي، باعتبارهم أصحاب منهج الواقعية والتعامل مع الملموس من الأشياء، والدولة العبرية بالنسبة إليهم أصبحت واقعاً مفروضاً، على الشعب الفلسطيني أن يعترف به ويكفّ عن الرجوع إلى الوراء ونبش التاريخ. أليس اللاجئون الفلسطينيون الذين ما زالوا في المخيمات متمسكين بحقهم بالعودة، وعندما سنحت نصف فرصة لممارسة حق العودة، ساروا زرافات وبطريقة عشوائية كما خرجوا غصباً عنهم قبل ستة عقود، وعبروا الحدود ووصل بعضهم حتى

* في الصميم: مجلة العودة – العدد الخامس والأربعون – السنة الرابعة – حزيران (يونيو) 2011

يافا؟ أليس هؤلاء واقعاً على الأرض، ومن الواقعية التعامل معهم ومع مطالبهم، لكونهم لاعباً نافذاً ويصنع الأحداث كما شاهدناهم يوم الخامس عشر من أيار (مايو)؟

يعكس تباهي نتنياهو بإنجاز اتفاقَيْ سلام كامب ديفيد مع مصر ووادي عربة مع الأردن، حال الذهول وعدم التصديق بعد بأن ثورة مصر قد اندلعت، فضلاً عن أنها انتصرت، وأن الرئيس المخلوع مبارك قد ولّى. لعل القرار المصري بفتح معبر رفح بين مصر وغزة على نحو دائم بدءاً من السبت الثامن والعشرين من أيار (مايو) يمثل أحد مظاهر حال الانهيار للحصن المصري المنيع الذي شكل منظومة سلام مزعوم مع الكيان الغاصب. إذا كان هذا الكيان الصهيوني قد فشل في إيجاد مكان له في المنطقة التي زُرع فيها في ظل وئام وهيام فترة السلام الذهبية لكامب ديفيد وأخواتها، فكيف بالتالي سيكون وضعه مع زمن الثورات العربية وسقوط حلفائه في المنطقة؟! عبثاً يحاول نتنياهو أن يعطي انطباعَ زهوِ المنتصر.

بقصد أو بغيره،جاء الخطاب عشية الذكرى الحادية عشرة للانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب من دون شروط من جنوب لبنان، لتتوالى بعده الانتكاسات لهذا الكيان، التي لن تكون آخرها مسيرات العودة المظفرة، فبينهما انتفاضة الأقصى وحربان فاشلتان وانسحابٌ آخَر أحادي الجانب من غزة وتراجعٌ في العلاقات الدولية. وكذلك فشل أمني متكرر، أبرزه عدم القدرة على إطلاق الجندي الإسرائيلي شاليت، الذي مضى على أسره خمس سنوات. ومن ناحية ثانية برز تصاعُدٌ في حركة التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني حيث تَمثلت ذروتها في أسطول الحرية الأول، والأسطول الثاني على الأبواب.

بكلمة.. لا طريق يسلكه هذا الصهيوني المتعجرف وداعموه إلا بإرجاع الحق إلى أصحابه وحسب.

أفكار وخطوات أوروبية بشأن حق العودة *

لـدي حلـم، كمـا حلـم مارتـن لوثر كينغ، بـأن يبزغ فجـر يوم نجد فيـه اللاجئين الفلسـطينيين قـد زحفـوا من كل أماكـن وجودهم، من الدول المجاورة لفلسـطين حيـث المخيمـات، ومـن المنـاـفي البعيدة، وبشـكل سـلمي، نحو فلسـطين مطالبين بحقهم في العودة. ماذا عسـى الإسـرائيليون أن يفعلوا؟ لماذا ينتقل أي يهودي من أقاصي الدنيا، من أوروبا الشـرقية وغيرها نحو بلد لا يعرفه ولم يرَه في حياته تحـت عنـوان قانـون العـودة اليهـودي، ولا يحق في الوقت نفسـه للفلسـطيني أن يعود؟!

إن امتلاك الفلسـطيني حقَّه في العودة لا يعني بالضرورة أن يمارس هذا الحق. فقد يختار أن يعيش في مكان آخر. المهم أن يمتلك هذا الحق!

هـذه الكلمـات هـي فحـوى ما قالتـه البارونـة الطبيبة جيني تونـغ عضو مجلس اللوردات البريطاني عن حزب الديموقراطيين الأحرار.

خلال لحظات لم تعد هذه الأفكار حكراً عليها، بل أيدها السير جيرالد كوفمان، عضو البرلمان البريطاني المخضرم عن حزب العمال. وأيدت الشـخصيتان تالياً فكرةً أخرى عن العمل على إيجاد قيدٍ للاجئين الفلسطينيين حيث وُجدوا، ينتج منـه أن يحصلـوا علـى بطاقـات، تجعلهم في حالـة تهيئ لأية انتخابـات تمثيلية. ويأتـي معضِّداً لهما، السياسـي البرلماني العمالي جيرمـي كوربون، لجهة الدعم اللامحـدود لحـق عـودة اللاجئين الفلسـطينيين لديارهـم ومدنهم التـي هُجّروا منها.

مـا سـبق، جـرى خلال نـدوة في البرلمان البريطانـي، عُقدت إحيـاءً ليوم اللاجئ العالمي في العشرين من شهر حزيران (يونيو)، تحدث فيها المشاركون عن اللاجئ الفلسطيني وقضيته في العموم، وشريحة فلسطينيي لبنان على وجه الخصوص. حيـث عُـرض نتائـج زيارة الوفـد البرلماني الأوروبـي لمخيمات لبنان خلال شـهر شـباط (فبرايـر) الفائـت، التي نظمها مركز العودة الفلسـطيني (لندن) ومجلس العلاقـات الفلسـطيني الأوروبـي (بروكسـل). تألف الوفد من أربعـة أعضاء من البرلمـان الأوروبـي وثلاثـة مـن البرلمـان البريطانـي. البـارز في التقريـر أنه نقل شـهادات حية للوفد عن هموم الشـعب الفلسـطيني في لبنان، وكذلك تسـجيلهم لمدى تمسك اللاجئ اللافت للنظر لحتمية رجوعه إلى فلسطين.

* في الصميم: مجلة العودة – العدد السادس والأربعون – السنة الرابعة – تموز (يوليو) 2011

لا تكمن أهمية الأفكار التي طرحها السياسيون في قربها الشديد من مطالب الشعب الفلسطيني، وخصوصاً مسألة اللاجئين والعودة فحسب، بل بدرجة ما تعكس من التطور الإيجابي الدراماتيكي في دعم القضية الفلسطينية من الساسة الغربيين، حيث من غير المألوف أن يوجد قبل عقدين من الزمن سياسي غربي مقتنع أصلاً بفكرة حق عودة اللاجئين، هذا إذا افترضنا أنه يعلم أبعادها وتفاصيلها. أما أن تُطرح بهذا الوعي الشامل والجرأة في التطرق لقانون العودة اليهودي وبصوت عالٍ ومن على منبرٍ سياسي وبحضور صحافة مناوئة من المعسكر الصهيوني، فهذا يُعدّ حضوراً قوياً ومؤثراً للرواية الفلسطينية والمطلب الفلسطيني.

لا يقتصر الموضوع على مجرد طرح أفكار، فالسياسيون المؤيدون للقضية انتظموا في برامج عمل مستمرة، ونذروا أنفسهم لخدمة القضية الفلسطينية وشعبها. في مثال الوفد المذكور إلى لبنان، طرح أعضاؤه أسئلة في برلماناتهم على الوزراء المعنيين. في الحالة البريطانية عقدوا لقاءين منفصلين مع وزيري الخارجية والتنمية الدولية لعرض شهاداتهم بشأن قضية اللاجئين والحوار في تصورهم للحل. السيدة تونغ ذكرت في ما ذكرته أنها ترسل بمعدل ستّ رسائل أسبوعية للوزراء المعنيين، لكي تقيم عليهم الحجة وتنفي احتمال ادعائهم عدم المعرفة.

عندما نستدعي، بشكل موازٍ، الأحداث والمتغيرات التي في معظمها إيجابية على الساحة العربية، وخصوصاً على الصعيد الفلسطيني، فإننا نعيش بحق حال التطور الشامل، ونجد أنفسنا على أعتاب حقبة قادمة وقريبة، هي زمان تحقيق مطالب الشعب الفلسطيني.

الفلسطينيون: بين حالَي الظلم والانتفاض عليه *

تجرّع الشعب الفلسطيني واللاجئون منه على وجه الخصوص شتى أنواع الظلم، مـن العـدو الصهيونـي ومـن ذوي القربى على حدٍّ سـواء، مع اختـلاف درجاته.. فأعظم الظلم والقهر هو الطرد والتشريد وسرقة الأرض يرافقه إزهاق الأرواح، وقد امتدّ ذلك بأشكاله وأساليبه خلال المائة سنة الماضية من دون انقطاع. ولم يسلم منه أيّ فلسطينيّ بالعموم مع اختلاف الجغرافيا.

ومـع اسـتحضار الفـرق في الأهـداف والنوايـا وفظاعـة الأحـداث والتفريق بين حيثياتهـا، فإن الشـعب الفلسـطيني تحـت الاحتلال وإخوته اللاجئين المشـرّدين في أنحاء المعمورة، تساوَوا في تلقّي الظلم وتجرُّعه بالمطلق. ونعتقد يقيناً بفرادة تجربة الشعب الفلسطيني في الوقوع تحت الظلم والعيش معه حتى أصبح جزءاً من كيانه وصبغ شخصيته.

ولكـنّ الشـعب الفلسـطينيَّ لـم يركنْ يوماً لحـال القهر؛ بل انتفـض عليه وتعملق حتى حلّق في سماء العالم، مُبرزاً الوجه الآخر لشخصيته الثائرة التي لم تخضع يوماً لفرض واقع الاضطهاد، وخصوصاً من جانب العدوّ الصهيوني الذي حاول جاهـداً، ومعـه حشـود الداعمين في العالـم، أن تخلوَ له الأرض الفلسـطينية من شـعبها، حيث حاول المغتصبُ عبثاً التنكيلَ به من أوائل القرن العشـرين، مروراً بالانتداب البريطاني، وبعده إعلان الدولة الباطلة على أرض فلسطين الطاهرة.

فالشـعب الفلسـطيني ثـار يومَ لا ثـورة في عالمه الإقليمي المحيـط، وانتفض على جلاّده الصهيوني مرات، في ظلّ إعجاب المراقبين واسـتغرابهم في الوقت نفسـه من عظم مخزون البطولة والبسالة لديه، حتى أصبح ملهماً لكل متعاطف معه أو توّاقَ للانعتاق من ظلم واقع عليه. ولعلنا نجزم بأن شعبنَا هو أكثر من يستشعر، بعمـق وأسـى، الظلـمَ الـذي شـاهده ويشـاهده علـى أي شـعب أو هيئـة أو حتى حكومات، سواء كان المظلوم عربياً مسلماً أو غير ذلك.

وباسـتطراد مهـم، وهـو بـين حالَـي الظلـم والانتفـاض عليـه، نظـنّ أن الشـعب الفلسـطينيَّ تعلّـم بالعمـوم مـن أخطاء وقع فيهـا، ونرى أنه اقتنـع أيضاً بحقائق عديـدة، أهمهـا حاجتـه إلى إسـناد أمميّ لكـي يحقق أهدافه، يبـدأ من محيطه العربي إلى الإسلامي ومن ورائه الفضاء العالمي الداعم للحق والعدل. فقد رأى الدعـم غيـر المنقطع للكيان الصهيونـي، وهو ما لا يمكن أن يُقابل إلا بدعم أكبر لكي تتحقق الغَلَبة.

---

* في الصميم: مجلة العودة – العدد الثامن والأربعون – السنة الرابعة – أيلول (سبتمبر) 2011

من جانب آخر، نرى أن مواقفه وتصرفاته تجاه أمور عديدة في غير زمان ومكان، لم تخلُ من أخطاء. ومنها التدخل في شؤون الدول وخاصة المضيفة له. لا ننفي أن هذا الرأي يحتاج إلى حوار داخلي معمق ما زلنا بانتظاره، حتى نستخلص الدروس بدقة للوصول إلى توافق عام على السلبيات والإيجابيات من تجارب الماضي.

ننطلق مما سبق لنُعبّر عن رأينا بأن الشعب الفلسطيني غير معني بالخوض في تجارب دموية جديدة بعيدة عن فلسطين، كلّفته مثيلاتها في السابق عشرات آلاف الشهداء ومزيداً من التشرّد والأحوال المعيشية السيئة، ولا نريد أن يجرّه أيٌّ كان إلى تصدُّر مشهدٍ يجعله ضحية من جديد. وهذا لا يعني سلخ الشعب الفلسطيني، وهو المظلوم أصلاً، عن التعاطف والشعور بالظلم الواقع على الشعوب في أماكن عدة.

فلسطينيو الخارج هم في حال ضيافة لدى عدد من الدول.. وعلى المضيف؛ أي مضيف، أن لا يزيد معاناة التشرّد بجرعات إضافية من الظلم والقهر وسوء الأحوال المعيشية وأحياناً إزهاق الأرواح ! فتجربة فلسطينيي العراق ونهر البارد في لبنان ومخيم غزة في الأردن وحملة الوثائق المصرية من فلسطينيي غزة والفلسطينيين في ليبيا ومعاناة فلسطينيي الخليج، وأخيراً سقوط شهداء فلسطينيين في أحداث سورية الجارية. تجارب تدلّ على حال الظلم الذي يتعرض له الفلسطينيون في الشتات.

الشعب الفلسطيني لديه ما يكفيه من هموم، وهو منعدم الخيارات في المكان الذي يعيش فيه والزمان والكيفية. فحذارِ من الزّجّ بهذا الشعب في وضع لا حول له فيه ولا قوة.

رائد صلاح.. رجل وقضية *

منـذ أن وطئـت قدما الإنسـان الأول نبـي اللّه آدم الأرض، اقترن وجوده بمهمات وقضايا ومبادئ حملها معه. فكانت مهمته الأولى الخلافة في الأرض وإعمارها، فنفاذ المشيئة الإلهية في الحراك الدنيوي مسبَّبٌ ببني البشر، وتتطلب التطورات وتحقيق الأهداف في القضايا الصعبة المنال نوعيةً خاصة من هؤلاء البشر، كما الأنبياء والرسل أو مَن هم على هديهم من بعدهم لضمان ديمومة ما جاؤوا به.

وينطبـق هـذا علـى العلمـاء، كلّ في مجاله في العلـوم النظريـة والعملية. وكذلك أصحاب المبادئ بالمطلق، فالأمر ليس مقروناً بالأديان فقط. فما انتشـرت فكرة وطال أمد وجودها من دون روح بشرية سَرتْ فيها حوّلتها مجازاً لكائن حي يدبّ على الأرض، وخُلّدت القضايا والإنجازات عبر التاريخ، من دون استثناء، مقترنةً بأَعلام طبعوا بصماتهم ومجهودهم ومزجوها بتضحياتهم وبَذلهم.

ويتمايـز البشـر في العمل بمقدار عِظم مجهودهم، ونوعيـة إنجازهم ومثابرتهم، وهنا تندمج بالعموم أسـماء الشـخصيات بالقضايا التي يعملون لها. وبهذا يأتي حال التسجيل في صفحة التاريخ «قضايا وحاملوها». ونموذجنا هنا ارتباط اسم رائد صلاح بالقدس ومسجدها، حتى لُقّب بـ «شيخ الأقصى».

فما إن يُذكر اسم الشيخ رائد صلاح حتى تحضر قضية القدس ودرّتها الأقصى. فهـي الغالبـة على شـخصيته ومجهـوده الوافر للعمـل لها لتحريرهـا من المحتل الصهيوني. حيث أخذ من اسمه «الريادة» لجماهير فلسطين 48 في العمل على الحفاظ على القدس فلسـطينية عربية إسـلامية، وركزوا على المسجد الأقصى، وأبدع وأبدعوا في رفع شعار «الأقصى في خطر» ليقودوا حركة استنهاض الأمة للعمل من أجل القدس ومسجدها. ومن خلال ذلك جذّروا القضية الفلسطينية بالعموم في الضمير الإنساني لكل من تعنيه القضية.

ونذهب تأصيلاً، إلى أن ذكر الأقصى والقدس ليس بالضرورة يأتي حصراً لذكر الشـيخ رائـد ومـن معه، لأن القضايا أكبر من البشـر، والعـام يعلو على الخاص، والقضايا تعمل لها مجموعات مختلفة ومتنوعة باختلاف منطلقهم للوصول إلى الغاية نفسها، والقدس وأقصاها ليسا استثناءً.

فلا يمكن التقليل من مجهود تراكمي بذله وما زال الشعب الفلسطيني والمحيط العربي والإسـلامي من خلال العديد من الشـخصيات والمؤسسات منذ أن تمكن

* في الصميم: مجلة العودة - العدد التاسع والأربعون - السنة الخامسة - تشرين الأول (أكتوبر) 2011

المحتّل الصهيوني من القدس، بل قدم الآلاف أرواحهم فداءً للقدس والأقصى، ويأتي على رأسهم المقدسيون الذين صمدوا في القدس وعضّوا على وجودهم بالنواجذ، وتكبّدوا العناء والقهر والتضييق، وضربوا نماذج نوعية وجبارة، كالسيدة أم كامل الكرد وغيرها من نماذج تستحق التسجيل.

وبالرجوع إلى الشيخ صلاح ومن يعمل معه، فقد تميزوا بشكل جماعي بتحويل حال الضعف بالعيش في الغربة داخل فلسطين 48 وحرمانهم أهلَهم وفرض واقع إسرائيلي عليهم، فتعملقوا بجهاد وتضخية نوعية، وأعادوا مع بقية أهلنا هناك اللحمة مع الجسم الفلسطيني العام، وفتحوا جبهة القدس والأقصى في مجابهة المحتل، حين عزّ النصير فتصدوا للاحتلال في يوم لم يكن في وجهه غيرهم، حين استطاع العدو عزل القدس وأهلها وانفرد بهم لتَخْلُص له.

إن إبراز كل ما في الأقصى والقدس، تاريخاً وجغرافيا بأبعادها الدينية والسياسية والثقافية والاجتماعية وتركيبتها السكانية والاجتماعية ومعالمها المعمارية، هو من أهم إنجازات الشيخ رائد وفلسطينيي الـ 48 ومن يعمل للقدس وعروبتها وإسلاميتها في أرجاء المعمورة. يزعج العدو الصهيوني دوام الحضور القوي للقدس والأقصى في الذهن والضمير الفلسطيني والعربي والإسلامي والأممي الداعم للحق والعدل.

يعرف العدو أن هذا يعني أن عودة القدس لأصحابها مسألة وقت.

تمثيل الشعب الفلسطيني بين الدولة ومنظمة التحرير *

صفَّق ممثلو الدول الحاضرون في الجمعية العامة للأمم المتحدة طويلاً للرئيس محمود عباس في أثناء وبعد إلقائه خطابه الشهير الذي أعلن فيه تقدمه بطلب عضوية كاملة لفلسطين كدولة في المحفل الدولي في أواخر أيلول (سبتمبر) الماضي. الدولة المنشودة على الأراضي التي احتلت عام 1967. كانت نبرة التحدي عالية وجاءت «كما بدا» عكس الرغبة الإسرائيلية الأمريكية الأوروبية التي ألحت على عباس بعدم التقدم بالطلب، والاستعاضة عنه بالبقاء في دهاليز المفاوضات الثنائية المعتمدة منذ توقيع اتفاق أوسلو. نعترف بأن عباس استطاع رسم مشهد حول الخطوة تدخل في دائرة «الوطني» من الأفعال، والتي لا تنسجم مع حراك الرجل ذاته ومن معه طوال العقدين الماضيين.

هذا لا يمنعنا كفلسطينيين وأصحاب حق أن نتوقف طويلاً بجدية ومسؤولية عند حقيقة الخطوة، وماذا تعني بعداً وقرباً من استعادة كامل الحقوق وعلى رأسها حق عودة الشعب الفلسطيني إلى ديارِه التي هُجِّر منها عام 1948، وخصوصاً أننا لم نُعطَ الفرصة مسبقاً في الإطار الداخلي الفلسطيني من الحوار في المبدأ والمضمون والشكل والمآلات. وتم وضع الفلسطيني المنتقد في حالة حرج في تعامله مع الخطورة الاستراتيجية سياسياً وقانونياً، وهو ما يعتقده لهكذا مبادرة.

لعل استبدال تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية التي حازت على هذه المكانة منذ 1974، يمثل تراجعاً حقيقياً عن مكسب الاعتراف الأممي بـ «التحرير» الذي لازم اسم الشعب الفلسطيني وممثليه طوال العقود الثلاثة الماضية. وخصوصاً أنه مرتبط تاريخاً ومساحةً بفلسطين المحتلة عام 1948، حيث تم تأسيس المنظمة عام 1964، أي قبل احتلال عام 1967 للضفة وغزة. وهذا يعني استكمالاً للخطوة السياسية الرسمية الفلسطينية بالاعتراف بالكيان الإسرائيلي كدولة على الأراضي المحتلة عام 48. نعتقد بخطورة التراجع عن ميزة «الحالة الثورية التحررية» للشعب الفلسطيني في المنتديات الدولية. إن بقاء المنظمة كممثل للشعب الفلسطيني يبقي الصراع مفتوحاً على مصراعيه. ويظل معه حال عدم الاستقرار الدائم للكيان الصهيوني.

وفي السياق نفسه، فإنه لا أحد في العالم يناقش أن منظمة التحرير تمثل الشعب الفلسطيني ككتلة واحدة بغض النظر عن الجغرافيا التي يعيش فيها. وهذا

* في الصميم: مجلة العودة – العدد الخمسون – السنة الخامسة – تشرين الثاني (نوفمبر) 2011

يربط دائماً الأرض الفلسطينية التاريخية بكل الشعب. يُدخلنا مسمى «دولة» على جزء من أرض فلسطين في دائرة البحث عن إجابات لأسئلة مصيرية كثيرة كنا قد انتهينا منها عالمياً، من قبيل الشتات الفلسطيني وتمثيله، وحق العودة، والتعامل مع الكيان الإسرائيلي.

منظمة التحرير خرجت من رحم المخيمات، وارتبطت بوعد العودة لفلسطين، وانتهجت الكفاح المسلح سبيلاً أساسياً لتحقيق أهدافها. وجاء الاعتراف بها من دون التخلي عن هذا النهج، بل جرى تكريسه بعد خطاب الرئيس الراحل ياسر عرفات الذي لوّح ببندقيته خياراً أساسياً إلى جانب غصن الزيتون. أما خطاب عباس فقد سلب الاعتراف العالمي بالكفاح المسلح بتغييبه لمنظمة التحرير من المشهد السياسي الرسمي العالمي تمثيلاً للشعب الفلسطيني، وقد أكد على ذلك في مضامين خطابه.

نرصد كوامن قوة كثيرة في القضية الفلسطينية ساعدت على بقائها حيةً طوال العقود الستة من عمر الصراع. يأتي الحراك الثوري الانتفاضي مع حضور خارطة كل فلسطين محركاً رئيسياً لمسيرة الشعب الفلسطيني الواحد. وقد عكس تمثيل المنظمة بكل مفرداتها شيئاً مهماً من هذه المسيرة.

لا يعني ما قلناه أن تمثيل الدولة مفرغ من الإيجابيات. القياس هنا على الأهداف الاستراتيجية بالتحرير والعودة. ومسألة التمثيل هي واحدة من سلبيات أخرى لا تقل خطورة، منها إلغاء حق العودة. وهذا يحتاج إلى وقفات أخرى.

القضية الفلسطينية والبعد الأممي*

قام المشروع الصهيوني على أرض فلسطين، واستمر طوال العقود الستة الماضية نتيجة تضافر عدة عوامل وظروف ساهمت في أن يصل إلى ما وصل إليه. ومن ذلك، الدعم الأممي من أفراد وهيئات ودول وبأشكاله السياسية والقانونية والعسكرية والاقتصادية والبشرية وغيرها، والذي ما زال قائماً حتى هذه الأيام، وأبرز ما تمثل به هذا الدعم، هو في قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947، الذي نعيش في هذه الأيام أجواء ذكرى صدوره. فهو الذي أعطى الشرعية لقيام الدولة العبرية، ونعتقد جازمين بأن هذا المشروع سينتهي في لحظة رفع الغطاء الدولي عنه، ولو بشكل جزئي.

ولا يمكن للشعب الفلسطيني أن يشقّ طريقه في استعادة حقوقه إلا باستحضاره الدائم لكل نقاط القوة عنده بكل أبعادها، وفي مقدمتها الجانب الدولي للقضية، والبحث من زاويته عن نقاط قوة عالمية داعمة للقضية في مقابل الحشد الداعم للجهة المقابلة. ونؤمن بأن الساسة الفلسطينيين الذين ذهبوا إلى مفاوضات ثنائية مع العدوّ الصهيوني منذ اتفاق أوسلو 1993 قد قزّموا القضية من هذه الزاوية، ووضعوا أنفسهم وشعبهم في قفص الاستفراد الصهيوني. ففي الوقت الذي ينعم الإسرائيليون بكل أشكال الدعم العالمي، افتقدنا لبعض ما يمكن أن يُعتبر بعضَ مظاهر القوة لدينا.

لقد استدعى هذه الفكرة تدافُع أربع مناسبات متقاربة هذه الأيام، وهي متشابهة وتدخل في دائرة القوة للقضية الفلسطينية في البعد العالمي. ولها ولمثلها ما قصدناه من الاستثمار الفلسطيني في الدعم العالمي لمكافحة المدّ الصهيوني، فاليوم العالمي لدعم الشعب الفلسطيني الذي يصادف التاسع والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) من كل سنة منذ العام 1977 يوم إطلاقه في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ثم ذكرى صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقرار رقم 194 القاضي بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين لديارهم، في العاشر والحادي عشر من شهر كانون الأول (ديسمبر) من العام 1948 على التوالي، وصدور قرار تأسيس الأونروا في الثامن من الشهر نفسه في السنة التالية (1949). كلها داعمة لحقوق الشعب الفلسطيني بالعموم وخصوصاً جموع اللاجئين منه.

---

* في الصميم: مجلة العودة - العدد الواحد والخمسون - السنة الخامسة - كانون الأول (ديسمبر) 2011

لـكل مناسـبة خصوصيتهـا التـي يمكن الاسـتفادة منها وتوظيفها وعقد أنشـطة وفعاليات حيث وُجد الشـعب الفلسـطيني وبمسـتويات عدة. وهذا أول ما يخدم الحفـاظ علـى هذه المكتسـبات، فهي مسـتهدفة من قبل العـدو الصهيوني الذي يسـعى لإلغاء بعضها كالأونروا وقرار رقم 194، أو محاربة كل من يسـتنهض فيه الجانب الإنسـاني لدعم حقوق الشـعب الفلسـطيني من قوى دعم الحق والعدل في العالـم، أو يسـعى أيضـاً إلـى أن يعتبـر الصهاينـة أنفسـهم ضحيـة للتعسـف الفلسطيني ضمن إعلان حقوق الإنسان العالمي.

يؤسـفنا أن نقـول أنه برغم ما بدا من اسـتعادة للبعـد الأممي للقضية في ذهاب الرئيـس عبـاس للاعتراف بدولة فلسـطين في أروقـة الأمم المتحدة، مع تحفظنا على بعض نتائجه لو حصل. يستمر طاقمه في حكاية المفاوضات الثنائية نفسها مع الإسـرائيليين. فقد انعقدت في أواخر شـهر تشـرين الثاني من العام الجاري 2011 جولـة جديـدة مـن الحوارات في مدينة جنيف بين ياسـر عبد ربه ويوسـي بيلين تحت رعاية الرئاسة السويسرية. ونحن نعرف ما تعنيه «وثيقة جنيف» التي رأى فيهـا الفلسـطينيون بالعمـوم تخلياً عن حقوق الشـعب الفلسـطيني، ومنها حقوق اللاجئين منهم والعدالة الأممية في القضية.

التفاؤل يحدونا في أن المصالحة الفلسطينية ستُفضي إلى انتخابات تفرز ممثلين حقيقيين للشعب الفلسطيني يتجاوزون المرحلة السابقة بسلبياتها، ويستحضرون مـا فيهـا من إيجابيات، وينطلقون إلى المسـتقبل ببرنامج وطني يوظف كل نقاط القـوة في القضيـة بعمقهـا الوطنـي والقومـي والإسـلامي، وبابعادهـا المحليـة والإقليمية والدولية.

اللاجئون الفلسطينيون وحصاد 2011.. أفق العودة*

لم يكن اللاجئون الفلسطينيون في حال نشوة وتجدد الأمل بالعودة إلى فلسطين كمـا هو حالهم طـوال أيام هذا العام. فالأحداث والمتغيرات على صعيد القضية الفلسـطينية والمحيط العربي والعالمي، مما يمكن وصفه بسلسـلة زلازل متتالية، أكبر من أن يستوعبها العقل البشري بفهمه التقليدي في حدوث التغيير الطبيعي في الأشـياء. مـا كان لأمهـر الخبـراء، من الدارسـين لمـآلات الأمور في المسـتقبل والنافذيـن في الشـؤون السياسـية والعالِمـين في بواطـن الأمـور، أن يتنبـأ بعشـر معشار ما حصل.

طالما جابَهَ اللاجئون الفلسطينيون خلال ما يزيد عن الستة عقود الماضية عملية تَيْئيـس مبرمجـة، مارسـها الجميـع حولهم من دون اسـتثناء، ومنهـم بعض أبناء جلدتهم. فالمشـهد المرسـوم أمامهم مليء بالأبواب المؤصدة، وعالم المستحيل هو عنـوان قصتهـم: لا مجـال للعودة. «إسـرائيل» أمر واقع، وهـي مدعومة من قوى عالمية على رأسها الولايات المتحدة. الأرض لم تعد هي الأرض. المحيط الإقليمي غير مسـاند، وبعضه متواطئ. الوضع السياسـي الفلسطيني منقسم على نفسه ولا أفـق مسـتقبلياً لالتئام يُفضي إلى اسـتراتيجية وطنية تُرجـع الحقوق. واكب ذلك كله تضييق على سبلِ المعيشة بكافة أشكالها وحيثما وُجد بالعموم.

عـدة معطيـات حَوَتهـا السـنة الماضية عنَت كثيراً للقضية الفلسـطينية ومسـألة اللاجئـين منهـا، فصبـر اللاجئـين ورهانهـم علـى عامـل الوقت الذي سـيُحدث متغيرات في عوامل مؤثرة سـلباً في قضيتهم، سـواء بشـكل مباشر أو غير مباشَر قد تحقق فعلاً. فسـقوط النظام المصري بسـرعة قياسـية في مشـهد بانورامي دراميتكـي خـلال 18 يومـاً، بكل تاريخه الأمنـي المدعوم أمريكيـاً، والمتحالف مع الكيـان الصهيونـي، والـذي تواطـأ في تدجـين المنطقـة العربية لصالح المشـروع الصهيوني وسـاهم في حصار الشـعب الفلسـطيني. هذا السـقوط كان في نظر اللاجئين أصعب في بعض مفاصله من سقوط الكيان الصهيوني ورجوع اللاجئين ديارهم. وكذلك، تساهم الحالتان التونسية والليبية وأحداث المنطقة الأخرى في ضخامتها وسرعة حدوثها والحراك الجماهيري في التدليل على أن دوام الحال من المحال، وأن عالم المستحيلات في القواميس السياسية ليس وارداً بالمطلق.

فالمتغيـرات أيضـاً أثّـرت بوضـوح علـى الصعيـد الفلسـطيني. فتراجُع المشـروع

* في الصميم: مجلة العودة - العدد الثاني والخمسون - السنة الخامسة - كانون الثاني (يناير) 2012

الصهيوني ما زال حاصلاً وبشكل متسارع، فهو لم يبدأ في هذه السنة، ولكنه تعمق خلالها. وهذا حاصل رغم قيادة اليمين الإسرائيلي لمقاليد الحكم. فحدوث توازن قوة داخل فلسطين التاريخية تدوم فيها حكومة «حماس» أربع سنوات ونصف، وفي سياق موازٍ تفشل الأجهزة الأمنية الإسرائيلية بكل إمكاناتها في العثور على جندي إسرائيليٍّ أسير في أيدي المقاومة الفلسطينية، لم تطلقه سوى صفقة تبادل بأسرى فلسطينيين في السجون الإسرائيلية، كان في خانة الصعوبة بمكان.

الآمال في إمكانية العودة لم تقف عند هذا الحد؛ بل تعدّته في رسم مشهد العودة على أرض الواقع، حين توجّه اللاجئون بعشرات الآلاف نحو الحدود مع فلسطين في دول الجوار وخاصة لبنان وسورية، وبمجموعات كبيرة في الذكرى الثالثة والستين للنكبة في أيار (مايو) من هذه السنة (2011) بما تعارف عليه اللاجئون باسم «مسيرات العودة». وبدا للاجئين أن أمر العودة وارد جداً، وقد خرج -مع مسيرات العودة- من دائرة المستحيل.

لسان حال اللاجئ الفلسطيني وهو يعايش كل هذا وغيره خلال السنة الماضية وقبلها، يقول إن الإسرائيلي الصهيوني المغتصب، لم يتعامل مع مهمته التي كانت صعبة إلى حد الاستحالة في القدوم إلى محيط منسجم من كل النواحي، وزرع كيانٍ غريب والنجاح في ذلك لفترة ليست قصيرة. فكيف يمكن أن يكون مستحيلاً أن يزيل أصحاب الحق هذا الباطل ويرجعوا لديارهم ويسترجعوا حقوقهم؟

أكدت الأحداث أن التفاؤل الفلسطيني له ما يبرره.

حدث في مطار اسطنبول *

لـو لـم أكن شـاهداً على ما حصل، وكنت جزءاً مـن تفاصيلها، لما صدقت حكاية كهـذه، ولحسـبت أنهـا من مخيلة ما يسـرده البعـض لغرض التنويـع في أحاديث مجالس السمر أو ما شابهها.

ففـي صحبـة الصديـق الشـريك الأسـتاذ عـادل عبـدالله؛ الأمـين العـام لمؤتمر فلسـطينيي أوروبـا، كنـا مغادريـن مدينة اسـطنبول عبـر مطارهـا الدولي، غير المزدحـم، علـى غير عادته، في مسـاء يوم من أواخر أيام كانون الأول (ديسـمبر) من العام المنصرم 2011. وإذا بأحد ضباط الأمن بزيّه الرسمي «الميري» يفتح لنا الطريـق عند وصولنا للمسـاحة المخصصة لتدقيق الجـوازات، ومرحّباً بالعربية «أهلا وسهلاً». تاركاً خلفه زميلين كان يتحدث معهما في لحظة استراحة.

سـار معنـا خطـوات باتجـاه نقطـة العبـور الرسـمية «الكابينة» لإتمـام إجراءات السفر. وإذا به يبادر رفيقي الذي يتقدمني «من أين أنتم؟» بالعربية أيضاً!.. ومع سـماعه الجواب «من فلسـطين» انتفض الرجل وقال «ما شـاء الله»، وانكب على يديّ الأسـتاذ عادل يقبلها. تملكتنا الدهشـة وانتزع رفيقي يده من يدي ضابط الأمـن الـذي بـدا في قمة السـعادة والغبطة والتأثـر بهذا اللقاء! «لقد استُشـهد جدي في فلسطين»، موضحاً أحد اسباب هذا التهليل.

ويكمـل حفيـد الشـهيد، في تعبيـره عن مشـاعره، وهو يرتب جلوسـه إلى مكتبه، ويفصـل بيننـا حاجـز زجاجـي مفتوح من وسـطه بنصـف متر. ثم يقلـب الجواز الفلسـطيني الـذي يحمله الأسـتاذ عادل؛ الترشـحاوي ابن مخيم بـرج البراجنة الذي اسـتقر منذ ما يزيد على عشـرين سـنة في العاصمة النمساوية فيينا، «أنا جـدي الأكبـر عبد القادر الجيلانـي» يفصح الضابط عن أصولـه العزيزة عليه. وينتـزع نفسـه مـن داخـل مكتبه مخرجاً جسـمه مـن الحاجز الزجاجـي خاطفاً كلتـا يـدي الأخ عـادل مقبـلاً لهمـا بحرارة عـدّة مـرات. في مفاجـأة وقعت على كلينـا كالصاعقـة. أجهـش رفيقي بالبكاء وبدأ الضابط يربّـت على كتفه محاولاً التخفيف عليه من شدّة ما رأى من تأثره.

لم تنته فصول حكاية ضابط المطار التركي سـليل أسـرة الجيلاني وحفيد شهيد القدس. طلب منا رافعاً يديه نحو السـماء أن ندعو له أن يستشـهد في المسـجد الأقصـى. ثـم خرج من وراء مكتبه مودعاً لنا باحتضان حار، مكرراً الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

---

* في الصميم: مجلة العودة – العدد الرابع والخمسون – السنة الخامسة – آذار (مارس) 2012

ما الذي استدعى كل هذه المشاعر الجياشة التي أنست الرجل وظيفته «التي قد يفقدها بهكذا تصرف»، وأنسته مكانه وزمانه ليعيش أجواء ظرفيةً أخرى؟ إنها فلسطين وحب فلسطين. والتي تُشرّف كل من ينتسب لها. ليس صاحبنا منبتّاً من مجتمعه. هو يعبر عن حال شعب. ومن خلاله شعوب العالم الاسلامي بل والأممي ممن يتوق إلى الحق والعدل وأحب فلسطين لهذا.

الأجواء السياسية التي بدأت تتغير في المنطقة مع الربيع العربي وقبلها في تركيا، وقبل هذا وبعده تضحيات الشعب الفلسطيني في الداخل التي تذكر العالم بفلسطين صباح مساء، قد شجعت الشعوب والطبقات المختلفة أن تعبّر عن مشاعرها وآرائها تجاه فلسطين بحرية ومن دون تردد. وهذا يعني أن ساعة رجوع الحق الفلسطيني لأصحابه باتت قريبة.

يبقى أن نقول لأهل فلسطين في داخلها وخارجها وحيثما حلوا وارتحلوا، إنهم يحملون أمانة عظيمة في الحفاظ على هذه الصورة المشرقة في عيون الهائمين فيها من شعوب الأرض.

الفلسطينيون والاشتغال بالهمّ العام *

عناويـن المشـهد الفلسـطيني عديـدة ومتنوعـة، فالصـراع مع العـدو الصهيوني المدعـوم مـن قـوى عالميـة بمـا يعني هـذا مـن تداخلات علـى مسـتوى المعمورة، والعامـل الجيوسياسـي الحاضـر أيضـاً بتشـتت الشـعب الفلسـطيني في أقطار الدنيا واختلاف البيئة السياسية من مكان لآخر، فابتداءً من فلسطين من بحرها لنهرها، نرى أن الضفة تختلف عن غزة والاثنتان ليسـتا في ظرفيهما كفلسـطين الـ 48، ثمّ مخيمات اللجوء وفلسـطينيو الدول العربية الأخرى والأقطار البعيدة على طريٍ الأرض، فالحراك السياسـي الفلسـطيني مضطرب لأسـباب عديدة مـن أهمهـا مؤشـر البوصلة السياسـية للأقطـاب الفصائلية الفلسـطينية الذي يشير لاتجاهات مختلفة إن لم تكن متعاكسة أحياناً.

يعمـل كل مـن يريـد أن ينهـي الصراع لصالـح الطرف الصهيوني على اسـتغلال هـذا بشـكل منظـم لكـي يغـذي ما يظهـر مـن زاوية نظرهـم أنـه عوامل ضعف في الجسـم الفلسـطيني، بدعـم لا محـدود للكيـان الصهيونـي، واسـتخدام كافة الوسـائل لتفتيت أي مشـروع تحرري فلسطيني مقابل، بل وأية خطوة فلسطينية يمكـن أن توظـف لصالـح بروز عامل قوة من شـأنه أن يكـون مخزوناً بعيد المدى لصالح الحق الفلسـطيني في هذا السـياق، فنفهم حينها أسـباب تغذية الخلاف الفلسـطيني، والمسـاعدة في بروز شـخصيات فلسـطينية تقتل روح الثورة، ومثال آخـر بظـروف مختلفـة ما حصل لفلسـطينيي العـراق وعدم اسـتيعابهم في دول الجوار الفلسطيني بعد نجاتهم من القتل داخل تجمعات الفلسطينيين في بغداد.

فيمـا نـرى.. أعطـى اختـلاف العناويـن والظـرف خـلال السـتة عقـود الماضية نتائـج حيويـة أسـهمت في بقاء القضيـة حية بمفرداتها النقيـة، فالصراع ما زال مفتوحاً على مصراعيه ولم يسـقط الحق الفلسـطيني، فقد خلق تنوع الجغرافيا فرصـاً مهمـة في مختلـف جوانب الحياة والتـي وظفها الفلسـطينيون إيجاباً، بل وفـوّت وجود الفلسـطينيين في الداخل والخارج بثقل متـواز تقريباً الفرصة على الاستفراد بالشعب الفلسطيني ككتلة واحدة أو محاصرة قراراته المصيرية.

فمن زاوية أخرى كانت الآفاق المفتوحة لأبناء الشعب الفلسطيني في دول مختلفة مناسـبة لأن يشـتغل بما يهم الشـعب الفلسـطيني بالعموم كالقضايا الفلسطينية الكبرى من قبيل القدس وحق العودة والأسـرى والمسـتوطنات والأبعاد القانونية للحق الفلسـطيني، ومن مسـائل الهم العام أيضاً الاهتمام بالقضايا الإغاثية في

* في الصميم: مجلة العودة – العدد الخامس والخمسون – السنة الخامسة – نيسان (أبريل) 2012

الشؤون الحياتية اليومية عند بعض الفلسطينيين في دول مختلفة. وأن يدخل في صراع مع العدو بظروف أخرى متوازية مع المقارعة اليومية مع المحتل، لتواكب من زاوية أخرى الكفاح المسلح المشروع ضد المحتل في الداخل.

يحضر هنا ما يقوم به فلسطينيو أوروبا من حراك نافذ في كافة المجالات المتاحة في القارة وهي كثيرة لطرح القضية الفلسطينية في أرجائها والتأثير فيها، وتحقيق إنجازات مهمة، كمؤتمر فلسطينيي أوروبا للتمسك بحق العودة، والحملة الأوروبية لرفع الحصار عن غزة، ومجلس العلاقات الفلسطينية الأوروبية، والشبكة الأوروبية لنصرة الأسرى الفلسطينيين، والمبادرة الأوروبية لإزالة الجدار والمستوطنات، ولجان حق العودة الأوروبية، وحملات التضامن مع الشعب الفلسطيني والمؤسسات الاجتماعية والثقافية الفلسطينية في كل بلد، والمؤسسات الخيرية والعديد من مؤسسات حقوق الإنسان المختصة بالشأن الفلسطيني.

هذا لا ينفصل عن حال الحراك الفلسطيني في الأمريكيتين والشرق البعيد، وهو يحاكي الحراك الرائد في مخيمات اللجوء بطبيعة الحال، ويحاول أن يرقى لتضحيات أبناء الشعب الفلسطيني في الداخل، ومجموع هذا يقفز على الجمود في الحالة السياسية الفلسطينية في انتظار تبدل الحال الحتمي لصالح وحدة القرار الفلسطيني التحرري ضمن منظومة وهيكل يشارك فيه الجميع، ولا مانع بأن تكون منظمة التحرير هي الحاضنة لكل هذا.

وإلى أن يأتي ذلك اليوم، فإن أخذ زمام المبادرة من قبل الناشطين من أبناء فلسطين أينما كانوا لخدمة كل القضايا المهمة في القضية فيما يمكن ان نعرفه بالاشتغال بالهم العام. سيظل هذا كما كان أحد ضمانات بقاء القضية حية.

التحدّي الفلسطيني *

يعتقـد العـدو الصهيونـي أنـه لـن يسـتقر له قـرار إلا إذا أنهى مشـكلة الشـعب الفلسطيني، وخصوصاً اللاجئين، وبقي أي الشعب الفلسطيني بعيداً عن أرضه، في محاولة لإنهاء مطالبته بالعودة إلى دياره المحتلة؛ فالعدو يرى حق العودة يمثّل تهديداً مباشراً لكينونة دولته العبرية.

ولهذا توحدت النظرة الصهيونية بكل ألوان الطيف السياسـي على محاربة حق اللاجئين في العودة إلى فلسـطين. بل تحولت هذه النظرة إلى برامج عمل جادة ودؤوبة لضمان إسـقاط حق العودة في أي مفاوضات كانت. وبدأت هذه البرامج في إقنـاع القـوى الغربيـة الداعمة له بأن هناك اسـتحالةً لقبول مبدأ حق العودة بالشـكل الذي يطالب به الفلسـطينيون، وهو عودة جميع اللاجئين بلا اسـتثناء. وقـد اسـتطاعت الماكينـة الإعلامية الصهيونية تحويل هـذه الرؤية إلى رأي على المسـتوى الدولـي، وهـذا ما تمخـض عنه مفهـوم «يهوديـة الدولة العبريـة» التي حصلـت علـى إقـرار عالمـي بذلك، بـدأ بمبادرة بـوش وتلتهـا العديد مـن الدول الغربية.

وبنـاءً علـى هـذه القناعـات لـدى الطـرف الإسـرائيلي، فقـد أعمـل منظـروه الاسـتراتيجيون البحث في كافة الجوانب النظرية والسياسـية والميدانية لقضية اللاجئـين الفلسـطينيين، ليفككوا نقاط القوة فيها ويعملوا على إسـقاطها، التي تُبقي حق العودة حقاً أصيلاً قائماً لا يمكن التنازل عنه حسب القوانين والقرارات الدولية.

فكان أن راهنوا طوال العقود الستة الماضية على عامل التشتت الجغرافي للشعب الفلسـطيني وحضور العامل الجيوسياسـي باختلاف البيئة السياسية الحاضنة للفلسـطينيين. وراهنـوا أيضاً علـى عامل الزمن وتعاقب الأجيـال لتحقيق نتائج تلقائية بنسيان هذا الحق وانتهائه.

لكن الأيام بما حملت من تجذر الشعب الفلسطيني وتمسكه بأرضه، بما يقارب من نصف تعداده في فلسـطين التاريخية، الضفة الغربية وغزة وفلسـطين الـ48. والأغلبية الساحقة من بقية الشعب تعيش في دول الجوار الفلسطيني في الأردن وسورية ولبنان، تُضاف إليهم كتلةٌ بشرية فلسطينية في دول الخليج العربي غير بعيـدة عـن فلسـطين، بما يصـل مجموعه مع الداخل الفلسـطيني إلـى أكثر من 90% من التعداد العام للفلسطينيين في العالم.

* في الصميم: مجلة العودة – العدد السادس والخمسون – السنة الخامسة – أيار (مايو) 2012

إن أكثر ما أرّق الدولة العبرية هو بقاء المخيم الفلسطيني وصفة اللاجئ حاضرين في القاموس السياسي العربي والدولي، بما يعني حضور القضية الدائم في مختلف التقاطعات القائمة. واللجوء اصطلاحاً يعني حالة مؤقتة لفترة من الزمن إلى حين إيجاد ما يلغي هذه الحالة والعودة بها إلى أصلها الطبيعي، ومن هنا يظهر الصراع بين نقيضين: نضال فلسطيني لتثبيت حق العودة لجميع اللاجئين وتعويضهم حسب ما نصت عليه القرارات الدولية. وعلى الطرف الآخر كيدٌ ومكرٌ في إيجاد بدائل بعيدة عمّا قرره المجتمع الدولي، منها توطين اللاجئين في الدول المختلفة وتعويضهم مادياً فقط مقابل التنازل عن كافة حقوقهم الأصيلة.

وفي طور التحدي الفلسطيني والمطالبة بالحقوق الكاملة، وعلى رأسها حق العودة، أوقدت المخيمات شعلة الانتفاضات والثورات التي لم تنطفئ طوال العقود الماضية، وكان حراكها دائماً له الريادة في المشهد الفلسطيني العام، ما جعلها هدفاً دائماً لآلة الحرب والقمع الصهيونية، سواء في الداخل والخارج. وهذا ما نتج منه سقوط آلاف الشهداء وآلاف الأسرى الذين عانوا في سجون المحتل. ونحن نتشرف هذا اليوم بوجود ثلة من الأسرى السابقين المحررين المبعدين الذين سيعودون، ونستذكر أخوة وأخوات ما زالوا يقبعون في سجون المحتل، ويناضلون وقد أعلنوا إضرابهم المفتوح في ذكرى يوم الأسير في 17 نيسان (أبريل)، مطالبين بإطلاق سراحهم وبإنهاء سياسة العزل الانفرادي التي ما زال عدد منهم يقبعون في هذه الزنازين منذ سنوات أمثال عباس السيد، وعبد الله البرغوثي وحسن سلامة وإبراهيم الحامد، وكذلك السياسة الظالمة بمنع الزيارات لعائلات الأسرى منذ سنوات.

* من الكلمة التي ألقاها فى مؤتمر العودة ومركز دراسات الجزيرة حول اللاجئين الفلسطينيين فى الوطن العربي بالدُّوحة.

نحو ربيع فلسطيني سلمي *

الوحدة الوطنية الفلسـطينية بالعموم مطلب مهم، يحتاجها الشـعب الفلسـطيني في كفاحـه وجهاده، لاسـتعادة حقوقه كاملةً غير منقوصة، وظهور الفلسـطينيين ضمـن إطـار يوحدهـم مـع اختـلاف اجتهادهـم في أخـذ المواضيـع والتعامل مع مفردات القضية، فيه من المكاسـب الكثير الذي يسـتأهل السعي الحثيث لإتمام المصالحـة، والوصـول لهـذا الإطـار الوحـدوي، وهـذا يظهر إذا حصل في شـتى مجالات العمل في طور استرجاع الحقوق.

وهنـا نسـتحضر أن الفلسـطينيين في مرحلة تحرر وطني، ولـم يتجاوزوا مرحلة الثورة والثوريين، ونعتقد بوعي العدو الصهيوني لهذه الحقيقة، ولهذا فهو يسعى بكل إمكاناته أن تبقى الفرقة الفلسطينية.

ونحـن نطـرح هـذا، نـرى أن الشـعب الفلسـطيني حيـث كان توّاقـاً لإتمـام ملف المصالحـة الوطنيـة وإنهـاء حال الانقسـام القائم الـذي طال أمـده. ولا يفترض تماهي الفصائل الفلسطينية المتحاورة وأن يصلوا لنتيجة تذوب فيها هياكلهم في هيكل حزبي واحد. ولكن بالتأكيد أنهم مهما اختلفوا فإن ما يتفقون عليه يجب أن يصب في نتيجة واحدة وتحقيق الأهداف المنشـودة في التحرير والعودة، التي يتفق عليها الجميع بحدودها الدنيا، وهذا ما نتعارف عليه بعدم تجاوز الخطوط الحمراء في المطالب وأن يبقى التمسك بالثوابت هو الأساس.

نعتقد أن المشكلة تكمن في هذا التعاطي مع عنوان المصالحة، وأرى أن المتحاورين مختلفون حول الإجابة على سـؤالين رئيسـيين: ماذا نريد؟ وكيف نحققه؟ وهذا يبـدأ في التعريفـات الرئيسـية للصـراع. بـدءاً بتعريـف العـدوّ، ومـروراً بتحديد فلسطين التي نقصد، وانتهاء بأدق التفاصيل. ولهذا طالت المصالحة، وليس في الأفق أن نصل إلى ما نريد.

كمثـال على حدة المسـألة، فالافتـراق يتجلى في مقابلة محمـود عباس مع القناة الثانية في التلفزيون الإسـرائيلي مؤخراً عشـية الذكرى الـ95 لإصدار وعد بلفور المشـؤوم في 2 تشـرين الثاني (نوفمبر) من هذه السـنة، الذي أكد فيه إسـقاطه لحـق عودة اللاجئين الفلسـطينيين إلى فلسـطين عبر تصريحـه بأنه غير معني بالعـودة إلـى مدينتـه صفـد، وأن أراضـي 48 هـي «إسـرائيل» وإلى الأبـد، وهو بذلك يُسـقط هدفاً إسـتراتيجياً يجمع عليه الشـعب، وأكد على هذه القناعة في

* الجزيرة - المعرفة - مقالات رأي (وجهات نظر) - كانون الأول (ديسمبر) 2012

مشـروعه للذهاب لطلب الاعتراف بالدولة الفلسـطينية على أراضي 67 كعضو مراقـب في الأمم المتحـدة، فليس ما يشـير في موضوع الدولـة من قريب أو بعيد إلى المطالبة بالعودة أو التمسك بهذا الحق.

ويتنـاول أيضـاً محمود عباس ومجموعته أحد أسـاليب العمل الوطني، وهو نهج الانتفاضة والقوة، لينتقده ويعارضه بشـدّة في مناسـبات كثيرة، حتى أصبح من الخبر المتواتر في سـيرته، فقد وصف المقاومة المسـلحة في نفس المقابلة المتلفزة المذكـورة آنفـاً قائـلاً «لا نريد أن نسـتخدم الإرهاب ولا نريد أن نسـتخدم القوة، لا نريد أن نسـتخدم الأسـلحة، نريد أن نستخدم الدبلوماسية، نريد أن نستخدم السياسة، نريد أن نستخدم المفاوضات، نريد أن نستخدم المقاومة السلمية».

مسـألة خلاف أخرى هي في تصدر المشـهد الفلسطيني ومن يقود الشعب؟ وهنا نقصـد منظمـة التحرير الفلسـطينية، والتحكم في زمام الأمور فيها، ونعتقد هنا بتخوف وقلق محمود عباس ومجموعته من ضياع سلطتهم، وهو التخوف المبني على نتائج انتخابات المجلس التشـريعي في الضفة الغربية وقطاع غزة في كانون الثانـي (ينايـر) 2006، وأعتقـد أن تلـك الانتخابـات مـا كانـت لتتم لو قـدّر لهم معرفة نتائجها مسبقاً.

فقد دفع لتلك التجربة في ذلك الحين في الضفة وغزة مجيئها في سياق مشروع أوسلو، الرغبةُ في وجود قيادة منتخبة مفوّضة عبر صندوق الانتخابات من أجل التوقيع على اتفاقية نهائية مع الكيان الصهيوني، وعامل الاطمئنان الذي أمضى تلـك الانتخابـات كان أن النتائج سـتكون لصالح الفريق الداعم للتسـوية حسـب استطلاعات الرأي الخاطئة في ذلك الوقت.

تغيّـرت الظـروف الإقليميـة والدوليـة حـول القضيـة الفلسـطينية في السـنتين الماضيتين، وهبت رياح الربيع العربي في العديد من الدول العربية، وتغير الوضع السياسـي برمتـه في سـت دول عربيـة، وأثر ذلـك على بقية الـدول، وانبنى على ذلك تغير في التعامل الدولي مع المنطقة، وساد نهج ديمقراطي شعبي جديد في المنطقة أفرز أنظمة شرعية من رحم الشعوب.

وانقلبت الموازين السياسية في التعامل مع القضية الفلسطينية بشكل دراماتيكي، فنجد رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل يقوم في جولة بعواصم عدة في غضون أسابيع قليلة، فيقابل الرئيس المصري المنتخب محمد مرسي في القاهـرة، ثـم يلقي خطابـات جماهيرية بين أعضاء الأحـزاب الحاكمة في تونس والمغرب وتركيا.

وفي مثال آخر على التحول الكبير في التعامل مع القضية، يقوم وفد من عشرة وزراء خارجية عرب ومعهم الأمين العام لجامعة الدول العربية ووزير الخارجية التركي، بزيارة غزة وهي تحت القصف الإسرائيلي الوحشي في تشرين الثاني (نوفمبر) من هذه السنة.

ونرى أن الشعب الفلسطيني نفسه اعتبر الربيع العربي قد أتى منسجماً مع الثورة الفلسطينية ضد العدو الصهيوني، التي كانت ممتدة في العقود الستة الماضية ضد الاحتلال، يدلل على هذا المزاج العام للشعب الفلسطيني تجلى بما لا يقبل الشك إبان الأيام الثمانية الأخيرة على غزة.

وقد أجمع كل الطيف الفلسطيني في كل أماكن وجوده على التهليل بإنجاز المقاومة ودحر المحتل، وهم بذلك يعتمدون أسلوب ونهج المقاومة والانتفاضة، حتى إن محمود عباس نفسه هلل لهذا الإنجاز للمقاومة، وكذلك ظهور قيادات فتحاوية من وزن نبيل شعث، وقيادات أخرى في غزة، لكي يشاركوا الغزيين والشعب الفلسطيني في احتفالات النصر، وهذا مشهد وحدوي محمود.

ليس مقبولاً بعد كل هذا أن نرجع في ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي -ونخص هنا ملف المصالحة الوطنية- لنتداول أمورنا بنفس الطريقة السابقة، وعلى نفس قواعد اللعبة والتجاذبات والاستقطابات المتبادلة، ونبقى في هذه المراوحة، وكأن شيئاً لم يحصل، دون أن نستطيع رصد أو رؤية هذه المتغيرات الكونية.

كما أنه ليس متفهماً أن نذهب إلى الأمم المتحدة لطلب الاعتراف بالدولة الفلسطينية كدولة مراقب غير عضو، فهذا سيكون حتماً على حساب وضعية منظمة التحرير الفلسطينية وتمثيلها للشعب التي يفترض أن يكون إصلاحها أولوية في ملف المصالحة.

كيف نخطو في ظل عدم الاتفاق الفلسطيني على برنامج وطني يضع في حسبانه كل المسائل بما فيها وضعية التمثيل العالمي للشعب والقضية. لا نريد أن نستطرد في تحليل ما وراء خطوة الاعتراف فهي تحتاج إلى مبحث مستقل. ولكن ما يعنينا فيها أنها أخذت أولوية في شكل قفزة في الهواء على حساب الشأن الداخلي وملف المصالحة. وكأنها تمثل هروبا منه. ويتصرف فيها عباس وسلطته وكأنهم حازوا على ثقة الشعب الفلسطيني.

أما وقد تناقلت الأخبار بأن هناك جولة جديدة من حوار المصالحة الفلسطينية خلال وقت قريب وفي طور الظهور بمظهر الموضوعية والجدية، وبشكل جديد في التعاطي مع قضية المصالحة وينهيها بسرعة.

فهـذه دعـوة للمتحاوريـن لإعمال الذهـن، والبحث والحوار المسـتفيض في جولة المصالحة الجديدة، على ملف واحد فقط، هو انتخابات لمجلس وطني فلسطيني جديد، يأتي عبر عملية انتخابية شفافة، في كل أماكن تواجد الشعب الفلسطيني، وأن يتفـق المتحـاورون فيـه علـى كل التفاصيـل والآليـات والهيئة المشـرفة، التي تفضـي إلـى مجلس وطني جديد، ونعطي مدة محددة لكي تُجرى فيها انتخابات في كل أماكن تواجد الشعب الفلسطيني.

هنـا يجـب ألا تعيقنـا بعض العراقيـل في بعض الأماكن التي يعيش فيها الشـعب الفلسطيني، فالاستثناء لا يلغي القواعد العامة، فننتهي بالخروج بمجلس وطني، ثم قيادة منبثقة من هذا المجلس، ويتنحى الفرقاء الفلسطينيون الحاليون لصالح القيادة المنتخبة، وينكفئ من لم يختره الشعب إلى شؤونه الحزبية في إدارة عملية المعارضة السلمية، ونرسم مشهداً حضارياً، ولا يدّعي بعدها أحد وصلاً بليلى، فليلى قد اختارت عريسها وانقضت مراسم العرس.

يسـاعد على إتمام هذا، البيئة السياسـية العربية الجديدة، التي يمكن أن توفر الخدمات اللوجستية المطلوبة، وتعطي الاعتراف الفوري لهذا المنتج الفلسطيني.

وإذا فشلت هذه الجولة بالوصول لكل هذا، فإننا ندعو القوى الحزبية الفلسطينية والشخصيات المستقلة، التي تؤمن بضرورة الخروج من هذا الواقع لصالح أجواء ديمقراطيـة فلسـطينية حقيقيـة تحافـظ على الثوابـت، بأن تذهـب وكأمر واقع إلى تشكيل مجلس فلسطيني انتقالي مكون من مائة شخصية فلسطينية، أو ما قارب هذا العدد، يكون لهذا المجلس مهمة وحيدة.

وهذه المهمة هي الإعداد لانتخابات شاملة في كل أماكن تواجد الشعب الفلسطيني، يعلن عنها لتكوين مجلس وطني فلسـطيني جديد، والمجلس الانتقالي يراعى في تكوينه، الأوزان الفصائلية، والشـخصيات المستقلة، والقطاعات المهنية، وتراعى الديموغرافيـا والجغرافيـا الفلسـطينية، وتراعـى كل الأمور التقنيـة والفنية في إعلانـه عـن الانتخابـات، ويكـون المجلس المنتخـب بديلاً عن القائـم تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية.

ونعتقد أن هذه الخطوة سـتجد قبولاً شـعبياً عربياً كبيراً، ورسـمياً عربياً غالباً، باعتبارها تنسجم والحالة العربية الراهنة، وهي إفراز فلسطيني منتظر يتناسب والربيـع العربـي، ولتكن منظمة التحرير هي الوعاء لهذا، دون البحث في عناوين جديدة.

نزعـم أن عبـاس ومجموعته قلة، وجموع الشـعب الفلسـطيني ليـس على ما هم عليه، ولا نحتاج إلى الرجوع للتاريخ البعيد لدراسة التجارب في التغيير، فالواقع العربـي الحاضـر يعطينـا درسـاً في سـنن التدافـع، للانتقال من حـال إلى حال، ونـرى أن النمـوذج الفلسـطيني في التغييـر لن يكون بهذه الصعوبـة، وليكن ربيعاً فلسطينياً سلمياً.

فلسطينيو أوروبا ورسائل العودة *

تقاطر الآلاف من فلسطينيي القارة الأوروبية براً وبحراً وجواً جاؤوا من أكثر من خمسة وعشرين بلداً إلى العاصمة الفرنسية باريس يوم السبت الثالث من أيار (مايو) الجاري ليحتشدوا ضمن فعاليات مؤتمر فلسطينيي أوروبا الثاني عشر الذي انعقد تحت شعار «فلسطين تجمعنا والعودة موعدنا».

ويُعد المؤتمر واحداً من أكبر تجمعات الفلسطينيين خارج الوطن المحتل. هذا الاجتماع السنوي الذي طاف مدنا أوروبية عدة ودون توقف بدءاً من لندن عام 2003 إلى باريس عام 2014 مروراً ببرلين وفيينا ومالمو وروتردام وكوبنهاغن وميلانو وفوبرتال وبروكسل.

وتنظم الأمانة العامة للمؤتمر مع مركز العودة الفلسطيني بالاشتراك مع المؤسسات الفلسطينية المحلية فعالياته حيث يحط المؤتمر رحاله كل سنة، وكانت الشراكة لنسخة باريس مع المنتدى الفرنسي الفلسطيني ومجموعة من المؤسسات الفلسطينية العاملة في المدن الفرنسية المختلفة.

وقد حمل هذا التجمع خلال هذه السنين الماضية رسائل عديدة ذات مغزى وباتجاهات مختلفة تضمنتها البيانات الصادرة عنه والتي كان آخرها «إعلان باريس للتمسك بحق العودة وحقوق الشعب الفلسطيني»، ويجدر بالباحثين دراسة معاني ومضامين هذه المؤتمرات وما صدر عنها والنظر في مراميها.

فالمغزى السياسي في أن يربط المؤتمر نفسه بفكرة التمسك بحق العودة ويدور في فلكها طوال أكثر من عقد من الزمن، ويزيد من درجة الاهتمام به سياسياً أنه يواكب في انعقاده ارتفاع وتيرة الحلول السياسية التي تستهدف حق العودة لناحية إلغائه والتجرؤ عليه سلباً من بعض السياسيين الفلسطينيين الرسميين.

وأضفت الأجواء التفاوضية الفلسطينية الإسرائيلية المقلقة دوماً قيمة نافذة سياسياً لمؤتمرات التمسك بحق العودة تتصاعد يوماً بعد يوم، فردياً وجماعياً، وهذا يعكس رأياً عاماً للمعنيين الرئيسيين بالحق وهم الشعب الفلسطيني من زاوية تمسكهم به، وعليه فهو يصعّب مهمة القفز على حق العودة ويرفع الغطاء عمن يحاول التفريط فيه.

فالاجتماع على صعيد واحد في الغرب الأوروبي البعيد للأجيال الفلسطينية الأربعة منذ جيل النكبة الأول والأجيال اللاحقة والتي لم تعرف فلسطين ولم

* الجزيرة - المعرفة - مقالات رأي (وجهات نظر) - أيار (مايو) 2014

تعايشـها ويعلنون تمسـكهم بالعودة، إنما يعبّرون عن ذلك بأشكال عدة ويعيشون الوطـن الكبيـر فلسـطين دون الالتفـات إلـى الفـوارق السياسـية أو الاجتماعية أو الاكتـراث لأيـة معوقـات تحـول دون إظهارهم لآرائهم بالتمسـك بحقوقهم بل والعمل على تحقيقها.

ويؤكـد علـى ذلك الإصـرار قوافل العودة التي سـارت آلاف الأميال من السـويد والدنمارك وألمانيا وبريطانيا وهولندا وإيطاليا وغيرها من الدول، وهذا يحدث كل عام ولمدة اثنتي عشرة مرة بما يعادل زمناً سدس عمر النكبة الفلسطينية.

وقد غدا ذلك المشهد توجهاً فلسطينياً متنامياً ينادي بتنظيم الصف الفلسطيني ورصـه للدفـاع عـن حـق العـودة وإعـلاء الصـوت الشـعبي في رفـض أيـة حلول تفريطية. وأصبح المؤتمر محفزاً لذلك من خلال تقديم نموذج ناجح في مداومة وتكرار إظهار التمسك بحق العودة وبشكل منظم.

وكان للمؤتمـر دور متقـدم في إظهـار وحدة الشـعب الفلسـطيني علـى مبدأ حق العودة، فالوجود المنوع للتيارات السياسـية من ناحية الضيوف أو الحضور العام كل سـنة، وكذلـك وجـود تمثيل فلسـطيني من الداخل الضفة وغـزة ومناطق 48 والمخيمـات الفلسـطينية في دول الطـوق، ومحطـة باريس لم تكن اسـتثناء، وقفز هذا مع التواجد الفلسطيني في أوروبا بالعموم فوق الانقسام الفلسطيني الغالب علـى المشـهد في الداخـل والمنطقـة العربيـة، بـل كان شـعار المؤتمر لهذه السـنة «فلسطين تجمعنا والعودة موعدنا» سابقاً بأشهر لاتفاق «مخيم الشاطئ» المُوقَّع بين الفصائل الفلسطينية والمتعلق بالمصالحة في قطاع غزة.

ونعطـي مثالاً هنا بموافقة السـفير الفلسـطيني في فرنسـا علـى حضور المؤتمر مبكـراً وإلقـاء كلمـة، إضافـة إلى وجـود الأخ المطران رياح أبو العسـل القادم من الناصرة ليعطي مثالاً آخر في ذات السياق.

ومن هنا تسـاعد هذه الفعاليات على شـاكلة مؤتمر فلسـطينيي أوروبا في رسـم صورة الإجماع الفلسطيني حول حق العودة يقابله الإجماع الصهيوني على رفض هذا الحق، وهذا مما يقوي المطالب الفلسطينية أمام القوى الدولية في الاقتراب مـن التعامـل مع حـق العودة فَهْماً ومن ثم موقفاً داعمـاً، ونثبت للجميع أيضاً أن الرواية الإسرائيلية القائمة على الخداع والتضليل طوال العقود السابقة نجحت في تكوين رأي عام عالمي حول استحالة تطبيق حق العودة.

وفي البعـد السياسـي أيضاً يُسـقط هـذا بوضوح رهان المشـروع الصهيوني على عاملَيْ تقادم الزمن وبُعد الجغرافيا فيما يعنيان من ذوبان للشـعب الفلسـطيني

في البيئة الجديدة الحاضنة وانصهارهم في البوتقة الثقافية الغربية المختلفة في عاداتها وتقاليدها ونمطها عن البيئة الفلسطينية العربية الإسلامية، مما يفضي للحل التلقائي للصراع حول فلسطين من واقع نشوء أجيال جديدة لم تعرف فلسطين ولم تعش آلام النكبة ولها همومها الخاصة من وحي واقعها الجديد.

ولعل الحضور الغالب في باريس لعنصر الشباب الفلسطيني من كل دول أوروبا ومشاركتهم بفعالية في كل ما يتعلق في فقرات المؤتمر المختلفة سواء في تقديم البرنامج أو الندوات العامة أو ورشات العمل أو انخراطهم في اللجان وحضور المفاهيم الفلسطينية الأصيلة في طرحهم، ليعطي انطباعاً واضحاً على ترسّخ الهوية الوطنية الفلسطينية بأبعادها العربية والإسلامية في الجيل الجديد.

وهذا ما يَعدُّه الإسرائيليون خطراً إستراتيجياً يهدد كيانهم بنفس مستوى خطر تنامي الوجود الديموغرافي الفلسطيني على أرض فلسطين مما دفع الصهاينة إلى محاربة المؤتمر ومحاولة التأثير على انعقاده.

ولم يأتِ هذا الأداء الشبابي من فراغ أو وليد اللحظة بل نتج عن عمل مؤسساتي فلسطيني منظم ساهم معه الآباء في ضبط إيقاع النشء الجديد في المزاوجة بين العيش في الغرب والارتباط الوثيق بالوطن الأم، وساعد على ذلك عوامل ليس هذا مجال بحثها.

وإذا استحضرنا ثنائية الحياة الرغيدة والفرص المفتوحة والمنوعة في سبل الحياة لفلسطينيي أوروبا وفي نفس الوقت الانشغال بقضايا الهم العام والوطني الفلسطيني وعلى رأسها حق العودة، فإن هذا يسقط مبدأ ومسلكاً عربياً رسمياً طوال العقود السابقة في التعامل غير المقبول مع الفلسطينيين الذين يعيشون في كنفهم خوفاً من أن يستكينوا وينشغلوا وينسوا فلسطين.

وقد خلق ذلك للوجود الفلسطيني في الدول العربية بالعموم بيئة غير صحية من كافة الجوانب التعليمية والثقافية والمعيشية والاجتماعية، والنموذج الصارخ على هذا هو فلسطينيو لبنان، ونضيف إليها أجواء أمنية خانقة في الكنف العربي تكتم الأنفاس وتعد الكلمات وتحاسب عليها، وهنا لا أمثلة فالكل سواء.

ونقول إن النتائج التي تحققت في أوروبا تحرج السياسة العربية الرسمية وكأنها تقول بأن السياسة العربية والأجواء التي تخلقها تفضي لتناسي حق العودة وملاحقة لقمة العيش لأبناء الشعب الفلسطيني في المخيمات أو الأماكن الأخرى،

وهـذا خـلاف الإعلان الدائم والمتكرر في مقررات القمة العربية في التأكيد على دعم حق عودة الشعب الفلسطيني لدياره.

والقيمة الإستراتيجية الأخرى بعيدة المدى لمؤتمر فلسطينيي أوروبا هي خلق بيئة تعارف وطني وتواصل بين أبناء الشعب الفلسطيني وتقوية الروابط الاجتماعية، حتى أن أفراداً من عائلة واحدة مشتتين في عدة بلدان التقوا سوياً لأول مرة في أروقة المؤتمر.

ونذكر هنا أن عدداً غير قليل من الحاضرين قد شاركوا في كل المؤتمرات، وزاد العـدد مـع تكـرار المؤتمرات حتـى أن كتلة قوامها ثلاثـة آلاف أو أكثر تذهب إلى حيـث ينعقـد المؤتمـر كل عام، هذا خلاف الحضور من الـدول المضيفة للمؤتمر، واسـتطاع هـذا المهرجـان حجـز مـكان دائـم في أجنـدة مواعيـد الفلسـطينيين والرزنامة الوطنية الفلسطينية في أوروبا.

وقد أحدث تشكيل أمانة عامة دائمة للمؤتمر والوصول إلى حال الاستقرار مجالاً لطرح قضايا الشـعب الفلسـطيني التي فرضت نفسها مع العنوان الرئيسي وهو حق العودة، وتمت اسـتضافة شـخصيات وخبراء لخدمة هذه العناوين ووضعها على طاولة البحث.

والتفـت منظمـو المؤتمر إلـى عناوين وقضايـا مهمة وملحة كأوضاع فلسـطينيي سـورية التي خصها هذه السـنة بندوة وورشـة عمل منفصلة اجتمع فيها الذين وفدوا من سورية من أبناء الشعب الفلسطيني إلى القارة الأوروبية.

ونذكر أيضاً أن فلسـطينيي أوروبا أطلقوا «مجموعة العمل من أجل فلسـطينيي سـورية» التي أصبحت المرجع المعلوماتي الأول في الشـأن الفلسـطيني السـوري، وتدير عملها من لندن.

ونذكر في الجانب المؤسساتي بعيد المدى تحديداً في مؤتمر باريس الأخير انعقاد ورشات عمل بالتوازي لتجمعات مهنية وفئوية في القارة كتجمع الأطباء والمهندسين والمعلمين والمرأة والشباب والفنانين والعمال ورجال الأعمال والمؤسسات الشعبية الفلسـطينية، حيث ناقشـوا سـبل التعاون فيما بينهم وطرق خدمة قضايا الوطن كالقدس والأسرى واللاجئين وحصار غزة والهموم الملحة لأبناء الشعب الفلسطيني في الخارج كالنكبة المتجددة لفلسطينيي سورية والعراق.

ثم اجتمعوا على صعيد واحد ليناقشوا ويتحاوروا على الجامع بينهم فيما يتعلق بذات العناوين، وكان هذا أمام عموم الجمهور الذي حضر.

وفي مجال العمل المؤسسي أيضاً فقد وفر المؤتمر منصة انطلاق للعديد من المبادرات لخدمة جوانب القضية المختلفة، فكانت مؤسسة «أوروبيون من أجل القدس» و«الحملة الأوروبية لرفع الحصار عن غزة» و«حملة الأمل الخيرية» و«حملة الوفاء الأوروبية» و«مبادرة إزالة المستوطنات» و«الشبكة الأوروبية للدفاع عن الأسرى والمعتقلين» وعديد التجمعات المهنية التخصصية.

وبهذا كان المؤتمر عامل نهوض للعمل الفلسطيني في أوروبا. وحيثما حلَّ المؤتمر كان ذلك فرصة لخلق أجواء في البلد المضيف تنتج عنها لاحقاً أنشطة وفعاليات طوال السنة.

وأوجد هذا بيئة مؤسساتية تنسيقية خدمت عناوين كثيرة كما حدث في يوم 26 نيسان (أبريل) الماضي في اليوم الأوروبي للتضامن مع غزة ورفع الحصار عنها، حيث أقيمت أنشطة وفعاليات في أكثر من عشرين مدينة أوروبية.

وأكثر من هذا، فالمؤتمر والمؤسسات التي تدور في فلكه ارتبطت بمبادرات ومشاريع تعمل لفلسطين وحق العودة والحفاظ على الهوية داخل القارة وخارجها، فاستضاف مؤتمر باريس أكاديمية العودة لدراسات اللاجئين والحملة الدولية للحفاظ على الهوية الفلسطينية (انتماء) والمشروع الوطني للحفاظ على جذور العائلة الفلسطينية (هوية) والحملة الدولية لمطالبة بريطانيا بالاعتذار عن وعد بلفور.

بل واهتم المؤتمر بالجانب التراثي والفلكور الشعبي، وأبدع في إنتاج «أوبريت العودة» الذي شاركت فيه نخبة من الفنانين الفلسطينيين في القارة وخارجها وغنوا للعودة ولشعار المؤتمر. وأعتقد جازماً ببقاء ذلك الأوبريت خالداً إلى ما بعد تحرير فلسطين.

وأيضا في المجال ذاته، ساهم المؤتمر بوضوح في صقل مواهب وخبرات عشرات الطاقات الفلسطينية المختلفة بمختلف الأعمار للرجال والنساء للشباب والشابات وحتى الأطفال على حد سواء.

ونذكر أن المؤتمر ومؤسساته رعى فِرقاً للزهرات والأشبال والشباب في عدة دول أوروبية، وقد شاركت بفعالية واعتلت منصة المؤتمر.

ويتوجب علينا أن نذكر باعتزاز البُعد العربي الحاضر في المؤتمر عن طريق انخراط إخوة وأخوات لنا من الجالية العربية في فعاليات المؤتمر يعتبرون القضية الفلسطينية قضيتهم، كما تشرّف باستضافة شخصيات عربية لامعة

ساهمت في نجاح المؤتمرات، وهذه السنة حل ضيوف رئيسيون من أمثال رئيس الوزراء الأردني الأسبق السيد طاهر المصري، والسيدة محرزية بلعبيد نائب رئيس المجلس التأسيسي التونسي (البرلمان) والسيد عبد الله بن منصور رئيس اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا، والسيد عمر الأصفر رئيس اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا.

ومن ناحية الجمهور الأوروبي، فقد غطى المؤتمر بعض مساحات التوعية بالقضية الفلسطينية خدمها حضور الإعلام الغربي وبكثافة لرصد المؤتمر.

ومن المفارقات أن يخدم التحريض الصهيوني عن غير قصد وبغباء واضح المؤتمر في محاولة للحيلولة لانعقاده، فإذا بالإعلام يأتي بكثافة تأثراً بالدعاية المغرضة ويصبح المؤتمر الخبر الأول في الإعلام المحلي.

وكانت نتيجة هذا التفاعل صورة إيجابية عن المؤتمر، بل ودفع ذلك شخصيات غربية وازنة كرئيس الوزراء الهولندي الأسبق فان آخت ليأتي لمؤتمر فلسطينيي أوروبا الخامس في روتردام عام 2006 ويطلب إلقاء خطاب دعماً للقضية.

واستطراداً في هذه النقطة، فقد وجد الناشطون في حملات المقاطعة التي تقوم بها مؤسسات مناصرة للحق الفلسطيني ضد نظام الفصل العنصري الصهيوني في باريس بيئة خصبة للتنسيق مع المؤسسات الفلسطينية في عموم القارة لتكثيف الجهود في موجات تصعيدية لتوسيع أنشطة هذه الحملات.

كما نضيف هنا أن عوامل عديدة ساهمت في التعظيم من رسالة المؤتمر منها الإعلام العربي الذي ربط نفسه بفلسطين اسماً أو اهتماماً، ولازم ذلك تكنولوجيا المعلومات التي يسّرت نقل الحدث عبر الأقمار الصناعية أو عبر شبكات التواصل الاجتماعي والشبكة العنكبوتية (إنترنت) وتم توظيف هذا كله ليكون الحدث أكبر من مؤتمر وأن تبرز كل جوانبه الإستراتيجية وليأخذ كل قطاعات الشعب الفلسطينية والمهتمون في الشأن الفلسطيني ما يريدون.

ونذّكر أن تداول رسالة المؤتمر بمختلف اللغات الأوروبية حسب المؤسسات المشاركة من عموم القارة يرسل بمضامين المؤتمر فوق الحدود الجغرافية عالمياً.

ونختم بالقول بأننا بين يدي جهد ذي قيمة إستراتيجية نافذة متعدد الأهداف متنوع في نتائجه، ونستطيع الادعاء بأن مؤتمر فلسطينيي أوروبا ليس مجرد مؤتمر بل هو وطن يتجسد في ضمير أبنائه.

الإعلام البريطاني وعدوان غزة.. تحوّلات نوعية *

لـم يكـن للمشـروع الصهيوني أن يعيش طـوال العقود الماضية لـولا عوامل ذاتية وخارجيـة متعـددة، من أهمها الدعم غير المحدود من القوى الغربية على جانبي الأطلسي سياسياً وعسكرياً وحتى اجتماعياً وثقافياً.

ولضمـان اسـتمرارية هـذا الدعم وبكثافة، اشـتغلت ماكينة الدعايـة الصهيونية لنشـر الأكاذيب وامتلاك وسـائل الإعلام والتأثير عليها، مما وفر غطاءً شـعبياً ورأيـاً عامـاً داعماً للكيـان، إضافة إلى تأييد أي قرارات مـن الحكومات الغربية باتجـاه دعـم السياسـات الصهيونية والتجـاوز عن أخطائها، وهـذا حقق نجاحاً واضحاً قلب المظلمة الفلسطينية إلى عدوان وإرهاب.

وقـد نجحـت هذه الآلـة الإعلامية في تثبيت هذه الدعاية المغلوطة بنسـبة عالية مما سـاهم في تغييب الرواية الفلسـطينية عن الإعلام الغربي بشكل شبه كامل، بيد أنه في السنوات الخمس الأخيرة بدأ يظهر تغير في تناول الصحافة الغربية للقضية الفلسطينية تدريجياً وبأشكال عدة لصالح الرواية الفلسطينية.

هذا التحول في تناول المسـألة يسـتحق التوقف عنده لدراسـة مدى عمق وجوده وتحليل العوامل التي سـاعدت في تغذيته واستشـراف إمكانية اسـتمراره وسـبل التأثير عليه إيجاباً لصالح الحق الفلسطيني.

لا نبالـغ إذا قلنـا إن الصحافـة البريطانية لها مكانتهـا العالمية في عالم الإعلام، وهـي عريقـة ولهـا تأثير ونفاذية في تشـكيل الرأي العام المحلي بـل يتعداه خارج الحدود لدول نفوذ الإرث الاسـتعماري البريطاني أو ذات العلاقات التجارية أو لمتابعي الصحافة الإنجليزية بالعموم.

بـل نذهـب أبعد من هذا إلى القـول إن تلك الصحافة بما لديها من مهنية عالية بتقاريرها الميدانية المحترفة والمصحوبة بتحليلات وتعليقات من كتاب وسياسيين مرموقين، تؤثر على قرارات الحكومة أو صانعي القرار، وهذا جعلها قوة تسقط وزراء ونواباً في بعض الأحيان.

وقـد أجريت دراسـة مسـحية تحليلية على المضامين المتعلقـة بالعدوان على غزة في أهم الصحف البريطانية من خلال أعدادها الصادرة يوم الأحد العاشـر من آب (أغسطس) الجاري، وهو توقيت له دلالة مهمة، فهو يأتي بعد أكثر من شهر

* الجزيرة - المعرفة - مقالات رأي (وجهات نظر) - آب (أغسطس) 2014

على بدء العدوان، ويتزامن مع استقالة الوزيرة سعيدة وارسي على خلفية موقف الحكومة البريطانية غير المتوازن من هذا العدوان، وبعد مظاهرات السبت الحاشدة تنديداً بالعدوان.

يبرز سريعاً من حيث الشكل أولاً القاسم المشترك من حيث التغطية الواضحة والمميزة للحدث، وبأشكال تعطيه درجة عالية من الأهمية في ذهن القارئ حتى المتصفح العادي.

وتنوّعت أشكال التغطية بين تقارير ميدانية ومقالات تحليلية وأخرى تحمل مواقف من شخصيات سياسية معتبرة. واللافت أيضاً أن معظم هذه الصحف نقلت وقائع العدوان عبر مراسليها داخل القطاع وأغلبهم غربيون، مما أعطى درجة عالية من المصداقية في المضمون للقارئ البريطاني لناحية الحيادية.

وتشترك هذه الصحف بالعموم في تناول حدث استقالة الوزيرة وربطه بشكل واضح بقطاع غزة، وكذلك تغطية مظاهرة لندن الحاشدة. ومن حيث التغطية البصرية نلاحظ استخدام العديد من الصور والتنوع فيها وبأحجام كبيرة تصل في أكثر من صحيفة إلى عرض الصفحة بالكامل، مع وجود تقارير ميدانية وافية لوقائع العدوان داخل القطاع.

أما من ناحية المضمون، فالمشترك أعمق دلالة على أكثر من صعيد، وهو بلا شك إيجابي لصالح القضية الفلسطينية العادلة. وتمثل في شبه الإجماع على وحشية العدوان وهمجيته وفي اختباء وانكفاء أشد المدافعين عن الكيان الصهيوني في الصحافة الغربية، مما تسبب له بخسارة كبيرة على الصعيد العالمي.

ومع تكشف مشاهد الدمار الواسعة والمرعبة والتي ذكّرت المواطن الغربي بمشاهد الحرب العالمية الثانية من حيث حجم التدمير والقتل والاستخفاف بحياة الإنسان، برز الحديث عن أخلاقيات الحرب التي استخف بها وداس عليها جيش الاحتلال الإسرائيلي من خلال استهدافه كل شيء دون استثناء، سواء البشر والحجر، ولم يراع حرمة المستشفيات والمساجد والأماكن السكنية، فضلاً عن الوضع الكارثي في القطاع والارتفاع الهائل في أعداد الشهداء والجرحى.

وقد توقفت ثلاث من هذه الصحف مع نماذج من قصص المعاناة الإنسانية، كقصة الطفل محمد بدران (8 سنوات) الذي فقد بصره واستشهد والده ولم يخبره أحد بذلك، كما أبرزت أكثر من صحيفة إمكانية انتشار الأوبئة بسبب تدمير محطات تنقية مياه الشرب وشبكة الصرف الصحي.

كما حضرت الرواية الفلسطينية بمضامينها السياسية ومطالب المقاومة، بل وجدت من يدافع عنها على صفحات العديد من الصحف، كما تناولت بعضها غضب الجالية المسلمة من موقف الحكومة، متوقعة تأثر حزب المحافظين في الانتخابات القادمة بسبب الموقف المنحاز لصالح العدو الصهيوني.

لو أخذنا تغطيات الصحف بشكل منفصل لما له من مؤشرات مهمة، نجد في المقدمة تناول الصنداي تلغراف غير المسبوق للقضية بشكل يجرم العدو الصهيوني.

فقد أفردت الصفحة رقم 22 بالكامل للحدث، سواء بتقرير ميداني من مراسلها روبرت تيت المصحوب بصورة عريضة للدمار في بيت حانون وصورتين أصغر للحشود الهادرة في مظاهرة لندن، وأخرى للطبيب الفلسطيني البريطاني غسان أبو ستة وهو يعالج طفلة. والعنوان الكبير في عرض الصفحة «كارثة صحية تلوح بالأفق في غزة»، ثم عنوان جانبي على لسان الدكتور غسان أبو ستة «عندنا أطفال كثر في هذه المستشفى لن يجدوا أحداً يذهبون له» في إشارة إلى أنهم أصبحوا أيتاماً بعد مقتل عائلات بكاملها، علماً بأنه يصعب تصور نشر مثل هذا التقرير بشكله ومضمونه في جريدة التلغراف في السنوات الماضية.

بل ذهبت التلغراف أبعد من هذا، عندما نشرت في نفس الصفحة تعليقاً صحفياً للسياسي المخضرم أوليفر مايلز الذي خدم سفيراً لبريطانيا في ليبيا وكان أيضاً رئيساً لقسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية، في وصف العدوان بأنه غير أخلاقي ولا يمكن الدفاع عنه، علماً بأن هذا الوصف كان يمكن أن يوصم صاحبه بالعداء للسامية لو ذكره قبل سنوات.

وكان العنوان لمقاله «السلام ممكن أن يصنع فقط بالتحدث مع الأعداء»، وقد ذهب في موقفه إلى أن شروط الرباعية المفروضة على حماس يجب أن تفرض على «إسرائيل» أيضاً، وتكلم في مسألة الاعتراف وتساءل عن أية حدود لـ «إسرائيل» نتحدث حتى يعترف بها الفلسطينيون.

ثم قال بخصوص شرط الاعتراف بالمعاهدات السابقة إن «إسرائيل» خرقت اتفاقية تبادل الأسرى (صفقة شاليط) فكيف تطلب من غيرها احترام المواثيق. وحتى في جانب سلاح المقاومة فند بأن هناك ترسانة أسلحة، بل دافع عن موقف حماس على لسان خالد مشعل عندما قال إن الرجل قال أعطونا دولة كاملة السيادة بعدها نجيب على سؤالكم في موضوع الاعتراف.

ثـمَّ تأتـي جريدة الصنـداي تايمز، وهـي يمينية أيضاً وبطريقة مطابقة من ناحية الحجـم والشـكل وبمضمـون مواز ولكن بنفـس النتيجة لزميلتهـا التلغراف. فقد وضعـت في الصفحـة رقـم 25 -وهي المخصصـة للأخبار العالميـة- صورة تصل إلى 40% من الصفحة ذات الحجم الكبير لمقاوم ملثم وخلفه سحابة دخان تعلو سـماء غـزة من جـراء القصف الإسـرائيلي، والعنـوان العريض الذي اسـتخدمه مراسـل الجريـدة مـن غزة مايلز مور نقلاً عن هذا المقـاوم «نحن ميتون على أي حال، ماذا عسانا أن نفعل غير أن نقاتل».

وتكلم عن شـعبية رجال حماس كأبطال وتماسـك الحاضنة الشـعبية للمقاومة، مبرزاً أن القتلى الإسـرائيليين جنود، أما شـهداء فلسـطين فهم مدنيون. ثم تبرز الصحيفة صورة الطفل محمد بدران الذي فقد بصره واستشهد والده، وحاجته الماسة للعلاج في الخارج.

وفي مقابلـة لهـا مع الوزيرة البريطانية المسـتقيلة، تسـتفيض وارسـي في وصفها للموقـف البريطاني المنحاز ضد الفلسـطينيين خاصة مـع إمكانية التدخل لكبح جمـاح حكومـة العـدو، ثم تبـرز الصحيفـة على لسـان الوزيرة المطالبـات بوقف تصدير السلاح للجيش الإسرائيلي.

أما الأوبزيرفر فالتعليق الرسمي لها بشأن غزة أن على «إسرائيل» أن تعي بأنها تخسـر سـمعتها عالمياً، وعلـى الصفحـة رقم 19 تنقـل تقريراً لمراسـلها من غزة جيسـون بيورك مصحوباً بصورة من الحجم الكبير عن حجم الخوف والهلع في وجوه جمهور من اللاجئين في مخيم النصيرات وهم يرقبون انتشال جثامين من تحت ركام المسـجد الرئيسـي في المخيم الذي دمرته الصواريخ الإسـرائيلية، كما تتوقف مع إلغاء المهرجان السـنوي للأفلام اليهودية من قبل إدارة مسـرح شـمال لندن على خلفية دعم السفارة الإسرائيلية للمهرجان مالياً.

وعلـى الصفحـة رقـم 7 تقريـر آخر عن مظاهـرة لندن بصورة كبيـرة للجماهير تحت عنوان «الآلاف يتظاهرون في بريطانيا وحول العالم ضد الأعمال العسكرية الإسرائيلية في غزة».

وتنسـجم الفايننشـال تايمـز مـع ذات اللغـة بمقابلـة شـاملة أخـرى مـع الوزيرة البريطانية بعنوان عريض «اسـتقالة وارسـي بسـبب غزة تنذر بمشـاكل انتخابية لحـزب المحافظـين»، ويعلـوه عنـوان بشـكل أصغـر بـأن غضـب الأقلية المسـلمة في بريطانيـا مـن عـدم إدانـة الحكومـة للعدوان قـد ينعكس خسـارة في صندوق

الانتخابات. وهذا سيؤثر لو حدث في خمسة مقاعد كاملة في شمال بريطانيا هي أصلا مع الحزب المحافظين في الدورة الحالية.

وأخيراً نتوقف مع صحيفة الإندبندنت اليسارية التقليدية التي نوعت بشكل لافت بين ربط خبر استقالة الوزيرة في الصفحة الأولى بالعدوان، ثم تغطية المسيرة على الصفحة الثالثة بأربع صور بليغة المعنى بتواجد حاخامات أرثوذكس يهود بين المتظاهرين رافضين للعدوان، وصورة لأطفال بين المتظاهرين وسيدة بريطانية وصورة للحشود مع تثبيت رقم 150 ألف متظاهر، وهذا كله تحت عنوان «قوة الشارع تطالب المملكة المتحدة بإجراءات بشأن نزاع غزة».

وعلى الصفحة 26 تقرير ميداني من مراسلها دونالد ماكينتري من مخيم النصيرات في غزة تحت عنوان «هجوم إسرائيلي على مسجد يقتل على الأقل ثلاثة»، وعنوان آخر يقول «الإنذار الإسرائيلي لإخلاء المسجد قبل قصفه أمهل السكان فقط خمس دقائق».

وفي نفس الصحيفة أيضاً مقال تحليلي للكاتب الشهير روبرت فيسك حول استخدام المقاومة الفلسطينية للأنفاق ودورها، حيث يستدعي استخدام أسلوب الأنفاق في الحرب العالمية.

وعلى الصفحة رقم 10 إعلان لصفحة كاملة لتحالف 15 جمعية خيرية بريطانية لدعوة الجمهور البريطاني للتبرع لغزة، ومضمون الإعلان يبرز المعاناة بشدة فيما يعكس حجم الدمار ووحشية العدوان.

نتيجة ما عرضناه كحصيلة ليوم واحد من التغطية الإعلامية الغربية أن هناك إجماعاً على رفض العدوان وهمجيته ووحشيته وعظم الخسائر والمعاناة، وتفهماً للرواية الفلسطينية وتبريراً للمقاومة مما يعني تعاظم التأييد للقضية في الغرب وقوة تأثير الحراك الجماهيري في أوروبا.

نعتقد أن عدة عوامل موضوعية ساهمت بشكل مباشر في هذا الانقلاب في التعاطي الإعلامي الغربي والبريطاني خاصة مع القضية الفلسطينية وتحديداً العدوان على غزة، وهو الانفتاح الإعلامي بطرقه العديدة سواء الفضائيات أو شبكات التواصل الاجتماعي، مما جعل الحدث ينقل لحظة وقوعه وعلى الهواء مباشرة، وأيضاً التنافس المحموم بين الوسائل الإعلامية في الحصول على السبق النوعي ومن قلب الحدث.

ولا بـد أن نذكـر أن تفـوّق الجزيـرة بشـبكة مراسـليها وفضائياتهـا بلغـات عـدة وخاصـة العربيـة والإنجليزية ومواقعهـا الإخبارية على الإنترنـت ونقلها للحدث دون رتـوش وباحتـراف عـال، قـد رفـع من سـقف التنافس في الحقـل الإعلامي وكشف سوءات الإعلام المنحاز للطرف الصهيوني.

ونضيـف أيضـا أن حـراك الجماهير الغربيـة ونوعية التحرك واتسـاعه وتنظيم عملـه ودخولـه حيـز الاحتـراف والضغط على الإعـلام، كان له أثـره في التغيير الإيجابي الحاصل في التعاطي الإعلامي مع العدوان لزاوية الحقوق الفلسطينية العادلة.

نخلص إلى أننا نعيش تبلور عصر فلسطيني جديد تتعدد سماته التي من أهمها المقاومة البطولية في الداخل مع حاضنتها الشـعبية المتماسـكة والصامدة، والتي ظهرت معها حقيقة الاحتلال ووحشيته بكل وضوح الصورة ودقتها.

وكل تلـك العوامـل بـدأت تفـرز مواقـف سياسـية غربيـة متقدمة تجـاه قضيتنا العادلة، فالشـعب الفلسـطيني يسـير في الاتجاه الصحيح نحو استرجاع حقوقه المسلوبة.

مواسم القضية الفلسطينية *

قد يتفق الخبراء في النزاعات وتاريخها حول العالم بأن للقضية الفلسطينية والصراع حول أرض فلسطين خصوصيات وسمات تنفرد بها دون سائر النزاعات في جنبات المعمورة، فهي التي تمتد اشتباكات طرفيها في أعماق التاريخ وعلى اتساع الجغرافيا، وفيها أبعاد سياسية ودينية وقانونية واقتصادية وثقافية وحضارية ومناح أخرى، وتكاد تشترك معظم دول العالم في التأثير في مجرياتها وإن بدرجات متفاوتة.

فالمشاهد الجارية أحداثها في فلسطين وحولها بدأت فصولها تُرسم منذ أواسط القرن التاسع عشر بشكل متصل ودون انقطاع إلى يومنا هذا. ونسجل العلامة الزمنية الفارقة يوم أكد الصهاينة في مؤتمرهم الأول في مدينة بازل السويسرية عام 1897 سعيهم لاتخاذ فلسطين وطنا قوميا لليهود في العالم.

وبدأ الصراع في التفاعل الميداني بأبعاد شمولية مع اندلاع الحرب العالمية الأولى 1914، وتكاثرت معها الأحداث وتنوعت حتى تبعتها حرب كونية ثانية، وما حملته الفترة بينهما من رسمٍ لخريطة سياسية جديدة في منطقتنا العربية، بل وتوزيع جديد للسكان انطلاقاً من فلسطين باتجاهين متعاكسين لفئتين من البشر.

وخلال هذا التدافع أصبح تاريخ المنطقة يُعرف بعلامات ووقائع اعتبرها كلا الطرفين مهمة حسب قصته المسرودة وادعائه، وتنوعت بعناوين مختلفة وكثيرة، من قبيل اتفاقية سايكس بيكو ووعد بلفور والانتداب البريطاني والهجرات اليهودية والثورات الفلسطينية والنكبة بمقدماتها كقرار التقسيم ونتائجها المتمثلة بالتهجير وحال اللجوء. وكذلك العدوان الثلاثي ونكسة عام 1967 واحتلال القدس ويوم الأرض وأحداث لبنان عام 1982 وانتفاضة الحجارة وانتفاضة الأقصى وهكذا.

وحيكت الروزنامة السنوية بوقفات زمنية يعتبرها كل طرف مهمة ويستخدمها أداة هجوم على الطرف الآخر على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، وفي مختلف المجالات السياسية والدبلوماسية والثقافية والقانونية وغيرها، وأضحى ذلك عادة سنوية غير منقطعة.

إلا أن المناسبة الأبرز والأوضح على الإطلاق في هذا السياق، والتي تأخذ شكلاً دراميا هي ذكرى نكبة فلسطين في منتصف أيار (مايو) وما يقابلها من إعلان

* الجزيرة - المعرفة - مقالات رأي (وجهات نظر) - شباط (فبراير) 2015

قيـام الكيـان الصهيونـي المزعوم، وينقسـم العالم بين مُواسٍ للفلسـطيني بذكرى ضياع أرضه ومهنئ للصهيوني بإنجازه.

وهنـا نقـرر أن الذكريـات والتوقف عندها عادة بشـرية دارجة ابتـداء من الفرد بمحدوديتـه إلـى أن تصـل الـدول ومـا يشـكلها. ولكـي يأخذ أثـر الذكـرى بُعده الأقصـى يقـوم أصحابهـا برفع وتيرة التوقـف عند أرقام معينة مرتبطة بالسـنة ذاتها في معاودة الذكرى للتنويع في تناول مضمونها وإعادة إحيائه والوصول إلى إنفاذ المُراد، كالذكريات التي تصادف عشـر سـنين وعشـرين سـنة أو ما يعرف باليوبيـل الفضي (خمس وعشـرين سـنة)، أو الذهبي أو الذكـرى المئوية وهكذا. وقـد شـاهدنا كيف أحيت الدول مئوية اندلاع الحـرب العالمية الأولى بمؤتمرات وأنشطة. وهو ما يوفر منصة تسهل لأصحاب القضايا التذكير بمطالبهم ويجعل التنبه لهذا أكثر نفاذية.

على الصعيد الفلسـطيني، وبناء على المقاربة بين المناسبات وخصوصية المعاودة الزمنيـة في أوقـات معينـة واسـتخدامها سـلاحاً في مواجهـة المعتـدي في طريق استعادة الحق، نسجل أن الأعوام الخمسة القادمة، التي بدأت منذ العام المنصرم 2014 وتمتد إلى نهاية 2018، تزخر بمناسبات في غاية الأهمية مقرونة بذكرى رقميـة تُحـدث أثراً فارقاً لو تم اسـتثمارها. ولا يـكاد يخلو عام من هذه الأعوام القادمة من عدة مناسبات في هذا الجانب.

ولاسـتدعاء التاريـخ بطـرق مختلفة فوائد عظيمة تدخل في دائرة الإسـتراتيجي مـن الأفعـال في الجسـم الوطني الفلسـطيني، يأتي على رأسـها تقديم مدرسـة مفتوحـة للأجيـال الفتية وتعريفها بأبجديات الصـراع وجذوره وماهية القضية، ما يعطيها مادة وفيرة تسـتخدمها ضمن الوسـائل الحديثة التي لم تكن متوفرة في تلـك الحقـب وقـت حدوث الوقائع. من قبيل ما يمكن أن يظهر من حقائق في مخزون التاريخ تسمح بملاحقات للدول والشخصيات التي أجرمت بحق الشعب الفلسطيني باستخدام أدوات قانونية أُسست حديثاً.

ومما يزيد في تعظيم الفائدة من استحضار التاريخ، هو ثورة تكنولوجيا المعلومات الذي تفجرت في هذا الزمان وذوبان الحدود الجغرافية بين الدول بشكل عملي، والقفز عليه لمصلحة تحول العالم إلى مجتمع واحد منفتح على بعضه ويتواصل بـدون موانـع، وهـذا يجعل الوقـوف على أحـداث التاريخ وتوظيفهـا لا حدود له في كل أنحـاء العالـم ودون الحاجـة للانتقال والوجـود الفيزيائي لصاحب الحق.

تجلى ذلك واضحاً أثناء الاعتداء الصهيوني على قطاع غزة صيف العام الماضي 2014، عندما تنبّه العالم للجريمة والأحداث وجرى توثيقها وصارت حدثاً كونياً.

وفي هذا أيضاً سنجد في الرجوع لأحداث خلت فرصة للتقييم وأخذ العبر والتوقف عند الأخطاء. وقد يكون مناسبة لإنصاف شخصيات تعرضت للظلم والتهميش، فالقراءة المتأنية للتاريخ ستحدث اكتشافات وتخرج خبايا مهمة. وهذا يلفت النظر لأهمية وحيوية جانب التوثيق ووضع الأمور والحقائق في دائرة عدم الضياع، ويجعلنا نستدرك أموراً يمكن أن تضيع في السنوات المقبلة إذا لم تستثمر.

وهنا نسجل كيف تنبه العديد من الباحثين والخبراء إلى أهمية توثيق شهادات جيل النكبة الذين نفقدهم سنة بعد سنة وأضحوا حوالى 2% من عدد جموع الشعب الفلسطيني.

بالعودة إلى التاريخ الفلسطيني، فإن إحياء الذكريات أخذ على الدوام دوراً محورياً في بقاء القضية حية عبر الأجيال، وفي استمرار المفردات المهمة من دون تغيير بالعموم، بل وساهم في صقل الهوية الفلسطينية الوطنية بأبعادها القومية العروبية ووعائها الإسلامي للمسلمين والمسيحيين الفلسطينيين على حد سواء.

ونعتقد أن استمرار الشعب الفلسطيني في إبقاء هذا التوجه في استحضار التاريخ بصور مختلفة، سيؤثر في بعض مجريات الحاضر وسيخلق واقعاً جديداً يرسم خريطة مستقبله ممهداً لاستعادة حقوقه، ويصبح هذا في دائرة الوجوب الذي لا مفر منه، إذا ما لاحظنا أن كثيراً من الدول المؤثرة في المائة سنة الأخيرة ما زالت تتحكم في مقدرات المنطقة العربية ولديها نفاذية على مجريات الأحداث بكل الأبعاد في العالم، وما يعني ذلك من انعكاس على الصراع في فلسطين.

كمثال على ذلك، عندما نتوقف عند ذكرى وعد بلفور الذي أعطى بموجبه وزير الخارجية البريطاني في تشرين الثاني (نوفمبر) من عام 1917 وطناً قومياً لليهود في فلسطين، ونجد عشية الذكرى المئوية لإطلاق الوعد، بأن النفوذ البريطاني ما زال حاضراً مع علاقات إستراتيجية مع الكيان الغاصب، فإن استحضار هذه الذكرى برقمها اللافت يعني أن صاحب الحق ما زال يطالب بحقه، وأن بالإمكان التداول في المضامين بملاحقة بريطانيا سياسياً وقانونياً ومحاولة تضييق مساحة دعمها للكيان الغاصب.

ومما يزيد أثر مسار كهذا هو المشهد الصعب وانسداد الأفق على صعيد القضية بشكل حاد، ما يجعل التفكير خارج الإطار المألوف لتحقيق شيء من الإنجازات

واجباً، فوضع الضفة الغربية وقطاع عزة وأراضي فلسطين 48 وأوضاع الجوار العربـي والانهيـار في المنظومـة السياسـية العربيـة بالعمـوم، والتنـازع الداخلـي الفلسـطيني، يفرض على الشـعب الفلسطيني وقطاعاته الحية خلق فرص وفتح مسـاحات حركـة لإبقـاء القضية حية انتظاراً لحدوث متغيـرات محلية وإقليمية ودولية تؤثر على القضية إيجاباً.

ونعتقد جزماً أن جموع الشـعب الفلسـطيني وشـتاته في العالم، بكل ما يعني أثرٍ العامل الجيوسياسي من توفير ساحات وبيئات خصبة، يمكنها أن تُحدث تحولاً نوعياً إستراتيجياً في حال الجمود وتخلق فرص تغيير في معادلة الصراع. وهذا ما يتعارف عليه بالعمل الشعبي الفلسطيني والبُعد الأهلي للعطاء الفلسطيني.

وسـتجد الجاليات الفلسـطينية في جميع أنحاء العالم مادة مهمة من المناسـبات الوطنية لمقارعة المشروع الصهيوني في عصبه وفي مساحته، مما يشاغله بالبعد الإستراتيجي، ويلجمه عن ترسيخ ما يريد من دون رادع. وفي الجانب الفلسطيني الداخلي فإن هذا من شـأنه إبراز الإنجاز الوطني الفلسـطيني وتمجيد الأفعال وتخليد الشخصيات والرموز والعمل الجمعي الفلسطيني عبر التاريخ.

وعليه، فإننا ننبه في هذه السطور إلى مناسبات مهمة ولها دلالة في رسم القضية عبر التاريخ خلال السـنوات القادمة، وبعضها قد يحتاج لضخامته إلى سـنوات لإنفـاذ مشـاريع مفترضـة لإحيائـه. ونأخذ دورنـا في ذكر هذه المناسـبات لوضع الجميع أمام مسؤولياته.

فما زلنا نعيش أجواء ذكرى مناسبات مرت عام 2014، ابتداء من ذكرى مائة سنة على اندلاع الحرب العالمية الأولى وما نتج عنها من تأثير مباشـر على القضية. وفي ذات السياق، وخلال العام الماضي أيضاً، وافق مرور سبعين سنة على نهاية الحـرب العالميـة الثانية التي أنتجت رغبة أوروبيـة جامحة بالتكفير عن «مظلمة اليهود» مما سـهل شـرعنة إقامة كيان لهم في فلسطين. ومرت أيضاً خلال العام الماضي ذكرى خمسين سنة على تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية.

وهـذا العـام، نعيش أجواء ذكرى خمسـين سـنة لانطلاقة حركة فتـح. وفي العام القادم، ننتظر ذكرى مائة سـنة على اتفاقية سـايكس بيكو التي رسمت الخريطة السياسية الحديثة للمنطقة العربية. وذكرى ستين سنة على العدوان الثلاثي على مصر (وفي ثناياها مجزرة كفرقاسم في فلسطين)، وأربعين سنة على أحداث يوم الأرض. وعشـر سـنوات على انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة وغزة، وهي التجربة الأولى التي انخرطت فيها معظم الفصائل الفلسطينية.

ويزخر عام 2017 بالمناسبات الحيوية، تبدأ بمرور مائة وعشرين سنة على انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول بقيادة تيودور هرتزل. ثم ذكرى مائة سنة على وعد بلفور وسبعين سنة على القرار 181 الذي قضى بتقسيم فلسطين في عام 1947، وخمسين سنة على نكسة 1967 وسقوط مدينة القدس ودرّتها المسجد الأقصى، والذكرى الثلاثين على اندلاع انتفاضة الحجارة ومعها انطلاقة حركة حماس أواخر عام 1987.

أما عام 2018 ففيه ستمر ذكرى مرور مائة سنة على انتهاء الحرب العالمية الأولى وما نتج عنها، وفي العام نفسه وقوع فلسطين تحت الانتداب البريطاني الفعلي على أرض فلسطين بما عناه من الإعلان الأولي لحدوث نكبة فلسطين. ثم ذكرى سبعين سنة على نكبة فلسطين ونذكر معها ذكرى مذبحة دير ياسين. وسبعين سنة أخرى على إصدار قرار رقم 194 الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة والقاضي بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وسبقه بيوم إصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وخمسين سنة على انتصار معركة الكرامة. وعشر سنوات على العدوان على غزة أواخر 2008.

ونرصد مثالاً على نجاعة الوقوف على المناسبات كأسلوب في إدامة الصراع والمطالبة بالحقوق ما قام به فلسطينيو أوروبا خلال السنوات الماضية في نسجهم لسلسلة فعاليات عبر القارة البعيدة عن فلسطين طوال العام، ما خلق واقعاً للأجيال الفلسطينية وشكل منعطفاً في الأداء الشعبي الفلسطيني. وقدم نموذجاً ملهماً لقطاعات الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج.

واستطاع فلسطينيو أوروبا تحقيق إنجازات مهمة في هذا السياق ساهمت في خلق واقع نحو دعم القضية في الساحة الأوروبية، وكان لاستخدامها الروزنامة السنوية الفلسطينية أثراً نافذاً.

ولعل أبرز مثال على أدائهم المتميز هو الانعقاد السنوي لمؤتمر فلسطينيي أوروبا الذي ربط نفسه بذكرى النكبة في أيار (مايو) من كل عام، وأصبحت المناسبة حدثاً دورياً يُعدّ من أبرز الأنشطة الشعبية خارج فلسطين. واستخدموا الأرقام بشكل لافت في نشاطهم كرفعهم لشعار مؤتمرهم 2008 الذي انعقد في مدينة كوبنهاجن «ستون عاماً.. وللعودة أقرب» والذي ترسخ شعاراً تغلغل في العقل الجمعي لجموع الشعب.

واسـتمراراً لهـذا النهـج تنعقـد النسـخة الثالثة عشـرة من المؤتمـر في العاصمة الألمانيـة برلـين في 25 نيسـان (أبريـل) ويجتمـع الفلسـطينيون رافعـين شـعار «فلسطينيو أوروبا والمشروع الوطني الفلسطيني».

نختـم بوصـف حال الشـعب الفلسـطيني في هـذه الآونة وهـو في طريقه لتحرير أرضـه بوضـع «الصمـود» المتمثل في الحفـاظ على القضية الفلسـطينية حية في ظل اختلال ميزان القوة، والعمل على إيجاد ثغرات في المشروع الصهيوني للنفاذ منها، ولا بد من اسـتخدام كافة الأدوات المتاحة وكل أبناء الشـعب الفلسـطيني ومن ورائهم الأمة العربية والإسلامية وأحرار العالم لتمتين حال الصمود.

ونعتقد أن البعد الشـعبي واسـتدعاء التاريخ -بأشـكال متعددة- من الأسـاليب المهمـة في هـذا المجـال، فنحـن نتاج الماضي الـذي حمل ضياع فلسـطين ونعيش الواقع بمخاضه نتيجة وجود الاحتلال ومقارعة الشعب الفلسطيني له، متطلعين لمستقبل زاهر سترسم مشاهد أيامه أحداث النصر واسترجاع الحقوق.

الكيان الصهيوني وعقدة الاعتراف بشرعية الوجود *

على مدى أكثر من عشر سنين ولغاية كتابة هذه السطور، يمر المسافرون إلى المدن الأوروبية المختلفة انطلاقا من ثاني مطارات برلين «شونفيلد» عبر ممرٍ يوزع على سبع بوابات صعود إلى الطائرات، ما يزيد عن عشرين إعلاناً ترويجياً كبير الحجم تدعو للاشتراك في جريدة يومية تسمى «ويلت كومباكت» الداعمة لـ«إسرائيل».

الملفت هنا هو تثبيت المضمون لذات المنتج الإعلامي بخبرين يتكرران في كل اللوحات، مصحوبين بصور محترفة لشخصيات معروفة ذات وزن سياسي ثقيل وضعت صورها بطريقة يختلط فيها الوجه الحقيقي بوجه طفولي، كالرئيس الأميركي السابق جورج بوش والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل وبابا الفاتيكان السابق الألماني بنديكت السادس عشر.

الشاهد هنا أن أحد العنوانين هو «ميركل: على حماس أن تعترف بإسرائيل»، وفي تفصيله ينقل عن صانع السياسة الأول في الدولة «إذا لم تعترف حماس بإسرائيل ستقطع ألمانيا المساعدات عن السلطة الفلسطينية»، فالرسالة إذن أن «دولة إسرائيل» تبحث عن اعتراف من حركة حماس الفلسطينية المصنفة ضمن القانون الأوروبي بأنها «إرهابية»، بل وتظهر «إسرائيل» مستجدية بطريقة تتطلب دعماً غير محدود من رموز عالمية نافذة. فإلى أي حد تقود تلك الجهود إلى زيادة الاعتراف بشرعية الكيان الصهيوني؟

في 25 نيسان (أبريل) الماضي عُقد مؤتمر فلسطينيي أوروبا الثالث عشر في العاصمة الألمانية أيضاً. وكان من أهم أهداف هذا التجمع الذي يشارك فيه الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني، التأكيد على التمسك بحق العودة، وأن بُعد الجغرافيا وتقادم الزمن لا يعنيان ضياع الحقوق.

شنت كل الصحف التابعة لدار نشر للصحيفة المذكورة آنفاً، حملة تحريضية على منظمي المؤتمر كادت تحول دون انعقاده. ومما استخدمته التركيز على شعار مركز العودة الفلسطيني مؤسس المؤتمر والذي يعبر عن نفسه بخريطة فلسطين التاريخية.

ركزت الدعاية التحريضية على أن منظمي المؤتمر يستخدمون «خريطة دولة إسرائيل» كأنها تخص الشعب الفلسطيني، وهم بذلك لا يعترفون بوجود «دولة

* الجزيرة - المعرفة - مقالات رأي (وجهات نظر) - حزيران (يونيو) 2015

إسـرائيل». وأصبـح المؤتمـر الشـعبي الأهلي الفلسـطيني مطالبـاً بالإجابة على سؤال صريح «هل تعترفون بدولة إسرائيل؟ وماذا تقصدون بالخريطة؟».

يتجلى المشهد وضوحاً في ذات القضية في المعركة الدبلوماسية التي تدور رحاها منـذ خمـس سـنوات في أروقـة مبانـي الأمم المتحـدة في نيويـورك، بـل ويتعـدى ذلـك إلـى ردهـات وزارات الخارجيـة في العديد مـن دول العالـم المعنية. وعنوان المحـاولات الإسـرائيلية هـو منـع ذات المركـز الفلسـطيني المنـادي بحـق العـودة للاجئـين الفلسـطينيين الذيـن هُجـروا مـن مدنهـم وقراهـم عـام 1948، من أن يحصـل علـى العضويـة الاستشـارية في الأمم المتحدة كمنظمة غيـر حكومية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي المؤلف من 54 دولة، والذي يتم انتخابه دورياً.

وباعتبارهـا عضـواً في لجنـة الـ19 التي تعنـى بقبول العضويـة في طور الاعتماد النهائي من المجلس، تستخدم «إسرائيل» كل الأدوات الدبلوماسية بشكل مباشر وغير مباشـر مع حملات إعلامية في عواصم العالم، وتسـتعين بحلفاء، وتنصب أفخاخاً. وعِماد هذه الحملات: اللاجئون وحق عودتهم، وأخطار اعتماد عضوية مركز العودة على وجود الدولة العبرية.

أي دولة هذه التي نجحت في أخذ اعتراف واضح من الأمم المتحدة سريعاً بُعيد قيامهـا، وتملك ترسـانة أسـلحة نووية، ويأتيها المدد البشـري والمـادي من أنحاء المعمـورة، ثـم تجدها تمـلأ الدنيا صراخاً وعويلاً في طرح مسـألة الاعتراف بها وطلـب العـون العالمـي والضغط علـى هؤلاء «المسـاكين اللاجئين الفلسـطينيين» والمنتشـرين في العالـم لكـي يعلنـوا صراحـة ودون لبـس اعترافهـم بالدولة التي اغتصبت أراضيهم.

يـزداد الغضـب والهسـتيريا الصهيونيـة ويخرج عن كل الأعـراف والبروتوكولات عندما يجد نفسـه يخسـر في الحالتين أعلاه، حيث فشـل في منع انعقاد مؤتمر فلسطينيي أوروبا الثالث عشر الذي اختار له شعاراً «فلسطينيو أوروبا والمشروع الوطني الفلسطيني» في العاصمة برلين.

وانقلـب السـحر علـى السـاحر، حيـث حقـق المؤتمـر نجاحـاً باهـراً في مـا يمكن تصنيفه بالمسـتوى الإسـتراتيجي، وترسـخ تيار العودة الشعبي في القارة الأوروبية، وحقق مؤشـرات عالية في كافة المجالات، وأهمها حضور الرواية الفلسـطينية في الإعلام الألماني، ومضامين تمسك فلسطينيي أوروبا بحق العودة، وحقهم القانوني والإنساني والسياسي في التعبير عن آرائهم وأفكارهم بل والعمل على تطبيقها.

ثم يفشل ممثلو الكيان فشلاً ذريعاً في الحالة الثانية بعد أسابيع قليلة من انعقاد مؤتمر برلين، حيث تقتنع 12 دولة من لجنة الـ19 الخاصة بالمنظمات غير الحكومية في جلسة انعقادها أول الشهر الجاري، بالتصويت بـ«نعم» لإعطاء مركز العودة الفلسطيني – ومقره لندن– عضوية استشارية كاملة ضمن لوائح المنظمات غير الحكومية في المنظمة الدولية الأعلى شأناً.

وتجد الصين وجنوب إفريقيا والسودان وباكستان وتركيا وموريتانيا وكوبا وفنزويلا وغينيا وإيران وأذربيجان أحقية للمركز ضمن القوانين المعمول بها في أن يحوز هذه المرتبة. وتنتهي الدولة الصهيونية وحيدة معزولة مع الولايات المتحدة وأورغواي في التصويت الرافض لمنح المركز الذي تأسس عام 1996 في العاصمة البريطانية، بينما امتنعت روسيا والهند واليونان وتغيبت بوروندي.

لم تكتف الدول الداعمة برفع اليد، بل بررت معظمها وبشكل معلن تصويتها، وهذا يعني الوعي الكامل بالحالة والموقف، وأن كل الحجج الإسرائيلية وكل الضغط داخل أروقة الأمم المتحدة وخارجها وصل حد نشر مقالات تحريضية على صفحة «فوكس نيوز» على الشبكة العنكبوتية، مفادها ربط مركز العودة بالإرهاب والعنف، ونعته بأنه لا يعترف بدولة «إسرائيل». كل ذلك لم يحل دون أن يعتمد المركز في المرحلة شبه النهائية.

هناك العشرات من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني التي انضمت إلى الأمم المتحدة، وبعضها أصبح مخضرماً في هذا المجال خلال العقود الماضية، فما الجديد إذن في انضمام واعتماد المركز؟

تربط المؤسسة اسمها بفلسطين والعودة إليها، وإقرار ذلك الحق (حق العودة) الذي تعتبر معظم دول العالم أنه غير عملي، فوجود هذه المؤسسة يسمح للحوار وبشكل دائم حول حقوق اللاجئين الفلسطينيين، وهذا ما لا تريده «إسرائيل» وتعتبره خطراً إستراتيجياً عليها.

مركز العودة من جانب آخر يتحدى دولة «إسرائيل» التي تضعه على قائمة الإرهاب على خلفية قرار وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق إيهود باراك منذ أيار (مايو) 2010.

ولعله من المهم الإشارة هنا إلى أن أحد مسوغات القرار الصهيوني هو قيام المركز بتنظيم مؤتمرات للفلسطينيين في أوروبا تنادي بحق العودة. وبدلاً من أن

ينكفئ المركـز ويرتعـد من التصنيف الإسـرائيلي، نجده يمضـي في برامجه كأن شيئا لم يكن، بل ويذهب بعيداً لكي يحاول أخذ عضوية في الأمم المتحدة.

وهذا يعكس ثقة بالنفس في العمل للدفاع عن الحق الفلسـطيني، أدخل المنظمة غير الحكومية مساحة دولية رغم الهجوم الصهيوني، بل ويدرُس المركز الملاحقة القانونية لـ«إسرائيل» لاتهاماتها الزائفة بحقه.

من شـأن الاعتماد النهائي المأمول لمركز العودة الفلسـطيني أواخر تموز (يوليو) القـادم مـن قبـل مجلـس الـ54 في الأمم المتحـدة، أن يدخـل المنظمـات الأهليـة الفلسـطينية في الخارج مرحلة جديدة من النفاذية والتأثير على مفاصل القرار بخصـوص القضيـة الفلسـطينية، خاصـة إذا مـا عرفنـا حجم المسـاحة المتاحة للمنظمـات غيـر الحكوميـة ذات الصفة الاستشـارية في الاسـتفادة من خدمات الأمم المتحدة وطرح رأيها في الجلسات الرسمية، وأن يكون لها مندوبون في كافة محافل المنظمة الدولية، وتقيم أنشطة وفعاليات على هامش الجلسات.

واضح من الحدثين في برلين ونيويورك، أن أقوى سلاح يملكه الشعب الفلسطيني هـو بقـاؤه متمسـكاً بحقه وعدم التنـازل عنه حتى لو انعدمت سـبل القوة عنده، وأن إرادة الكيـان الصهيونـي واللوبـي الداعم له ليسـت قـدراً مهماً بلغ من القوة والجبـروت، فهـو رغم كل تلـك القوة والجبروت يلهث في العالم لتثبيت شـرعيته ويستدعي مسألة الاعتراف به في كل لحظة ومع كل حدث.

آن الأوان لكـي يعمـل الفاعلون في السـاحة الفلسـطينية على اسـتخراج مخزون القوة لدى الشـتات الفلسـطيني في كافة أماكن تواجده وحسـب القوانين المحلية للبلـدان التـي يعيش فيها وبشـكل سـلمي. ونعتقد أن لدى الشـتات الفلسـطيني المنتشـر في أكثـر مـن مئة دولة في العالم مـن الإمكانات ما قد يقلب المعادلة على المشـروع الصهيونـي، خاصـة مـع نشـوء أجيال متمكنـة من الحضـور المحلي في مواطنهـا الجديـدة، وتحافـظ في الوقـت ذاته علـى هويتها الوطنية الفلسـطينية المتبلورة وبشكل قوي.

بتنا على قناعة بأن من شأن مشاريع وبرامج وطنية عملية في كل مكان في العالم يوجـد به فلسـطينيون، سـواء في الجوانـب السياسـية والقانونية والدبلوماسـية والإعلامية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والأكاديمية أو غيرها، أن تحدث فرقاً تاريخياً وإستراتيجياً.

عام 2017 . . موسم فلسطيني مختلف *

يزخر العام الميلادي القادم 2017 بمناسبات عديدة لها علاقة مباشرة بالقضية الفلسطينية، ويجدر بالشعب الفلسطيني وداعمي قضيته أن يتوقفوا عندها بأشكال تفاعلية مختلفة، مما يجعلها فرصة لنهوض نوعي مفصلي في العمل الكفاحي الشعبي المشروع، مع اختلاف البيئة السياسية والثقافية والاجتماعية التي يعيش أجواءها الفلسطينيون حيث كانوا في العالم، وليدخلوا معها إلى مستقبل يحققوا فيه مساحات انتصار للقضية في طريق استرداد الحقوق الكاملة.

فنحن أمام الذكرى الخمسين لضياع القدس واحتلال المسجد الأقصى التي تصادف أوائل حزيران (يونيو) من العام القادم، والذكرى المئوية لإصدار وعد بلفور المشؤوم، الذي يحل في الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر)، ويأتي في الشهر نفسه، في التاسع والعشرين منه، ذكرى مرور سبعين سنة على إصدار القرار 181 لعام 1947 عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي اصطلح على تسميته قرار التقسيم، وبموجبه أعطيت الشرعية الدولية لقيام الكيان الصهيوني. وفي 29 آب (أغسطس) من العام نفسه نقف أمام مرور 120 عاماً على انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول بقيادة ثيودور هرتزل 1897.

وفي التاريخ الحديث، وفي أحداث لم يسكن غبارها بعد، سيعيش الشعب الفلسطيني وخصوصاً في الداخل الذكرى الثلاثين لاندلاع انتفاضة الحجارة في الثامن من كانون الأول (ديسمبر) 1987. وأقرب المناسبات حداثة وهي لم تنقض بعد، وممتدة بفصولها لغاية هذه الأيام الذكرى العاشرة لضرب حصار تام على قطاع غزة حزيران (يونيو) 2007.

واضح من العناوين الستة للأحداث أنها ممتدة ومقسمة عبر التاريخ لأكثر من قرن من الزمان، ولها من أبعاد محلية وإقليمية ودولية، ولها طابع سياسي وقانوني وديني واجتماعي وثقافي واقتصادي، وهي مرتبطة بالتاريخ والجغرافيا في الوقت ذاته. ويدخل فيها الفعل الرسمي والشعبي، وكان لوقوعها جميعها جملة أثار رسمت المشهد الفلسطيني لغاية الآن.

ويزيد من أهميتها أن الذين صنعوا الأحداث ما زالوا فاعلين ومؤثرين، سواء كانوا أفراداً أو شعوباً، أو كانوا دولاً ومنظمات دولية.

---

* الجزيرة - المعرفة - مقالات رأي (وجهات نظر) - أيلول (سبتمبر) 2016

ليس سـراً أن الكيان الصهيوني بكل طبقاته وشـرائحه وأذرعه الدولية، قد بدأ الإعداد المبكر لإحياء المناسبات التي تخصه، وهو معني بها بشكل مباشر وأهمها خمسـينية احتلالـه القـدس، ومحاولتـه الدؤوبـة لتهويدهـا وتكريسـها كعاصمة أبديـة لـه. وكذلـك مئوية وعد بلفـور، وهنا محاولة لتجديـد الوعد من الحكومة البريطانية الحالية وانتزاع مكاسـب جديدة في هذا السـياق، وهذا ما يدخلنا في دائرة الخطر من اسـتصدار قرارات جديدة أو مبادرات لصالحه ترسـخ جريمته على أرضنا وتعطيه مزيداً من الشرعية في المحافل الدولية.

وبهذه المناسبة، فقد تم إنشاء مؤسسة صهيونية خاصة بإحياء خمسين سنة على الوجود الصهيوني في القدس.

ولهـذا فالصـوت الجمعـي الفلسـطيني في الداخل والخارج يجـب أن يكون عالياً مدوياً في أرجاء العالم، يصدح بالمطالبة بالحقوق ويدخل القضية في آفاق جديدة تجعـل كل مـن شـاركوا بالجريمة ضده يقفون ويحسـبون حسـابهم ويترددون في الإقدام على أية خطوات تآمرية جديدة.

نحن لا نتحدث عن مجرد أنشطة تقليدية تتوقف أمام الأحداث بدراسة أكاديمية تقـرأ التاريـخ، أو مهرجانـات خطابية، وهـو مطلوب ولا نقلل مـن أهميته، ولكن المأمـول هـو في نهضـة شـعبية فلسـطينية شـاملة وجامعة تجعل مـن عام 2017 وهذه المناسـبات منصة انطلاق لفضاء فلسـطيني جديد له تأثير نافذ على كل الأصعدة، ويطرق جميع المجالات المشروعة المحتملة ويقف أمام أبواب النافذين في جميع أنحاء العالم.

وعندما نسـتحضر أن الفلسـطينيين منتشـرون في أكثر من مائة دولة في العالم، وحاز بعضهم جنسـيات هذه البلاد وأصبحوا مواطنين واسـتقروا فيها وما زالوا مرتبطين بفلسطين كوطن وهوية، يعني هذا أن آفاق التحرك واسعة جداً.

فمثـلا ونحـن نتكلـم عـن القـدس وذكـرى خمسـين سـنة علـى ضياعهـا ووقـوع المسجد الأقصى قبلة المسلمين الأولى في الأسر الصهيوني، فهذه المناسبة تعني الفلسطينيين والعرب والمسلمين في أنحاء المعمورة.

فبالإمـكان الذهـاب إلى مؤتمر إسـلامي جامع يعيد صياغة المشـهد الإسـلامي المرتبـط بالقضيـة كمـا فعـل المرحوم الملـك فيصل بن عبد العزيـز حين دعا إلى مؤتمـر إسـلامي بعيـد محاولة إحراق المسـجد الأقصى عـام 1969 تمخض عنه منظمـة المؤتمـر الإسـلامي. بـل وأكثـر مـن هـذا فهـي مناسـبة لإرجـاع الأبعاد

الحقيقية للقضية سواء على المستوى القومي العربي أو الأممي الإسلامي، بل ومن المهم إدخال إخوتنا المسيحيين الذين يؤمنون بفلسطين للفلسطينيين باعتبار المقدسات المسيحية في القدس.

ونسلط الضوء في هذه الذكرى أيضاً على محاولات التهويد المستمرة ونطرح مشكلة الاستيطان الصهيوني غير القانوني والجدار العازل وطرد المقدسيين من أراضيهم. ويواكب هذا تحرك ميداني شامل في الداخل الفلسطيني لصالح القدس، والأفكار واسعة في هذا المجال. ولنتخيل لو أقيمت فعاليات في كل الدول الإسلامية بالتوازي لصالح القدس والمسجد الأقصى.

وأيضاً في مناسبة القدس وفي الفضاء الرسمي العربي هناك ارتباط ما إيجابي بين ثلاث دول عربية مع المسجد الأقصى والقدس، وبإمكانها أن تأخذ المبادرة وتتصدر المشهد ومعها أي دولة عربية أخرى تؤمن بعدالة قضية القدس والأقصى، نعني هنا السعودية والأردن والمغرب. فلكل منها سببه لأخذ زمام المبادرة لإحياء خمسينية ضياع القدس وجعلها مناسبة للإعداد من أجل استعادة المقدسات.

وفي هذا الصدد فإن تخصيص الدورة الـ32 لمهرجان الإسكندرية للسينما 2017 عاماً للقدس مبادرة تستحق الثناء والتقدير.

أما في مئوية وعد بلفور فالحديث هنا فيه إسهاب وتنوع ومجال للتحرك كبير، خاصة في الدائرة القانونية حيث الذهاب الفلسطيني إلى أروقة المحاكم الدولية وسحب بريطانيا إلى العدالة الدولية وتجريمها على إصدارها الوعد. هذا مهم وضروري وعاجل لقطع الطريق أمام أية محاولة من الحكومة البريطانية الحالية لإطلاق مبادرات جديدة.

بل وأكثر من هذا وضع الدول التي أجرمت بحق الشعب الفلسطيني أمام استحقاقات فعلها. وهنا يقع على الفلسطينيين في بريطانيا الدور الأهم بحكم المواطنة البريطانية، وبحكم حشر الحكومة البريطانية في مساحاتها، وأيضاً قطع الطريق أمام أي تحرك صهيوني ضاغط لناحية مزيد من الدعم لحكومة الاحتلال من سياسيي لندن.

ونشير إلى أن الإعداد الرسمي البريطاني لإحياء مئوية وعد بلفور جاء على لسان رئيس الوزراء البريطاني السابق ديفيد كاميرون من أنه سيحيي الذكرى في كنف الجالية اليهودية البريطانية، وفاخرت أسبوعية «جيويش كرونيكل» اليهودية بهذا الخبر.

هذه الذكرى تحتاج لتحرك فلسـطينيي شـامل في القارة الأوربية للتذكير بالأذى الواقـع علـى الشـعب الفلسـطيني من جراء هـذا الوعد. ويمكـن أن يقوم مؤتمر فلسطينيي أوروبا السنوي بدور محوري في هذا العنوان وبقية العناوين أيضاً.

محاولـة فـرض النقـاش مجـدداً في البرلمـان الأوروبـي بخصوص الوعـد بطلب مراجعته لصالح الاعتذار للشعب الفلسطيني.

ما تم نشـره من وجود نية لدى السـلطة الفلسـطينية بملاحقة بريطانيا يُعدّ في الاتجاه الصحيح لو تمسك صاحب القرار الرسمي الفلسطيني بهذا النهج.

وفي الشـأن الصهيوني أيضاً والذكرى المشـؤومة لانعقاد المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897، يحضرنا فكرة تحرك رمزي وسياسي لفلسطينيي النمسا وسويسرا، ثم عموم فلسـطينيي أوروبا بحكم نشـأة تيودور هرتزل في النمسا وكذلك انعقاد المؤتمـر الصهيونـي في مدينـة بـال السويسـرية. ولـو تم التنادي لانعقـاد مؤتمر شـعبي فلسـطيني في أحد البلديـن في ذات تاريخ انعقاد المؤتمـر الصهيوني قبل 120 سنة. ويعلن بداية العودة الفعلية للاجئين.

وفي البعد الأممي ودور الجمعية العامة للأمم المتحدة في صناعة الكيان العبري وإعطائـه شـرعية عبـر قرار 181 الصادر عنها عـام 1947، يمكن أن يكون هناك دور محـوري لمخيمـات اللاجئـين الفلسـطينيين وبمسـاعدة الـدول المضيفة لهم بإقامة أنشـطة وفعاليات تجاه الأمم المتحدة والتذكير بالسـخط الفلسطيني من جـراء تلـك الجريمـة التـي نتجت عنها مأسـاة اللجوء لغاية هـذه اللحظة. مركز العـودة الفلسـطيني والمؤسسـات المدنية الفلسـطينية التي لهـا عضوية في الأمم المتحدة يقع عليها دور في هذا الصدد.

ثـم جـرح غـزة النـازف والذكرى العاشـرة لحصـار خانق عـز نظيـره في العصر الحديث.. قد نكون أمام فرصة حقيقة لمحاولة رفع الحصار الشامل عما يقرب مـن مليونـي فلسـطيني في القطـاع. وهـذا يحتاج إلـى تكاتف كل مبادرات كسـر الحصار، وأيضا الذهاب إلى الضغط السياسي على من لديه تأثير مباشر وغير مباشر على الأطراف المشاركة في إدامة هذا الحصار لعشر سنين.

ويأبـى عـام 2017 أن ينتهـي إلا بذكـرى أمـل متجـدد يعطـي إيحـاءات عديـدة، وهـي ذكـرى 30 سـنة على انـدلاع انتفاضة الحجـارة في الثامن مـن كانوا الأول (ديسـمبر) 1987؛ فدلالاتهـا كثيـرة وعظيمـة، أهمها اندلاعها مـن رحم مخيمي جباليا وبلاطة في القطاع والضفة، مما يعني حضور قضية اللاجئين. وارتبطت

بأطفال الحجارة فيما يعني الأجيال الجديدة ودامت لست سنوات، وهكذا كان أن دخلت انتفاضة شعبية فلسطينية تاريخ الكفاح الفلسطيني الذي لم ينقطع.

بدون مجهود شعبي فلسطيني منظم يعتمد التنسيق والحوار المباشر والتنادي لأنشطة محلية وعابرة للحدود وتوحيد الجهود والبحث في تعظيم الإمكانات لصالح فعل نافذ، لا يمكن أن نصل لتحقيق نتائج مرجوة على مستوى عدالة القضية، خاصة إذا ما استحضرنا شراسة العدو وعظم إمكاناته على الطرف الآخر.

حملة الاعتذار عن وعد بلفور.. مئة عام من الظلم *

تدور دورة الزمن وتحل الذكرى التاسـعة والتسـعون على إطلاق وعد بلفور، ذلك التعهـد الرسـمي البريطانـي الـذي قطعه وزيـر الخارجية آنذاك آرثـر بلفور في الثاني من تشـرين الثاني (نوفمبر) من عام 1917 نيابة عن حكومته لشـخصيات يهودية بريطانية بارزة بمنح اليهود وطناً في فلسـطين على حسـاب الفلسطينيين أصحاب الأرض؛ حيث كانوا يشكلون أكثر من 94% من تعداد السكان.

هي ليست مجرد ذكرى لحدث وقع قبل قرن وانقضى فنتوقف عندها في دراسة تاريخية أكاديمية تأخذ الدروس فحسـب، إنما هو حدث متشـعب استمرت آثاره دون انقطاع طوال العقود العشـرة الماضية ورسـم كل مشهد من مشاهد القضية الفلسـطينية بكل تفاصيلها وتعقيداتها. لا نبالغ إن قلنا أن كلمة «بلفور» هي من الكلمات الأكثر تداولاً في القاموس السياسي الشعبي الفلسطيني، فهي لم تفارق مخيلتـه، ولـم يبرح توجيه اللوم الدائم لبريطانيا على ما اقترفت بحقه، حتى إن كتلة كبيرة من الضمير الوطني الجمعي الفلسطيني ما زالوا يضعوا بريطانيا في مصاف العدو.

يُجمـع الشـعب الفلسـطيني علـى أنها جريمـة مكتملة العناصـر وواضحة بحيث لا يعجـز فيهـا الادعـاء في حـال انعقـاد أيـة محكمـة علـى إدانـة بريطانيـا على فعلتها النكراء بحق الشـعب الفلسـطيني؛ فهي وقعت على رؤوس الأشـهاد ودون مواربة وبشكل مباشر فجّ وفعلها من لا يخشى العقاب، وفي هذا تفسير للخلفية العنصرية الاسـتعلائية الغربية والبريطانية يتمثّل جزءٌ رئيسـيٌ منها في التعامل مع شعوب الأرض.

وهـذا بالمناسـبة وصـف للعقلية الاسـتعمارية التي تحكمت في مصائر الشـعوب الأصلية في بلدان العالم، والأدبيات والشهادات الموثقة للقادة الغربيين في النظرة الدونية للآخر أوضح من أن تُخفى.

ويقابـل الصـورة القاتمـة للـدور البريطانـي عنـد الشـعب الفلسـطيني، صـورة احتفاليـة يملؤهـا الابتهـاج والامتنان من قبل اليهود تجـاه بريطانيا على المكرمة والـدور التاريخـي الـذي خلـق لهم دولة من عـدم، في ظرف اسـتثنائي تَحوَّل كل العوامل الطبيعية دون قيام كيان سياسي وتحرك مجاميع بشرية فيه في اتجاهين متضادين على رقعة جغرافية لا تسمح بهذا التداخل.

* الجزيرة - المعرفة - مقالات رأي (وجهات نظر) - تشرين الثاني (نوفمبر) 2016

وهـذا سـبب إضـافي يُعظِّم مـن أهمية الحدث، فقـوة تأثيره وامتداداتـه الزمنية استمرَّت لهذه اللحظة. ولعلنا نجزم بأن الذكرى المئوية التي تحل العام القادم لن تمـر دون توقـف جاد من قبـل طرفي الصراع؛ فمظاهر الإعداد الصهيوني بدأت باكـراً في الأروقـة والدهاليـز السياسـية في لندن في محاولة جـادة من الصهاينة لتجديـد التعهـد والتأكيـد على بقـاء الالتزام وتحقيق مزيد من المكاسـب. وظهر ذلك في التصريح الذي جاء على لسـان رئيس الوزراء البريطاني السـابق ديفيد كاميـرون خـلال كلمـة لـه أمام الجاليـة اليهودية من أنه «سـيحتفل» بالذكرى في أحضان الجالية، واستدركت الخارجية البريطانية لاحقاً على التصريح.

إنّ ما تقدم يُحتّم على الشـعب الفلسـطيني في المسـتوى الرسـمي والشـعبي أن يعُـد العـدة بشـكل جـاد ومسـؤول ليجعـل من هـذه المناسـبة فرصة يسـتثمرها ليدخل المسـتقبل بآفاق تُقرِّبه من اسـترجاع حقوقه؛ فباسـتطاعته أن يفرض في المحافل الدولية إعادة عقارب السـاعة للوراء وطرح أسـئلة حول نشـأة المشـكلة، وهو ما يحاول الطرف الصهيوني أن يتجاوزه، ويضع الساسـة البريطانيين أمام استحقاقات تلك الجريمة بحق الشعب الفلسطيني.

هنـاك أبعـاد سياسـية وقانونيـة لوعـد بلفور نتجت عنها مأسـاة إنسـانية وواقع لجـوء فلسـطيني لم تنقـض فصوله، والنكبة المتجددة لفلسـطينيي سـورية دليل صارخ على استمرار المعاناة وتنوعها. كل ذلك يعطينا مادة غنية وثرية للتصعيد ضد بريطانيا لدفعها للاعتراف بما ارتكبت بحق الشـعب الفلسـطيني في خطوة لـو تمَّت سـيكون لها مـا بعدها من دخولنا في زمن التقدم الفلسـطيني والتراجع الصهيوني على صعد جديدة.

يجـب أن نعتـرف بتقصيرنـا كشـعب فلسـطيني في التأخـر في فتـح ملـف الدور البريطاني الإجرامي بحق الشـعب الفلسـطيني، فالوسـائل المتاحة والمنوعة وفي مجالات عديدة ضمن السـقوف السياسـية المسـموح بها كان من شـأنها لو تمَّت أن تحقق مكاسـب تجعل من الواقع الفلسـطيني أفضل بشكل ملموس. فالتمادي البريطانـي ومـن ورائه الغربي الداعم وبلا حدود للكيان الصهيوني ودون توقف، مـا كان لـه أن يكـون بهذا المسـتوى لو كانـت هناك مواقف وخطـوات محرجة له لناحية إدانته. وثبت في السياسية أن أشكال الضغط مهما قلَّت تحقق اختراقات في القضايا المختلفة، والدور البريطاني في الواقع الفلسطيني ليس استثناء.

المطلوب هو حراك فلسطيني وعربي وإسلامي وأممي مؤمن بالحق الفلسطيني الشـامل سـواء كان تنسيقياً أو مبادرات موازية حسب استطاعة الجميع، وعامل

الوقـت مهـم في ضـرورة البدء وعـدم الانتظار حتى نضمن تشـكل حالة الضغط بشكل مبكر، وفرض أجواء حملة المطالب الفلسطينية تجاه الحكومة البريطانية.

التحرك في المخيمات الفلسطينية في الداخل والخارج وإقامة فعاليات على مدار سـنة كاملـة دون توقـف كفيل بفـرض القضية وأن تكون لذلـك أصداء إعلامية. الفضـاء الإعلامـي الفلسـطيني والداعـم لفلسـطين يقـع علـى عاتقـه دور بالغ الأهمية. نشطاء التواصل الاجتماعي كوسيلة عابرة للحدود ومتوفرة على مدار السـاعة وبلغـات عديـدة، سـتؤثر حتمـاً في خلـق أجـواء تُذكّر بما حـدث وتطرح أفكاراً للتعاطي مع الملف.

ونعتقد بشـكل عملي أن إقامة اعتصامات سـلمية قانونية دائمة أمام السـفارات البريطانيـة في دول اللجـوء الفلسـطيني له رمزية عالية، بـل نعتقد أن له نفاذية سياسـية. وكذلك الاعتصامات من قبل المجاميع الداعمة للحق الفلسـطيني في الـدول العربيـة بـل وعبر العالم أيضاً مطلوب وهام ومؤثر ويشـكل ظاهرة عالمية حضارية جادة غير مسبوقة لدعم المطالب الفلسطينية.

من جانب آخر فإنه يقع على عاتق الفلسـطينيين في بريطانيا مسـؤولية لدورهم المـزدوج كفلسـطينيين وبريطانيـين في آن، فقد حصل أكثر مـن ثلاثين ألفاً منهم على الجنسية البريطانية؛ فهم لأجل هذا لهم حقوق المواطنة الكاملة في المملكة المتحـدة التـي تتيح لهم مسـاحة من الضغـط على «حكومتهـم» والمطالبة بحقوق شخصية لهم مسلوبة في فلسطين. دراسة الوضع القانوني في بريطانيا وإمكانية رفع قضايا بهذا الشأن جديرة بالمحاولة.

ومـن زاويـة أخـرى فـإن الحريـة السياسـية في بريطانيـا تسـمح بالضغـط على السياسيين وصناع القرار وتجبرهم عبر مستويات معينة من الضغط أن يفتحوا حواراً عاماً في القضايا المطروحة وفي المحافل الرسـمية لو توفر ضغط شـعبي معتبر وملموس. وهو أمر له آلياته المتعارف عليها والمعمول بها. وهنا يبرز الدور المتميز المطلوب لحملات دعم الحق الفلسطيني في بريطانيا لخلق مناخ سياسي في الذكرى المئوية يجعل الحدث الفلسطيني واقعا بريطانيا بامتياز.

نتوقف عند حملة أطلقها مركز العودة الفلسطيني في العاصمة البريطانية لندن داخل البرلمان يوم الثلاثاء 25 تشرين الأول (أكتوبر) الماضي تحت عنوان «حملة الاعتـذار عـن وعد بلفور.. مئة عام مـن الظلم» والتي تهدف إلى جمع مائة ألف توقيع من الشعب البريطاني يطالب حكومته بالاعتذار عن وعد بلفور.

وجاء إطلاقها ضمن ندوة استضافتها البارونة البريطانية الداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني من حزب الديموقراطيين الأحرار الطبيبة جيني تونغ. تم بث وقائع الإطلاق على وسائل التواصل وشاهدها الآلاف. يمكن اعتبار ذلك نموذجاً للتحرك المطلوب لإعلاء الصوت الفلسطيني في هذا الشأن.

ما يدلل على نجاعة مثل هذه الخطوة هو الالتفات المنزعج للوبي الصهيوني في غير مكان لهذا الحراك والذي تم التعبير عنه بحضور مندوب الإذاعة الإسرائيلية وتسجيله لوقائع الندوة، وكذلك رصد الحدث في محاولة لإيجاد ثغرة يمكن أن ينفذوا من خلالها للتصعيد وضرب الحملة وتشويهها. وقد كان أن وجدوا في تعليق أحد الحضور في الفقرة المخصصة للأسئلة وهو حاخام يهودي مناهض للكيان الصهيوني من جماعة ناطوري كارتا بأن ساوى بين الصهيونية وداعش (تنظيم الدولة الإسلامية) واعتبر أن الصهيونية بأفعالها أدت لجرائم النازية بحق اليهود.

التقطت يومية «التايمز» البريطانية الصادرة في اليوم التالي لانعقاد الندوة الموضوع واستغلته للهجوم على البارونة ومركز العودة وحملة الاعتذار تحت عنوان: «ندوة في البرلمان تلوم اليهود على مذابح الهولوكوست»، في محاولة لحرف مسار الحملة.

وقد جعل هذا من حملة الاعتذار خبراً رئيسياً في الصحافة البريطانية ودخلت السفارة الإسرائيلية على خط الاحتجاج، وشكل ذلك ضغطاً على البارونة تونغ لتستقيل من حزب الأحرار وتحتفظ بمقعدها في مجلس اللوردات كعضو مستقل. ولم تخمد الحملة الإعلامية وتعدت ذلك لتصل لرئيس حزب العمال المعارض الداعم للقضية الفلسطينية السيد جيرمي كوربن الذي كان ضمن وفد مركز العودة لزيارة مخيم اللاجئين الفلسطينيين في العراق على الحدود السورية العراقية في مخيم التنف عام 2009. وتم وضع صورة للوفد وهو يلتقي بالرئيس السوري بشار الأسد والإيحاء بأن الزيارة تمت قريباً بل وأنها كانت لإحياء ذكرى وعد بلفور.

ورغم بعض المظاهر من قبيل الهجوم على شخصيات داعمة للقضية ووسمها بأنها معادية للسامية، فإن ذلك خدم حملة مركز العودة بأن جعلها خبراً رئيسياً في وسائل الإعلام المنوعة والواسعة الانتشار، ولم يكن الأمر ليصل ولو بأي شكل من الأشكال دون تلك الضجة المفتعلة. بل وتعدى الأمر ذلك إلى تمكين المركز

والسماح بأن تكون أعماله في خدمة اللاجئين في صدر الصفحات الرئيسية مع إبرازها بمستواها الرفيع دبلوماسياً.

نقـول ذلـك لندلـل علـى أن الفعـل والحـراك الشـعبي في مئويـة وعـد بلفور من شـأنه أن يخلـق واقعـاً داعمـاً للحـق الفلسـطيني في العالم. ومن شـأنه أن يفتح آفاقاً ويوفر فرصاً لصالح شـعبنا وقضيتنا، بل ويقدم دورة توعية شـاملة بالحق الفلسطيني للأجيال الجديدة الصاعدة، بل وللشعوب الغربية.

إن اسـتفادة حملات دعم القضية في الغرب البعيد في الأميركيتين وبقية العالم من هذه المناسـبة مهم ومطلوب ومتاح، خاصة أن حضور السياسـية البريطانية في العالـم مـا زال مؤثـراً. وعليـه فالضغط على السـفارات البريطانية في العالم والتواصل مع السفراء سيحدث بلبلة للدبلوماسية البريطانية.

إن تحقيقنا لهدف اعتذار بريطانيا عن وعد بلفور سيكون علامة فارقة في تاريخ النضال الفلسطيني وطوراً جديداً ومهماً في طريق استعادة الحقوق المسلوبة.

الذكرى الـ 69 للنكبة.. فلسطينيو الخارج والدور المطلوب *

يُحيي الشعب الفلسطيني والمتضامنون معه هذه الأيام ذكرى مرور 69 سنة على وقوع نكبة فلسطين، ولعلها تعتبر المناسبة الأهم في الرزنامة الوطنية طوال هذا العام. ويشير الاهتمام الفلسطيني الصارخ في الداخل والخارج بالتوقف أمام هذا التاريخ -وبأشكال منوعة وشاملة- إلى أن جرح النكبة ما زال ينزف ولم يندمل.

كما يُرجع هذا الاهتمامُ القضيةَ إلى بداياتها وأصلها الذي هو إقامة كيان باطل على الأرض الفلسطينية، وما نتج عن ذلك من التهجير القسري لما يزيد على ثمانمائة ألف فلسطيني تشتتوا في مخيمات ما زالت قائمة. وفي الجانب الإيجابي الأهم؛ فإن ذلك يدل على استمرار المطالبة بالحقوق.

ونجد لزاماً -في هذه الأجواء- أن نستعرض المشهد الفلسطيني في الفترة الحالية من جوانب عدة سواء كانت سياسية أو تتعلق بواقع الشعب الفلسطيني، ونحاول استشراف مآلات الأمور على المستوى القريب والبعيد، وتساعد في هذا دراسة العوامل التي تؤثر في رسم مستقبل القضية.

تعيش القضية الفلسطينية حالة انسداد أفق حقيقية على أكثر من صعيد، وأبرز مظاهر ذلك استمرار سيطرة الاحتلال الصهيوني على مساحة فلسطين بالكامل، سواء بتحكمه في مجريات الأحداث بالضفة الغربية ومفاصل الحياة فيها، أو بإحكامه الحصار على قطاع غزة، وفوق ذلك ممارساته العنصرية بكافة أشكالها على أهلنا في أراضي 48.

وترافق هذا مع أزمة فلسطينية داخلية حادة ينقسم فيها الشعب على نفسه، ويتجلى ذلك في مشهديّ إدارة الأمور على المستوى السيادي الفلسطيني في رام الله وغزة.

وصعَّب الأمر ما يجري حول فلسطين في الإقليم العربي من أوضاع داخلية مضطربة ونزاعات مسلحة في عدة أقطار، مما ساهم في تراجع الاهتمام بالقضية إلى مراتب متأخرة، أما القوى الدولية التي لديها مصالح في المنطقة فيطغى على اهتمامها بالقضية والالتفات لمظالم الشعب الفلسطيني انشغالها بمصالحها، المتمثل في انخراطها في أزمات المحيط العربي الذي يموج بالأحداث.

* الجزيرة - المعرفة - مقالات رأي (وجهات نظر) - أيار (مايو) 2017

وبشـيء مـن التفصيـل لواقـع القضيـة في كافـة الجوانـب؛ نقـول إن الاحتـلال الصهيوني ما زال يُحكم قبضته على القدس الشـريف ويمارس سياسـة التهويد التي تسـير بخُطى متسـارعة، حيث يعزل المدينة بطوق اسـتيطاني وجدار عزل ويُمعن في التهجير القسـري، ويُطلق أيدي المسـتوطنين في انتهاك حرمة المسجد الأقصى.

وحـال الضفـة الغربية لا يقل سـوءاً، فالمسـتوطنات قطّعتها إلـى معازل حقيقية، والحواجـز العسـكرية تغطـي مسـاحتها، والجـدار العنصري يمتد على مسـاحة الضفـة برمتهـا. هـذا إضافـة إلـى سياسـة مصـادرة الأراضـي وهـدم البيـوت والاعتقالات الواسعة.

وهذه السياسـة أفرزت وجود ما يقارب سـبعة آلاف أسـير يتوزعون على سجون الاحتـلال ويعانـون من صنوف الاضطهاد والتعذيب، وهذا ما دفعهم للدخول في إضرابات مفتوحة عن الطعام، آخرها إضراب الكرامة الذي انطلق في 17 نيسان (أبريل) الماضي، ويشارك فيه أكثر من 1500 أسير.

وفي لوحة مأسـاوية أخرى؛ فإن ما يقارب مليونين من سـكان قطاع يعيشـون في حالة حصار مطبق مضى عليه أثر من 11 سنة، ولا يمكن وصف القطاع إلا بأنه سـجن مفتوح يشـهد عقاباً جماعياً تتواطأ عليه أطراف عديدة محلية وإقليمية ودوليـة. وقـد نتجت عن هذا أوضاع إنسـانية يندى لها الجبين. علماً بأن معظم سكان القطاع هم لاجئون -حسب سجلات الأمم المتحدة- ويعانون أصلاً وضعاً معيشياً سيئاً.

وينفرد العدو الصهيوني بفلسـطينيي 48 الذين تجذّروا في أرضهم وبقوا شـوكة في عيـون المحتـل؛ حيـث يقوم بممارسـة العنصرية بصنوفها ضدهـم. ومن ذلك الإجراءات المتخذة بحق بدو النقب من هدم بيوتهم المتكرر، ومنع فلسطينيي 48 من القيام بدورهم الوطني تجاه إخوانهم في الضفة وغزة.

وقـد بـدا هذا واضحاً في الأحكام الصادرة ضد زعيم الحركة الإسـلامية هناك الشـيخ رائد صلاح ونائبه الشـيخ كمال الخطيب، سـواء باعتقالهم أو منعهم من دخول البلدة القديمة والوصول للمسجد الأقصى.

أما فلسـطينيو الخارج فالتعامل معهم ووصف حالهم يتباين من بلد لآخر سـواء مـن الناحية القانونية أو الإنسـانية المعيشـية. وتبرز الحـالات الأصعب في لبنان الذي يعيش لاجئوه وضعاً لا يمكن أن يكون مقبولاً بأي شكل، وهو عموماً يحتاج إلى تحرك حقيقي لتغييره.

فمجرد زيارة سريعة لمخيم برج البراجنة (وسط العاصمة بيروت) تعطي انطباعاً سريعاً بأن أحوال الشعب الفلسطيني في المخيمات هناك لا ترقى لأي درجة من الحدود الدنيا لحقوق الإنسان.

وتشهد الحالة الأردنية تناقضاً غريباً في التعامل مع اللاجئين الفلسطينيين في مخيم جرش (المعروف بمخيم غزة)؛ فقد تفوقت السياسة الأردنية باكراً في التعامل مع الفلسطينيين بمنحهم الجنسية الأردنية بالكامل، ومعاملتهم بالمساواة مع أشقائهم الأردنيين في الحقوق والواجبات. ولم يحرمهم هذا من ممارسة ارتباطهم العضوي بجذورهم الفلسطينية والعمل على استعادة حقوقهم.

ومع ذلك فقد عجز الأردن عن استيعاب نحو مئة ألف لاجئ فلسطيني من أصول غزية انقطعت بهم السبل، وأوضاعهم القانونية والمعيشية تحتاج إلى مراجعة حقيقية لمساواتهم بباقي الأردنيين من أصول فلسطينية.

ومنذ ست سنوات تصدرت أخبار فلسطينيي سورية العناوين، وهم الذين كانوا يوصفون بأنهم الأحسن حالاً بين إخوانهم في باقي المناطق، ولم تحدث أية أزمة تعكّر صفو حياتهم إلى أن اندلعت الأحداث سنة 2011، فانقلبت حالة استقرارهم إلى أوضاع دموية لم تقفل فصولها إلى الآن.

وقد نتجت عن ذلك نكبة متجددة لهم وأضحى أكثر من ثلثهم خارج حدود القُطر السوري، حتى وصل إلى أوروبا وحدها نحو مئة ألف منهم هرباً من جحيم الحرب.

يغذي قتامةَ الصورة فيما أوردناه؛ الحالُ الداخلي السياسي الفلسطيني باستحكام الخلاف بين قطبيّ السياسة حركتيّ «فتح» و«حماس»، الذي مضى على حدّته العالية أكثر من عقد. وهذا ما أدّى -وبشكل جلي- إلى استفراد العدو الصهيوني بالشعب الفلسطيني في الداخل، ولا تبدو أي بوادر انفراجٍ قريبٍ لهذا الوضع.

فنحن نتكلم عن برنامجين متناقضين وهذا يفرز سياستين تسيران في اتجاهين متعاكسين، فعلى جانب تستمرئ قيادة «فتح» كل صنوف التعامل مع الاحتلال والتعامل والتنسيق معه. وعلى الجانب الآخر سياسة مقاومة بكل صنوفها وعلى رأسها الكفاح المسلح، ولا أعتقد أن أي مصالحة ستُنهي الأزمة، وإنما يمكن أن تنجح أي مساع مفترضة في تخفيف حدتها.

ما الذي يمكن أن يكون عليه المستقبل في ظل واقع وأجواء كهذه؟ رغم سوداوية الصورة في الواقع الحالي؛ فإننا نعتقد جزماً بأن مآلات الأمور -على المستوى البعيد كنهاية للصراع- ستكون بشكل حتمي لصالح استعادة الشعب الفلسطيني كامل حقوقه غير منقوصة.

فالحكم على صراع ممتد لأكثر من قرن لا يتعلق بحقبة واحدة، ويخطئ من يظن أن بإمكانه التحكم في قفل الملف الفلسطيني دون رجوع الحق لأصحابه.

فالمستقبل هو حصيلة الماضي والحاضر، وقياس الحراك الفلسطيني وتفاعله مع العدو الصهيوني طوال هذه الفترة يعطي نتيجة تفيد بأن الصراع -بعد سبعة عقود من نكبة فلسطين- ما زال مفتوحاً على مصراعيه.

والدلائل الميدانية على أرض الواقع بمستويات عدة تشير إلى مخزون قوة لدى الشعب الفلسطيني كامن في جوانب وظاهر في جوانب أخرى، ويدل على أن كفة الميزان وإن أختلت في هذا الزمان لصالح الكيان الصهيوني فإن في الحراك الفلسطيني يستطيع -إن توافرت له الظروف- تحقيق تقدم مهم تجاه الاقتراب من استعادة الحقوق.

يكفي أن نقول إن ما يقارب نصف الشعب الفلسطيني يعيش على أرض فلسطين التاريخية رغم كل الممارسات الصهيونية، وأغلبية باقي الشعب من فلسطينيي الخارج يعيشون في الجوار الفلسطيني.

ونشير أيضاً إلى أن كل وسائل الكفاح الممكنة ما زالت مستخدمة وبأشكال متقدمة، وهذا أيضاً يدل على أنه في المجمل لم يسقط أي خيار، بما فيه الكفاح المسلح الذي نصت القوانين الدولية على شرعنته للشعوب الواقعة تحت الاحتلال.

وضمن الصراع الدائر حول فلسطين يحاول أصحاب المصالح -على تنوعهم- رسم خطوط المشهد المستقبلي لمصلحة إرادتهم. وهنا نشير إلى الطرفين الرئيسين وهما الشعب الفلسطيني والمحتل الصهيوني، ومن حولهم الأطراف الإقليمية والدولية.

وفي ظل وصفنا للضعف الفلسطيني الحالي عموما مقابل التفوق الصهيوني؛ فإن ما يمكن وصفه بالمشاغلة الفلسطينية الشاملة للعدو وعدم تركه يصول ويجول، مهمة وإستراتيجية لجَسر الهوة بين ضعف الحاضر وقوة المستقبل المنتظرة.

وهنا يبرز عنوان استخدام جميع مخزون القوة لدى كل الشعب الفلسطيني في كافة أماكن وجوده في الداخل والخارج، وتعبئته لتقوية هذه المشاغلة وتضييق الخناق على المشروع الصهيوني.

وبالنسبة لفلسطينيي الداخل؛ فإن دورهم في تجذّرهم في الأرض ومواجهتهم المباشرة للممارسات التعسفية المجحفة يمثل ذروة الدور المطلوب، ويعظم من هذا استخدام وسائل المقاومة المتقدمة المشروعة، مما يجعل مهمة الكيان صعبة في الاستفراد بالأرض.

ويتكامل مع هذا دور فلسطينيي الخارج الحيوي والذي نعتقد أن من شأنه أن يقلب الطاولة على الكيان الإسرائيلي وصنّاعه. ولا بد من الإقرار بأن هذه الشريحة من الشعب قد جرى تهميشها طوال ربع قرن، وقد بدأت تنضج محلياً في أماكن اللجوء، بل إن بعضها دخل في حالة إبداع. وكان لاتفاق أوسلو عام 1993 الأثر البالغ في رفع الغطاء عن فلسطينيي الخارج.

نفهم درجة الأهمية القصوى لدور فلسطينيي الخارج من إدراكنا أن الدعم الغربي على جانبيْ الأطلسي -وما يتبعه من غطاء دولي- هو العامل الرئيسي في قيام هذا الكيان الصهيوني الباطل على أرض فلسطين، بل وتغذيته بسبل الحياة مما أدى لاستمراره.

ومن هنا فإن تعظيم شأن فلسطينيي الخارج لكي يتحركوا على مستوى الدول التي يعيشون فيها، دعماً لقضيتهم وفضحاً لممارسات الكيان الصهيوني اللاقانونية، من شأنه أن يزاحم ساسة الكيان في المساحة التي كانوا يعتقدون أنها حكرٌ عليهم.

وإلى جانب ملاحقة الكيان الصهيوني وداعميه عبر العالم ضمن الوسائل القانونية المتاحة؛ يقع على فلسطينيي الخارج دوران محوريان لتكتمل ثلاثة محاور نعتبرها إستراتيجية في دورهم.

فمن ذلك تمتين وجودهم في بلدان اللجوء، وتطوير أدائهم، والتسلح بكل صنوف المعرفة، واستثمار الأدوات المتاحة في البلدان بما يسمح به القانون، والاهتمام بالأجيال الناشئة وربطها بالقضية.

وكذلك التمكن من وسائل التكنولوجيا الحديثة الذي يدخلهم في دائرة النفاذية، ثم يأتي دور الإسناد لأبناء شعبهم في الداخل والخارج، حيث يلزم تقديم ما تيسر من دعم سياسي وقانوني وإغاثي ضمن الوسائل المتاحة.

وتساعد في هذا كثيراً مأسسةُ العمل لفلسطين بين قطاعات فلسطينيي الخارج، والتخصص في عناوين يُعمل الذهن والعقل ويُبذل الجهد لكي تعطي نتائج متقدمة. وحتى نتحرى الدقة؛ فإن مجهوداً جماعياً تم بذله عبر العقود الماضية في الخارج الفلسطيني ساهم في بقاء القضية حية.

وهنا نتوقف عند دور منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) التي نشأت في الخارج، وانطلاق معظم التنظيمات والفصائل الفلسطينية في الخارج، وإسهام الخارج في دعم صمود الداخل خاصة إبان الانتفاضة الأولى.

لكن فترة أوسلو أدت لدخول الكوادر الفلسطينية إلى الداخل، وإفراغ منظمة التحرير من قوتها لصالح السلطة الفلسطينية في رام الله، بما في ذلك إنهاء المنظمات الشعبية التي كانت تابعة لـ«م.ت.ف»، والتي كانت تعمل في كل القطاعات الممكنة الفئوية والتخصصية.

وعليه؛ فإن الدور المنشود لكل أبناء الشعب الفلسطيني من شأنه أن يضمن انخراط ما يقارب 13 مليون كتعداد عام في الهم الوطني، ويقلل حال الخلاف لصالح الالتقاء على القواسم المشتركة.

وخير دليل على ذلك الالتفاتُ حول دعم إضراب الكرامة للأسرى الفلسطينيين، والإجماع على حملة مطالبة بريطانيا بالاعتذار، وإحياء ذكرى نكبة فلسطين، وغيرها من أعمال لا يختلف عليها اثنان من أبناء الشعب.

وتجدر الإشارة إلى نجاح تجارب في الخارج أخذت بعين الاعتبار في مسيرتها النقاط المذكورة أعلاه، منها مركز العودة الفلسطيني في لندن، الذي عمل أكثر من عشرين عاماً على التخصص في شؤون اللاجئين وحقهم في العودة. واستطاع الوصول إلى منصة الأمم المتحدة كمنظمة غير حكومية مسجلة، رغم التحديات والضغوط الصهيونية الشرسة والمدعومة من قوى دولية.

وتأتي ضمن هذا تجربة 15 عاماً من مؤتمرات فلسطينيي أوروبا التي شكلت رافعة للعمل الوطني الفلسطيني في الغرب الأوروبي. وبوادر تنسيق فلسطيني لمؤسسات جامعة كمؤتمر فلسطينيي تركيا وتكتلات الفلسطينيين في أميركا الشمالية وأميركا الجنوبية. والتجمعات النقابية والمهنية التي بدأت تبرز وتأخذ دوراً وطنياً من واقع التخصصات.

وأخيراً تم تتويج ذلك بانطلاق المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج كتجربة عمل

وطني شعبي مشترك، تمثل بعداً واعداً لأخذ فلسطينيي الخارج دورهم الكامل في مسيرة استعادة الحقوق.

نخلص من كل ذلك إلى أن الدور الشعبي الفلسطيني وتطويره في كافة المجالات الوطنية؛ من شأنه تحقيق النفاذية والتغلب على الصعاب في سبيل استعادة الحقوق، وأن البعد الشامل باستخراج كل عناصر القوة في القضية هو الكفيل باقتراب ساعة الحقيقة ورجوع الحق لأصحابه. ونقول إننا رغم كل الظروف الصعبة التي تكتنف القضية فإن الشعب الفلسطيني بات أقرب من ذي قبل لاستعادة حقوقه.

دلالات التوقف.. مئوية وعد بلفور *

يتصدر المشهدَ الفلسطيني هذه الأيام -ضمن أبرز أحداثه- توقفُ الفلسطينيين والصهاينـة وداعمـي الطرفـين في العالم، وبطريقة لافتة على حد سـواء؛ لإحياء ذكـرى مـرور مئـة عـام علـى إصدار«إعـلان بلفـور»، أو مـا اصطُلـح -في الوعي الجمعي الفلسطيني بل والعربي- على وصفه بـ«وعد بلفور».

وهو تلك الرسـالة التي أرسـلها وزير خارجية بريطانيا آرثر بلفور - قبل قرن في 2 تشرين الثاني (نوفمبر) -1917 إلى زعيم الجالية اليهودية في بريطانيا آنذاك المليونيـر ليونيـل روتشـيلد، والتـي تضمنـت تعهـداً بريطانياً بإنشـاء وطن قومي لليهود على أرض فلسطين.

المتابـع في الحـدود الدنيـا للشـأن الفلسـطيني والصهيونـي سـيلحظ دون عنـاء ضخامـةَ حضـور الذكرى مـن خلال الأنشـطة والفعاليات علـى جانبَي الصراع، لناحية تنوُّعها وغزارتها واتساعها عبر العالم، وكذلك اتخاذها لأساليب عديدة بين احتفالات ومظاهرات واعتصامات ومؤتمرات وعرائض سياسية.

وكذلك طرْقها لمجالات منوعة سياسية ودبلوماسية وثقافية واجتماعية وإعلامية وأكاديمية، وعلى مسـتويات عدة رسـمية وحكومية وشـبه رسـمية برلمانية، وعبر مؤسسات حقوقية وغير حكومية في مختلف القطاعات الشعبية.

مـا نعتقـده أن ذلـك الإعلان اكتسـب أهمية قصوى لمسـاهمته بشـكل صارخ في رسم المشهد السياسي والجغرافي والديموغرافي بفلسطين طوال العقود العشرة الماضية، وما زالت الأطراف المعنية في تلك الحقبة نافذة ومؤثِّرة ومتأثِّرة بشـكل مباشـر بمجرى الأحداث في فلسـطين والمنطقة العربية وعلى السـاحة الدولية، وهي مرشحة لأن تبقى فترة طويلة في المستقبل.

فتلك الرسـالة تُعتبر الفعل السياسـي الأبرز الذي بدأت فيه الترجمة الحقيقية لزرع كيان إحلالي غريب على أرض فلسطين، تمت إقامته فعلياً في 15 أيار (مايو) 1948 فيمـا عُـرف بـ«النكبة» وما نتج عنها من التهجير القسـري للفلسـطينيين، وتشكّل موجات اللجوء التي استمرت على امتداد سبعة عقود حتى هذه اللحظة، وهي الأطول والأكبر بين حالات اللجوء في العالم الحديث.

ولعـل طـرَفي الصراع يشـتركان في إحياء المئويـة بدافع إثبات الـذات وإظهار كل

* الجزيرة - المعرفة - مقالات رأي (وجهات نظر) - تشرين الثاني (نوفمبر) 2017

منهما أحقيته بأرض فلسطين. وهذا العامل هو الأهم -من وجهة نظري- في تفسير درجة الحرارة العالية في التسابق، وبطرق متضادة في المضمون ومتشابهة إلى حد ما في الأساليب، وتلتقي في بعض الإحداثيات جغرافياً خاصة في المملكة المتحدة والقارة الأوروبية.

إن أبرز ما في هذا التوقف من دلالات أنه يُرجع القضية إلى جذورها وأصل نشأتها، ويعيد الاعتبار إلى نقاوة القضية من ناحية الأرض والإنسان حيث كانت قبل مئة عام؛ فالشعب الفلسطيني المسالم ظل يعيش على أرضه منسجماً مع ذاته تاريخاً وواقعاً حتى جاءت تلك اللحظة بإصدار تلك الرسالة.

من هنا يأتي القلق الصهيوني من المئوية، وقد عبروا عن ذلك بهستيريا في ردهم على الحملة الشعبية التي قادها مركز العودة الفلسطيني في لندن لطلب الاعتذار البريطاني عن «وعد بلفور»؛ فقد كتب وزير الخارجية البريطاني بوريس جونسون مقالاً نُشر على الصفحة الرسمية للحكومة يوم الأحد الماضي في 29 تشرين الأول(أكتوبر) بعنوان «رؤيتي للسلام في الشرق الأوسط بين إسرائيل والدولة الفلسطينية الجديدة»، عبّر فيه عن فخر حكومته بإصدار وعد بلفور، وأن الاعتذار عنه من شأنه -إن حصل- أن يؤدي للتشكيك في شرعية قيام الكيان الصهيوني وأصل نشأته.

وقد كان رد الفعل الصهيوني الأبرز على الحملة الشعبية وخوفهم من العودة مئة سنة إلى الوراء؛ ما تضمنته كلمة المستشار السابق لرئيس وزراء دولة الاحتلال ورئيس معهد القدس الصهيوني للشؤون العامة دوري غولد، حين افتتح مؤتمراً مشتركاً مع معهد كونراد عُقد في فندق أستوريا والدورف بالقدس المحتلة بتاريخ 28 شباط (فبراير) 2017.

فقد علّق باستهجان وقلق على حملة طلب الاعتذار، وشنّ هجوماً شرساً كال فيه الاتهامات لمركز العودة الفلسطيني الذي دشن حملة كبيرة بتقديمه عريضة في البرلماني البريطاني في تشرين الثاني (نوفمبر) 2016 وترأست مسعى تقديمها البارونة جيني تونغ، وعقّب غولد مفاخراً بأن رد الفعل الذي صدر من رئاسة الوزراء البريطانية سيكون احتفالاً ستقيمه الحكومة مع الجالية اليهودية في بريطانيا احتفاءً بهذا الوعد.

وهذا -من وجهة نظرنا- ما دفع اللوبي الصهيوني باكراً إلى الضغط على الحكومة البريطانية، بدءاً برئيس الوزراء السابق ديفيد كاميرون ولاحقاً برئيسة

الـوزراء الحاليـة تيريـزا ماي، ليُظهـرا مبالغـة في التوقف عند الذكـرى، لناحية الفخر والاعتزاز بـ«الإنجاز» البريطاني.

ونقـرر هنـا أن صانعـي السياسـة في لندن ليسـوا مجمعين على إظهـار الابتهاج البريطانـي بإصـدار «الوعـد». والمتتبـع لمسـار التصريحـات الرسـمية يـرى أنها تراوحـت بـين التوقـف عنـد الذكـرى وإحيائها إلـى الاحتفـال بهـا. وكان التردد واضحاً على لسان أكثر من مسؤول.

وهـي نتيجـة حجـم الضغط الحاصـل من حكومـة الاحتلال واللوبـي الصهيوني لانتـزاع نصـر واضـح لصالـح دولـة الاحتـلال في مئويـة الإعـلان. وفي هـذا ما يعتبرونه رداً عملياً على حملة المطالبة بالاعتذار. وهذا ما عبّر عنه دوري غولد بوضوح في مضمون كلمته التي ذكرناها آنفاً.

وقد تماهت الحكومة البريطانية -بشكل قوي- مع المطالب الصهيونية؛ فوجهت دعـوة إلـى رئيـس وزراء حكومـة دولـة الاحتـلال بنيامـين نتنياهو للحضـور إلى لندن اليوم يوم الخميس 2 تشـرين الثاني (نوفمبر) الجاري «للاحتفال» بصدور الإعلان، متجاهلة في ذات الوقت دعوات للاعتذار أطلقها الرئيس الفلسـطيني محمود عباس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدةعام 2016، وأعاد تأكيدها في ذات القاعة 2017 وثالثة خلال افتتاح القمة العربية 2017.

وبالتوازي مع ذلك؛ تبدو مظاهر التحدي في الاحتفالات التي سـتقيمها الجالية اليهودية والمناصرين لها ببريطانيا في أماكن حساسـة ومركزية من لندن، كقاعة «ألبـرت هـول» الأشـهر بـين مثيلاتهـا في الجـزر البريطانية، حيث سـيقام حفل مركزي في 7 تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري.

كما اكتسـبت الذكرى المئوية أهمية على المسـتوى الفلسـطيني بتبني العديد من الفعاليات الشعبية، تصدرها مركز العودة بإقامة فعاليات مركزية أبرزها مؤتمر تم عقده بلندن في كانون الثاني (يناير) 2013 بعنوان «إرث بريطانيا في فلسطين»، شارك فيه نخبة من السياسيين والأكاديميين والمهتمين بالشأن الفلسطيني.

وتم خلال المؤتمر اسـتعراض تجارب اعتذارات بريطانية سـابقة لشـعوب عانت مـن اسـتعمارها مثل قبائـل «الماو ماو» في كينيا، وكذلك تجربة اعتذار أسـتراليا للسـكان الأصليـين هنـاك. وقد صـدرت أوراق المؤتمر في كتاب مؤخـراً. وتزامن مـع ذلـك حملة عالمية لمطالبـة بريطانيا بالاعتذار، خصصت لها مسـاحات على منصات التواصل الاجتماعي والشبكة العنكبوتية.

وكان للتحضير المبكر أثر في تنبّه العديد من الفعاليات والمؤسسات الشعبية لأهمية التوقف عند الذكرى، ودخلت هذه الفعاليات طور النفاذية عندما أخذت شكلاً تنسيقياً على المستوى العالمي، حيث بادر المؤتمر الشعبي لفلسطينيّي الخارج بأخذ زمام المبادرة بإطلاقه حملة واسعة، وتبنى فيما تبناه مطالبة بريطانيا بالاعتذار.

وتقدم المؤتمر بخطوة نعتبرها ذكية حين اعتمد في حملته الوسم الرسمي للحملة الصهيونية على منصات التواصل الاجتماعي ليكون الوسم الرسمي لحملته الفلسطينية، وبهذا ضمن وضع الرواية الفلسطينية الرسمية في عمق الحدث الدولي، ولم يترك الرواية الصهيونية وحدها هي الطاغية والمنتشرة.

وهنا نشير إلى أن المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج -الذي أعلن عن نفسه في اجتماع حاشد بإسطنبول شباط (فبراير) 2017 في مؤتمر حضره ما يربو على ستة آلاف مشارك- بتصدره لإحياء مئوية وعد بلفور؛ ضمن لمطالب الشعب الفلسطيني بهذا الشأن اختراقاً لمساحات عالمية، خاصة مع اتساع عضويته من فلسطينيي الخارج لتتعدى أكثر من عشرة آلاف شخص منتشرين في أكثر من 60 دولة بالقارات الخمس.

ويقود المؤتمرُ حملةً واسعة للتغريد عبر منصات التواصل لأجل الحق الفلسطيني، ستصل ذروتَها يوم حلول ذكرى «وعد بلفور» (اليوم الخميس). وقد أعلن أيضاً عن إقامته لمؤتمر مشترك في مدينة بيروت يوم 16 تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري حول هذا الإعلان.

ولا بد من الإشارة إلى أن إنجازاً فلسطينياً إستراتيجياً نوعياً قد تحقق، فقد أضحت فعاليات مئوية بلفور محضناً تعليمياً للأجيال الفلسطينية الجديدة في أنحاء العالم، وتم التعريف بأبجديات القضية وأصل نشأتها، بل وتعدى ذلك إلى كل من هو مهتم بالحق الفلسطيني في العالم.

وخيراً فعل مركز العودة بإنتاجه لفيلم قصير باللغة الإنجليزية جسد فيه بطريقة درامية ملابسات وعد بلفور وإعلانه، وحكاية الشعب الفلسطيني وحال اللجوء والمخيمات، وقد تمت ترجمته إلى أكثر من 17 لغة عالمية، وهو متوفر للمشاهدة في موقع وقناة المركز على اليوتيوب.

وقد رصدنا عدة مؤتمرات أكاديمية تعريفية في أماكن مختلفة من العالم ربطت نفسها بالمئوية، نذكر منها عقد مؤتمرين من جهتين مختلفتين داعمتين للحق

الفلسـطيني في لندن خلال تشـرين الأول (أكتوبر) من هذا العام في نفس اليوم، للتحدث عن الحق الفلسطيني في مئوية إعلان بلفور.

ومن زاوية أخرى؛ فإن تنوع الفعاليات والأنشطة والضغط السياسي أخذ أشكالاً متقدمة من إقامة اعتصامات أمام السفارات البريطانية في العواصم الأوروبية، بتنسيق من مؤتمر فلسطينيي أوروبا الذي يعقد سنوياً وبانتظام منذ أكثر من 15 عاماً. وقد عقد مؤتمره الأخير -الذي عقده في مدينة روتردام الهولندية خلال شهر نيسان (أبريل) الماضي- تحت شعار «مئة عام: ننتصر لا ننكسر».

وقد أعطى الإعلام الفضائي -الذي ربط نفسه بفلسطين واهتم بالشأن الفلسطيني بالتوازي مع أدوات التواصل الاجتماعي وسهولة التعاطي معها- بُعداً مهماً وقيمة مضافة، جعلت التفاعل مع المئوية في بُعدها الفلسطيني نوعياً وضخماً. وهذا ساهم بشكل فاعل في خدمة أهداف الحملة.

وخدمت الحملة مبدأً مهماً في وحدة القضية والشعب الفلسطيني، حيث انصهر الجميع في بوتقة واحدة عبر إحياء المئوية بدءاً من فلسطينيي الداخل سواء في الضفة وقطاع غزة وأراضي 48 وكذلك في الخارج، منسجمين في التصدى للحملة الصهيونية، وتعالوا على الحساسيات السياسية الداخلية والاختلافات الحزبية.

ونضرب نموذجاً باللجنة التنسيقية الموسعة التي انبثقت بين المؤسسات الفلسطينية والعربية في برلين، والتي أقامت عدة أنشطة وفعاليات مجتمعة. وكذا الحال فعل فلسطينيو لبنان والمخيمات، وكذلك الهيئات العاملة لفلسطين في الأردن الذي يحوي مخيمات فلسطينية. ولا ننسى أنشطة الفلسطينيين في أطراف العالم الأميركيتين وأستراليا.

وحسبما تشير إليه الإعلانات المختلفة؛ فإن الأنشطة مستمرة طوال هذا العام من طريق الصراع. ولعل أبرز الأنشطة الفلسطينية مظاهرة حاشدة تتصدرها حملة التضامن مع الشعب الفلسطيني البريطانية الواسعة الانتشار، بالتعاون والتنسيق مع عشرات المؤسسات المحلية، أبرزها مؤسسة أصدقاء الأقصى والمنتدى الفلسطيني في بريطانيا؛ ستجوب شوارع لندن في يوم السبت القادم في 7 تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري، ويتوقع أن تكون غير مسبوقة وسيحضرها متضامنون من مختلف العواصم الأوروبية.

نخلص بالقول إن دلالات إحياء مئوية وعد بلفور تشير إلى أنه رغم استطاعة

الصهاينة تحقيق قيام دولة غاصبة على أرض فلسطين، وبدعم من قوى دولية في مقدمتها بريطانيا؛ فإنه في المقابل -ورغم مرور قرن على هذا الوعد- فشل هذا المشروع في كسر شوكة الشعب الفلسطيني.

وما زال الشعب بكل قواه في الداخل والخارج متمسكا بكل حقوقه ومطالباً باستعادتها، بل ويعمل على ذلك بكافة الوسائل الممكنة والمتاحة. واستشرافاً للمستقبل؛ فإن السير الفلسطيني بوتيرة عالية من التصعيد والتنوع والنفاذية في الأداء يبشر بحتمية استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المغتصبة.

ماجد الزير

رئيس مؤتمر فلسطينيي أوروبا.

نائب رئيس الهيئة العامة في المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج.

رئيس مركز العودة الفلسطيني - لندن.

عضو المؤتمر القومي الإسلامي.

عضو نقابة الصحفيين البريطانية.

عضو المعهد الملكي البريطاني للشؤون الدولية.

مركز العودة الفلسطيني
Palestinian Return Centre

London, United Kingdom
00442084530919 - 00442084530994
info@prc.org.uk - www.prc.org.uk

هذا الكتاب:

خلاصة فكرية ورسم مسارات للعمل الشعبي الفلسطيني بالعموم، مع التركيز على حق العودة وخدمة قضية اللاجئين، وإعطاء عناية خاصة للدور الاستراتيجي لفلسطينيي الخارج وخصوصاً للّذين في أوروبا. وكل ذلك يأتي في المشهد الصحيح كما يراه الكاتب في المشروع الوطني الفلسطيني الشامل للتحرير.

والكتاب يثبّت مواقف وآراء في الأحداث المفصلية التي مرت على القضية لناحية تثبيت الحقوق والذود عن مصالح الشعب الفلسطيني، والتعبير عن همومه وآلامه في طريقه لاسترداد كامل حقوقه.

ويأتي طرح المضامين أيضاً من زاوية التجربة الشخصية العملية للكاتب من خلاله انخراطه بالعمل الوطني في مواقع متعددة وبلدان مختلفة.

ويكتسب الكتاب أهمية من كون تغطيته التوثيقية من ناحية تحليلية وإبداء رأي وموقف في الشأن الفلسطيني بأبعاده المحلية والإقليمية والدولية وعبر مساحة زمنية ممتدة جاءت لِكمّ كبير من الأحداث وعلى منصات إعلامية متنوعة فلسطينية وعربية ودولية.